ترجمان

برانكو ميلانوفيتش

الذين يملكون والذين لا يملكون

تاريخ مختصر وخاص للامساواة العالمية

ترجمة: وليد أبو بكر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تأكيدًا على أهمية وحق المعرفة لكل إنسان؛ نسعى إلى المساهمة في زيادة محتوى المكتبة العربيّة النصيّة؛ حيث نقوم بتحويل الكتب الـ(PDF) إلى كتب نصيّة؛ فوجود الكتاب الورقي لا يغني أبدًا عن مواكبة التطورات الرقميّة. وتسهيلًا أيضًا على القرّاء الذين يعانون من ظروفٍ قد تمنعهم من الوصول إلى الكتاب الورقي، لا سيما فاقدو البصر منهم، لاعتمادهم الكامل على تقنيات تحويل النص إلى صوت.

منذ سنواتٍ ليست بالبعيدة، كانت المكتبة العربيّة النصيّة تعاني من فقرٍ شديدٍ في الكتب النصية إذا ما قورنت بالمكتبة الإنجليزية. أما الآن وبفضل جهود الكثيرين، أصبحت المكتبة العربية النصية في ازدياد، لذلك نحاول ترك بصمتنا.

عملنا هو عملٌ تطوعيٌّ تمامًا لا نتلقى منه أيّ مقابل. ونشكر كلّ من ساهم في توفير المعرفة لكلّ إنسان ويسَّر طرق الوصول إليها.

هذا الكتاب يُنشر حصريًا بصيغة نصيّة على قناة «كيندل عمرو» على تطبيق التيليجرام. للمزيد من الكتب النصيّة الحصريّة؛ انضموا إلى قناتنا.

رابط الانضمام إلى القناة:
https://t.me/amrkindle

رابط الانضمام إلى القناة الاحتياطية:
https://t.me/amrkindle1

الذين يملكون والذين لا يملكون

تاريخ مختصر وخاص للامساواة العالمية

========================

برانكو ميلانوفيتش

========================

ترجمة: وليد أبو بكر

========================

مراجعة: يعقوب الشوملي

هذه السلسلة

في سـياق الرسـالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات»، وفي إطار نشـاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سـلسـلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسـياسـية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسـات الإنسـانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسـياسـية والثقافية بصورة خاصة.

وتسـتأنس «سـلسـلة ترجمان» وتسـترشـد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشـة الإشـكالات التي يواجهها الدارسـون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشـيوع الترجمات المشـوَّهة أو المتدنية المسـتوى.

وتسعى هذه السـلسـلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المسـاهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاسـتقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسـالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

==

ميلانوفيتش، برانكو
الذين يملكون والذين لا يملكون: تاريخ مختصر وخاص للامساواة العالمية/برانكو ميلانوفيتش؛ ترجمة وليد أبو بكر؛ مراجعة يعقوب الشوملي.
(سلسلة ترجمان)
يشتمل على بيليوغرافية.
ISBN 978-614-445-216-5
1. الدخل. 2. التنمية الاقتصادية. 3. العولمة- أحوال اقتصادية. 4. المساواة - أحوال اقتصادية. أ. أبو بكر، وليد. ب. الشوملي، يعقوب. ج. العنوان. د. السلسلة.
339.2

==

هذه ترجمة لكتاب

The Haves and the Have-Nots

by Branko Milanovic

عن دار النشر

Perseus Books, Inc.,

First published in the United States by Basic Books,
a member of the Perseus Books Group.

==

==

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2018

إلى ن. و ج.

«المسألة الأساس في الاقتصاد السياسي هي في تحديد القوانين الناظمة لعملية التوزيع إلى أجور وأرباح وفوائد».

ديفيد ريكاردو

«مبادئ الاقتصاد السياسي» (1817)

«من بين المسائل التي تسيء إلى علم الاقتصاد الصحيح، تبقى عملية التركيز على مسائل التوزيع هي الأكثر فتنة... والأكثر سُمّية».

روبرت لوكاس

«الثورة الصناعية، ماضيًا ومستقبلًا» (2004)

المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

مقدمة

الفصل الأول
المقالة الأولى: أناس غير متساوين
اللامساواة بين الأفراد في داخل أمة

اللافتة 1-1: الرومانسية والأغنياء

اللافتة 1-2: أنّا فرونسكايا؟

اللافتة 1-3: من هو الأكثر غنى عبر العصور؟

اللافتة 1-4: إلى أي مدى كان التفاوت في الإمبراطورية الرومانية؟

اللافتة 1-5: هل كانت الاشتراكية عادلة؟

اللافتة 1-6: في أي دائرة باريسية عليك أن تسكن في القرن الثالث عشر واليوم؟

اللافتة 1-7: من يكسب من إعادة التوزيع المالي؟

اللافتة 1-8: هل تستطيع بلدان عدة أن تحيا في بلد واحد؟

اللافتة 1-9: هل ستتمكن الصين من البقاء حتى عام 2048؟

اللافتة 1-10: تلميذان في اللامساواة فيلفريدو باريتو وسيمون كوزنتس

الفصل الثاني
المقالة الثانية: أمم غير متساوية
اللامساواة بين البلدان في العالم

اللافتة 2-1: لماذا انتهى ماركس إلى الخطأ؟

اللافتة 2-2: ما مدى اللامساواة في عالم اليوم؟

اللافتة 2-3: ما هي نسبة دخلك المقررة لحظة الولادة؟

اللافتة 2-4: هل يجب أن يكون العالم كله مجتمعات مغلقة؟

اللافتة 2-5: من هم الحرّاقة؟

اللافتة 2-6: أجيال أوباما الثلاثة

اللافتة 2-7: هل أصبح العالم أقل مساواة في خلال إزالة العولمة؟

الفصل الثالث
المقالة الثالثة: عالم غير متساو
اللامساواة بين المواطنين في العالم

اللافتة 3-1: أين أنت من توزيع الدخل العالمي؟

اللافتة 3-2: هل من طبقة وسطى في العالم؟

اللافتة 3-3: ما مدى الاختلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؟

اللافتة 3-4: لماذا تشكل كل من آسيا وأميركا اللاتينية مرآة للأخرى؟

اللافتة 3-5: هل تريد أن تعرف الفائز قبل أن تبدأ اللعبة؟

اللافتة 3-6: اللامساواة في الدخل والأزمة المالية العالمية

اللافتة 3-7: هل استَغَلّ المستعمرون بقدر ما استطاعوا؟

اللافتة 3-8: لماذا لم يكترث رولز للامساواة العالمية؟

اللافتة 3-9: الجيوسياسة في ضوء الاقتصاد (أو استرشادًا بِه)

المراجع

قراءات إضافية

قائمة الأشكال

الشكل(1-1): الربح التوزيعي للعُشر الأدنى في الولايات المتحدة وألمانيا
الشكل(1-2): مستوى اللامساواة العالمية وتكوينها في عامي 1870 و2000 (التحليل بحسب مؤشر جيني)
الشكل (2-2): اللامساواة في العالم بحسب البلد وشريحة الدخل
الشكل (2-3): نصيب الفرد من الدخل في البلد مصدر الهجرة باعتباره نسبة مئوية من نظيره في بلد المقصد (1950-2007)
الشكل(2-4): الربح أو الخسارة في المخرجات للفرد بين عامي 1929 و1933 وبين عامي 1938 و1945 (بالنسبة المئوية)
الشكل (3-1): الهرم العالمي: ما هي النسب المئوية من السكان اللازمة لتوليد 20 في المئة متتابعة من الدخل العالمي؟
الشكل(3-2): مؤشر جيني الفعلي و«الحدودي» في المستعمرات وغيرها من المجتمعات ماقبل الصناعية

قائمة الخرائط

الخريطة (1-1): توزيع الثروة: باريس في القرن 13 (بحسب الأبرشيات)
الخريطة (1-2): توزيع الدخل: باريس في القرن 21 (بحسب الدوائر الإدارية)
الخريطة (3-1): مستويات الدخل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أقاليم الصين (2006)
الخريطة (3-1): مستويات الدخل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (2008)
الخريطة (3-2): اللامساواة في الدخل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (حوالى عام 2005)

مقدمة

يتحدث هذا الكتاب عن الدخل واللامساواة في الثروة عبر التاريخ وفي الوقت الحاضر. ظهرت اللامساواة منذ لحظة ولادة المجتمع الإنساني، لأن التمايز في القوة والثروة يصاحب المجتمعات الإنسانية كلها[1]. واللامساواة اجتماعية في تعريفها، ما دامت ظاهرة علاقات (أنا لا أكون غير مساوٍ إلا حينما يكون هناك شخص آخر).

وهكذا، لا توجد اللامساواة إلا بوجود مجتمعٍ. فروبنسون كروزو لا يمكنه أن يصل إلى مفهوم المساواة، لكنه ورجله فرايداي يستطيعان ذلك. إضافة إلى ذلك، تصبح اللامساواة أكثر وضوحًا عندما لا يكون المجتمع مجرد تراكم أفراد، بل مجموعة من الناس تجمع بينهم خصائص معينة كالدولة أو اللغة أو الدين أو الذكريات التاريخية.

تهدف الدراسات التي يتمحور حولها هذا الكتاب إلى إبراز، بطريقة غير عادية، ومسلية، كيف توجد اللامساواة في الدخل والثروة في كثير من مظاهر حياتنا اليومية، في الحكايات التي نقرأها، والحوارات التي نجريها متحلقين حول موائدنا، أو في مدارسنا أو مكاتبنا؛ وكيف تبرز اللامساواة عندما نتطلع من زاوية مختلفة إلى ظاهرة معروفة جدًا. الهدف هو كشف الغطاء عن أهمية الفروق في الدخل والثروة، والوفرة والفقر، في حياتنا العادية، إضافة إلى الأهمية التي اكتسبتها تاريخيًّا.

يتمحور هذا الكتاب حول ثلاثة أنماط من اللامساواة. في الفصل الأول، أتطرق إلى نمط اللامساواة بين الأفراد في مجتمع ما: الأمة أنموذجًا. وهذا نوع من اللامساواة الذي يمكن معظمنا أن يتعرف إليه بسهولة، لأنه نمط اللامساواة الذي نميل إلى التفكير فيه مجرد أن نسمع كلمة لامساواة. وفي الفصل الثاني، أتطرق إلى نمط اللامساواة بين البلدان أو الأمم، وهو أيضًا قريب من معظمنا بالحدس، لأنه الأمر الذي نلاحظه حين نسافر أو عندما نشاهد الأخبار الدولية. في بعض البلدان، يبدو لنا أن معظم الناس فقراء، بينما في بلدان أخرى يبدو لنا أن معظم الناس أكثر وفرة. تجد هذه اللامساواة «في البلدان» تعبيراتها في الهجرة، حين ينتقل العمال من بلدان فقيرة إلى العالم الثري، من أجل مزيد من الكسب والتمتع بمستوى معيشة أفضل. وفي الفصل الثالث، أنتقل إلى موضوع تنبع صلته وأهميته من محصول أكثر جدة، هو اللامساواة الكونية، أو اللامساواة بين مواطني العالم كلهم. هذه اللامساواة هي محصلة النمطين السابقين من اللامساواة: نمط قائم بين الأفراد في داخل كل أمة، ونمط قائم بين الأمم. هذا موضوع جديد، لأننا، مع العولمة وحدها، بدأنا نعتاد التغاير، ومقارنة ثرواتنا بثروات الأفراد حول العالم. مع ذلك، من المحتمل أن يكون هذا النمط من اللامساواة أكثر اتساعًا، عندما تنجلي عملية العولمة.

أضفت على كل نمط من أنماط اللامساواة بقصص قصيرة «لافتات» (Vignettes)، يعيدنا بعضها إلى عهد الرومان، بينما انتقيت بعضها الآخر في الأغلب من الصحف اليومية كعائلة باراك أوباما، أو الطبقة الوسطى العالمية، أو المهاجرين المغاربة إلى أوروبا. يمكنك أن تقرأ كل لافتة بمفردها، ولا يشترط أن تكون متسلسلة. مع ذلك، في بعض الحالات، ربما ترتبط اللافتات بموضوع واحد، وربما كانت قراءتها بالتتابع أكثر إغراء، إلا أن كلًا منها يبقى قطعة مستقلة بذاتها.

يبدأ كل قسم بمقالة خاصة بما يقوله الاقتصاديون عن ذلك النوع من اللامساواة. ومع أن المقالات كتبت ليفهمها القراء المهتمون، فإنها ربما تتطلب إيلاءها اهتمامًا وانتباهًا، أكثر من اللافتات؛ لأن عليها أن تزود القارئ بإلمام فني أفضل بالموضوعات التي نوقشت في اللافتات. أما القراء الذين قد يكونون مهتمين بالتعمق في موضوعات الكتاب، فالمقالة توفر لهم مقدمة للنصوص والمواد الأخرى. وفي نهاية الكتاب، في الجزء المتعلق بـ «قراءات إضافية»، أرفقت قائمة من المنشورات المختارة، مرتبة بحسب المقالة واللافتة، يمكن القراء الرجوع إليها إذا رغبوا في معرفة أوسع. أما الكتب والمقالات التي تشملها القائمة، فهي من اختياري الشخصي، ما أعتبره أكثر إثارة للاهتمام وتربطه صلة بالموضوع المطروح.

على المستوى الشخصي، لم يكن هذا الكتاب مدعاة لسروري فحسب، لكنه كان مشروعًا سهلًا جدًا؛ فبعد العمل أكثر من ربع قرن في موضوع اللامساواة، جمعتُ كمية ضخمة من البيانات والمعلومات والقصص المثيرة التي كانت بمتناول يدي. واعتقدت أن من الممتع إشراك القراء فيها. وعندما أخذت بكتابة الكتاب، لم أحتج إلى كثير من التفكير في ما سأضمّنه، ولا كيف سأصممه. كان الأمر مجرد أن أجلس وأكتب الأشياء كلها التي سبق أن فكرت فيها كثيرًا من قبل، وقتًا طويلًا أيضًا، والتي أملك عنها بيانات جاهزة. وربما كان أهم ما في الأمر، من منظور شخصي، أن هذا الكتاب منحني فرصة المزج بين شغفين: شغف بالأرقام وعمليات التصنيف، وآخر بالتاريخ.

كانت أهدافي ثلاثة. وطبعًا، على غرار أي مؤلف، لا أدري إن كنت قد حققت أيًّا منها: الأول، هو الرغبة في أن يقضي القارئ وقتًا ممتعًا وهو يقرأ القصص. وآمل أن يستطيع - أو تستطيع - الجمع بين متعة القراءة السهلة وتعلم حقائق جديدة أو طريقة حيوية في النظر إلى الأمور. الثاني، فكرت في أن من المهم أن ألفت الجمهور إلى موضوعات اللامساواة في الثروة والدخل التي، لأسباب عدة (بعضها «موضوعي» وبعضها ربما جاء بإملاء من الأثرياء)، ربما تم تجاهلها كي لا «تزعج» الرأي العام. الثالث، إن وضع قضايا الثروة والفقر في قلب النقاش الاجتماعي، خصوصًا في وقت الأزمة، سوف يولّد نشاطًا اجتماعيًّا من نوع قديم. بكلمات أخرى، من حق الناس أن يبدأوا في طرح أسئلة حول مبررات دخول معينة، والفجوة الهائلة القائمة بين الأغنياء والفقراء في معظم البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، وبين البلدان الغنية والفقيرة في العالم. هذه هي الموضوعات التي يميل بعض القطاعات الرئيسة في طبقة صانعي القرار إلى تجاهلها وبسهولة كبيرة، بحجة أن أنواع اللامساواة كلها (أو معظمها) هي من إنتاج السوق، لذلك، يجب ألا تكون موضع نقاش. لكن معظم ذلك لم يكن من إنتاج السوق، بل من إنتاج القوة السياسية النسبية (كما تبين أمثلة - هائلة جدًا - من الأزمة المالية العالمية)، كما أنه لا يمكن نزع التساؤل من الميدان الاجتماعي باستدعاء «السوق». إن اقتصاد السوق بنية اجتماعية، ابتُكر، أو في الواقع اكتُشف، لخدمة الناس، لذلك، طرح الأسئلة عن طريقة عمله مشروع تمامًا في أي مجتمع ديمقراطي.

علي أن أنهي المقدمة بملاحظة فنية. سوف يكتشف القارئ وهو يمضي قدمًا في قراءة الكتاب أنه يحتوي على نتائج كثير من الحسابات. وكل الحسابات التي لم تتم الإشارة إلى مصادرها في الهوامش بوضوح، هي من حساباتي غير المنشورة التي

تستند إلى كثير من مصادر البيانات، وهي في الأغلب من قاعدة بيانات «البنك الدولي» و«توزيع الدخل العالمي» التي تحتوي على كم كبير من البيانات الضخمة، وبضع مئات من البحوث الميدانية الخاصة من دول العالم المختلفة. شعرت بأنه سيكون من الإفراط الممل أن أسجل مثل هذه المصادر مع كل رقم أستخدمه. وإذا كان القارئ معنيًّا بشكل خاص بواقعة أو حساب معطى، فأنا على استعداد لتوفير المصدر الدقيق (ما دامت المصادر جميعها على الحاسوب الخاص بي في أي حال!). ويمكن مراسلتي على بريدي الإلكتروني (bmilanovic@worldbank.org أو branko_mi@yahoo.com). أما بالنسبة إلى البيانات الأخرى كلها التي استُقيت من كتّاب آخرين ومن منشوراتهم، فوردت مصادرها واضحة في النص.

يسرني الاعتراف بالمساعدة والدعم اللذين حظيت بهما من عدد من الأشخاص. ولأن هذا الكتاب هو، بطريقة أو بأخرى، حصيلة عمل يزيد على عشرين عامًا في الموضوع نفسه، فإن قائمة الأشخاص الذين يجب أن أعبر عن شكري لهم ستكون ضخمة، وتضم عمليًّا كل شخص التقيت به وتعلمت منه شيئًا. وأنا، كما هو واضح، لا أستطيع أن أفعل ذلك. بات علي أن أقصر الأمر على الأشخاص الذين كانوا منخرطين بشكل مباشر في إنتاج هذا الكتاب. وأنا عبرت عن شكري في بداية كل لافتة أو مقالة لمن طلبت فيها نصائحهم أو تعليقاتهم أو اقتراحاتهم. وإضافة إليهم، أشعر بالامتنان لكل من تيم سوليفان وميليسا فيرونيسي، وهما المحرران اللذان نظما الكتاب، وأنيت ويندا التي راجعت كل جملة بعناية شديدة، وميشيل ألاسيفتش وفالنتينا كالك اللذين اعتمدت كثيرًا على نصيحتهما الجوهرية والجمالية، وغوثامي بادام الذي عمل معي أكثر من سبع سنوات، وشاوهوا شين الذي لا تقدّر مساعدته بثمن في البحوث الميدانية حول العائلة الصينية، ولايف فينر على نصيحته في ما يتعلق بالفلسفة السياسية، خصوصًا في تفسيره أعمال جون رولز التي كثيرًا ما تجاوزتها، والذي منحني تعليقات رائعة على أجزاء عدة من المخطوطة؛ وصلاح الدين خنيسي لمعرفته الواسعة بالعالمين العربي والإسلامي. وطبعًا، تقع مسؤولية الآراء الواردة في هذا الكتاب على عاتقي وحدي.

(1) ينبغي أن تكون هذه المقولة مشروطة: إنها تعود إلى التاريخ الإنساني المسجّل، أي منذ التعرف إلى الزراعة التي تتطلب الإقامة. ويعتقد أنه في خلال معظم التاريخ الذي سبق التسجيل (الذي يصل إلى أكثر من 90 في المئة من التاريخ الإنساني كله)، عاش الناس في مجموعات كانت المساواة فيها شبه مطلقة. يُنظر:

Ken Binmore, «The Origins of Fair Play,» Keynes Lecture 2006, The Papers on Economics and Evolution, No. 0614 (Jena: Max Planck Institute, 2006).

الفصل الأول

المقالة الأولى: أناس غير متساوين
اللامساواة بين الأفراد في داخل أمة

مع اقتراب الدخول في القرن العشرين، كانت اللامساواة في الدخل بين الأفراد تصنَّف تحت موضوع التوزيع الوظيفي للدخل القومي، أي كيف يتم توزيع الدخل الكلي بين الطبقات الاجتماعية الكبرى (العمال والرأسماليين)[2]. كان ذلك يعتبر الموضوع الأساس في الاقتصاد السياسي. وبدا المجتمع، في ظل الرأسمالية المبكّرة للقرن التاسع عشر، مقسَّما بشكل طبيعي إلى مجموعة من الطبقات الاجتماعية المتمايزة: العمال الذين يبيعون قوة العمل ويحصلون على أجور، وهم فقراء بشكل عام؛ والرأسماليون الذين يملكون رأس المال ويجنون الأرباح، وهم أغنياء نسبيًّا؛ وأصحاب الأرض الذين يملكونها ويحصلون على إيجارها، وكانوا أغنياء أيضًا. كان لتوزيع الدخول بين هذه الطبقات الثلاث أهمية حاسمة في تحديد مستقبل المجتمع. كان الاقتصادي الإنكليزي ديفيد ريكاردو، أحد مؤسسي نظام الاقتصاد السياسي، يعتقد أن نصيب ملاك الأرض سيزداد، لأن زيادة السكان تتطلب مزيدًا من الغذاء، ما سيُنتج أراضي زراعية أقل خصوبة، ويرفع الإيجار. لذلك، فإن أسعار «السلع الاستهلاكية التي يستطيع الأجير شراءها» (الغذاء) وإيجارات ملاك الأرض سوف ترتفع لتبلغ السماء. ورأى الناتج النهائي باعتباره حالة ثابتة تسود فيها أرباح منخفضة وأسعار مواد غذائية في تصاعد مستمر، ما سيوفر قليلًا من الحوافز للتوفير والاستثمار[3]. أما كارل ماركس، فرأى مزيدًا من المكننة التي يُعبّر عنها بزيادة قيمة رأس المال في مقابل العمال، ما يقود إلى بطء في مردود رأس المال، ومع الوقت، إلى نزوع نحو الانكماش في نسبة الربح التي تؤول في آخر الأمر إلى مستوى الصفر وخنق الاستثمار.

لم تتغير هذه الطريقة في النظر إلى توزيع الدخل من خلال منظور الطبقات الاجتماعية كثيرًا مع لحظة التحول الحاسمة في تاريخ الاقتصاد، أي لحظة استبدال «الاقتصاد السياسي» الكلاسيكي بـ «الثورة الهامشية» التي بدأت في حوالى عام 1870، وركزت على ما هو مثالي أكثر للفرد، وليس على التقويم الاقتصادي العريض للطبقات الاجتماعية. كما أنها لم تتغير لاحقًا مع تركيبة من شقين (الكلاسيكية والهامشية) تحت عنوان «الاقتصاد النيوكلاسيكي المارشالي» (نسبة إلى اقتصادي كمبريدج ألفريد مارشال)، وترسيخها في موضع التيار الرئيس. وفي مطلع القرن العشرين فحسب، جذب توزيع الدخل بين الأفراد (لا بين الطبقات) انتباه فيلفريدو باريتو، الاقتصادي الفرنسي الإيطالي الذي درّس في جامعة لوزان في سويسرا (مساهمته موضحة في اللافتة (1-10)).

في حدود الوقت نفسه، توافرت بيانات توزيع الدخول الشخصية أول مرة. سار ذلك جنبًا إلى جنب مع تطور الاقتصاد (إذ أصبحت الدول أكثر غنى) ومع دور مالي أوسع للدولة. وظهرت أول معلومات إحصائية حول توزيع الدخل بسبب حاجة الدول القومية إلى جمع ضرائب مباشرة بطريقة «أكثر عدلًا» - أي وفقًا للدخل - وإلى زيادة

التحصيل الكلي للضرائب، من آجل الإنفاق على التعليم العام، وعلى البطالة بين العمال، وفوق ذلك كله، على الحرب. كما كان التغير الأيديولوجي الذي رأى جميع الأفراد متساوين أمام القانون، وبالتالي واجب الأغنياء أن يساهموا أكثر بما يتلاءم مع عظم ثرواتهم ودخولهم، أمرًا مهمًّا أيضًا. كان على الضرائب أن ترتبط أكثر بالدخل، ما استلزم معلومات أفضل حول الدخول وتوزيعها في داخل الأسر. لذلك، لم يكن مفاجئًا أن تأتي البيانات كلها التي استخدمها باريتو لدراسة توزيع الدخل بين الأشخاص من المصادر الأوروبية المالية في أواخر القرن التاسع عشر. عند تلك النقطة، نشأ موضوعنا.

الاقتصاديون وعلماء الاجتماع معنيون باللامساواة ضمن ثلاث طرائق. النمط الأول للسؤال الذي يسألونه هو: ما الذي يحدد اللامساواة بين الأفراد في داخل أمة ما؟ هل هناك نظم تجعل اللامساواة تتصرف بطريقة معينة في خلال تطور المجتمعات؟ هل تزداد اللامساواة مع توسع الاقتصاد، بمعنى: هل هي ظاهرة دورية أم غير دورية [من حيث ارتباطها بالدورة الاقتصادية]؟ في هذه الأنماط من الأسئلة، تبدو اللامساواة أمرًا لا بد من تفسيره. إنها متغير تابع. وفي النمط الثاني من الأسئلة، تدخل اللامساواة بصفتها متغيرًا تابعًا، يفسر ظواهر اقتصادية أخرى. هل اللامساواة المرتفعة أو المنخفضة أمر جيد للنمو الاقتصادي، وحكم أفضل، وجذب الاستثمارات الخارجية، ونشر التعليم بين المواطنين، وغير ذلك؟ في هذه الأمثلة، ننظر إلى اللامساواة بصفتها الأداتية المجردة: أي إننا معنيون بكونها تعزز بعض النواتج الاقتصادية المرغوب فيها أو تعوقها. الطريقة الثالثة التي تدخل فيها اللامساواة نطاق النظر لدى علماء الاجتماع تكون عندما يعالجون قضايا أخلاقية ذات صلة بها؛ ويكونون في هذه الحالات معنيين بعدالة النظم الاجتماعية التي تعرض كميات من اللامساواة. هل تكون اللامساواة المتزايدة مقبولة إذا رفعت الدخل المطلق للفقراء فحسب؟ وهل يجب أن تعامل اللامساواة انطلاقًا من أحوال الشخص العائلية الحسنة، بطريقة مختلفة عن اللامساواة انطلاقًا من العمل الأسمى والجهد؟

كيف تتغير اللامساواة مع مستوى الدخل في مجتمع ما؟ يؤمن باريتو الذي بنى عمله على عينة محدودة من بيانات الضريبة في دول ومدن أوروبية في أواخر القرن التاسع عشر، بـ «قانون ثابت للامساواة بين الأشخاص»، ما يعني أن الفروق في النظم الاجتماعية (سواء أكان المجتمع إقطاعيًّا أم رأسماليًّا أم اشتراكيًّا) تجعل التوزيع لا يتغير إلى حد كبير. ربما تكون النخبة مختلفة؛ ويمكن أن تقود المجتمع بشكل مختلف، لكن توزيع الدخل - وبالتالي مستوى اللامساواة - لن يتأثر كثيرًا.

وشاعت تسميته هذه الأيام «قانون 80/20» الذي يعني أن في بعض الظواهر نمطًا يشير إلى أن نسبة 20 في المئة من الناس مسؤولة عن 80 في المئة من الدخول والاحتياطي (نسبة 80 في المئة الأخرى من الناس تنتج 20 في المئة من الدخول). وسبق الاحتجاج على أن قانون 80/20 قائم في السيطرة النوعية (80 في المئة من المشكلات يعود إلى 20 في المئة من المنتوجات) والتسويق وطلبات الأعمال.

وسوف نرى شيئًا مماثلًا ينسحب حتى على توزيع الدخل العالمي (يُنظر المقالة الثالثة). أما بالنسبة إلى توزيع الدخل ضمن الدول، فباريتو فشل في تحديد نظرية للتغير فيه، مع أن «الفشل» ليس مصطلحًا ملائمًا تمامًا، وذلك ببساطة لأن باريتو آمن، وظن أنه أثبت ذلك تجريبيًّا، بأن توزيع الدخل يجب أن يثبّت بطريقة أو بأخرى،

فلا تكون هناك قوانين تخص «تغيرًا» فيه، مع التطور. أصر باريتو على أن ثمة «قانون ثبات» فحسب.

انتظر الأمر حتى عام 1955 عندما اقترح الاقتصادي وخبير الإحصاء الأميركي - الروسي سيمون كوزنتس النظرية الحقيقية الأولى حول ما يدفع إلى التغيير في توزيع الدخل. (لمحة عنه، مع باريتو، في اللافتة (1-10)). ومع أن ما يملكه من بيانات لم يكن أكثر مما كان لدى باريتو (مع أن البيانات كانت من نوع آخر، من بحوث أسرية لا مالية)، فهو قال إن اللامساواة بين الناس لا تبقى هي نفسها بغض النظر عن نوع المجتمع، بل تختلف بطريقة يمكن التنبؤ بها مع تطور المجتمع. اللامساواة في المجتمعات شديدة الفقر يجب أن تكون منخفضة، لأن دخل الأكثرية العظمى من السكان يدور حول الحد الضروري للبقاء، ولا يوجد سوى تمييز بسيط بين الناس. بالتالي، عندما يتطور الاقتصاد وينتقل الناس من الزراعة إلى الصناعة، فإن كوزنتس يفترض أن فجوة في متوسط الدخل تنشأ بين عمال الصناعة (الأغنى) والمزارعين (الأفقر). كما يشهد قطاع الصناعة تفاوتًا في الدخول بين العمال الأفراد أكثر منه في حالة المزارعين، وذلك ببساطة لأن المهمات التي تتطلبها الصناعة الحديثة أكثر تنوعًا. لذلك، تزداد اللامساواة في الدخل بسبب توسع الفجوة بين الصناعة والزراعة من ناحية، وتزايد اللامساواة بين العمال الصناعيين، من ناحية أخرى. وأخيرًا، في داخل المجتمعات الأكثر تطورًا، تبدأ الدولة في أن يكون لها شأن في إعادة التوزيع (تُنظر اللافتة (1-7))، فيصبح التعليم أكثر انتشارًا، وتنخفض المساواة (تُنظر اللافتتان (1-1) و(1-2)). وهكذا فإن «أطروحة كوزنتس» الشهيرة صيغت على شكل منحنى U مقلوبة رسمت من اللامساواة في الدخل في خلال مسار التنمية الاقتصادية: يجب أن ترتفع اللامساواة أولًا قبل أن تنخفض.

الفكرة، مع ذلك، ليست جديدة كليًّا. سبق أن عبر عنها قبل ذلك بـ 120 عامًا، عالم الاجتماع والسياسي الفرنسي ألكسيس دو توكفيل الذي يستحق أن يقتبس كاملًا:

إذا نظر الإنسان عن كثب إلى ما حدث للعالم منذ تشكل المجتمع فيه، فمن السهل أن يرى أن المساواة تسود عند كل حد تاريخي للحضارة فحسب. كان البدائيون متساوين لأنهم كانوا ضعفاء وجاهلين بالتساوي. والناس شديدو التحضر يمكنهم جميعًا أن يكونوا اليوم متساوين، لأنهم جميعًا يملكون لتدبير حياتهم وسائل متشابهة في الوصول إلى الراحة والسعادة. وبين هاتين الحافتين توجد اللامساواة في الأحوال والثروة والمعرفة، قوّة القلة وفقر الباقين وجهلهم وضعفهم. (مذكرات حول العوز Memoir on Pauperism (1835)).

لكن توكفيل الذي لم يكن اقتصاديًّا مثل كوزنتس، لم يقل شيئًا أكثر من ذلك، خصوصًا حول الآلية التي تمكّن هذا الحرف المقلوب U من أن يتخلق في الواقع.

فُحصت فرضية كوزنتس تجريبيًّا، وكرر فحصها اقتصاديون منذ أن نشرت أول مرة في عام 1955. قدّمت المسوح الميدانية القومية لدخل الأسرة وإنفاقها، وهي المصدر الرئيس للمعلومات حول توزيع الدخل، دفعًا قويًا للاستكشاف التجريبي لفرضية كوزنتس. وفي الأساس، يمكن أن تنجح الفرضية بشكل أفضل عندما ندرس نمو اللامساواة في بلد ما وحده، في وقت يخضع فيه لتحوّل جذري من الزراعة إلى الصناعة، وفي النهاية إلى الاقتصاد الموجه للخدمات، لكنها في هذا السياق،

اختلط أداؤها: أظهر بعض البلدان (وفي خلال بعض الفترات) نموذج U مقلوبة، بينما لم يفعل ذلك البعض الآخر.

أدى عدم الرضا الذي رافق أداء فرضية كوزنتس وكفاءتها في التنبؤ، إلى إضافة عناصر جديدة تستطيع أن تفسر سلوك اللامساواة في الدخل بشكل أفضل. وعرفت المراجعات باسم فرضية كوزنتس «المدمجة». تظهر عناصر مثل «العمق المالي» لاقتصاد ما، أو حدود الإنفاق الحكومي أو قطاع العمالة الحكومية، أو الانفتاح الاقتصادي، أو غير ذلك، إلى جانب مستوى الدخل باعتبارها متغيرات إضافية محتملة لتفسير حركة اللامساواة. يرى عدد من الاقتصاديين أن هذه العناصر الإضافية تستطيع أن تحسّن فهمنا حركة اللامساواة. على سبيل المثال، يقول المنطق إن قطاعًا ماليًّا أكثر كفاءة واتساعًا يمكن أن يسمح للفقراء الأفراد بالاقتراض لتمويل تعليمهم الخاص، وهذا يقلص اللامساواة، ما دامت أبواب التقدم في التعليم شُرّعت للجميع، ولم تعد مقصورة على الأغنياء. يفترض بالإنفاق الحكومي (بصفته إسهامًا في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو العمالة الحكومية (بصفتها إسهامًا في قوة العمل الإجمالية) أن يكون لهما تأثير ملطّف على اللامساواة، أولًا لأن ذلك يساعد الفقراء، وثانيًا لأنه يقيد اللامساواة في الأجور. يفترض بالانفتاح الأوسع على التجارة، في البلدان الفقيرة، أن يقلص اللامساواة ما دام يزيد من طلب المنتوجات المكثفة التي تحتاج إلى مهارة أدنى (مثل الأنسجة) التي تتخصص فيها هذه البلدان؛ لأن ذلك سيميل إلى رفع أجور العمال غير المهرة مقارنة بالعمال المهرة أو أرباح الرأسماليين. في البلدان الغنية، يفترض بالانفتاح التجاري أن ينتج التأثيرات العكسية ما دامت البلدان الغنية تميل إلى استيراد منتوجات التقنية المتطورة. كما يحتاج إنتاج هذه البلدان إلى عمال مهرة جدًا (مثل علماء الكمبيوتر أو المهندسين)، ما يجعل كسب خريجي الكليات يزداد مقارنة بالحاصلين على التعليم الابتدائي أو الثانوي. وهكذا، فإن اللامساواة تزداد. ويقوم الاقتصاديون اليوم بتجربة فرضية كوزنتس التقليدية بإدخال جميع هذه العوامل، وربما عوامل قليلة أخرى، إضافة إلى الدخل، وغالبًا بأسلوب خاص (مثل إضافة تركيبة أعمار السكان أو توزيع ملكية الأراضي). وتكون النتائج أفضل من مجرد استخدام مستويات الدخل فحسب، وإن كانت عصية على إثارة الدهشة.

في وقت غير بعيد، قدم الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي سلسلة من الدراسات التجريبية، واكبت عددًا آخر من الاقتصاديين (إيمانويل سايز وأنتوني أتكنسون وأبهيجيت بانيرجي) وغطت حوالى عددًا من البلدان، أضعفت فرضية كوزنتس وفرضية كوزنتس المدمجة على حد سواء. يظهر بيكيتي أنه بعد تأرجح طويل نحو الهبوط، مالت اللامساواة في الأمم الغربية إلى الارتفاع بشكل حاسم في ربع القرن الأخير. ومع أن هذه الحقائق كلها كانت معروفة جيدًا من قبل، فإن بيكيتي وفّر تفسيرًا «سياسيًا»، وهو يربط ذلك بقرارات الدول زيادة الضرائب المباشرة للدخل الحالي والثروة الموروثة أو خفضها، إضافة إلى تأثيرات الحرب (في هدم رأس المال الطبيعي أو تقليص دخل الرأسماليين كمثال). وهذه جدليًّا نظرية سياسية في توزيع الدخل، حيث تنعكس المواقف الاجتماعية (حول ما هو عادل أو غير عادل) والمصالح الاقتصادية في أثناء التصويت، ومواقف الأحزاب السياسية، كما أن حاجات الحرب من الاقتصاد تقرر المسار الذي ترسمه اللامساواة مع الوقت.

استندت دراسات بيكيتي لتفسير ما يحرك اللامساواة في خلال فترة طويلة من الزمن (على امتداد القرن العشرين)، إلى مصادر بيانات قديمة، وتكاد تكون خارج التداول: الإحصاءات المالية. وسبب استبدال الإحصاءات المالية التي كان باريتو أول من استخدمها بالمسوح الأسرية، هو أن البيانات المالية تغطي جزءًا من توزيع الدخل فحسب - هو الحد الأعلى - لأن الضرائب المباشرة في معظم البلدان لا يدفعها الفقراء. أما المسوح الأسرية، فهي على العكس من ذلك، تشمل الأشخاص كلهم. ومشكلة استخدام البيانات المالية هي أن النتائج التي تستخلص منها تكون صحيحة إذا صمدت الفرضيتان التاليتان: (1) إن الدخول الضريبية متقاربة بشكل مقبول مع الدخول الحقيقية للأسر (الذين يدفعون أكثر هم الأكثر غنى)، و(2) إن تطور اللامساواة الشاملة يمكن مقاربته مع تغير نصيب الجماعات الأكثر دخلًا (أي، 1 في المئة من دافعي الضرائب الذين نؤمن أيضًا بأنهم الـ 1 في المئة الأكثر ثراء بين الأسر). وكلتا الفرضيتين غير قابلتين للدفاع الكامل عنهما. والدخل الضريبي الذي استخدمه بيكيتي ومشاركوه في التأليف يسمى دخل السوق (أو ما قبل خزينة الدولة)، وهو يستثني الضرائب المدفوعة وتحويلات الحكومة[4]. في أي حال، نحن في العادة معنيون بما يحدث للامساواة في الدخل الصافي، وهو الدخل الذي يخص العائلات والأفراد بعد أن يكونوا قد دفعوا الضرائب وحصلوا على التحويلات الحكومية. وهكذا، فإن تغير أي من الضرائب أو التحويلات يجعل لامساواة السوق والدخل المتاح يمضيان في اتجاهين مختلفين. المشكلة في الفرضية الثانية هي أن إحصاءات اللامساواة يجب، في الأصل، أن تحتوي على دخول الناس، لا أن تركز على الأغنياء فحسب. وربما يحدث، على سبيل المثال، أن يزداد نصيب الطبقة العليا من الدخل، ويرتفع نصيب الفقراء أيضًا، ويكون ذلك كله على حساب نصيب الطبقة الوسطى. في هذه الحالة، لا نستطيع أن نقول إن منسوب اللامساواة العامة ارتفع، ما دمنا سنتوجه إلى استثناء ارتفاع الدخل لدى الطبقة العليا فحسب. وما دامت نماذج دراسة بيكيتي تعتمد على هذه الفرضية بعينها (التي نعلم أنها لا تصمد في الأمكنة والأزمنة)، فإن تفسير النتائج يصبح إشكاليًّا. وطبعًا، لو كانت لدينا مسوح للدخول أو فرضيات حول السكان لفترات كافية من الماضي، لكانت المشكلة قد حُلت. نحن لن نحتاج إلى الرجوع إلى بيانات مالية أقل دقة وأكثر تشظيًا. ولسوء الحظ (كما سنلاحظ لاحقًا)، مثل هذه المسوح متوافر في البلدان الغنية عمومًا في فترة بعد الحرب العالمية الثانية فحسب، أما بالنسبة إلى عدد من الدول النامية، فمتوافرة للسنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة.

هذه هي حالة دراسات اللامساواة في هذه الأيام. ومن الظلم، أو من المستحيل، الحديث عن أن أيًّا من وجهات النظر المختلفة هذه فاز في المنافسة. لكنها تقود إلى السؤال الذي يمضي وراء قياس اللامساواة أو فهم الطريقة التي تتطور من خلالها، وتوصل إلى لب الأمر: هل اللامساواة ضرورية للاقتصاد حتى ينمو، وإذا كانت كذلك، فإلى أي مدى يجب أن تصل؟

كيف تؤثر اللامساواة في الكفاءة الاقتصادية؟ نحن نهتم باللامساواة، أو ربما غالبًا ما نهتم باللامساواة، لأننا نعتقد أنها تؤثر في الظواهر الاقتصادية المهمة، وبشكل خاص في النمو الاقتصادي: هل تنمو الدول الأكثر لامساواة بشكل أسرع أم أبطأ؟ تاريخيًّا، يشير تأرجح واضح إلى حد ما في الجواب إلى أن اللامساواة جيدة للنمو

بشكل يتفوق على نقيضها.

ما سبب هذه الحالة؟ من أجل فهمها، يجب النظر إلى اللامساواة، ما دام الأمر متعلقًا بالكفاءة، باعتبارها تشبه نوعَي الكولسترول، الجيد والسيئ: هناك مساواة «جيدة» وأخرى «سيئة»[5]. اللامساواة «الجيدة» ضرورية لخلق حوافز لدى الناس حتى يدرسوا، ويعملوا بجد، أو يبدأوا مشروعات تجارية ريادية ومغامِرة. لا شيء من ذلك يمكن أن يحدث ما لم يتوافر بعض اللامساواة في مقابله. (حول تأثيرات المستويات «اللاعقلانية» في الدخول، تُنظر اللافتة (1-5) عن اللامساواة في ظل الاشتراكية). لكن اللامساواة «السيئة»، وعند نقطة ليس من السهل تحديدها، تبدأ في توفير وسائل للمحافظة على مناصب مكتسبة، بدلًا من توفير دافع نحو التفوق. يحدث هذا عندما تستخدم اللامساواة في الثروة أو الدخل في إحباط تغير اقتصادي سياسي إيجابي لمصلحة المجتمع (مثل الإصلاح الزراعي أو إلغاء العبودية)، أو عند السماح للأغنياء فحسب بالحصول على التعليم، أو مع ضمان احتفاظ الأغنياء بأفضل الوظائف. يقتطع ذلك كله من الكفاءة الاقتصادية. وإذا كانت قابلية الإنسان للحصول على تعليم جيد تعتمد بقوة على ثروة والديه، فإن هذا يعني حرمان المجتمع من المهارات والمعارف التي تملكها نسبة كبيرة من أعضائه (الفقراء). بهذا المعنى، ليس التمييز طبقًا للدخل الموروث مختلفًا عن أي تمييز آخر، كالنوع أو الجنس. وفي الحالات كلها، يقرر المجتمع المهارات التي لن يستثمرها في جماعة معينة. مثل هذه المجتمعات، من ناحية اقتصادية، لا يحتمل نجاحها. استنادًا إلى أي نوع من اللامساواة - «الإيجابية» المطلوبة من أجل الحوافز، أو «السلبية» التي تعزز احتكار الأغنياء - يسود في مجتمع ما، في وقت ما، يمكن اعتبار اللامساواة مفيدة أو ضارة.

سادت النظرة الخيّرة إلى اللامساواة الاقتصادية - باعتبارها توفر للأفراد حوافز للتفوق - عندما آمن الاقتصاديون أن الأغنياء جدًا هم وحدهم يدخرون، ومن دونهم لن يكون هناك خلق للاستثمارات أو الثروة. كان الظن أن العمال (أو الفقراء) هم دائمًا عرضة لإنفاق ما يكسبونه كله. وإذا كان لدى كل شخص الدخل المنخفض (نسبيًّا) نفسه، فلن يكون هناك ادخار، أو استثمار، أو نمو اقتصادي. الأغنياء، بحد ذاتهم، لم يكونوا مهمين، لكن وجودهم كان مهمًا كي يوفروا رأسمالًا يتزايد بما يكفي لتغذية محرك النمو الاقتصادي. كان يفترض بالأغنياء أن يكونوا أوعية لخصخصة الادخار. إنهم ينفقون ويمتعون أنفسهم بما لا يزيد على الآخرين. وكل ما يفيض يتحول ببساطة إلى ادخار واستثمار. كتب ماكس فيبر أن التقشف كان مفتاح التقويم لمثل «روح الرأسمالية» هذه: «قمة الجودة (summum bonum) في هذا الخلق هي كسب المزيد من المال، مع تجنب تام لجميع المتع التلقائية في الحياة، وهي، فوق كل شيء خلو من أي... مزيج من اللذة. ونظر إلى ذلك بنقاء تام، وبوصفه غاية بحد ذاته، من وجهة نظر سعادة الفرد الواحد، أو فائدته، ما يجعله يظهر بشكل كامل... غير عقلاني»[6].

في مقالة كتبها جون ماينارد كينز، الاقتصادي الإنكليزي الشهير ومؤسس الاقتصاد الكلي الحديث، في عام 1920، تجد وجهة النظر الوردية قليلًا في تبرير اللامساواة في الدخول، بحجة أن الدخول العالية إنما تستخدم للاستثمار، أفضل تعبير لها:

كأن مجتمع [ماقبل أوروبا 1914] تشكل ليضع جزءًا كبيرًا من الدخل المتزايد بيد الطبقة الأقل احتمالًا لإنفاقه. لم ينشأ الأثرياء الجدد في القرن التاسع عشر بصفتهم

مسرفين كبارًا، وكانوا يفضلون القوة التي تمنحهم إياها الاستثمارات على متع الإنفاق الفوري. وفي الحقيقة، إن اللامساواة في توزيع الثروة تحديدًا هي التي جعلت التراكم الضخم للثروة الثابتة ممكنًا، وحسنت رأس المال، ما ميز ذلك العصر من غيره. وهنا يكمن، في الواقع، التبرير الرئيس للنظام الرأسمالي. فلو أن الأثرياء صرفوا ثرواتهم الجديدة على متعهم الخاصة، لوجد العالم هذا النظام غير محتمَل، منذ زمن بعيد. لكنهم، مثل النحل، وفروا وراكموا، لمصلحة المجتمع كله، لأنهم، كانوا يحملون أفقًا ضيقًا حيال النهايات المتوقعة[7].

كانت هذه وجهة نظر في الرأسماليين، بصفتهم «أدوات توفير» ومقاولين.

لكن العالم كان مليئًا أيضًا بنوع آخر من الرأسماليين أصحاب الدخل الذين لا يفعلون إلا القليل، فيجلسون ويسترخون ويتركون الأموال «تقوم بالعمل» لمصلحتهم.

ولوصف أدبي لأصحاب الأموال، يمكننا الرجوع إلى كتاب ستيفان تسفايغ الجميل عالم الأمس، عالم ما قبل الحرب العالمية الأولى في أوروبا، وهو عالم كانت أفضل مجاملة فيه (كما يكتب تسفايغ) «صلبة»، أي أعلى قيمة احترام لدى البرجوازية، أما التعقل والتقدم فظهرا وكأنهما من المقدر أن يستمرا إلى الأبد. كما أن الحياة كانت سهلة، بالنسبة إلى الأغنياء:

يعود الفضل إلى التراكم الثابت للفوائد، في فترة رخاء متزايد لم تفكر الدولة في خلالها قط في أن تقضم أكثر من نسبة مئوية قليلة من الدخل، حتى من الأكثر غنى، وكانت الدولة والسندات الصناعية في خلالها... ترفع معدلات الفائدة عاليًا، وما كانت زيادة الغنى شيئًا أكثر من نشاط غير مباشر للأغنياء[8].

من هذا المنظور، بدا الأثرياء أقل قابلية لأن يكونوا «أواني» للادخار أو مستثمرين محتملين؛ إذ ظهروا أقرب إلى طفيليين يعيشون حياة مريحة وهم لا يفعلون شيئًا غير قص الكوبونات. مع ذلك، فإن رؤية اللامساواة باعتبارها شيئًا ضارًا، أخذت تسود في العقدين الأخيرين، لم تتطور عن ذلك المنظور الأخلاقي. ومن الغريب أن ذلك يشترك في نقطة البداية مع رؤية اللامساواة بصفتها قوة خيرة بمعنى أنه يجب أن يوجد أناس مستعدون للاستثمار ومع ذلك فإنها توصل إلى نتائج مختلفة جدًا. وفي ما يأتي كيف تتدفق الحجة[9]: الناس (الأغنياء والطبقة الوسطى والفقراء) يصوتون على الحد الذي يريدون أن تكون عليه ضرائبهم، واضعين في حسابهم أن أغلبية فوائد ما تنفقه الحكومة (وهو ممول من الضرائب) تخصص للفقراء. تصوت المجتمعات الحادة في اللامساواة على ضرائب مرتفعة ببساطة، لأن عددًا كبيرًا من الناس يستفيد من تحويلات الحكومة لن يدفع شيئًا، أو سيدفع قليلًا من الضرائب، وسوف يتفوق بالتصويت على القلة الغنية (تُنظر اللافتة (1-7)). تقلص هذه الضرائب المرتفعة حوافز الاستثمار والعمل الجاد، ما يخفض معدل النمو الاقتصادي. وتشبه هذه الآلية خوفًا ساد في القرن التاسع عشر من أن الناس الذين لا يملكون سوف يجردون الأثرياء مما يملكون إذا مُنحوا نصف فرصة للتصويت. وهنا يحدث الأمر نفسه، باستثناء أن فعل التجريد أخف وطأة: يعمل من خلال الضرائب، وليس من خلال التأميم[10].

في الحالتين - النظرة الطيبة إلى اللامساواة الاقتصادية والنظرة السيئة - يكون مهمًّا وجود أناس مستعدين للاستثمار. لكن المستثمرين الأغنياء يطالبون بلامساواة في الحالة الأولى. أما في الحالة الثانية، تكون مقدمة الديمقراطية

السياسية مفتاح الربط الذي يجعل اللامساواة الحادة غير قابلة للدعم سياسيًّا. وحتى لو وعد الأغنياء الفقراء بشكل ما، بأنهم لن يستهلكوا وإنما سيوفرون الدخل الفائض، ولا يكون للنمو الاقتصادي غنى عن الأغنياء، فلن تتوافر طريقة لفرض هذا الوعد. كما أنه لن يكون موثوقًا فيه أيضًا. لذلك، على النظام الرأسمالي أن يجد بنفسه توزيعًا للدخل، سابقًا للضريبة، ملائمًا، ولا يشجع الناس على اختيار معدلات ابتزازية للضريبة. وحتى يحدث ذلك، توزع الأصول بين الناس بشكل عادل نسبيًّا. ونحن لا نستطيع، في وقت قصير أو متوسط، التأثير في الأصول المالية كثيرًا، لكننا نستطيع التأثير في توزيع التعليم (الذي يسميه الاقتصاديون «رأس المال البشري»)، وذلك بالتأكيد على أصول أفضل لتعليم الجميع. يمكن اعتبار التعليم مرغوبًا فيه بحد ذاته، ليس لأنه يمكن أن يكون عونًا مباشرًا للنمو الاقتصادي، وإنما لأن التوزيع الأوسع لهذا الأصل يخلق مساواة في توزيع دخل ما قبل الضريبة، ويجعل حتى أولئك الفقراء نسبيًّا يفكرون مرتين قبل أن يقرروا التصويت لمصلحة إقرار ضرائب مرتفعة.

هل ينتج التغير في التطور الاقتصادي تغيرًا في وجهة نظرنا في جدوى اللامساواة؟ محتمل جدًّا[11]. في الأوقات المبكرة من التطور، يكون رأس المال الطبيعي نادرًا. من المهم حينئذ وجود أغنياء غير مستعدين لإنفاق دخلهم كله، بل استثماره لبناء مصانع جديدة وشق طرق. ومع تطور الاقتصاد، يصبح رأس المال الطبيعي أقل ندرة. وتماشيًا معه، يصبح رأس المال البشري (التعليم) أكثر قيمة. هنا يكون نشر التعليم حاسمًا. وإذا كان نشر التعليم مقيدًا، لأن الطلبة الموهوبين من الفقراء لا يستطيعون دفع تكاليفه، فإن معدل النمو سوف يتوقف. وهكذا، حتى من دون مقدمات عن الحقوق الكونية للتصويت والديمقراطية، نصل إلى نتيجة مشابهة: كي يكون النمو سريعًا في مراحل التطور المتقدمة للاقتصاد، يجب نشر التعليم بشكل موسع، والتعليم الأوسع انتشارًا معادل للامساواة أقل حدة.

الدليل التجريبي على تأثير اللامساواة في النمو الاقتصادي مختلط. ربما كان ذلك محتومًا لأن اللامساواة قد تعوق النمو الاقتصادي في بعض الأماكن والأوقات (من خلال عنصر الاحتكار فيها)، وفي بعضها الآخر تساعده (من خلال عنصرها الحافز). ويكفي القول إن وجهة نظرنا تجاه التأثيرات الإيجابية للامساواة في مقابل السلبية في الكفاءة الاقتصادية تعتمد دائمًا على ما نضعه من وزن على هذا العنصر أو ذاك في المأزق الرئيس: الاحتكار الاجتماعي ضد الحوافز. في مثل تلك الحالات، وحين نؤمن أن احتكار القوة والثروة الذي يمارسه الأثرياء يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويهدد معه التطور الاقتصادي وحتى قابلية الدولة للحياة، فسوف نرى، كما فعل أفلاطون قبل 2400 عام، أن اللامساواة في الدخل أو الثروة شر اجتماعي يجب مكافحته. حين سُئل سقراط إن كان تخليه عن التقشف، بصفته سمة مرغوب فيها في دولته المثالية، لا يعرضها لخطر الهزيمة أمام جيران أكثر ثراء، أجاب (بكلمات أفلاطون):

سأل: «لكن، ماذا سنسمي الآخرين [المجتمعات التي ليست دولة مثالية]؟»[12].

«علينا أن نجد أسماء أعظم لها»، أجاب [سقراط]: «كل واحدة منها، كما يقول المثل، ليست أقرب إلى دولة منفردة منها إلى مجموعة دول، لأنها دائمًا تحتوي على دولتين في الأقل، الأغنياء والفقراء، في عداء مع بعضهما... عاملهم على أنهم

تعددية، اقترح تسليم الملكية... من قطاع (من السكان) إلى آخر، حينذاك سوف تجد كثيرًا من الحلفاء، وقليلًا من الأعداء»[13].

أما في الحالات التي نرى فيها أن استواء الدخول - غياب حوافز النجاح وعواقب الفشل كليهما - سار إلى مدى بعيد، إلى درجة أن الناس لن يبذلوا جهدًا أكبر إلا إذا سمح لهم بأن يحتفظوا بثمار تعبهم، أو أن يستثمروا أكثر، فإن علينا، مهما بدا ذلك غريبًا، أن ننسحب، ونستدعي تصاعدًا أعظم في اللامساواة.

اللامساواة والعدل الاقتصادي. اللامساواة في الدخل موضوع مهم أيضًا، لأنه ينسحب على مساحتين كثيرًا ما تكونان في مركز اهتمام الناس، من دون أن يتم التوافق بينهما دائمًا، أو مع صعوبة ذلك: الكفاءة الاقتصادية والعدل الاقتصادي. تعني الكفاءة الاقتصادية تحقيق الحد الأقصى لناتج العملية الاقتصادية أو معدلها، في مجتمع ما. والعدل الاجتماعي يعني تقبل تنظيم اجتماعي ما، واستمراره.

وللمساواة الاقتصادية شأن واضح في ذلك أيضًا. يمكن نسبة اللامساواة القائمة على ثروة الشخص، أو عرقه، أو نوعه، إلى اللاعدل، حتى وإن لم تكن مؤثرة في التطور الاقتصادي، أي يكون هذا التطور أعلى من قيمتها الأداتية الصرف. وإذا رأى معظم الناس، أو أغلبيتهم المطلقة، غياب العدل في نظام اجتماعي ما، فإن استمرار نمط النظام فيه سيكون موضع شك.

عند تقويم الاقتصاديين أفضلية ترتيبات اجتماعية مختلفة، فإنهم يميلون إلى استخدام «وظيفة الرفاه الاجتماعي»، وهو مفهوم يشمل، من حيث المبدأ، رفاهًا - أي منفعة (Utility) - لجميع أفراد المجتمع. والهدف من ذلك مقارنة رفاه جميع الأعضاء في نظام اجتماعي ما، برفاه جميع الأعضاء في مجتمع آخر، لمعرفة أيهما أفضل. وهذا ما يسمى «الرفاهوية» (Welfarism). الطريقة البسيطة لفعل ذلك هي ببساطة جمع الخدمات المقدمة للأفراد، حيث تكون المنفعة الكلية «الرفاهية» (Welfare) لمجتمع يضم ألن وبوب وشارلي، هي منفعة ألن مضافًا إليها منفعة بوب، ثمّ منفعة شارلي.تبدو وظائف المنافع الفردية لألن وبوب وشارلي وكأن كلًا منهم يتقدّم بشكل إيجابي، على الرغم من تناقص المنافع مع كل دولار إضافي في الدخل. وهذه فرضية منطقية ومثبتة تجريبيًّا: فكر في حقيقة أن أول آيس كريم في يوم قائظ يمنحك متعة أكثر من الثاني، وبالتأكيد أكثر من الثالث. وترد الفكرة تحت العنوان العام المتعلق بتناقص المنفعة الهامشية للدخل. وإضافة إلى ذلك، افترض الآن أن ألن وبوب وشارلي لديهم الوظائف المنفعية ذاتها. سوف يكون التوزيع المثالي للدخل مساواة تامة. وإذا منحنا قليلًا من الدخل لألن، زيادة على بوب وشارلي، فسنلاحظ سريعًا أن الدخل الإضافي يفترض به أن يمنح متعة للغني ألن أقل مما يمنحه كل من بوب وشارلي(لأن لديهم تناقصًا والوظائف المنفعية الحدية نفسها). وهكذا، تزداد الجدوى الكلية إذا استمر تحويل دخل ألن الإضافي إلى النقطة التي يحصل فيها كل شخص على القدر نفسه.

كانت تلك هي الفكرة التي تقف وراء إحدى المساهمات الاقتصادية الرئيسة في مقاربة الرفاهوية، وذلك في مقالة واسعة التأثير للاقتصادي الإنكليزي أنتوني أتكنسون في عام 1970 حول قياس اللامساواة. هذه المقالة مكنتنا من تصنيف مستويات الأفضلية لترتيبات اجتماعية مختلفة[14]. طور أتكنسون مقياسًا يمكن بوساطته حساب اللامساواة الاجتماعية باعتبارها مقدارًا نسبيًّا من الدخل الكلي

الذي «يبدد» من منظور الرفاهية، لأن الرفاهية الكلية نفسها يمكن أن تحقق بوساطة دخل كلي أقل، يوزع بالتساوي على الأفراد. هذا ما يمكن أن يسمى، بشكل لا ربح فيه، «الدخل المكافئ الموزع بالتساوي». حتى لو كانت الكعكة الكلية أصغر، والشرائح كلها متساوية في الحجم، فإن المتعة الكلية من كعكة أصغر ستكون نفسها لو جاءت من واحدة أكبر، موزعة في شرائح غير متساوية. لنقل إن كوبا وجمهورية الدومينيكان تولّدان كمية الرفاهية نفسها بين السكان، إلا أن الدخل الشامل للدومينيكان أكبر. هكذا، يكون الجزء «الزائد» من دخل الدومينيكان قد تبدد، من وجهة نظر - نفعية: يستطيع الدومينيكانيون فحسب أن «يبطلوا» الدخل الزائد، بأن يعملوا أقل، ويعيدوا توزيع دخلهم الأقل بشكل أكثر مساواة، كما يفعل الكوبيون. بالتأكيد، لن يكون هناك فقدان للرفاهية. إن كمية الدخل التي «تبدد» هي مقياس للامساواة.

من السهل ملاحظة أنه لو وجدت طريقة لجمع منافع أفراد مختلفين، لكان من السهل القول أي من الدولتين (كوبا أم الدومينيكان) هي المفضلة. لكن المشكلة هي أنه لا توجد طريقة مقبولة عمومًا لجمع المنافع الفردية. وربما نوافق، عمومًا، على أن الأفراد كلهم يخوضون تجربة تقلص المنافع الهامشية عندما يزداد استهلاكهم جميع ما هو جيد أو يقدم خدمة. لكننا لا نستطيع أن نقارن بين مستويات هذه المنافع. ربما يكون لشخص ما منافع أكثر من آخر. بكلمات أخرى، في حين يبدو شكل وظائف المنفعة متشابهًا، (نقص في الدخل)، ربما تكون مستوياتها بين الأفراد مختلفة. وبالعودة إلى مثالنا، حتى لو أخبرنا بوب أنه يعيش في دولة نعيم دائم، لن نكون واثقين من أنه أكثر سعادة من شارلي البخيل. ربما يستخدم الاثنان موازين مختلفة لقياس المنفعة.

علاوة على ذلك، حتى لو عرفنا منفعة كل شخص بالضبط، واستطعنا بعد ذلك نظريًّا أن نضخم الرفاهية، فسوف تبقى هناك مشكلة أخلاقية لأن التوزيع الذي يُنتج أعلى كمية من الرفاه يبقى، وكأن الدخل مخصص في الأغلب للأفراد الذين يملكون وظائف نفعية عالية، أو للأقدر منهم على تحويل الدخل إلى منافع. هذه هي الفكرة التي استخدمها الاقتصادي الإنكليزي فرانسيس إدجوورث في أواخر القرن التاسع عشر للدفاع عن اللامساواة: جادل قائلًا إن الناس الأكثر غنى، الذين لهم ذوق أكثر «تهذيبًا»، يستحقون دخولًا أعلى، لأنهم يحصلون على المزيد من المسرة من الطعام الأجود والنبيذ (كما قال). هل يفترض أن ينظّم المجتمع حقًا فيحول معظم الدخل إلى هؤلاء ليستمتعوا به؟ هل يفترض بالتوزيع المثالي للدخل أن يسمح لقليل من هؤلاء الأبيقوريين الذين لا يستطيعون تصور الحياة من دون شمبانيا وكافيار، بأن يمولهم من يعيشون على الخبز وحده؟

كانت هذه هي قاعدة أمارتيا سِن النقدية المؤثرة التي عُرفت باسم «مقاربة القدرة»: فإذا كان شخص معاق لا يستطيع الحصول على منافع من لعب كرة القدم مثل شخص غير معاق، فهل يجب علينا أن نمنح مزيدًا من الفرص لغير المعاق، وأقل من ذلك كثيرًا لمن هم معاقون، لأن الأخيرين ببساطة لا «ينتجون» (لا لأنفسهم، ولا للمجتمع) منافع متساوية؟ وبالنسبة إلى الرأي العام، تكون في ذلك نتيجة بغيضة. واحتج سِن بأن علينا بدلًا من ذلك أن نجرب مساواة «قدرات» كل طرف في أن يمتع نفسه[15].

باختصار، حين يتعلق الأمر باستعمال أحكام الرفاه لتصنيف ترتيبات اجتماعية مختلفة، فإننا نواجه ثلاثة خيارات: أولاً، نستطيع أن نعامل كل وظيفة نفعية لكل شخص وكأن الوظائف كلها متشابهة (نعلم أن ذلك ليس حقيقيًّا في الحياة اليومية)، ما يؤدي إلى تضخيم الرفاه الكلي، في حين يوزع الدخل بشكل متساوٍ تمامًا. هذه هي الفكرة التي تقف وراء مقولة أتكنسون حول «التوزيع المتساوي للدّخل المتساوي». ثانيًا، نستطيع أن «نبحث» عن أفراد أكثر «كفاءة» في توليد المنافع لنمنحهم دخولاً عالية. أو، ثالثًا، يمكننا أن نعمل العكس - بمنح دخول عالية تحديدًا لأولئك الذين، كما في مقاربة سِن للقدرة، هم أكثر استعدادًا للاستمتاع بحزمة معطاة من السلع والخدمات. ربما يستطيع ذلك بسهولة أن يقلص الرفاهية الكلية التي تقاس بوساطة جمع المنافع الفردية، ولن نحتاج بعد ذلك إلى الاعتماد على أحكامنا في الرفاهوية[16].

هناك مقاربة رفاهوية (Welfarist) أكثر تطورًا، تتألف من بناء وظيفة رفاهة اجتماعية تكون منفعة كل عضو فيها متضمَّنة، من دون وجود جمع للمنافع، وإنما وصف دول رفاه يصل إلى كل فرد. في هذه الحالة، نستطيع أن نرتب بحسب الأفضلية «دول العالم» التي يوجد فيها شخص واحد في الأقل في أفضل حال، ولا يوجد أي شخص في أسوأ حال. ترضي دول العالم هذه ما يسمى معيار باريتو: إذا انتقلنا إليها، فنحن على ثقة من أن أحدًا لن يشكو. لكن المشكلة في هذا المطلب هي أنه ليس مقاومًا جيدًا للتغيير. بل هو أكثر من ذلك: لا يمكن العثور عليه في العالم الحقيقي. حاول أن تفكر في أي شيء يمكن أن يرضي معيار باريتو: ألن تكون العناية الصحية الجيدة حسنة لمعظم الناس؟ بلى، لكن بعضهم يجب أن يدفع أكثر من أجل التأمين، وهم سيعارضون. ألن يكون قرار إعجازي بوقف إنفاق الأدوية التي تسبب الإدمان جيدًا لعدد كبير من الناس؟ بلى، لكن منتجي الأدوية وتجارها (وهم أناس عاديون مثل جميع الناس) سيخسرون، وسيعارضون. ألا ترغب في أن تدفع ضرائب أقل؟ بلى، لكن الأمن الاجتماعي لبعض الناس لن يتوافر، وهم سيعارضون ذلك. ونستطيع أن نستمر. ومهما بذلنا من جهد، فربما لا نستطيع أن نجد سياسة ترضي معيار باريتو. إنه في المحصلة وصفة للإعاقة والركود وعمل لا شيء، و ما هو أكثر أهمية ترك القوة والامتياز حيث هما حاليًّا.

هكذا، وبما هو ليس أقل من شكلها الخام، تصدعت «الرفاهوية» الأكثر تطورًا أيضًا. كلاهما أعاقه عدم قدرته على إجراء مقارنات شخصية للمنفعة، والنتيجة النهائية هي أن كليهما كان محدود القيمة في ترتيب أنساق اجتماعية بديلة[17]. وفي المحصلة، من الصعب إسناد نظرية للعدل في الأنساق الاجتماعية إلى النفعية أو الرفاهوية. إن الحلم الكبير لجيريمي بنتام وجون ستيوارت مِل اللذيْن أسسا النزعة النفعية، القائم على طريقة «موضوعية» لمقارنة مجتمعات مختلفة قد اكتُشفت، ربما مات.

على أنقاض ذلك الحلم، أقيمت أشهر محاولة وأحدثها لتوفير نوع من الدليل لطريقة إصلاح اللامساواة الاقتصادية والعدل: إنها محاولة الفيلسوف السياسي الأميركي جون رولز. رأى رولز، في تحديد نظريته المحتفى بها «مبدأ الاختلاف»، في كتابه نظرية في العدالة الذي نشر في عام 1971، أن التبرير لأي ابتعاد عن المساواة لا يمكن أن يصح إلا إذا وجدت حاجة إليه لرفع الدخل المطلق لمن هم أكثر فقرًا.

بمعنى آخر، يكون وضع الخط الأساس بمساواة عامة بين المواطنين، وأي مفارقة له تحتاج إلى تبرير. واختلفت نظرية في العدالة لدى رولز جوهريًّا عن النفعية. وعبّر عن ذلك بشكل واضح:

لن يقبل الشخص العقلاني بناء أساسيًّا مجرد أنه ضخّم عدد الفوائد الحسابية من دون اهتمام بالتأثيرات الثابتة على حقوقه الأساسية الخاصة ومصالحه. وهكذا، يبدو أن مبدأ المنفعة يتعارض مع مفهوم التعاون الاجتماعي بين متساوين من أجل فائدة متبادلة. ويبدو أنه لا يتوافق مع فكرة التبادلية المتضمنة في فكرة مجتمع جيد التنظيم[18].

ربط رولز اللامساواة وغياب العدل معًا في جملة لامعة: «الظلم، إذًا، هو ببساطة مجموعة من حالات لامساواة، لا تكون لمصلحة الجميع» و«على وجه الخصوص للفقراء» (كما يضيف في فقرتين لاحقتين بعد ذلك)[19]. ومع أن اللامساواة وغياب العدل أصبحا هكذا مترابطين بشكل لا انفصام فيه، فقد تمسك رولز بأن تطبيق «مبدأ الاختلاف» الخاص به يقود إلى توزيع ضيق نسبيًّا للدخل، لأن كثيرًا من الترتيبات التي تفيد الأغنياء ليس بالمطلق لمصلحة الفقراء، فمبدأ الاختلاف متوافق مع مجالات واسعة جدًا من مخرجات اللامساواة. وهي قد تفرض أيضًا مساواة صارمة إذا لم تكن هناك حاجة إلى زيادة الدخل لدى الأغنياء لدفع دخول الفقراء إلى الأمام. لكنه، في الوقت نفسه، يمكن أن يسمح بلامساواة واسعة جدًا ومرتفعة، تضاف فيها إلى الأغنياء مكاسب جديدة غير متكافئة، ما دام هناك شكل من الزيادة المتواضعة جدًا في دخل الفقراء[20].

قياس اللامساواة. أثّر هيام الاقتصاديين بالنفعية، وإن بطريق غير مباشرة، في منطقة أخرى لها علاقة باللامساواة الاقتصادية: هي قياسها. بدأت مهمة قياس اللامساواة الاقتصادية على أساس بديهي لابتكار قاعدة معقولة يمكن بوساطتها تلخيص لامساواة التوزيع الشامل، في رقم واحد. يمكن فهم البديهيات الرئيسة بسهولة. على سبيل المثال، إذا كان هناك تحويل للدخل من الأغنى إلى الأفقر من دون أن يتغير شيء آخر[21]، فيجب ألا ينخفض مقياس اللامساواة؛ وإذا تبادل شخصان مواقعهما، فإن المقياس لا يتغير (وهو ما يعرف بمبدأ السرّية)؛ وإذا تضاعفت الدخول كلها بشكل متواصل، فالمقياس يجب ألا يتغير، وهكذا دواليك[22].

بهذه الطريقة، كان القياس مجرد موضوع تقني، لا يختلف عن قياس درجة الحرارة. في أي حال، فضلت المقاربة الرفاهوية السائدة أن تعبر تلك القياسات عن فكرة رفاهية اجتماعية أكثر عمقًا. إن مصاعب الرفاهوية واضحة، إذا اعتبرنا، على سبيل المثال، ما هو معرّف للتو، وما هو عقلاني جدًا، مبدأ سريًّا. ولتقريب هذا المتطلب التقني البسيط في الرفاهوية، على الإنسان أن يقبل الفكرة غير الواقعية تمامًا، التي تقول إن الأفراد كلهم يشتركون في الوظيفة النفعية. وإذا لم يكونوا كذلك، فمن وجهة نظر توليد النفعية، فإن أي فردين لا يمكن أن يكونا متشابهين: فواحد، هو آلة توليد مرتفع للنفعية، لا يمكن أن يحل بسهولة محل آخر أقل مبالاة بـ «تحدي النفعية».

كان التوتر بين قياس اللامساواة الذي يقوم على البديهة وتفسيرها الرفاهوي واضحًا منذ البداية. فسر الاقتصادي الإيطالي وخبير الإحصاء كورّادو جيني الذي طور (كما سنرى) أكثر مقاييس اللامساواة انتشارًا، هذه المعضلة منذ عام 1921:

إن مناهج الكتّاب الإيطاليين [المعارضين للرفاهوية].... ليست... قابلة للمقارنة بأسلوب دالتون [اقتصادي إنكليزي نفعي دافع عن المقاربة الرفاهوية]... بما أن هدفهم هو أن يثمّنوا، اللامساواة في الدخول والثروة، لا غياب المساواة في الرفاه الاقتصادي، بغض النظر عن الفرضيات كلها، كالعلاقات الوظيفية بين تلك الكميات والرفاه الاقتصادي، أو الدور الإدماني للرفاه الاجتماعي للأفراد[23].

أخذ المنهج الرفاهوي الذي بدا متصاعدًا بين الاقتصاديين فترة طويلة، يتراجع في الفترة الأخيرة، لأنه فشل في إنتاج ما يكفي بمعايير النتائج القوية والفاعلة (أي أحوال هي الأفضل) ولأن قاعدته الأساس - النفعوية - ضعيفة فلسفيًّا.

ثمة سؤال وحيد - ومركزي - هو: كيف ينبغي أن نمضي نحو قياس اللامساواة؟ حتى نقيس اللامساواة، نحتاج إلى مسوح تمثيلية وعشوائية حول الأسر، فهي تمد بمعلومات تفصيلية عن دخل كل شخص يشمله المسح، ولأن المسوح يفترض أن تكون ممثلة لقطاعٍ واسع من المجتمع (البلاد كلها على العموم)، فيمكن أن تمثل نتائجها استنباطًا لمستوى البلاد كلها. نستطيع استخدام بيانات الضريبة أيضًا، لكنها ستقدم لنا دائمًا، حتى في البلدان المتقدمة جدًا، حيث يدفع معظم الناس ضرائب مباشرة، توزيعًا غير كامل (مقطوعًا). إنها تحذف الفقراء الذين لا يدفعون ضرائب. ونحن لا نستطيع استخدام إحصاءات السكان، لأنها، وهي تغطي من حيث المبدأ جميع المواطنين، تكون أكبر من أن تُعامل بعمق: إنها تجمع المعلومات الأساس فحسب، مثل بيانات الأعمار، والانتماء العرقي، والنوع، ومكان الإقامة، وهكذا دواليك، لكن لا تجمع بيانات الدخل أو الإنفاق.

على الرغم من ذلك، المشكلة مع المسوح هي أنها، بالنسبة إلى أكثر الدول تطورًا، بدأت بعد الحرب العالمية الثانية فحسب. كان هناك بعض المسوح غير المكتملة من إنكلترا القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة وروسيا أوائل القرن العشرين، لكن من الصعب أن نتحدث عن أي شيء جاد أو يمكن استخدامه قبل خمسينيات القرن العشرين تقريبًا. (يمكن تذكر أن تخمينات باريتو أُسست على بيانات مالية، بينما كان لدى سيمون كوزنتس ما لا يزيد على دستة من المسوح ليبني عليها، حتى في وقت متأخر مثل عام 1955).

الحال أسوأ بالنسبة إلى الدول النامية؛ ففي أحيان كثيرة، لم يكن هناك شيء قبل سبعينيات القرن العشرين، أو حتى ثمانينياته. وهذا صحيح على الخصوص بالنسبة إلى الدول الأفريقية، حيث تطورت المسوح الأسرية في الأغلب بمساعدة من منظمات دولية فحسب، في ثمانينيات القرن العشرين[24]. وماذا عن أكثر بلدان العالم سكانًا؟ في الهند، بدأت المسوح الشاملة في عام 1952 وسارت، بشكل أو بآخر، على النهج نفسه حتى اليوم. وفي الصين، حصل أول مسح معروف بعد الثورة الثقافية، في عام 1978، لكن أول مسح مفيد جرى في عام 1980. فوق ذلك، لا يكون كل مسح ميداني في جميع البلدان سنويًّا؛ فبعضها يُجري مسحًا مرة كل عامين، وبعضها الآخر مرة كل خمسة أعوام. ماذا يعني ذلك كله؟ أولًا، سنجد من الصعب جدًا، باستثناء مجموعة الدول المتقدمة والغنية، الاعتماد على سلسلة سنوية من إحصاءات اللامساواة المرتكزة على المسوح الأسرية. ثانيًا، بالنسبة إلى معظم البلدان، نستطيع أن نقول شيئًا عن اللامساواة بدءًا من ستينيات القرن العشرين أو سبعينياته أو ثمانينياته، وحتى حينئذ مع وجود فجوات كبيرة بين

الأعوام.
تجمع المسوح الأسرية الكثير من البيانات، لكن بيانات الدخل والإنفاق هي التي تهمنا منها. يُنظر إلى كل أسرة بصفتها وحدة «دخل» أو «إنفاق»، كما يعتبر كل عضو في الأسرة مساهمًا مساويًا في الدخل والإنفاق. كيف نستطيع أن نحدد الدخل الحقيقي لعضو في الأسرة؟ نأخذ المجموع الكلي السنوي لدخل الأسرة (بإضافة مساهمات كل عضو) ونقسمه على عدد الذين كانوا ضمن الأسرة في خلال ذلك العام. وهذا يعطينا دخل كل فرد، وهو مفهوم رئيس لأن قيمته تسمح لنا بترتيب الأسر والأفراد وتقرير أيها يمكن أن يعتبر فقيرًا، وأيها يعتبر غنيًّا[25].
لماذا نصر على استخدام قياس كل فرد؟ هناك حجة فلسفية وأخرى عملية. الحجة الفلسفية هي أن علينا أن نعامل كل عضو بالتساوي. فإذا عاملنا كل أسرة بالتساوي، فإن أهمية الناس الفردية في الأسر الكبيرة ستقل كثيرًا عن أهمية الناس في الأسر الصغيرة. وإذا كان الوزن - الأهمية التي تعطى في الحسابات - لكل أسرة هو 1، فإن وزني الضمني في أسرة من أربعة أفراد سيكون ¼، بينما وزني الفردي في أسرة من عضوين سيكون ½. أما الحجة العملية فهي أن قياسات اللامساواة استنادًا إلى الدخل الكلي، تكون مضللة. والسبب بسيط. تصوَّر أسرتين بالدخل الكلي نفسه، واحدة من عضوين، وأخرى من عشرة أعضاء. أي أسرة هي الأفضل كما تظن؟ الجواب واضح.
بهدف التبسيط، نتحدث عن توزيع الدخل، حتى وإن جاءت البيانات في شكل إنفاق. لكن الحالتين ليستا متعادلتين. إن البيانات التي تستند إلى الدخل سوف تظهر، دائمًا تقريبًا، لامساواة في داخل مجموعة ما من الأسر أعظم من تلك التي تظهرها البيانات التي تستند إلى الإنفاق. ثمة سببان بسيطان لذلك. الأول، قد يكون هناك أفراد دخلهم السنوي صفر، وهم، مثلًا، يمولون إنفاقهم العام من ادخار متراكم سابقًا. (تصور الطلاب الذين ينفقون على سنوات دراستهم من ادخارهم حينما كانوا يعملون). ومن الواضح أنه لا يوجد أناس استهلاكهم صفر. وهذا ما يجعل التوزيع طبقًا للدخل أكثر «امتدادًا» حول القاع، وبالتالي غير متساوٍ (سيكون توزيع الإنفاق «مقطوعًا» عند رقم صغير ضروري للبقاء). الثاني، الشيء نفسه يحدث في الطرف الثاني للتوزيع. يقوم كثيرون من ذوي الدخل المرتفع بادخار جزء من دخلهم. وهكذا يكون دخلهم أعلى من استهلاكهم. والقمة العليا من التوزيع ستكون أيضًا أكثر امتدادًا في حالة الدخل. لذلك، تُظهر قياسات اللامساواة قيمًا أعلى مما يظهره استخدام الاستهلاك، عندما نستخدم الدخل في معيارنا.
كيف نستطيع قياس اللامساواة، بعد أن نحصل على بيانات دخل أسرة؟ ليس هذا سؤالًا سهلًا. قارن قياس اللامساواة بقياس الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي. فالناتج المحلي الإجمالي يجمع ببساطة الدخول كلها التي ينتجها الناس كلهم في الأمة في خلال عام: إننا نجمع الأجور إلى فوائد الاستثمارات كلها، وهكذا دواليك. وحين يقسم هذا الرقم على مجموع السكان في البلاد، نحصل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
لكن وصف توزيع دخل مركب من دخول عدد من الناس لا يحتاج ببساطة إلى أن تجمع هذه الدخول، وإنما أن يقارن بعضها ببعض، ثم يعبّر عن مثل هذه المقارنة المتعددة برقم واحد قادر على أن يعكس تنوع التوزيع بشكل جيد. وهنا تبدأ الصعوبة.

أي رقم مفرد يمكنه أن يمثل التنوع بين الدخول مثل 1، 5، 15، 2,009 أو 34,564، سيكون تخمينيًّا. ونحن نستطيع، على سبيل المثال، أن نستخدم المعدل بين أعلى رقم وأدنى رقم (34,564 مقسومًا على 1) لوصف اللامساواة، لكن ذلك سيتجاهل ما يحدث في الوسط. ألا يمكن اعتبار توزيع مثل 1، 400، 620، 1,009 و 34,564 أكثر عدلًا؟ ونحن نستطيع قياس اللامساواة بالنظر إلى حصة من هم في القمة فحسب؛ وفي هذه الحالة يمكننا أن نقسم 34,564 على مجموع الدخول (1+5+15+2,009+34,564 أو 1+400+620+1,009+34,564)[26]. وهذا ما يفعله قياس اللامساواة - أعلى نصيب في الدخل - وعدد الخيارات غير محدود عمليًّا.

ثمة طريقة لتقليص عدد الخيارات بالمناداة، كملكية مرغوبة في أن قياس اللامساواة يجب أن يستخدم معلومات تخص الأفراد كلهم الذين يشكلون جزءًا من توزيع ما. وهذا يعني أن المعلومات حول دخل 1 مثل دخل 5 صعودًا إلى دخل القمة لدى 34,564 يجب أن تدخل كلها في الحساب. بمثل هذا، وإلى حد كبير ما هو أكثر انتشارًا، يسمى قياس اللامساواة مُعامِل جيني، على اسم كورادو جيني، رجل الإحصاء والاقتصاد الإيطالي الذي عرّفه في عام 1914، والذي تداخلت حياته مع حياة باريتو[27]. يقارن مُعامِل جيني دخل كل فرد بدخول جميع الآخرين بشكل فردي، ومحصلة هذه الفروق في الدخول الثنائية تقسم بدورها على عدد الناس الذين يتضمنهم الحساب ومعدل الدخل لدى المجموعة. وهكذا فإن النتيجة النهائية في مُعامِل جيني تراوح بين 0 (حيث يحصل جميع الأفراد على الدخل نفسه، ولا تكون هناك لامساواة) و1 (حيث يصل الدخل الكلي للمجتمع إلى فرد واحد). وهذه ميزة مريحة جدًا: فالمُعامِل «مربوط من أعلى»؛ إن 1 هو الحد الأقصى المحتمل للامساواة. وهكذا، نملك الآن طريقة موثوقة ومفيدة لمقارنة المستويات المختلفة للامساواة.

صفر جيني أو واحد، كلاهما غير واقعي: لا توجد بلدان يُدفع فيها لجميع الناس بقدر متساو، كما لا توجد بلدان يحصل فيها شخص واحد على الدخل كله (لأن الآخرين جميعًا سيموتون من الجوع). في الحياة الحقيقية، يراوح مُعامِل جيني بين 0.25 و0.3 في معظم البلدان التي تنادي بالمساواة، مثل بلدان الشمال الأوروبي، وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسط أوروبا، حتى 0.6 في معظم الدول التي لا تنادي بالمساواة، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا. وللتبسيط، كثيرًا ما يطرح مُعامِل جيني بالنسبة المئوية؛ وهكذا، بدلًا من القول إن اللامساواة في البلد (X) هي 0.43، يمكن القول إن اللامساواة هي 43 نقطة من نقاط جيني. وسوف نستخدم هذا المصطلح في هذا الكتاب.

أين تقف الولايات المتحدة في هذا التصنيف؟ إنها تقع بين أكثر الدول تطورًا ولامساواةً. بينما يقع معظم دول الاتحاد الأوروبي على مستوى الأفراد (لكن راجع اللافتة (3-3) لمعرفة كيف تبدو على مستوى المجموع) في نطاق 30-35 جيني، فإن جيني الولايات المتحدة يقع فوق 40. لم تكن هذه هي الحال طوال الوقت؛ إذ وصلت الحالة الأميركية إلى مستواها الأدنى في سبعينيات القرن العشرين، عندما هبط جيني إلى نحو 35[28]. بعد ذلك، وفي العهود الرئاسية الأربعة التي سبقت عهد باراك أوباما، (في ظل ريغان وبوش الأب وكلينتون وبوش الابن)، استمر جيني الولايات المتحدة في الارتفاع، حتى وصل إلى مستواه الحالي. وكان ذلك ارتفاعًا

كبيرًا، كما يعلم كل من عاش في الولايات المتحدة في خلال تلك الفترة. ولأن الجيني قياس بليد، فحتى زيادة 1-2 جيني سنويًّا تعتبر أمرًا مهمًّا. ومن الطبيعي - حين لا تكون هناك زيادة ثابتة في اللامساواة، أو نقصان - أن تكون الحركة إلى أعلى أو إلى أسفل في حدود 1 جيني.

ماذا عن الدول الأخرى؟ يصل جيني السويد، التي تعتبر مثالًا للمساواة، إلى 30؛ ولدى روسيا التي تتعافى من سنواتها الشيوعية، والتي تزعجها حكومة أقلية، جيني يتجاوز 40. وهو الأمر نفسه بالنسبة إلى الصين. وتزايد منسوب اللامساواة في روسيا والصين - مثل الولايات المتحدة - بحدة في خلال العقدين الماضيين. ومن النادر أن تكون أميركا اللاتينية تحت 50 جيني، وكذلك أفريقيا. وآسيا في الأغلب من دون مساواة، وإن بدت تماثليًّا غير ذلك. وتبدو اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان أكثر مساواة قليلًا، بينما جيني ماليزيا والفيليبين مثل جيني أميركا اللاتينية. وإذا أردنا أن نرتب الأقاليم بحسب حالة اللامساواة الداخلية في كل منها، نقول إن أميركا اللاتينية تتربع في القمة، تليها مباشرة أفريقيا، ثم آسيا، أما الأقل لامساواة فهي الدول الغنية وأمم مابعد الشيوعية، مع استثناء مهم لدولتين فيهما لامساواة عالية نسبيًّا، الولايات المتحدة وروسيا.

من جهة أخرى يمكننا أن نلاحظ، من منظور مختلف، أن أربع مناطق اقتصادية - سياسية كبيرة، هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، تبدي كلها (على نحو غريب) المستوى ذاته تقريبًا من اللامساواة: فمؤشر جيني في هذه المناطق هو نحو 40 أو أعلى قليلًا من ذلك. وتتفحص اللافتة (3-3) وجوه الاختلاف والتشابه بين المنطقتين الأوليين؛ وتُراجع اللافتاتِ (1-4) و(1-5) و(1-8) تفصيلات توزع الدخل الروسي؛ أما الصين ومستقبلها فيناقَشان في اللافتة (1-9).

يمكننا أن نحلل أرقام جيني كي نتبين اللامساواة الناجمة عن اختلافات في متوسط الدخل بين الأجزاء المكوِّنة لمنطقة (ما يُدعى «بين المكونات») واللامساواة الناجمة عن الاختلاف في الدخل الشخصي في داخل كل جزء مكون في تلك المنطقة (ما يُدعى «في داخل المكون»). لنأخذ، مثلًا، الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة وأجزاءهما المكونة، على التوالي، بلدانًا مثل إسبانيا وفرنسا، أو ولايات مثل مين وأوريغون؛ أو أمة مثل الصين ومقاطعاتها سيتشوان ويونان وهونان، وهلم جرّا؛ أو بلدًا أصغر مثل إيطاليا ومناطقه الإدارية لومبارديا وليغوريا وصقلية. يبقى تفسير ما بين المكونات بسيطًا: إذا كان كبيرًا، فإن معظم اللامساواة يرجع إلى حقيقة أن المنطقة التي ندرسها تتألف من أجزاء فقيرة وغنية. وإذا كانت حصة في داخل المكون كبيرة، فإن ضروب اللامساواة الجغرافية بين الأجزاء المختلفة للمنطقة يجب أن تكون صغيرة، لكن يجب أن يكون كل جزء مؤلفًا من أناس متنوعين جدًا، أي أغنياء وفقراء على السواء. لنتصور هذه المقاربة مطبَّقة على اللامساواة العالمية: سوف تنجم اللامساواة بين المكونات عن الاختلافات في متوسط الدخل بين الأمم، وسوف تنجم اللامساواة في داخل المكون عن اختلافات الدخول الشخصية في داخل كل أمة. سوف يتكرر استخدامنا هذا التحليل (في اللافتات (1-8) و(1-9) و(3-2) و(3-3)، على سبيل المثال) لأنه أداة بالغة القوة تمكّننا من رؤية ما يكمن وراء اللامساواة التي نقيسها. هذا أمر مهم لأن الآثار السياسية المترتبة على الأنماط المختلفة للامساواة تختلف كثيرًا هي ذاتها بالفعل.

اللافتة 1-1: الرومانسية والأغنياء

من الحقائق المعترف بها كونيًّا أن رواية جين أوستن كبرياء وتحامل رواية عن الحب. لكن الاعتراف الكوني بكونها رواية عن المال أيضًا، أقل[29].

تاريخ القصة ليس مذكورًا بوضوح في الكتاب، وعالم جين أوستن، الذي ضُخّم دوليًّا وبات خارج الزمن، لا يترك أي شعاع من الحوادث الخارجية يسمح لنا بأن نضع له تاريخًا واضحًا. ربما كان هدفها هو تصور كيف تكون الشؤون الداخلية للقلب (وللمال). يشير الشاهد الظرفي، في أي حال، إلى أن مسرح الحوادث كان الحروب النابليونية، أي بين عامي 1810 و1815. البطلة الرئيسة هي إليزابيث بينيت الجذابة، الابنة الثانية بين خمس بنات لعائلة غنية يرئسها السيد بينيت (اسم رب الأسرة الأول لا يظهر في الكتاب أبدًا، فحتى زوجته تسميه السيد بينيت). تعيش إليزابيث وعائلتها الحياة الريفية الساحرة التي يعيشها النبلاء الإنكليز، وهي نوع من الكسل الذي تقطعه المآدب والحفلات الراقصة - والنميمة الاجتماعية التي تغذيها هذه الحفلات. إليزابيث جميلة، وذكية، وهي طبعًا غير متزوجة. دخل عائلتها نحو 3,000 جنيه، يتوزع على سبعة أعضاء في العائلة (والدان وخمس أخوات)، فيتيح لكل فرد دخلًا قدره 430 جنيهًا (مع استثناء قيمة الإسكان، كما في جميع الأمثلة هنا، التي لا بد من أنها كانت معتبرة). هذا المستوى من الدخل وضع العائلة في قمة 1 في المئة من توزيع الدخل الإنكليزي في ذلك الوقت، كما أخذ من الجدول الإنكليزي الاجتماعي الذي أعده روبرت كولكهون للسنوات الأولى من القرن التاسع عشر[30].

تلتقي إليزابيث بطالب زواج غني، السيد دارسي، الذي يصل دخله السنوي (كما يعنى به الكتاب) إلى عشرة آلاف جنيه[31]. ويعتبر هو وصديقه الأقل غنى إلى حد ما، السيد بنغلي، وبشكل يمكن فهمه، عازبين ترغب فيهما أمّ إليزابيث بينيت الواعية اجتماعيًّا (ولا تؤمن بالتفاهات). ودخْل السيد دارسي الضخم يضعه، في الأقل، ضمن العُشر الذي يتصدر قائمة 1 في المئة من توزيع الدخل. ولتلاحظ الفجوة القائمة بين أعلى 1 في المئة وأعلى عُشْر من 1 في المئة، أو باستعارة تعبير جورج دبليو بوش الحديث، بين «الذين يملكون والذين يملكون أكثر». وعلى الرغم من أن أولئك الإنكليز الذين كانوا يملكون أو يملكون أكثر في وقت مبكر من القرن التاسع عشر كانوا يتمازجون اجتماعيًّا بحرية (ويتزاوجون ظاهريًّا)، إلا أن دخل السيد دارسي يزيد بثلاثة أضعاف دخل والد إليزابيث؛ وإذا ترجم ذلك بمعايير ما يخص الفرد (ما دام السيد دارسي لا يعيل أحدًا غير نفسه)، فإن النسبة تتجاوز العشرين إلى واحد.

لا يجوز تجاهل الحبكة التي تشير إلى أن إليزابيث كان لديها بعض الشكوك حول جدية السيد دارسي، الذي من دون إفصاح مؤكد، يعبر عن «افتتان»، وذلك من لطف التعبير من ذلك العصر، وكان سيطرح مختلفًا تمامًا في كتاب حديث. لكن رفضه كليًّا كان سيحمل تضمينًا إضافيًّا كريهًا. وطبقًا لقوانين الوراثة الإنكليزية، إذا توفي السيد بينيت من دون وريث مباشر ذكر، فإن البيت والمزرعة الناجحة سيعودان إلى ابن عمه البغيض، الكاهن وليام كولينز. في هذه الحالة، يكون على إليزابيث أن تعيش على دخلها الخاص، وهو أساسًا حصتها من 5,000 جنيه حصلت عليها والدتها (كتسوية) عند الزواج. وهكذا، فإن ثروة إليزابيث المستقلة سوف يقدرها بشيء من الجلافة، القس المحترم كولينز، الذي يطرح نفسه باعتباره خاطبًا آخر عاثر الحظ،

بمبلغ 1,000 جنيه. ويفترض السيد كولينز أن عائداتها ستكون 4 في المئة منها، ولذلك ستكسب 40 جنيهًا سنويًّا. وهذا مبلغ تافه إلى حد كبير، يساوي تقريبًا ضعف الحد الأدنى من الدخل في إنكلترا في ذلك الوقت. وهو دخل لا يمكن أن تتوقعه إلا عائلة مسّاح أراضٍ أو بحّار في سفينة تجارية[32].

هنا بالضبط تتجلّى مقايضة الحب بالثروة. علينا أن ننظر إلى هذه الحالة من وجهة نظر والدة إليزابيث، القلقة على سعادة ابنتها. فمن ناحية، تستطيع إليزابيث أن تتزوج السيد دارسي وتستمتع بدخل سنوي قدره 5,000 جنيه (ونحن نفترض أنها لا تشارك السيد دارسي في شيء، بالمعايير المالية، وأن السيد دارسي يشارك إليزابيث في دخله على قدم المساواة). من ناحية أخرى، باستطاعتها أن تقبع في ما يبدو للسيدة بينيت عالمًا مستدامًا من الفقر، تعيش فيه على دخل أقل من 50 جنيهًا في العام. نسبة الدخل بين هذين المَخرجين مذهلة ببساطة: أكثر من مئة إلى واحد. وبهذه التكلفة، يكون بديل عدم الزواج، أو ربما الانتظار حتى ظهور عاشق مثالي في الأفق، خارج السؤال. ولن يرفض الصفقة التي يعرضها السيد دارسي إلا شخص يكرهه كل الكراهية!

لكننا نستطيع أن نسأل: هل هناك فرق في هذه الأيام؟ لإعادة صوغ كبرياء وتحامل في المملكة المتحدة اليوم، علينا، ببساطة، أن ننظر في التوزيع الحالي للدخل.

فبعد خصم الضرائب، حصل الناس الذين يقبعون في قمة 0.1 في المئة في عام 2004 على 400,000 جنيه سنويًّا لكل فرد، والذين في قمة 1 في المئة كان معدل كسبهم 81,000 ألفًا، بينما كان معدل دخل البريطاني لكل فرد 11,600 جنيه. وتكلفة التحول إلى معادل للسيد دارسي اليوم ستكون مهمة، لكن أقل هيمنة: النسبة بين دخول أولئك الذين في قمة 0.1 في المئة من التوزيع وأولئك الأضعف مرتين هي حوالى 17 إلى واحد، بدلًا من مئة إلى واحد.

هكذا، فإن جين أوستن لم تصور فحسب مبادلة العاطفة بالغنى، بل سمحت لنا أيضًا بأن نرى أن على الرغم من أن المقايضة قد لا تكون مرتبطة بزمن معين، فإن الرهانات تختلف مع الوقت ومع توزع الدخل في المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان. ففي المجتمعات الأكثر مساواة، نتوقع أنه حين تُتخذ قرارات الزواج، إن الحب يميل في الأغلب إلى التفوق على الثروة. والعكس صحيح في المجتمعات التي تفتقر كثيرًا إلى المساواة. فهل ينتعش الحب، في المجتمعات غير المتساوية، خارج الزواج فحسب؟ سوف نمضي إلى هذا السؤال في ما يأتي.

اللافتة 1-2: أنّا فرونسكايا؟

كل عائلة غير سعيدة تكون غير سعيدة على طريقتها الخاصة[33]. لكن هل كان ألكسي ألكساندروفيتش كارينين وأنّا فريدَيْن حقًا؟

أنّا كارينينا، طبعًا، قصة امرأة متزوجة تقع في حب رجل شاب مندفع ورائع وشديد الثراء، هو الكونت فرونسكي. والرواية، في مستوى ما، نقد للمعايير الاجتماعية والنفاق، لأنه لولا «الآداب التي يفرضانها» ما كان المجتمع لينبذ أنّا بسبب علاقتها مع فرونسكي، ولكان من السهل أن تحصل على الطلاق (مع أنه لم يكن واضحًا إن كانت تريده حقًّا، ما دام يجعلها تفقد حضانة ولدها). ولو قيد لأنّا وفرونسكي أن يتزوجا، لما كان بإمكاننا أن نلغي احتمال أن يكون زواجهما سعيدًا، أو بكلمات تولستوي في جملته الافتتاحية الشهيرة: واحدةً من عدد من الزيجات المتطابقة (السعيدة). وربما لا؛ لأن براعة تولستوي الفنية تكمن في أنه يرينا أن ما منع الاتحاد السعيد بين أنّا والكونت لم يكن المجتمع ومعاييره فحسب، وإنما شخصيتاهما الخاصتان أيضًا.

تجري حوادث قصة أنّا كارينينا في عام 1875 في موسكو وسانت بطرسبرغ والريف المحيط. وهي معاصرة لحياة تولستوي نفسها (نشرت الرواية في عام 1877).

وتلخيصها بلغة جافة هو أنها تصف زواج أنّا كارينينا غير السعيد بموظف مدني عالي المركز، متجهم وغير عاطفي، هو السيد كارينين، وعلاقة حبها للسيد فرونسكي. كان ذلك الحب الذي بدأ سرًا، ثم بات مكشوفًا، مليئًا بالإثارة والوعود في أوله، ثم سقط في النزاع والزيف واليأس، وحطم عمل فرونسكي، وأدى بالطرفين إلى نهاية مؤلمة، غير سعيدة.

أول وهلة، لا يوجد بين أنّا كارينينا وكبرياء وتحامل قواسم مشتركة كثيرة. إذا أراد الإنسان أن يقارن بينهما من خلال «الكيمياء» أو «الجو العام»، فإن الطقس في كبرياء وتحامل يكون صيفًا بريطانيًّا متقلبًا، تتداخل فيه الشمس المشرقة بغيوم سوداء مهددة. لكن الغيوم السوداء وزخات المطر تمضي بالسرعة التي تظهر بها، ثم يحتفظ الإنسان عمومًا في ذاكرته بانطباع عن سطوع صيفي. بعكس ذلك، تبدأ أنّا كارينينا في ما يشبه صيفًا روسيًّا أوروبيًّا متألقًا ودافئًا، تبدو فيه الطبيعة كأنها على وشك الانفجار أمام عيني الإنسان، ثم يتحرك بالتدريج نحو خريف كئيب، وينتهي بشتاء طويل مظلم كئيب ومتواصل. ومجمل الطقس الذي نشعر به شتوي أكثر منه صيفيًّا. وفي الأيام الباردة وسط كانون الأول/ديسمبر، نستطيع بصعوبة فحسب أن نستحضر في عقولنا لامبالاة الصيف الماضي.

أما في ناحية معينة، هي التي تهمنا هنا - وهي اللامساواة في الدخول والمراكز - فتكون أنّا كارينينا مثل كبرياء وتحامل. لنتذكر نقطة بداية البطلة في كل من الروايتين: تعيش في أسرة غنية جدًا، مريحة، ومحترمة. في إحدى الحالتين تكون متزوجة، وفي الثانية عزباء. أما في الخطوة التالية في الحالتين، الحب أو الزواج، فإن ذلك سينقل البطلة إلى مستوى أعلى في الثروة. إن دخل السيد كارينين لا يذكر في أي مكان في الكتاب. في أي حال، ومن خلال حواره مع ستيبان أوبلونسكي، شقيق أنّا، نتبين أنه يعتبر 10,000 روبل دخلًا عاليًا جدًا، وهو دخل، كما نجده في أمكنة أخرى في الكتاب، يحصل عليه مديرو المصارف[34]. كما نعرف أيضًا أن الراتب

العالي لموظف الحكومة يصل إلى 3,000 روبل، وأن ستيبان آوبلونسكي، الموظف في الحكومة أيضًا، لكن بمنصب أقل من السيد كارينين، يحصل على 6,000 روبل[35]. بذلك، نستطيع أن نخمن، ما دام السيد كارينين يحتل منصبًا حكوميًّا رفيعًا، أن دخله السنوي بين 8,000 و 9,000روبل. والآن، ماذا عن الثري الكونت فرونسكي؟ بالنسبة إليه أيضًا، وليس بعيدًا من السيد دارسي، يتفق «الجميع» على أن دخله 100,000 روبل في العام. وفي أي حال، نطلع بعد ذلك على أن هذا الدخل هو الذي كان يفترض توقعه بشكل طبيعي، لو لم يمنح نصف ميراثه لشقيقه الأصغر. وهكذا يكون دخل فرونسكي الحقيقي حين يلتقي أنّا 50,000 روبل فقط[36]. بعد ذلك، ومع تعرضه لأزمات مالية، وعندما يبدو أنه «استعاد» نصف ميراثه الذي سبق أن وعد به شقيقه في لحظة اندفاع، صار محتملًا أن يعود دخل فرونسكي إلى مستواه «الطبيعي» عند 100,000 روبل[37].

لننظر الآن إلى القفزة في الثروة التي كانت ستنتج من زواج أنّا بفرونسكي. من دخل للفرد حوالى 3,000 روبل (دخل زوجها المحتمل مقسومًا على الزوجين وابنهما) إلى مستوى أعلى من 30,000 روبل للفرد (مع الافتراض ثانيةً أن مساهمتها المالية صفر، مثل إليزابيث بينيت، وأن السيد فرونسكي، مثل السيد دارسي، يشترك في دخله بالتساوي معها ومع ابنتهما)[38]. وهكذا، تسجل القفزة من منزل أنّا المترف الشبيه بالقصر لدى عائلة كارينين، حيث كانت محاطة بالوصيفات والخدم والمربيات، إلى حياة أشبه بحياة الأميرات لدى فرونسكي، عشرة إلى واحد في مضاعفة الدخل.

في ما يخص روسيا، تنقصنا الجداول الاجتماعية التي تسمح بربط السيدين فرونسكي وكارينين بتوزيع الدخل في ذلك الوقت. لكن، لا شك في أن عائلة كارينين تنتمي إلى القمة العليا في سلّم الدخل (ربما قمة 1 في المئة)، وهكذا فإن السيد فرونسكي - مثل السيد دارسي من جديد - يجب أن يكون جزءًا من صفوة الصفوة، وربما ينتمي إلى قمة عُشْرِ 1 في المئة أو حتى أعلى. ولنلاحظ مرة أخرى تلك المسافة الشاسعة التي تفصل الغني عن الغني جدًا.

لكن، ما هو الجانب السلبي لدى أنّا كارينينا؟ هل نستطيع أن نلاحظ ذلك الجانب (الأدنى) في توزيع الدخل أيضًا؟ بالنسبة إلى أنّا، الجانب السلبي لتوزيع الدخل يقع في الماضي. نحن نعرف أنها تتحدر من عائلة متواضعة جدًا[39]، ربما كانت تعيش على حوالى 200 روبل للفرد الواحد سنويًّا[40]. وكان زواجها من السيد كارينين مفيدًا اجتماعيًّا، نتج منه ما يشبه تحسنًا بنسبة خمسة عشر ضعفًا في مستوى الحياة. والزواج الآخر، هذه المرة من السيد فرونسكي، كان يمكن، كما لاحظنا للتو، أن يضاعف دخلها من جديد عشر مرات. وبفضل زواجين - وبصعودها من أدنى درجات الدخل إلى أعلاها - رفعت أنّا مستوى معيشتها حوالى 150 مرة (15x10).

هل الأحوال أفضل في روسيا اليوم؟ أجل. بالعودة إلى بيانات المسح الأسري لعام 2005، نجد أن معدل الدخل الفردي بين قمة 1 في المئة في الأسر الروسية كان 000 روبل، وهو أعلى من معدل الدخل الأدنى بثلاثة أضعاف ونصف الضعف. في عام 1875، قدرنا النسبة بين المركزين في توزيع الدخل بما يساوي خمسة عشر إلى وا (دخل عائلة السيد كارينين مقارنة بالحد الأدنى). وهكذا، انخفض تفاوت الدخل في روسيا أيضًا. إن أنّا أخرى تقوم «برحلة» إلى الجزء الأعلى من توزيع الدخل في

روسيا اليوم، ستمضي بالتأكيد بعيدًا من نقطة البداية (شاهد رومان آبراموفيتش)، وعلى الرغم من ثراء الملياردريات الروس، الذين كثيرًا ما نركز عليهم، فإن الدخل الذي يكتسب ضمنيًّا في هذه الرحلة سيكون أقل منه في الزمن الذي كتب فيه ليو تولستوي روايته المعروفة.

اللافتة 3-1: من هو الأكثر غنى عبر العصور؟

إن مقارنة دخول من الماضي بدخول من الحاضر ليست سهلة. ليس لدينا أسعار صرف لتحويل السيستيرس الرومانية أو البيزو الكاستيلانية من القرن السابع عشر إلى دولارات تحمل قيمة شرائية معادلة لهذه الأيام. علاوة على ذلك، ما يمكن أن تعنيه «القوة الشرائية المعادلة» في تلك الحالة ليس واضحًا. يجب أن تعني «القوة الشرائية المعادلة» أن أحدًا يستطيع أن يشتري بمبلغ (X) من السيستيرس الرومانية حزمة السلع والخدمات التي يشتريها بمبلغ (Y) من الدولارات الأميركية اليوم. لكن ليست الحُزَم وحدها هي التي تغيرت (فلم تكن هناك أقراص مدمجة (DVD) في أيام الرومان)، بل إننا، حين نوثق الحزم لتغطي السلع التي وجدت في ذلك الزمن وما زالت موجودة الآن، نكتشف أن الأسعار نسبيًّا تغيرت بشكل جذري. وكانت الخدمات في السابق رخيصة نسبيًّا (لأن الأجور كانت منخفضة)؛ أما الآن، فالخدمات في البلدان الغنية مكلفة. والعكس صحيح بالنسبة إلى الخبز وزيت الزيتون.

هكذا، من أجل مقارنة الثروة أو الدخل الخاص بالأغنى، في عصور تاريخية متعددة، تكون المقاربة العقلانية الوحيدة بوضع تلك الثروة في سياقها التاريخي، وقياس قوتها الاقتصادية بمعايير قدرتها على شراء قوة عمل الإنسان (بالمهارة المتوسطة) في ذلك الوقت والمكان. بشكل ما، فإن كمًّا ما من قوة عمل الإنسان يعتبر مقياسًا كونيًّا، نستطيع به أن نقيس حجم الرفاه. وقد كتب آدم سميث قبل أكثر من مئتي عام، أن «[الشخص] يجب أن يكون غنيًّا أو فقيرًا طبقًا لكمية قوة العمل الذي يمكنه أن يبذله»[41]. إضافة إلى ذلك، تجسد هذه الكمية التحسن في الإنتاج والرفاه عبر الأزمنة، ما دام دخل شخص مثل بيل غيتس اليوم يقاس في مقابل معدل دخل الناس الذين يعيشون الآن في الولايات المتحدة.

هناك مكان طبيعي للبدء منه، هو روما القديمة، التي نملك عنها بيانات حول الثراء الواسع للأفراد الذين كان اقتصادهم «حديثًا» بما يكفي، ومقدرًا بالنقود، لتصبح مقارنته بالحاضر أو بالماضي القريب ذات معنى. وهنا نستطيع أن نشير إلى ثلاثة أفراد من العصر الروماني الكلاسيكي. قدرت ثروة الثري الخرافي، عضو الحكومة الثلاثية، ماركوس كراسوس حوالى عام 50 ق.م بما يقارب 200 مليون سيستيرس[42]. أما الثروة العائلية للإمبراطور أوكتافيان أغسطس فقدرت بمبلغ 250 مليون سيستيرس حوالى عام 14م[43]. وأخيرًا، يُعتقد أن الثري الاقتصادي العبد المحرر ماركوس أنطونيوس بالاس (تحت حكم نيرون) كان يمتلك ما قيمته 300 مليون سيستيرس في عام 52م[44].

لنأخذ كراسوس الذي بقي متمتعًا بثراء مفرط (لا يجب أن يتداخل اسمه، في أي حال، مع اسم الملك الإغريقي كروسوس الذي صار اسمه رمزًا للثروة). فمع 200 مليون سيستيرس ومعدل فائدة سنوية قدره 6 في المئة (كان يعتبر معدل فائدة «عاديًّا» في «العصر الذهبي» الروماني، أي قبل تضخم القرن الثالث)، يمكن تقدير دخل كراسوس السنوي بمبلغ 12 مليون سيستيرس، والحد الأدنى لدخل المواطنين الرومان عند وفاة أوكتافيان (14م) بحوالى 380 سيستيرس في العام. يمكننا أن نفترض أنه كان بالقدر نفسه قبل ستين عامًا، في عهد كراسوس[45].

وهكذا، كان دخل كراسوس يساوي دخل 32,000 شخص في العام، وهو جمهور يمكن أن يملأ نصف مدرّج الكولوسيوم[46].
لنقترب سريعًا من الحاضر، ونطبق الفكرة نفسها على ثلاثة من أساطين الثروة الأميركيين: أندرو كارنيغي وجون د. روكفلر وبيل غيتس. وصلت ثروة كارنيغي ذروتها في عام 1901 عندما اشترى حديد الولايات المتحدة. كانت مساهمته في حديد الولايات المتحدة 225 مليون دولار. وبتطبيق نسبة الفائدة 6 في المئة نفسها، واستخدام الناتج المحلي الإجمالي، 282 دولارًا لكل فرد (بأسعار عام 1901)، سيسمح لنا بأن نستنتج أن ثروة كارنيغي تفوق ثروة كراسوس. وبدخله السنوي، كان بإمكان كارنيغي أن يشتري قوة عمل نحو 48,000 شخص في وقت واحد، من دون أدنى تأثير في ثروته. (لاحظ أننا في جميع الحسابات، نفترض أن ثروة الفرد الغني تبقى سليمة. فهو، ببساطة، يستخدم دخله السنوي المتولد من ثروته لشراء قوة العمل).
بحسابات معادلة لروكفلر، من خلال ثروته التي وصلت ذروتها في عام 1937 (1.4 مليار دولار)[47]، يكون دخل روكفلر مساويًا لدخل116,000 شخص في الولايات المتحدة في عام 1937. وهكذا، تكون ثروة روكفلر أربعة أضعاف ثروة كراسوس تقريبًا، وأكثر من ضعفي ثروة أندرو كارنيغي. والناس الذين يستطيع أن يستأجرهم يمكن أن يملأوا ستاد روز باول[48]، وربما يبقى عدد قليل منهم خارج البوابات.
أين يقف نجاح بيل غيتس في هذا النوع من المقارنة؟ كانت ثروة غيتس 50 مليار دولار في عام 2005 بحسب فوربس. وهكذا، يمكن تقدير الدخل بمبلغ 3 مليارات دولار سنويًّا، ولأن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 كان حوالى 40,000 دولار للفرد، يستطيع بيل غيتس بدخله أن يشغّل 75,000 عامل. وهذا ما يضعه في مكان ما بين أندرو كارنيغي وجون د. روكفلر، لكن أعلى كثيرًا من «الفقير» ماركوس كراسوس.
لكن، يترك مثل هذا الحساب سؤالًا مفتوحًا حول كيفية معاملة بعض أصحاب المليارات مثل الروسي ميخائيل خودوروفسكي والمكسيكي كارلوس سليم، لأن كليهما «عالمي» و«دولي». قُدرت ثروة خودوروفسكي، عندما كان أغنى رجل في روسيا في عام 2003، بمبلغ 24 مليار دولار[49]. من وجهة نظر عالمية، يعتبر أقل ثراء بكثير من بيل غيتس. لكننا إذا قدرنا ثروته محليًّا واستخدمنا الفرضيات السابقة من جديد، فسوف نجده قادرًا على شراء أكثر من ربع مليون وحدة سنوية من العمل، بمتوسط سعرها. بكلمات أخرى، في مقابل الدخول المنخفضة نسبيًّا لمواطنيه، إن ميخائيل خودوروفسكي أغنى، وأكثر امتلاكًا لاحتمالات القوة، من روكفلر في الولايات المتحدة في عام 1937. وربما كانت الحقيقة الأخيرة - القوة السياسية الكامنة - هي التي لفتت إليه أنظار الكرملين.
كان بإمكان خودوروفسكي، لو أراد، ومن دون أن يلمس فلسًا من ثروته، أن يؤسس جيشًا من ربع مليون نسمة. كان يتفاوض مع الأميركيين والصينيين، تقريبًا كما يمكن أن تفعل أي دولة، على بناء خطوط أنابيب للغاز والنفط. هذه القوة الكامنة قابلها الانتقام، بسقوطه ودخوله السجن الفعلي. في أي حال، التاريخ الروسي، كما هو معروف، هو الطريق الأقصر بين حدين للقوة، وكثيرًا ما يرسل الإنسان في تحول ما سريع إلى سيبيريا. ولم نشاهد بعد آخر ما يخص السيد خودوروفسكي.

يقدم المكسيكي كارلوس سليم خدمة لخودوروفسكي. قَدّرت ثروته، طبقًا لمجلة فوربس أيضًا، قبل الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009، بأكثر من 53 مليار دولار. وباستخدام الحساب نفسه، كما في السابق، نجد أن سليم يستطيع أن يستخدم قوة عمل أكثر مما يستطيع ذلك خودوروفسكي في ذروته: 440,000 مكسيكي.
لذلك، يبدو وكأنه، على المستوى المحلي، الأغنى بين الجميع! ولا يوجد أي ملعب في المكسيك، ولا حتى الأزتيكا الشهير، قريب من القدرة على استيعاب المواطنين كلهم الذين يستطيع السيد سليم أن يستخدمهم بدخله السنوي.
هناك إشكالية أخرى يمكن الإشارة إليها، هي عدد السكان. عندما عاش كراسوس وكان دخله يساوي دخل عمل 32,000 شخص، كان ذلك يمثل 1 من كل 1,500 نسمة يعيشون في الإمبراطورية الرومانية في ذلك الوقت. أما ال 116,000 أميركي الذين يستخدمهم روكفلر، فهم يشكلون نسبة أعلى من السكان في أميركا: شخص واحد لكل 1,100 نسمة. وهكذا، يتفوق روكفلر على كراسوس في الوضعين.
هل نستطيع إذًا أن نقول من هو أغنى الأغنياء جميعًا؟ بما أن الأثرياء يميلون أيضًا إلى أن يكونوا «عالميين»، ويقيسوا ثرواتهم في مقابل ثروات أغنياء آخرين يعيشون في بلدان مختلفة، يكون من المحتمل أن يُعتبر روكفلر أغناهم جميعًا، لأنه كان قادرًا على أن يضع تحت إمرته أعلى رقم من وحدات العمل في أغنى بلد في العالم.
لكن، عندما يقرر الأثرياء أن يكون لهم شأن مهم سياسيًّا في بلادهم (قد لا تكون أغنى البلاد في العالم، كما هي حال روسيا والمكسيك على سبيل المثال)، فربما تتفوق قوتهم هناك على قوة أغنى الأغنياء في العالم.

اللافتة 1-4: إلى أي مدى كان التفاوت في الإمبراطورية الرومانية؟

لدينا نظرية واضحة عن اللامساواة في الدخل في المجتمعات ما قبل الصناعية. تفترض فرضية كوزنتس (يُنظر المقالة الأولى واللافتة (1-10))، التي أُعدّت في عام 1955، والتي هي خبز اللامساواة الاقتصادية وزبدتها، أن اللامساواة تأخذ مسارًا شكل U في خلال تحول الاقتصاد من مرحلة الزراعة، بالدرجة الأولى، إلى مرحلة سيادة التصنيع أو «التحديث». لذلك، يفترض باللامساواة أن تظهر فحسب عندما تدخل المجتمعات عملية تحديث مطردة. هكذا، يجب أن تكون اللامساواة في المجتمعات ما قبل الصناعية، بما فيها ما هو أكثر تعقيدًا مثل الإمبراطورية الرومانية، منخفضة. لكننا في مقابل هذا الرأي، نملك صورة عن المجتمعات ما قبل الصناعية تشير إلى أنها كانت تجمع بين الفقر المدقع في القاع، والثراء المفرط في القمة. فهل يمكن أن تكون كلتا الصورتين صحيحة؟ كما سنرى لاحقًا، أجل. وهذا واحد من الملامح الرئيسة التي تميز اللامساواة قبل العصور الحديثة منها في العصور الحديثة.

لنبدأ بمخطط البناء الاجتماعي كما وجد في خلال الإمبراطورية المبكرة. نحن نضع في الحسبان هنا الفترة التي استغرقت القرنين الأولين من الحقبة المسيحية: تقريبًا منذ صعود قوة أوكتافيان (الذي سمي أغسطس لاحقًا) في عام 31 ق.م حتى نهاية حكم «الأباطرة الخمسة الطيبين» التي تتزامن مع وصول كومودوس، ابن ماركوس أوريليوس، إلى الحكم في عام 180م. وهذا يحدد التعبير الذي بات معروفًا بعد أن أطلقه جيبون، «ذبول» روما.

كان الإمبراطور على قمة الإمبراطورية المبكرة، طبعًا، سياسيًا، وإلى حد كبير، ماليًّا. إلى أي مدى كان الإمبراطور غنيًّا، أو، بتعبير أدق، هو وعائلته؟ تم تخمين الدخل السنوي لعائلة أوكتافيان أغسطس بمبلغ 15 مليون سيسترس، يشكل حوالى 0.08 في المئة من الدخل الشامل للإمبراطورية بكاملها (التي كانت تعدّ في ذلك الوقت 50 إلى 55 مليون نسمة)[50]. وهذا، بالمعايير النسبية، يساوي ثمانية أضعاف حصة الملك جورج الثالث في إنكلترا في بداية القرن التاسع عشر[51]. (بالمصادفة، كان جورج الثالث ملكًا على إنكلترا في خلال العصر الذي جرت فيه حوادث رواية كبرياء وتحامل؛ تُنظر اللافتة (1-1)). قدّر المؤرخ الروماني المعروف كورنيليوس تاسيتوس المنحة الأخيرة الذي قدّمها أغسطس للناس، والتي دفعت من الأموال الخاصة والعامة معًا، بمبلغ 43.5 مليون سيسترس[52]، وهو ما يقارب 0.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للإمبراطورية في ذلك الوقت. يبدو ذلك كما لو أن جورج دبليو بوش تبرع، قبل أن يغادر مكتبه، بمبلغ 30 مليار دولار من جيبه الخاص ليُوزَّع على المواطنين.

لم تكن هبة أغسطس فريدة. ففي عام 33، أمر تيبيريوس (الذي خلف أغسطس) بمنحة تشكّل حوالى 0.5 في المئة من الدخل العام (ما يساوي 75 مليار دولار في دخل الولايات المتحدة الآن) لحل أزمة السيولة في المصارف، ما يشبه كثيرًا ما فعلته الخزانة الأميركية في عام 2009. ولنص تاسيتوس رنين حديث غريب، باستثناء أن فردًا لا حكومة هو من يقدم المال:

كان للمرسوم الذي ينظم شراء الأرض وبيعها... تأثير معاكس بعد أن تسلم

الرأسماليون دفعات واكتنزوها حتى يشتروا الأرض على راحتهم. الصفقات الشاملة خفضت الأسعار. لكنّ المدينين الكبار وجدوا أن البيع صعب؛ لذلك جُرّد عدد كبير منهم من أملاكه. وهم لم يفقدوا إقطاعياتهم فحسب، بل مراكزهم وسمعتهم أيضًا. هنا، انبرى تيبيريوس للإنقاذ. وزع مئة مليون سيستيرس على مصارف أنشئت خصيصًا لتقديم قروض حكومية من دون فوائد، لمدة ثلاثة أعوام، من أجل تأمين حماية مضاعفة قيمة الملكية في الأرض. وهكذا، استعيد الائتمان، وظهر الدائنون الخاصون بالتدريج[53].

في عام 36، وزع تيبيريوس مبلغًا مساويًا لتعويض الخسائر التي مني بها من تعرضوا لحريق كبير في روما[54]. ثم واصل نيرون هذا الأمر. وفي كتابه الأقدم، التواريخ، قدّر تاسيتوس أن مجموع المنح في خلال حكم نيرون الذي استمر أربعة عشر عامًا وصل إلى 2,32 مليار سيستيرس، تشكل نحو 10 في المئة من الدخل السنوي العام. من أين جاء ذلك المال كله؟ وهل كان عامًّا أم خاصًّا؟ هل وضع الأباطرة فاصلًا تامًّا بين الاثنين؟ ربما لا. يصف المؤرخ اليوناني الإغريقي كاسيوس ديو معالجة أوكتافيان للمالين العام والخاص: «اسميًّا، كان يفصل بين العائدات العامة وما يخصه، أما في الواقع فإن الأولى تُصرف بالشكل الذي يراه ملائمًا»[55]. وباعتباره واحدًا من أبرز المؤرخين للرومان، يقول والتر شايدل من ستانفورد إن من المحتمل أن سلوك الأباطرة كان مشابهًا لطريقة السعودية أو صدام حسين هذه الأيام، في التعامل مع المحافظ الخاصة والعامة[56].

إن شيئًا واحدًا لا شك فيه، وهو أن الأباطرة كانوا أثرياء بشكل مفرط. لكنهم لم يكونوا الأثرياء الوحيدين في الإمبراطورية. وجاء كثير من الثروة من خلال إدارة الولايات ونهبها، كما جاء في تشبيه للاقتصادي الإنكليزي المعروف ألفرد مارشال الذي قال إنه «كان حفرًا بالسيف، لا بالمجراف»[57]. وسبق أن لاحظنا (في اللافتة (1-3)) احتمال أن يكون أغنى رجل في تاريخ الإمبراطورية الرومانية ليس إمبراطورًا. كانت روما مجتمع أثرياء يقوم التقسيم الطبقي فيه على مزيج من حمل لقب موروث وتملّك ثروة حالية. وللتأكد من أن الحالتين متحققتان، وجدت معايير واضحة (مؤهلات الثروة) تخص الطبقات العليا الثلاث: الشيوخ، ونظام الفروسية (الفرسان)، وقادة العشرة (أو الشيوخ المحليون). تقيم الطبقتان الأولى والثانية في روما، (أو في باقي مدن إيطاليا)؛ أما الطبقة الثالثة، فكانت كما يوحي الاسم، موزعة عبر الإمبراطورية. المؤهل الخاص بالسيناتور (الشيوخ) كان، في الزمن المبكر للإمبراطورية، مليون سيستيرس، وللفرسان 250,000 سيستيرس. ولوضع هذه الأرقام في داخل المشهد، علينا أن نضع في الذهن، على سبيل المثال، أن من المحتمل أن يصل معدل ثروة السيناتور إلى ثلاثة ملايين سيستيرس، تعطي دخلًا سنويًّا قدره حوالى 180,000 سيستيرس، إذا استخدمنا النسبة المألوفة للربح وهي 6 في المئة سنويًّا. يساوي خمسمئة ضعف معدل الدخل الروماني المخمن في ذلك الوقت. وإذا احتسب ذلك مرة أخرى بمعايير الولايات المتحدة الحالية، فسيكون لكل سيناتور دخل (لا ثروة!) قدره نحو 21 مليون دولار في العام[58]. مقارنة بذلك، يعتبر الشيوخ الأميركيون في هذه الأيام فقراء: إن راتبهم السنوي أقل من 200,000 دولار، ويقدّر معدل ثرواتهم بمبلغ تسعة ملايين دولار[59]. ومع افتراض 6 في المئة من العائد على ثرواتهم، وإضافة ذلك إلى رواتبهم، يبقى معدل دخلهم أقل من 700,000 دولار، وهو

جزء صغير من نصيب نظرائهم الرومان.
كان عدد الشيوخ الرومان قليلًا في أي حال (ربما نحو 600)، بينما قد تصل أخوية الفرسان إلى 40,000. والبيانات ليست موثوقة بالنسبة إلى شيوخ المناطق، لأن متطلبات الثروة تتفاوت بين مدينة وأخرى (استنادًا إلى الثروة المحلية)، وأي حساب يضيف جميع شيوخ المدن على اتساع الإمبراطورية يعتمد بقوة على فرضيات عدد المدن، وعدد الشيوخ المحليين، وهكذا دواليك. وحتى نقدّم فكرة عامة عن عددهم، يمكننا القول إنه تم تقديره بين 130,000 و360,000 نسمة. في الحالات كلها، جمع الطبقات الثلاث يجعل عدد أفرادها بين أقل من 200,000 و400,000 نسمة. وكان رأس الهرم، كما نلاحظ، صغيرًا، إذا تذكرنا أن هناك بين 50 و55 مليونًا من السكان. إن القمة تمثل أقل من 1 في المئة من العدد الكلي للسكان[60].
من دون أي سبب للمفاجأة، كانت الأغلبية العظمى من السكان تعيش على دخل منخفض جدًا: بمستوى يكفي للبقاء على قيد الحياة، أو قليلًا فوق ذلك. كان المنحنى (بأي سرعة يزداد الدخل ونحن ننتقل من الطبقات الفقيرة إلى الغنية) أكثر تسطحًا مما هو عليه في المجتمعات الحديثة. كانت نسب الاختلاف المئوية في الدخل بين هذه الكتلة الضخمة من الناس بسيطة. لذلك، كان منحنى الدخل منبسطًا إلى نقطة عالية جدًا في توزيع الدخل. لكن بعدئذ، وبشكل سريع، وبينما نقترب من القمة العليا للتوزيع، ينمو المنحنى فجأة، وأسرع مما هو عليه في المجتمعات الحديثة. وبخلاف المجتمع الحديث الذي يتسم بنمو ثابت في المنحنى، كان الوسط في روما لا يختلف كثيرًا عن القاع. كانت هناك ندرة - وإن لم تكن غيابًا كاملًا - لأناس يمكن أن نسميهم «طبقة وسطى» (باستخدام المصطلح الحديث).
نستطيع الآن أن نرى لماذا كانت فكرتانا اللتان سبق إدراكهما - حول المساواة المعممة وعدم تكافؤ الدخل بشكل صارم - صحيحتين: إنهما ترجعان فحسب إلى أجزاء مختلفة من توزع الدخل. الفكرة الأولى (المساواة في الفقر) تصدق عندما ننظر إلى منحنى الدخل من خلال معظم التوزيع أو إلى معايير قياس للامساواة في الدخل. وهي قياسات تلخيصية تأخذ في الحسبان دخل كل فرد في المجتمع؛ الآن، وما دامت دخول معظم الناس غير مختلفة بعضها عن بعض، فإن إحصاءات مثل هذه اللامساواة لا تستطيع أن تكون مرتفعة أيضًا. وبمعايير مقياسنا المفضل للامساواة، مُعامِل جيني (يُنظر المقالة الأولى)، يمكن أن تكون اللامساواة في الإمبراطورية الرومانية المبكرة بين 41 و42 نقطة[61]. هذا هو المعدل الذي يكاد يكون مساويًا بالضبط لما هو عليه اليوم في الولايات المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي الموسع (يُنظر أيضًا اللافتة (3-3)). لكن الفكرة الثانية (الثروة الضخمة وسط البؤس المتغلغل) تصدق أيضًا إذا نظرنا إلى النهايات القصوى للتوزع. كانت الفجوة التي تتمدد بين نهايتين أوسع مما يمكن أن نشاهده اليوم.
كانت هناك أنواع من اللامساواة المكانية أيضًا. وفي ظل العصر الذي نهتم به هنا، امتدت الإمبراطورية الرومانية التي كانت تحكم من مركز واحد، فوق أراض هائلة، تبدأ من المغرب اليوم وإسبانيا في الغرب إلى أطراف مشرق تركيا اليوم وأرمينيا. وعلى طول محور الشمال - الجنوب، مضت من إنكلترا حتى الخليج العربي (وإن كان ذلك فحسب تحت حكم تراجان الذي امتد بين عامي 98 و117؛ وقد انسحبت الإمبراطورية من الخليج بعد ذلك). غطت 3.4 ملايين كلم^2، وهو ما يقارب ثلاثة أرباع

مساحة الولايات المتحدة. وفوق تلك الأرض الشاسعة، عاش 50 إلى 55 مليون نسمة (كانت كثافة السكان بذلك خُمس ما هي عليه اليوم في الولايات المتحدة) مع مستويات مختلفة من التطور والدخل. قدّر المؤرخ الاقتصادي آنغوس ماديسون فروق الدخول الإقليمية[62]، فكانت شبه الجزيرة الإيطالية هي الأغنى 50 في المئة فوق معدل الإمبراطورية بكاملها. تبعت ذلك مصر (مخزن قمح الإمبراطورية)، وهي أغنى قليلًا من المتوسط العام للإمبراطورية. ثم جاءت اليونان وآسيا الصغرى وأجزاء من أفريقيا (ليبيا وتونس اليوم)، وجنوب إسبانيا (أندلس اليوم تقريبًا)، وجنوب فرنسا (بروفانس اليوم تقريبًا). والفروق بين الأقاليم الأكثر فقرًا كانت صغيرة: الجزر (صقلية وسردينيا وكورسيكا) ربما كانت أعلى قليلًا من بلاد الغال، تليها شمال أفريقيا (الجزائر اليوم والمغرب)، وفي النهاية كانت المقاطعات الشرقية (الدانوبية). ونسبة الدخل بين الأقاليم الأغنى والأفقر كانت منخفضة نسبيًّا: حوالى اثنين إلى واحد[63].

إذا نظر شخص إلى المناطق التي كانت جزءًا من الإمبراطورية الرومانية المبكرة، فسوف يكون واضحًا على الفور أن الفروق الآن أكبر بكثير. في القمة الآن سويسرا والنمسا وبلجيكا وفرنسا بدخل محلي للفرد يبلغ حوالى 35,000 معادل القوة الشرائية بالدولار[64]. وفي النهاية الأخرى يصل دخل الفرد في تونس والجزائر إلى 7,000 أو 8,000 معادل القوة الشرائية بالدولار (ودول البلقان أعلى قليلًا). وهكذا، فإن النسبة «الإقليمية» بين القمة والقاع في المناطق نفسها ارتفعت إلى خمسة إلى واحد. فوق ذلك، تغير ترتيب الثراء في «الأقاليم» أيضًا. بتعبير عام، كان الجنوب أغنى من الشمال؛ أما اليوم، فالوضع معكوس. في أي حال، إن أفضلية الغرب مقارنة بالشرق في أوروبا، بقيت على حالها.

اللافتة 1-5: هل كانت الاشتراكية عادلة؟

إن الجواب السريع عن السؤال المطروح في العنوان هو: أجل، كانت الاشتراكية عادلة[65]. نعرف أنه ليس بسبب التحول إلى اقتصاد السوق فحسب، نتجت (في حينه) زيادات ضخمة في اللامساواة في الدول الاشتراكية السابقة، وإنما من الدراسات المقارنة للامساواة في الاشتراكية والرأسمالية أيضًا عندما كانت الدول السابقة ما زالت موجودة. أصبح من العادة، في انحسار نمط كوزنتس الذي تقترن فيه اللامساواة مع مستويات الدخل المختلفة الذي خطط للامساواة كوظيفة لمستويات الدخل (يُنظر المقالة الأولى واللافتة (1-10))، أن يستخدم في الدول الاشتراكية، إضافة إلى الدخل، متغيًّرا وهميًّا، هو متغير معين تتفاوت قيمته بين 0-1 (1 إذا كان البلد اشتراكيًا، 0 إذا كان غير ذلك) مع توقع أن ينقل مُعامِل هذا المتغير إشارة سلبية، في حين يفترض بقاء كل مُعامِل آخر يؤثر في اللامساواة كما هو بأن يظهر أن كل شيء آخر بقي كما هو، وأن حقيقة أن الدولة اشتراكية يجب أن تدل على مستوى أدنى من اللامساواة[66].

ثمة أربعة أسئلة لها أهميتها في هذا الشأن: إلى أي مدى كانت الدول الاشتراكية أكثر مساواة من مجتمع رأسمالي مماثل؟ كيف تم تحقيق ذلك؟ هل كان الأمر يستحق؟ وأي نوع من اللامساواة وجد في ظل الاشتراكية؟

كانت قيمة مُعامِل جيني للدول الاشتراكية في أعلى العشرين وأدنى الثلاثين (يُنظر المقالة الأولى حول القيم التجريبية لمُعامِل جيني). وتم تسجيل بعض القيم الدنيا بعد الحرب العالمية الثانية عندما تحول قياس اللامساواة موحدًّا في معظم بلدان العالم. في تقدير تقريبي، يمكن القول إن الاشتراكية سجلت في المساواة 6-7 نقاط جيني أعلى من الرأسمالية في داخل بلدان أوروبية رأسمالية مثل ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا والدانمارك، التي كان لديها في ذلك الوقت (سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته) انخفاض في مُعامِل جيني حتى منتصف مدى الثلاثينيات. وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك بنسبة مئوية، يمكننا أن نقول إن الاشتراكية قلصت اللامساواة تقريبًا بنسبة الربع (مقارنة بما كان يمكن أن تكون عليه في ظل الرأسمالية). وصارت الزيادة الآن أعلى في الأغلب، بعد العودة من جديد إلى الرأسمالية في تسعينيات القرن العشرين: ففي روسيا وحدها، تضاعفت اللامساواة. في أي حال، يحتمل أن تمثل هذه اللامساواة في ظل الرأسمالية «الجديدة» لهذه الدول «تجاوزًا حادًا» مقارنة بما كان يمكن أن تكون عليه لو أنها دول رأسمالية «عادية». يكمن السبب في عملية خصخصة فاسدة جدًا أدت إلى تراكم ثروة هائلة عند قلة، وفقر وبطالة عند كثرة، وإلى تحول تلك التسعينيات إلى «عقد اللامساواة» أكثر من السبعينيات التي سبقتها، وحتى الثمانينيات. ارتفعت اللامساواة تقريبًا في كل مكان، واعتبرت سلبية، كما حدث في خلال ذروة الانتعاش الرأسمالي. وهكذا، فإن بلدان مابعد الشيوعية «قلّدت» نظيراتها الغربية في السماح للامساواة بأن تنطلق بقوة في تلك التسعينيات.

كيف تمكنت الاشتراكية من تحقيق تلك المساواة الكبيرة؟ كانت هناك مجموعة أمور، تشبه الحزمة، أدت إلى ذلك. أولًا، ألغى تأميم وسائل الإنتاج والأرض (أو الإصلاح الزراعي في دول عدة) ثروات الصناعات الكبرى وملكية الأرض. وكانت هذه

هي الحال تحديدًا في بلدان مثل روسيا (بعد ثورة عام 1917) وهنغاريا وبولندا (بعد عام 1947) حيث كان الإقطاعيون لا يزالون موجودين. واختفى أصحاب الصناعة الخاصة من جميع البلدان، وأمّمت أصولهم، وأغلقت أسواق الأسهم المالية، كما أُمِّمت الثروة الطبيعية أيضًا. وهكذا، حدث خفض حاد للدخول العالية. ثانيًا، قطع التشغيل الكامل قاع توزيع الدخل كما فعل التأميم في قمته. أصبحت لدى كل فرد وظيفة. ومهما كان كسبها بسيطا (لأن كثيرًا من الوظائف الخيالية كان غير منتج)، كانت أفضل من عدم الحصول على وظيفة على الإطلاق. ثالثًا، رفع تعميم التعليم الإلزامي المجاني مستوى التعليم لدى السكان، وقلصت السياسات الواضحة التي انتهجت لتقليص فروق الأجر بين عمال النخبة واليدويين وبين العمال المهرة والأقل مهارة، مردود التعليم. وبينما يحدث في المجتمعات الرأسمالية أن سنة تعليم إضافية إنما توجد بهدف زيادة راتب الشخص بين 7 إلى 9 في المئة، فإن هذه النسبة خفضت إلى النصف في البلدان الاشتراكية[67]. وهكذا، كان توزع الأجر ضيقًا أكثر كثيرًا منه في ظل الرأسمالية. أخيرًا، وازنت الدخول بشكل أوسع شبكة من التحولات الاجتماعية المختلفة، من المواصلات المدعومة، إلى الإجازات المدعومة، إلى علاوات الأطفال، ورواتب التقاعد التي يتلقاها تقريبًا كل فرد، بقدر أقل أو أكثر.
إن فروق الأجور المتدنية والمعونات الاجتماعية التي كانت تقدّم ببساطة طبقًا للخصائص الديموغرافية (مثلًا: إلى الأطفال كلهم وكل شخص تجاوز الستين، وهكذا) جعلت بعض الاقتصاديين يرى أن الإنسان يستطيع أن يتوقع دخل الأسرة من خصائصها الديموغرافية وحدها: هل هناك طفل أو اثنان، وما هو عمر الوالدين، وهل يعمل كلاهما، وهكذا دواليك[68]. إذا كانت هذه هي الحال بوضوح، فإن تعليمك الفردي وجهدك ومهارتك، وما يشبه ذلك، ليست أساسية. وهي لن ترفع دخل عائلتك بنسًا واحدًا.
هنا تكمن المشكلة في حياة الاشتراكي. سحبت ببساطة الحوافز كلها، أو تقريبًا كلها، لعمل أكثر جدية، ولتعلّم المزيد. وطبعًا، كان العمل الحر مستحيلًا لأنه لا توجد ملكية خاصة، ولذلك لا يوجد أفراد يعملون بشكل حر (ومثل هؤلاء، لو ظهروا، فسيوصفون بأنهم مضاربون، ويُسجنون فورًا). حتى لو تغاضينا عما هو خاص (فبعد كل شيء، من الصعب أن تكون لدى أي مجتمع نسبة 2 في المئة من مثل هؤلاء الأفراد)، فإن توازن الدخل غيّب أي حافز لإنتاجية فردية أعلى. لماذا تقوم بالعمل بشكل أكثر جدية إذا كنت لا تستفيد منه؟ وللتأكيد، ففي ظل الستالينية المبكرة، وعند طرح الخطة الخمسية، استُخدم شكل متطرف من نظام الأجر على قدر العمل، كان أكثر تطرفًا من الرأسمالية الأميركية في ذلك الوقت، ما أنتج زيادة في الفروق بين الأجور. لكن ذلك كان مجرد انحراف. ونحن نركز هنا على الاشتراكية الناضجة والرزينة في الفترة بين عامي 1960 و1989.
ليس مفاجئًا أن يؤدي نقص الحوافز إلى ركود أو بطء في تطور الإنتاج. كما أن الابتكارات جفت، فإذا كان الإنسان لا يكسب شيئًا من تحسين عمل منتج ما، أو ابتكار منتج جديد، فلماذا يقلق؟ ولنلاحظ الحقيقة الآتية: الاقتصادات الاشتراكية، في الخمسين أو السبعين سنة من وجودها، لم تنتج أي منتج استهلاكي جيد يصلح للتصدير وينجح دوليًّا. ولم يكن هناك ماركة اشتراكية أنتجت خارج إطار مجمّعات صناعات السلاح والفضاء في الاتحاد السوفياتي؛ لا سيارة ناجحة، ولا ستيريو، ولا

ساعة، ولا ملابس حسنة التصميم، أنتجتها النظم الاشتراكية. وهذا أمر غريب تمامًا ما دامت «الهندسة الرجعية» (لنقل) للسيارات المنتجة في الغرب، وبالتالي، إنتاج سيارات بالجودة نفسها في الأقل، لا يمكن الظن أنها مهمة مستحيلة بالنسبة إلى حكومة مركزية تستطيع أن تجند كثيرًا من الموارد من أجل أي شيء تختاره. لكن حتى ألمانيا الشرقية (الأكثر تقدمًا تكنولوجيًا بين الدول الاشتراكية) لم تخرج بما هو أفضل من سيارات ترابانت أو فرتبيرغ، النسخ الكئيبة من سيارات ألمانيا الغربية. فإذا كان نقص الحوافز تجاه العمل الجاد والابتكار من الأسباب الرئيسة لركود الاشتراكية وانهيارها، فإن الإنسان يتساءل عما إذا كان هذا الحجم من المساواة يستحق ذلك. ما هي اللامساواة التي وجدت في الاشتراكية؟ كانت سياسية في الأصل. أولئك الذين كانوا «متساوين أكثر» من الآخرين كانت لهم وظائف سياسية مهمة. كانوا في رتبة أعلى في الحزب الشيوعي أو في هرمية الدولة (والأمران يُتبادلان)، أو مديري مؤسسات كبيرة، أو شعراء بلاط حكومي، أو ضباطًا كبارًا في الجيش أو الشرطة، وهكذا. لكنك حتى تتبوأ منصبًا في أي وظيفة، يجب أن تحتل مكانة رفيعة في الحزب الشيوعي، ما دامت الوظائف العليا لا توزَّع إلا على هؤلاء الناس. المجموعة، في أي حال، لا يجوز أن يُنظر إليها على أنها مثل طائفة منغلقة من العصور الوسطى؛ ولا تصوّرها باعتبارها نوعًا من حكومة بيروقراطية من الأخيار، فكثيرًا ما كانت نسبة صعود الحركة وهبوطها في الأحزاب الشيوعية عالية. القائد الشيوعي اليوغسلافي ميلوفان دجيلاس الذي تحول بعد ذلك (بإرادته الخاصة) إلى منشق، سماها «طبقة جديدة» في عام 1953. والتصقت التسمية بها[69].

لكن سمة أخرى تبدو مهمة عندما نتأمل أشكال تلك اللامساواة. بقيت المكاسب مرتبطة دائمًا بمهن معينة؛ وهي تأتي على شكل فوائد مصاحبة: شقة ضخمة بإيجار وهمي، إجازات مجانية في فنادق فخمة أو فيلات، قصر مملوك للحكومة في الريف، وفي المراتب العليا جدًا فحسب، سيارة مع سائق، وربما خدمة منزلية أيضًا (مع أن ذلك كان نادرًا). لم يأت كثير منها في شكل نقود أكثر. وحقيقة أن المكاسب كانت مرتبطة بالوظائف لم تأت جزافًا: كان هذا النظام يضمن ألا يستقل شاغلو الوظائف عن كبار المسؤولين في الحزب، أو يملكوا «حرية في التفكير» إلى حد كبير؛ لأن الإحجام عن السير على خطى الحزب يؤدي سريعًا إلى خفض المنزلة، وبالتالي إلى فقدان فجائي للمكاسب. إضافة إلى ذلك، حقيقة أن الرواتب المالية للكوادر العليا لم تكن أعلى من رواتب العمال العاديين أو الموظفين تعني أنهم لن يستطيعوا أن يجمعوا أموالًا كثيرة، وأن يحصلوا على ثروة شخصية يلجأون إليها بعد الخفض. الثروة الشخصية تنفع، كما نعرف، بصفتها متراسًا ضد استبداد الحكومة وتوافر الوسائل لممارسة الحرية[70]. لكن، إذا كنت لا تملك ثروة متوافرة، وارتبط دخلك كله ومباهجك كلها بالوظيفة، فإن الحوافز تكون قوية جدًا، في اتجاه ألا تحدث أي مفاجآت.

هناك أداة مساواة أخرى هي التشغيل المضمون والكامل، يجب أن يُنظر إليها في سياقها السياسي. وتمامًا كما رأينا للتو، استُخدمت بصفتها وسيلة تحكم سياسية. وتكمن أصولها في دعويين مترابطتين: الاشتراكية ستزيل الدورات الاقتصادية (لذلك سيكون هناك تشغيل شامل من خلالها)؛ والاشتراكية، باعتبارها مشروعًا للمجتمع بكامله، تتطلب مشاركة الجميع، لذلك يفترض بكل شخص أن

يعمل (وألا يكتفي بالكسل) وأن يشارك في بناء مجتمع جديد. لكن بعض الحكومات، خصوصًا في السوفياتات، استخدم فكرة التشغيل الكامل بطريقة خلاقة: المنشق يُفصل من عمله، ولا يُعطى عملًا آخر، ثم يُسجن بتهمة ما كان يسمى «التشرد» أو «التطفل»، بمعنى عدم الاستعداد للمساهمة في «البناء الاشتراكي»[71].

مع أن الدراسات التجريبية وجدت من دون شك أن اللامساواة كانت منخفضة في الاشتراكية، إلا أن وجهة نظر من عاشوا في ظل ذلك النظام، ومن المراقبين الغربيين، هي أن اللامساواة بين القمة و«الباقي» كانت هائلة. يستند ذلك إلى أمرين: الأول، كثيرًا ما يمتلك الذين في قمة الهرم (والقريبون منها) وسائل للوصول إلى السلع التي تقل في السوق. وهكذا، إذا كان على معظم السكان أن ينتظروا في صفوف طويلة للحصول على اللحم، أو أن يهرعوا من مخزن إلى آخر ليجدوا الزبدة أو زيت الطبخ، فإن توصيلًا ثابتًا لهذه السلع (التي تكون مستوردة أحيانًا) سيكون ترفًا كبيرًا، حتى لو كانت قيمتها الموضوعية محدودة. الثاني، وجود تناقض عميق لم يمر من دون أن يلاحظه الناس، كما أنه أغضب أعداء النظام والذين كانوا يؤمنون به «بحقّ» بين ادعاء التفوق الاقتصادي للاشتراكية الذي يطلقه القادة، وسعيهم المطلق العنان إلى السلع الغربية في الحياة اليومية. لم تكن النخبة السياسية في أي بلد شيوعي تقود سيارة مصنوعة في ألمانيا الشرقية بدلًا من سيارات ألمانيا الغربية؛ وهم لم ينتعلوا أحذية مصنوعة في بلغاريا بدلًا من تلك المصنوعة في إيطاليا؛ ولم يشتروا أنظمة الستيريو التشيكية بل اليابانية. وفّر هذا برهانًا ملموسًا على أنهم لم يؤمنوا بما يقولون، كما أنه فاقم اللامساواة بجعلها واضحة خصوصًا أن معظم السكان كان عاجزًا تمامًا عن الحصول على الكثير من تلك السلع.

أعتقد أن هناك أمورًا قليلة ساهمت بقدر أكبر في إبعاد الناس عن الافتتان بالشيوعية أكثر من الأنماط الاستهلاكية التفاخرية لحكامهم. ومن المؤكد أن قيمة تلك السلع الاستهلاكية كانت تافهة مقارنة بأنماط البذخ لدى القلة الحاكمة أو لدى الأثرياء في الغرب وأميركا اللاتينية. كانت النخبة الشيوعية فقيرة نسبيًّا أمام النخب الأخرى. لكن المشكلة هي أن سلوك أعضائها بدا صادمًا، لأنه كان مناقضًا بشكل صارخ للأيديولوجيا التي يبشرون بها.

يمكن أن يفسَّر نهوض الشيوعية وسقوطها بطرائق عدة. وفي ما يتعلق باللامساواة، فهي تحمل دروسًا عدة. أولًا، تنقض بوضوح رأي فيلفريدو باريتو في «القانون الحديدي» لتوزع الدخل: تبين أن هذا التوزيع يمكن أن يتغير بوساطة ترتيبات سياسية مختلفة. ثانيًا، إنها تبين أن الاستواء الاقتصادي (leveling) (بالاشتراك مع الإكراه السياسي) يؤدي إلى الركود، وفي النهاية إلى الذبول. ثالثًا، تبين أن من المهم ألا يخرج سلوك النخبة بعيدًا من التبرير الأيديولوجي للحكم. وتُنصح النخبة المالية في وول ستريت بالتأمل في الدرس الثالث.

اللافتة 1-6: في أي دائرة باريسية عليك أن تسكن في القرن الثالث عشر واليوم؟

يفتتن عدد كبير من الناس بالدائرة السادسة عشرة من باريس، بأبنيتها المتقنة، ومطاعمها اللطيفة، ومتنزهاتها الصغيرة الجميلة، وفيض مخازنها المرتبة العروض، والجو العام للوفرة فيها[72]. وطبعًا، أظهرت البيانات المالية للحكومة الفرنسية في عام 2007 الدائرة السادسة عشرة واحدةً من أغنى دوائر باريس. وهي، مع الدائرتين السادسة والثامنة، التي يكون فيها دخل الفرد المادي (الدخل الذي يصرَّح به للسلطات الضريبية) أكثر من ضعف المعدل الباريسي[73]. وكما يمكن أن يلاحظ في خريطة توزع الثروة والدخل (ص 81 من هذا الكتاب)، فإن الدوائر الغنية- باللون الداكن - تغطي الأجزاء الغربية من باريس. وفي الطرف الثاني من الطيف، تقع الدوائر الأكثر فقرًا عند حافة الجزء الشمالي الغربي من باريس: الثامنة عشرة، والتاسعة عشرة، والعشرون. الدخل الفردي هناك أقل من ثلثي معدل باريس كاملة. هذه الأرقام البسيطة القليلة تسمح لنا بأن نرى نسب الفروق بين الدوائر: فالنسبة بين العليا والدنيا تقترب من أربعة إلى واحد (2.5 مقسومة على أقل من ثلثين).

تحتوي الخريطة فحسب على ما يسمى رسميًّا باريس، أي الدوائر العشرين المنضوية إلى الحدود الإدارية (ضمن الخط الدائري)، التي لم تتغير في خلال ما يقارب القرنين. أما الضواحي، فهي إما غنية أو أكثر فقرًا. تقدم ضاحية نويي (غرب باريس) المحاطة بالأشجار مثالًا على الأولى؛ بينما ضواحي الهجرة (المأهولة بالعرب والأفارقة في الأغلب) التي كانت قد انفجرت في أعمال شغب في عام 2005، تقدم أمثلة على الأخيرة. وهكذا، فإن الفجوة بين الأجزاء الأغنى والأجزاء الأفقر باريس، إذا كانت ستضم المساحة الحضرية كلها التي يسكنها 12 مليون نسمة (فما عُرض هو 2.5 مليون يعيشون في باريس الحقيقية)، فستكون أكثر اتساعًا.

الدوائر الأكثر غنى هي في الوقت نفسه الأكثر لامساواة؛ والأكثر فقرًا هي المتساوية عمومًا. وهناك، إلى حد ما، علاقة رتيبة: كلما ازداد غنى الدائرة ازدادت اللامساواة فيها. وهذا يعني أن أغنى الدوائر يضم بعض الفقراء نسبيًّا؛ وبكلمات أخرى، فإن الدوائر الغنية تكون متباينة جدًا. بالفعل، إذا نظرنا إلى الطبقة الدنيا تبعًا للدخل المالي (والعائلات في الدوائر كلها مقسمة إلى الطبقات المالية الاثنتي عشرة نفسها)[74]، نجد أنها تشكل خُمس العائلات التي تسكن في الدائرة السادسة عشرة، ولا تختلف كثيرًا في نصيبها عن الطبقة المالية الدنيا ذاتها في الدوائر الفقيرة. لكن الفروق تكمن في نصيب العائلات الغنية؛ إذ ينتمي نحو خُمس العائلات في الدوائر الغنية إلى الطبقة المالية العليا (الثانية عشرة)، بينما يكون وجود العائلات الغنية شبه معدوم في الدوائر الفقيرة. وبذلك، نستطيع أن نقول إن العائلات الفقيرة في باريس اليوم أقرب إلى التشتت عبر المدينة، لكن العائلات الغنية تتركز في دوائر قليلة، وفي السادسة عشرة على وجه الخصوص، حيث يعيش 20 في المئة من الأغنياء الباريسيين، وهي نسبة تصل إلى أربعة أضعاف المعدل.

إن متابعة تغير الجغرافيا الاقتصادية في المدن فترة طويلة من الوقت ليست سهلة، لأن بيانات الماضي «البعيد» لا تكون متاحة. لكن باريس استثناء. توجد بين أيدينا

بيانات باريسية مالية منذ نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر. حُولت هذه البيانات أخيرًا إلى الصيغة الرقمية، واستخدمها المؤرخ الاقتصادي ناثان سوسمان، في جامعة القدس[75]. وكما هي الحال في بيانات عام 2007، فإن البيانات القديمة في الأصل مالية أيضًا، وهي توفر معدل ضريبة الثروة التي كانت تدفعها كل أسرة، أو بتعبير أدق كل مأوى (بهو). وبتطبيق رجعي لنسب الضريبة التي كانت تُفرض، يمكن تقدير الثروة الكلية. ومن المؤكد أن بيانات الضريبة في ذلك الوقت لم تكن موثوقة بقدر ما هي عليه اليوم. أهملت نسبة ملحوظة من السكان، خصوصًا الأثرياء جدًا (النبلاء ورجال الدين) الذين كانوا معفيين من الضرائب، والفقراء جدًا الذين لا يملكون أصولا، ولذلك لا يدفعون أي ضرائب. إضافة إلى ذلك، نتعامل هنا مع توزع الثروة لا الدخل، ونعرف من خلال دراسات عدة أن توزيع الثروة يتم من دون تساو أكثر من توزع الدخل. وبغض النظر، تبقى المقارنة الدقيقة ممكنة، خصوصًا عندما نستخدم بيانات الضريبة لعام 1292، وهي أكثر اكتمالاً من الأعوام الأخرى: تشمل ما يقارب 15,000 أسرة، أي نحو 70,000 فرد من عدد سكان باريس الذي يقدر بأكثر من 100,000 نسمة[76].

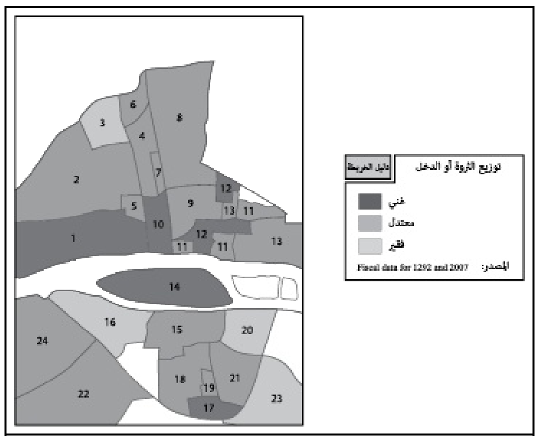
كانت باريس في ذلك الوقت أصغر مما هي الآن، وكانت مقسمة إلى أربع وعشرين أبرشية (دائرة إدارية). وتبين الخريطة الدخول النسبية لتلك الأبرشيات (وكما في الدوائر، فإن الأبرشيات الأغنى ملونة بظلال داكنة أكثر). نسبة الدخل بين الأبرشية الأغنى (سان جاك)، التي ستكون جزءًا من الدائرة الأولى اليوم، والأبرشية الأفقر (سان مارسيل)، التي ستكون في الخامسة، كانت زهاء ستة إلى واحد. بذلك، يبدو أن النسبة بين القمة والقاع كانت بشكل جوهري أعلى مما هي عليه اليوم، مع أن علينا أن نكون شديدي الحرص في هذه النقطة، بسبب نزعتين ربما تلغي إحداهما الأخرى (لحسن الحظ): تعود بيانات عام 1292 إلى الثروة التي تكون دائمًا أكثر لامساواة في توزعها من الدخل؛ كما أنها من ناحية أخرى، تتجاهل، كما أشرنا، طرفي توزيع الدخل (النبلاء الأغنياء والمشردين الفقراء). النزعة الأخيرة تخفض اللامساواة التي سبق قياسها.

كانت الأجزاء الأغنى من باريس تقع على الضفة اليمنى لنهر السين وإيل دو لا سيتي، بينما كانت الضفة اليسرى أكثر فقرًا. والمنطقة التي أصبحت الآن الدائرة السادسة عشرة لم تكن جزءًا من باريس القرن الثالث عشر. لكن مقارنة سريعة بين الخريطتين تظهر تغير جغرافية الثراء والفقر. «هاجرت» الأجزاء الأغنى من وسط باريس والضفة اليمنى للنهر، إلى مدى أبعد نحو الغرب، واجتازت النهر، «حاملة» معها إلى أعلى بعض أجزاء من الضفة اليسرى أيضًا. وما كان يعتبر أفقر الأجزاء (عند الضفة اليسرى عمومًا) هو هذه الأيام في الوسط من توزيع الدخل الباريسي، وربما أعلى، بينما أصبحت الدوائر الأفقر هي التي تقع بعيدًا من الوسط، في الطرف الشمالي الغربي من باريس، وهي لم تكن جزءًا من المدينة في عام 1292.

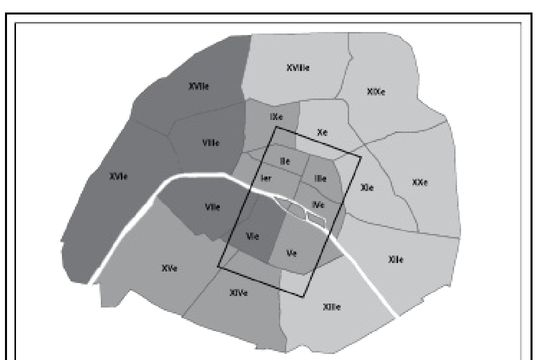
ما الذي يفسر هذه الهجرة الاقتصادية؟ استنادًا إلى مونيك بنسون - شارلوت وميشيل بنسون، الباحثين المدنيين في المجلس الوطني الفرنسي للبحث العلمي، التفسير هو أن الأجزاء الغربية من باريس صارت متصلة بباريس، وتحضرت في وقت متأخر نسبيًّا، في القرن التاسع عشر[77]. كان ذلك في فترة الطفرة الاقتصادية في خلال عهد نابليون الثالث وصعود «البرجوازية الكبيرة». أراد أفراد هذه

الطبقة الحصول على فضاء أوسع وشقق أكثر راحة وبيوت، وكانت الجهة الغربية من باريس، غير المتطورة نسبيًّا في ذلك الوقت، تسمح بذلك. كما فضلوا بناء منازلهم بدلًا من تجديد المنازل المتداعية غالبًا في أحياء الوسط الباريسي. وإضافة إلى «الطفرة الغربية»، فإن الجهة الشرقية من باريس، فوبورغ سان أنطوان، أصبحت تقليديًّا أكثر صناعية (تفلتت من نظم النقابات)، وصارت أقل جاذبية. وهكذا، أخذ الأثرياء يعيدون بناء أنفسهم بالتدريج، في الجانب الغربي من باريس، حيث ما زالوا حتى الآن (كما لاحظنا للتو).

الخريطة (1-1): توزيع الثروة: باريس في القرن 13 (بحسب الأبرشيات)



الخريطة (1-2): توزيع الدخل: باريس في القرن 21 (بحسب الدوائر الإدارية)



الآن، ماذا عن التمييز بين الضفتين اليسرى واليمنى، الذي يبدو أنه استمر زمنًا طويلًا، ببقاء اليمنى مركزًا إداريًّا في القصر (اللوفر)، والوزارات، والشوارع التجارية الثمينة والعصرية، وسوق الأوراق المالية، بينما بقيت اليسرى ميدانًا للطلاب

والتجمعات الدينية؟ هذه هي، في الواقع، الصورة التي وصلت من الإحصاء الرسمي للضرائب في أواخر القرن التاسع عشر. وهي أيضًا الصورة التقليدية لباريس التي يقسمها نهر السين قسمين يؤديان وظائف مختلفة: فالضفة اليمنى لوظائف القوة والتجارة والإدارة؛ والضفة اليسرى لوظائف الروح والعقل. لكن، هل كان الأمر بهذا الشكل دائمًا؟ كلا. فالتقسيم لم يكن موجودًا في زمن الرومان، في لوتيتيا القديمة (الاسم الروماني لباريس الحالية). بينما كان القصر والمعبد يقعان في إيل دو لا سيتي (تقع نوتردام الآن بالقرب من مكان القصر الروماني)، فإن مباني أخرى مهمة مثل المدرّج والمسرح والحمامات والمنتدى، كانت كلها على الضفة اليسرى[78]. لم يكن أي جزء مهم من المدينة في الضفة اليمنى. ونستطيع أن نرى ذلك في وصف لباريس، كتبه في عام 362 الإمبراطور الروماني جوليان، ابن أخي قسطنطين الكبير، الرجل الذي حاول إبطاء تحول الإمبراطورية إلى المسيحية والعودة إلى العبادة الإغريقية - الرومانية. وجوليان الذي عاش أعوامًا عدة في باريس قيصرًا (مركز أقل درجة صغيرة من الإمبراطور) كان مغرمًا بالمدينة إلى حد كبير، واستغرق في أفكاره عن حياته هناك:

حدث أن كنت في أيام الشتاء في حبيبتي لوتيتيا - ولذلك يسميها السلتيون عاصمة الباريسيين. إنها جزيرة صغيرة تسترخي في النهر، يحيط بها سور من الجهات كلها، وتوصل إليها جسور خشبية من الجانبين. من النادر أن يرتفع النهر أو ينخفض، لكنه يبقى في العادة على مستوى العمق نفسه في الشتاء وفي الصيف... ولأن السكان يعيشون فوق الجزيرة، كانوا يسحبون مياههم من النهر. والشتاء أيضًا معتدل هناك، ربما بسبب دفء المحيط...، وينمو نوع جيد من الكرمة هناك، كما تدبّر بعض الأشخاص أمرَ زراعة التين بتغطيته في خلال الشتاء[79].

كانت الضفة اليسرى في تلك الأيام القديمة طبعًا خيارًا أفضل، لأنها كانت أقل عرضة للفيضان. والضفة اليمنى مستنقعية أكثر، ونلاحظ أنها ما زالت تحمل هذه الصفة من خلال حيها الشهير لو ماريه (Le Marais) الذي تطّلب الأمر تجفيفه في القرن الثاني عشر، قبل أن يصبح مؤهلًا لبناء المساكن.

هكذا، تبدو جغرافية الثروة في باريس كأنها انتقلت من الموقع الذي كانت تتركز فيه في أيام الرومان، فوق الجزيرة وسط السين (ربما كموضع طبيعي للبدء في إقامة المدينة) والضفة اليسرى، إلى الموقع الذي يتركز في الضفة اليمنى في خلال العصور الوسطى، وإلى الوضع الحالي، حيث إنك إذا أردت أن تعيش وسط الأثرياء فإن خيارك الأفضل يجب أن يكون الجزء الغربي من باريس.

اللافتة 1-7: من يكسب من إعادة التوزيع المالي؟

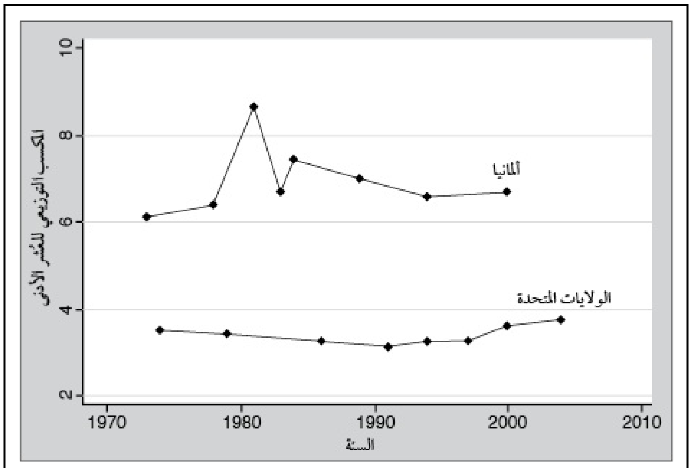
عندما نتحدث عن توزيع الدخل، نضع في أذهاننا، في الأغلب، ما يسميه الاقتصاديون دخلًا «في متناول اليد». وكما يشير الاسم، فهو الدخل الذي يبقى في متناول أيدي الأسر لتوفيره أو صرفه، بعد دفع الضرائب المباشرة للحكومة، والحصول منها على الفوائد النقدية، مثل التأمين الاجتماعي أو تعويض البطالة. لكنّ هناك مفهومًا آخر للدخل، ربما يكون مفيدًا في بعض الأوقات؛ هو «دخل السوق»، أي الدخل الذي يأتي من الأجور والفوائد والاستثمار والإيجار وما يشبه ذلك، قبل التصرف (أي قبل الضرائب وتحويلات الحكومة). من الواضح أن الذين يحصلون على دخل سوق منخفض جدًا هم الذين لا يقدرون على بيع خدماتهم العملية (أو لا يريدون)، كما أنهم يفتقرون إلى الملكية التي يمكن أن توفر لهم دخلًا إضافيًّا. في كثير من الأوقات، وفي البلدان المتطورة، يكون هؤلاء هم الذين لا يعملون. وعرضيًّا، تعتبر المنح التي تمولها الحكومة (مثل الضمان الاجتماعي) والمنح الخاصة، مماثلة لدفعات الرواتب (متأخرة فحسب)، لذلك تدخل ضمن دخل السوق[80].

مع ترتيب المسرح بهذا الشكل، السؤال الذي يسأل في العادة هو: أي مجموعات الدخل تستفيد من إعادة الحكومة توزيع الدخل (الضرائب والفوائد النقدية)؟ هناك نظرية تقول إن في الديمقراطيات التي يصوت شعبها على سياسات إعادة التوزيع، سيكون أكثر المستفيدين هم الناس الذين يقعون في وسط توزيع الدخل (دخل السوق). والسبب الجوهري على النحو الآتي: لنفترض وجود ثلاثة أشخاص لهم دخل سوق على التوالي: منخفض، متوسط، عال. (دخل السوق مهم هنا، لأنك ستقرر سياسات الضريبة والإنفاق التي تفضلها على أساس ما كسبته منه). يميل الفقير إلى تفضيل نسب ضرائب مرتفعة وكمية عالية من الإنفاق الحكومي، لأنه قد يستفيد من ذلك. ولسبب نقيض تمامًا، يفضل الغني نسب ضرائب منخفضة. لذلك، سيكون الصوت المحوري لمن يقف في الوسط. إلى أي طرف سيميل، لأن ذلك الطرف سيكون له صوتان في مقابل صوت واحد. يصبح المصوِّت الوسطي، أو الذي يمكن أن نسميه «مصوّت الطبقة الوسطى»، المصوّت صاحب القرار. وسوف نتوقع طبقًا للقاعدة أنه سوف يكسب من عملية إعادة التوزيع. لكنه قد لا يكسب أكثر من الفقير، لأن نسبة الضريبة في الواقع تصاعدية (بمعنى أنها تزداد عندما يرتفع دخل السوق)، لكننا، بالتأكيد، سنتوقع أن يكسب مصوّت الطبقة الوسطى من إعادة عملية التوزيع، ما دام، في النهاية، هو الذي يختار نسبة الضريبة والفوائد التي تأتي معها. هذا يعني أنه سيكون أفضل حالًا حين يقاس بمعايير دخل في متناول اليد أكثر من معايير دخل السوق.

هل هذه هي الحال؟ يبدو أنها ليست كذلك بالضبط، وليست بهذا الوضوح[81]. أولًا، نجد أن الفقراء هم الذين يكسبون أكثر من إعادة التوزيع. يزداد نصيبهم الذي يكون أصلًا قليلًا بمعيار دخل السوق، بعد إعادة التوزيع الحكومي، إلى ما يبقيه قليلًا، لكن أكثر اعتدالًا. على سبيل المثال، في الديمقراطيات الكبرى التي دُرست بين عامي 1980 و2008، كان نصيب العُشر الأفقر (10 في المئة من السكان) في دخل السوق الشامل قليلًا جدًا، 1.2 في المئة فقط. وبعد التوزيع الحكومي، ارتفع نصيب دخل هؤلاء الناس أنفسهم، بمعدل 4.1 في المئة بين الدول. وهكذا كسب العُشر الأفقر 3

في المئة تقريبًا من الدخل الشامل. والأرقام المعادلة للعُشْرَين التاليين في الفقر هي 3.6 و5 في المئة. والمكسب هنا هو 1.4 في المئة. وفي كل عُشر (أغنى) تالٍ، تتلاشى المكاسب، حتى تصبح سلبية قليلًا بالنسبة إلى العُشرَين الخامس والسادس، ثم تستمر طبعًا في زيادة سلبيتها في الأعشار الأعلى. ليست المكاسب واحدة في الأقطار كلها، كما يبين الشكل (1-1) في مثالين على الولايات المتحدة وألمانيا. في الأولى، يكسب العُشر الأدنى 4 نقاط مئوية (كما رأينا، هي معدل البلدان المتضمَّنة في التحليل)، لكن الكسب أعلى بشكل كبير ومتواصل في ألمانيا: زهاء 7 نقاط مئوية.

الشكل(1-1): الربح التوزيعي للعُشر الأدنى في الولايات المتحدة وألمانيا



ملاحظة: يُحسب الربح عندما ننتقل من دخل السوق إلى الدخل الذي في متناول اليد.

هنا يبرز على الفور استنتاجان: أولهما أن المستفيد الأكبر من عملية إعادة التوزيع في البلدان المتطورة هم أولئك الذين «يبدأون أصلًا» وهم فقراء، أي، أصحاب أدنى دخل سوق. وهذا لا يثير الدهشة. بل ما يثير الدهشة هو أن عُشري الطبقة الوسطى (الخامس والسادس) اللذين توقعنا أن يستفيدا من إعادة التوزيع، لا يستفيدان، بل إن نصيبهما ينقص قليلًا. وفوق ذلك، لا تنسحب هذه النتيجة على البلدان المتطورة ككل فحسب؛ لكنها تنسحب أيضًا على كل بلد على انفراد أيضًا: يختلف مدى الخسارة في نصيب الطبقة الوسطى من بلد إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى، لكنه حاضر بقوة.

هذا ما يطرح سؤالًا لا نملك إجابة جيدة عنه: لماذا يصوت أصحاب الحسم (الطبقة الوسطى)، افتراضًا، لمصلحة عملية تتركهم، في نهاية الأمر، بنصيب من فطيرة الدخل القومي أقل من السابق؟ هناك احتمالان لا نستطيع أن نثبت أيًّا منهما أو نرفضه على نحو حاسم. الأول هو أن مقترعي الطبقة الوسطى يصوّتون لمصلحة بعض سياسات إعادة التوزيع كإمكان تأمين. ومع أن الناخب في الوقت الذي تؤخذ فيه صور سريعة عن إعادة التوزيع، لا يحصل على شيء منه، إلا أنه يصوّت له «لعله

في حالة ما». على سبيل المثال، يمكن الطبقة الوسطى آن تقبل بضرائب أعلى من الدخل الحالي من أجل أن تموّل إعانات البطالة، من باب التوقع أنهم إذا أصبحوا في حاجة إلى هذه الفوائد، فسوف يكونون جديرين بها. وهذا افتراض معقول، لكنه، مع نقص البيانات الكافية التي تتابع المجموعة نفسها من الناس، عامًا بعد عام (حتى نستطيع طبعًا أن نثبت إن كانوا بالفعل قد أفادوا من هذه التحويلات)، من الصعب أن نتأكد من أن ذلك صحيح. فوق ذلك، لنفترض أننا سنجد، حتى بعد متابعة هذه العائلات في خلال حياتها، أنها ستواصل الخسارة من خلال إعادة التوزيع.
نستطيع أن نفسر ذلك أيضًا: فربما كانت هناك، قيمة للتصويت لمصلحة إعانات البطالة، حتى وإن لم يحصلوا على بنس منها، لأنه نوع من سياسة التأمين. فعندما نشتري تأمين سيارة، لا نأمل أن نكسب أي مال منه؛ وإذا فعلنا، فنحن نرجح أن نكون أسوأ مما لو لم نفعل. لكننا نشتري «راحة البال». ربما تكون هي الحالة نفسها هنا.
الاحتمال الثاني هو أن هناك تحويلات تتسلمها الطبقة الوسطى في الأغلب، لا يستطيع مفهومنا للدخل المتاح أن يلتقطها. وهذا صحيح بالنسبة إلى بلدان الرفاهية في أوروبا، التي تملك نظامًا صحيًّا اجتماعيًّا وتعليمًا عامًّا. والفوائد التي تؤخذ من الاثنين غير متضمنة في الدخل المتاح. (الدخل المتاح هو تحديدًا الدخل النقدي الذي يكون لنا، كي ننفقه أو نوفره؛ فإذا كنا نحصل على رعاية صحية مجانية أو تعليم مجاني، تصل هذه المكاسب بشكل نوعي، وهي ليست جزءًا من الدخل المتاح). مع ذلك، فإن الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني يُنفَق عليهما من الضرائب المباشرة للشعب. ويبدو أننا حين نقدّر قيمة ضرائب الطبقة الوسطى بدقة، نبخس المكاسب التي تحصل عليها الطبقة الوسطى، لأن بعضها يقدَم نوعيًّا. وهكذا، لو عمدنا، بشكل ما، إلى أن نحسب قيمة هذه الفوائد نقدًا، فقد يتحول الأمر إلى أن تحصد الطبقة الوسطى شبكة مكاسب من السياسات الحكومية في إعادة التوزيع.
كلا هذين الاحتمالين ممكن، إنما، ولسوء الحظ، نفتقر إلى البيانات التي تستطيع أن تثبت أيًّا منهما بوضوح. لكننا نبقى مع سؤال إضافي مهم: لنعد إلى أولئك الأشد فقرًا الذين، كما رأينا، يعدون الأكثر إفادة من إعادة التوزيع الحكومي. لنفترض أن حالة هذه المجموعة من الفقراء أصبحت أكثر ألمًا: نصيبهم من دخل السوق، الهزيل جدًا أصلًا، يتناقص إلى مستوى أبعد. ما الذي سيحدث؟ هل ستقذفهم عملية إعادة التوزيع في اتجاه انهيار نصيبهم أم لا؟ سوف يبدو الأمر وكأن الجواب هو «أجل» واضحة. في الديمقراطيات المتقدمة، سوف يعوّض هبوط نصيب الفقراء من دخل السوق، واحدًا لواحد، بمزيد من إعادة توزيع حكومي للضرائب وسياسات التحويل. وهذه، عمومًا، رسالة مطمئنة، خصوصًا في وقت الأزمة. فإذا كان الناس الذين يقفون في أسفل سلّم الدخل، لأنهم لا يستطيعون بيع عملهم، أو لأن عليهم أن يبيعوه رخيصًا، كما أنهم يفتقرون إلى الأصول، إذا كانوا يفقدون أكثر، فإن نظام الضريبة والتحويل سوف يعوّض كليًّا هذا العجز الطارئ.
هكذا، نلاحظ أن على الرغم من الزيادة الكبيرة في اللامساواة في الدخل المتاح في خلال الخمس والعشرين إلى الثلاثين سنة الماضية في البلدان المتطورة، وعلى الرغم من الفروق في الأنظمة القومية للضريبة والتحويل، يمكن هذه الأنظمة

أن تظهر كأنها تعمل بالطريقة التي يفترض أن تعمل بها: أن تساعد أكثر أولئك الذين يبدأون من أدنى الدرجات، وأن تقلص نصيب الأكثر غنى من الدخل. الذي يبقى محيًّرا إلى حد ما هو لماذا لا يمكن الطبقة الوسطى الطبقة التي لها شأن محوري في تقرير درجة إعادة التوزيع أن تظهر مستفيدة بوضوح من هذه الأنظمة. هذه النتيجة يمكن أن تكشف أيضًا حدود التحليل الاقتصادي ما دام نظام الانتخاب الخاص بنا يتأثر، بقوة كبيرة في بعض الأوقات، بالأيديولوجيا، أو المبادئ أو القيم. نحن لا نعيش بالخبز وحده.

اللافتة 1-8: هل تستطيع بلدان عدة أن تحيا في بلد واحد؟

أريق الكثير من الحبر في تفسير الانهيار المفاجئ للكونفدراليات الإثنية المحكومة شيوعيًّا في الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. عُرضت تفسيرات إثنية وتاريخية وسياسية ودينية وسياقية بحت. قليلون انتبهوا إلى الحقيقة الآتية، الواضحة في ما يخص الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا (من دون تشيكوسلوفاكيا): كلتا الدولتين كانت متغايرة جدًا في خواصها المتعلقة بمستويات الدخل في دولها الدستورية (التي تسمى «جمهوريات» في ظل الشيوعية). وهكذا، في داخل كل بلد، كنا في الواقع نتعامل مع بلدان عدة ومستويات عدة من التطور. وإضافة إلى ذلك، فإن تصدعات الدخل تطابقت مع التصدعات الإثنية، وكذلك الدينية في بعض الأوقات. لتوضيح سبب الانهيار، كان يفترض البحث في تشابك الدخل والدين، أو الدخل والإثنية.

عندما نتحدث عن فروق الدخل الإقليمية في الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، علينا أن نشير إلى أن ذلك لا يتناقض مع اللافتة (1-5) التي أوضحت أن اللامساواة الشاملة في الدخل لدى الشيوعية كانت منخفضة؛ فالأولى تعود إلى متوسط الدخول بين الجمهوريات التأسيسية، والثانية إلى الفروق المنخفضة بين الدخول الشخصية.

من المثير للاستغراب أن انخفاضًا كليًّا في اللامساواة في الدخول بين الأفراد وُجد مع فروق كبيرة في الدخول المتواضعة بين الجمهوريات. ينتج من ذلك أنه في الدخل بين الأفراد في داخل كل جمهورية، تكون اللامساواة صغيرة جدًا . لماذا؟ لأن اللامساواة الكلية بين الأفراد في بلد ما، ولنسمها (A)، يمكن تفكيكها إلى جزءين: (B) اللامساواة بين الأقاليم، وهي لامساواة التفاوت في الدخول الإقليمية المتواضعة، و(C) اللامساواة في داخل كل إقليم (يُنظر المقالة الأولى). فإذا كان (A) في الاتحاد السوفياتي صغيرًا نسبيًّا و(B) عاليًا نسبيًّا، فإن (C) يجب أن يكون صغيرًا بالتأكيد.

تكوّن الاتحاد السوفياتي من خمس عشرة جمهورية. وفي وقت انهياره في عام 1991، كانت الفجوة، إذا قيست بالناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، بين الجمهورية الأغنى (روسيا) والأفقر (طاجيكستان) حوالى 6 إلى 1. وسوف نرى (في اللافتة (3-3)) أن الفجوة في الولايات المتحدة بين أغنى ولاية وأفقر ولاية هي فقط 1.5 إلى 1. لننظر إلى القليل من الأمثلة الأخرى. في إيطاليا، حيث اللامساواة الإقليمية مرتفعة جدًا، الفجوة بين الإقليم الأغنى (فالي دي أوستا في الشمال، على الحدود مع سويسرا) والأفقر (كالابريا، في الجنوب الشرقي) هي 3 إلى 1. وفي إسبانيا، الدولة التي لا تستثنى من التوترات الإقليمية، الفجوة بين أغنى إقليم (مدريد) وأفقر إقليم (إكسترامادورا) هي 1.7 إلى 1. والفجوة في فرنسا هي 1.6 إلى 1 (إقليم إيل دو فرانس حول باريس في مقابل نورد با دو كاليه)، وفي ألمانيا 1.4 إلى 1 (برلين في مقابل ثورنجيا في ألمانيا الشرقية السابقة). وهكذا، كان الاتحاد السوفياتي أكثر تفاوتًا إقليميًّا من أي من تلك الدول.

كان لدى جمهوريات البلطيق الثلاث وروسيا دخل أعلى بشكل ملموس من معدل

دخل الاتحاد السوفياتي بكامله. كانت الجمهوريات الأخرى كلها (إحدى عشرة) أكثر فقرًا من المعدل[82]. كما لم تتضاءل الفجوة مع الوقت. وعلى الرغم من أن ابتداع بيانات ثابتة للجمهوريات السوفياتية مشحون بكل أنواع الصعوبات، وأن الإنسان يحتاج إلى أن يحيط الاستنتاجات بكثير من التحفظات، مستخدمًا البيانات الأولى المتاحة من عام 1958، فإننا نجد أن الفجوة بين روسيا (أغنى جمهورية حينئذ أيضًا) وأفقر جمهوريات وسط آسيا كانت 4 إلى 1 فقط. وهكذا، لم تكن الفجوة بين الجمهوريات كبيرة فحسب، لكنها كانت تتجه كليًا نحو الارتفاع في خلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

في وقت انهياره، يمكن أن يُرى الاتحاد السوفياتي باعتباره تكتلًا في داخل حدوده، يربط البلدان من خلال مستويات دخول متفاوتة إلى حد كبير، بقدر تفاوت كوريا الجنوبية وساحل العاج. هل تستطيع هذه الكينونة أن تبقى من دون إعادة شاملة لتوزيع الدخل في مصلحة الوحدات الفقيرة لتعزز الوحدة القومية؟ يصعب ذلك. لكن هل كان ذلك المدى في إعادة التوزيع عمليًّا؟ ألن يكون مثل هذه التحويلات موضوع استياء الأغنياء الذين يدفعون لها؟ هذا ما حدث بالضبط في روسيا، التي كانت لا تزال جزءًا من الاتحاد السوفياتي، عندما انتُخب بوريس يلتسين لأعلى منصب جمهوري. استمعَ إلى أولئك الذين عارضوا تقديم العون المالي. وهكذا، أصبحت روسيا بطريقة ما، إلى جانب دول البلطيق، أكثر الدول رغبة في الانفصال بين الجمهوريات السوفياتية. أرادت الجمهوريات الغنية الخروج، وما كان أمام الجمهوريات الفقيرة إلا الإذعان.

كان أنموذج يوغسلافيا السابقة أكثر مأساوية، ليس بسبب الطريقة التي تفجرت بها فحسب، بل لأن التفاوت في الدخول بين الجمهوريات كان أعلى وأكثر إثارة للصدمةإذ إن الأراضي المعنية كانت تساوي نسبة ضئيلة من حجم الاتحاد السوفياتي. ربما يستطيع الإنسان أن يفهم أن تفاوتًا ضخمًا في مستويات الدخل يمكن أن يوجد في أراضي الاتحاد السوفياتي، البلاد الأكثر اتساعًا في العالم، التي تصل مساحتها إلى ضعفي ونصف ضعف مساحة الولايات المتحدة؛ أما بالنسبة إلى يوغسلافيا، البلاد التي تساوي ميشيغان في مساحتها، فإن احتواءها على جمهوريات تكون فيها نسبة الدخل 8 إلى 1، كان أمرًا شاذًّا[83]. لا توجد دولة أخرى في أوروبا لديها هذا المستوى من اللامساواة بين الأقاليم. في الطرف الأكثر تطورًا من يوغسلافيا (الشمال الغربي)، كانت سلوفينيا التي كان مستوى دخل الفرد فيها وقت الانهيار في عام 1991 يساوي ما هو عليه في إسبانيا. وفي الطرف الآخر من الطيف (الجنوب الشرقي)، كان إقليم كوسوفو الذي يساوي مستوى دخل الفرد فيه مستوى الدخل في هندوراس. وهكذا، ففي بلاد بمساحة ميشيغان، كان على الحكومة المركزية أن تبقي أناسًا سعداء بثروة إسبانيا وآخرين بثروة هندوراس.

وكانت تلك مهمة مستحيلة. وفي يوغسلافيا، وعلى الرغم من وجود شيء من إعادة التوزيع المتواضعة من طريق وكالات مموّلة فدراليًّا، بقيت الفجوات بين الجمهوريات تتسع. في عام 1952، عندما أُتيحت البيانات الأولى حول يوغسلافيا الشيوعية ما بعد الحرب، كانت سلوفينيا أغنى بأربعة أضعاف فقط (بمعيار الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد) من كوسوفو. وبعد أربعين عامًا، كما لاحظنا، تضاعفت الفجوة.

الدرس المستقى من انهيار الفدراليات الشيوعية هو أن سببًا مهمًّا للانهيار يكمن في عدم قدرة السلطات الشيوعية - على الرغم من سياستها الناجحة في احتواء اللامساواة وخفضها بين الأفراد - على خفض التفاوت الضخم في الدخل، الموروث تاريخيًّا، بين الأعضاء المؤسسين. وبالعودة إلى السؤال المطروح في عنوان اللافتة، تستمر هذه المشكلة بصفتها داءً يصيب دولًا أخرى كثيرة. هل ستتمكن الصين، مع كل التفاوت المتزايد باطراد بين أقاليمها - الأقاليم الساحلية المزدهرة في مقابل الداخل الأكثر فقرًا - من أن تبقى دولة موحّدة (تُنظر اللافتة (1-9))؟ هل يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يستمر في استيعاب الأعضاء دائمي الفقر، من دون أن يعرّض للخطر وحدته الخاصة وقابليته للحياة (تُنظر اللافتة (3-3))؟ كيف ستتمكن نيجيريا من أن تسوّي توزيع ريع النفط بين ولاياتها المختلفة دينيًّا وعرقيًّا، التي يصل تفاوت الدخل الفردي فيها إلى حوالى 4 إلى 1؟

اللافتة 1-9: هل ستتمكن الصين من البقاء حتى عام 2048؟

في سبعينيات القرن العشرين، وفي قمة القوة العسكرية والسياسية للاتحاد السوفياتي، نشر المنشق السوفياتي أندريه أماليريك منشورًا مهرَّبا بخط اليد (Samizdat)، عنوانه هل سيتمكن الاتحاد السوفياتي من البقاء في عام 1984؟[84].

لم يكن السؤال استفزازيًّا فحسب، بل بدا في وقته جنونًا: كان هناك نظام يسيطر على آلاف الصواريخ، مع خطوط اتصال وهيمنة واضحة ومؤثرة، ورسالة أيديولوجية واسعة خارج الحدود، وعشرين مليون عضو قوي في حزب وحيد ملتزم بالولاء، أو براغماتيين يرون في الحزب طريقهم إلى التقدم الاجتماعي، لذلك كانوا ملتصقين بالنظام. كان نظامًا ألقى بقوته الأيديولوجية والعسكرية في أنحاء العالم، وأعلن أنه استأصل الفقر المهين والبطالة قوميًّا، وخلق «رجل سوفيات» جديدًا لا يخضع لعرق. لكن حدس المنشق، مقارنة بزمن الانهيار الشامل، كان قريبًا جدًا؛ إذ تحلل الاتحاد السوفياتي رسميًا في 25 كانون الأول/ديسمبر 1991.

كان عنوان منشور أماليريك تكريمًا لرواية أورويل 1984. وكان أورويل، في قمة الستالينية، قد تنبأ بفرض «الديستوبيا» (Dystopia) (الواقع المر) على العالم كله، أو تخوّف منه. أما أماليريك، ففي قمة الصورة الناعمة للحكم الشيوعي، تنبأ بنهايته.

وهكذا، عنوان هذه اللافتة، بدوره، تكريم للجرأة التي استطاع بها منشق وحيد ومعزول في أوائل سبعينيات القرن العشرين أن يطرح سؤالًا لم يكن في حينه يرد في بال أحد.

التهديد الأكثر جدية للوحدة الصينية هو تزايد اللامساواة. فهي لم تتضاعف فحسب، مع ارتفاع مُعامِل جيني من 28 في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، في بداية الإصلاحات، إلى 45 في عام 2005، لكن المشكلة مع اللامساواة الصينية تكمن في تركيبها. لتبسيط الأمور، يمكن أن يكون لدينا نوعان من اللامساواة (تُنظر اللافتة (3-3)). النمط «الأميركي» لامساواة مرتفعة يتوزع فيها الفقراء والأغنياء على مساحة البلاد بشكل متساو إلى حد ما، ولا يوجد تركيز للأغنياء أو الفقراء في ولايات معينة. ومن الواضح أن الأغنياء والفقراء يعيشون في أحياء متجاورة منفصلة، لكن ليس هناك «تمييز دخل» على مستوى الأولوية في الوحدات الإدارية (أي الولايات).

وجوهريًا، هناك أناس فقراء وأغنياء «فحسب»، وليست هناك ولايات فقيرة أو غنية. اللامساواة في الاتحاد الأوروبي الموسع نمط مختلف، حيث يكمن السبب الرئيس في اللامساواة في التفاوت الكبير بين متوسط الدخول بين الدول الأعضاء، لذلك يكون للفقراء والأغنياء تركيز جغرافي. التطور الصيني منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، عندما تحول تركيز النمو إلى المناطق الحضرية، أنتج بالتدريج ذلك النمط الثاني من اللامساواة، الذي يعني مقاطعات فقيرة وأخرى غنية، والذي يكون أكثر ميلًا إلى الزعزعة السياسية (تُنظر اللافتة (8-1)).

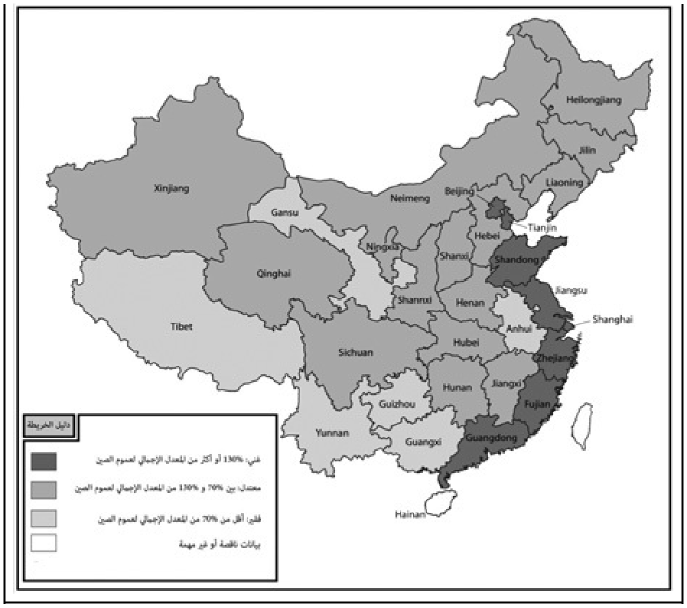
يتمركز النمو الصيني بقوة في المقاطعات التي تقع على الشاطئ. هناك خمس منها. وهي أيضًا أغنى الأقاليم الإدارية الصينية الأربعة والثلاثين[85]، من دون حساب للمدن الثلاث (شنغهاي وبيجين، وتيانجين التي يعتبر معدل دخل الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى). هذه المقاطعات الخمس، الأغنى والأسرع

نموًّا، التي تقع في حزام متصل يمتد من الشمال إلى الجنوب (يُنظر خريطة مستويات الدخل في أقاليم الصين [الخريطة (3-1)])، هي شاندونغ، التي ازداد معدل دخل الفرد الواحد فيها من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بباقي مقاطعات الصين، من نسبة حوالى 1 في عام 1990 (بما يعني أنه كان مساويًا تقريبًا لمتوسط الصين بكاملها) إلى 1.3 في عام 2006؛ وجيانغسو، من 1.3 إلى 1.6؛ وتسيجيانغ، من 1.3 إلى 1.8 تقريبًا؛ وفوجيان، من 1 إلى 1.2، وغوانغدونغ، الأقصى جنوبًا، من 1.5 إلى 1.6. كسبت كل واحدة من هذه المقاطعات الخمس في خلال الخمس عشرة سنة الماضية 20 في المئة من المعدل العام للصين. وعدد سكانها (في عامي 2006 و2007) نحو 340 مليونًا، ما يمثل حوالى ربع سكان الصين كلها. ومع ذلك فهي مسؤولة عن 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[86].

إذا أضفنا إليها المقاطعات - المدن الأربع الغنية، بيجين وتيانجين وشنغهاي وشونغكينغ، يزيد دخلها على 50 في المئة من الناتج الصيني الكلي[87]. ومن السهل الاهتمام بالمناطق الإدارية لكل من هونغ كونغ وماكاو كامتداد طبيعي، ربما أكثر تطرفًا، في الظاهرة نفسها، وهكذا فإن «عصابة» من 5+6 مقاطعات ومدن، متجاورة جغرافيًا، وموجهة تجاريًّا، ويزداد تأثيرها بالتدريج أكثر من البر الصيني، تبدأ في تشكيل مجموعة على حدة.

في الطرف الآخر من الطيف، انحدرت المقاطعات الثلاث الأشد فقرًا (غويتسهاو وغانتسهو ويونان)، في وضعها النسبي، منذ تسعينيات القرن العشرين. كان معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمقاطعتين الأخيرتين 70 في المئة من المعدل الصيني؛ وهو الآن مجرد 50 في المئة. أما المقاطعة الأشد فقرًا، أي غوينتسهاو، فهبطت من مستوى 50 في المئة من المعدل الصيني إلى ثلثه فقط. وكما يمكن أن نتوقع، فإن النمو الأكثر سرعة من المعدل في المقاطعات الغنية، والأكثر بطئًا منه في المقاطعات الفقيرة، زاد النسبة بين القمة والقاع بشكل كبير. في عام 1990، مع بداية الإصلاح الصناعي الكبير، كانت النسبة 7 إلى 1؛ ومع حلول عام 2006 ارتفعت إلى 10 إلى 1. وهذه النسبة لا تضع في حسابها دخل التيبت التي تعتبر أفقر المقاطعات على الإطلاق، (لا تنشر عنها الإحصاءات الصينية)، والتي سوف تجعل نسبة القمة إلى القاع طبعًا أكبر.

الخريطة (3-1): مستويات الدخل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أقاليم الصين (2006)



المصدر: كتاب الإحصاءات الصيني السنوي.

هذه النسبة بين القمة والقاع، التي تبلغ على الأقل 10 إلى 1 هي، على نحو ملحوظ، أكبر من النسبة التي كانت قائمة عند نهاية الاتحاد السوفياتي (6 إلى 1؛ تُنظر اللافتة (1-8)). لكن الأمور ليست متطابقة في جوانب أخرى. كان الاتحاد السوفياتي رسميًّا فدرالية عرقيات، فإلى جانب التصدعات الاقتصادية كانت هناك تصدعات متداخلة، إثنية ولغوية، وفي بعض الأحيان دينية. يشكل الهان في الصين ما يمكن أن يسمى شعبًا واحدًا، حتى وإن اختلفت لغاتهم. وهم أيضًا يملكون تاريخًا أطول في الحياة في ظل حكومة واحدة أكثر مما كان الأمر في حالة البلطيق مع الروس، أو الطاجيك مع الروس[88]. مع ذلك، التصدعات الاقتصادية من خلال الإثنية موجودة في الصين أيضًا، في الأقل في وضع خمسة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتي (غوانغخي ومنغوليا الداخلية ونيغخيا وخينجيانغ والتيبت)، حيث يشكل السكان من غير الهان أقلية كبيرة أو حتى أكثرية. وهذه الأقاليم المستقلة ذاتيًّا تقع ضمن المقاطعات الأشد فقرًا. ولصين الهان نفسها تاريخ في التفكك، أشهره ما حدث في فترة الولايات المتحاربة (بين القرنين الخامس والثالث ق. م)، ثم القرن الثالث من الفترة الحديثة (الممالك الثلاث)، ومؤخرًا في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما أنشأت اليابان دولتها العميلة في شمال الصين بينما كان باقي الصين منقسمًا بين حكومات متحاربة عدة، أبرزها حكومة ماو تسي تونغ الشيوعية، وحكومة تشان كاي - تشيك القومية. وحتى اليوم، ما زال هناك صينان، تزعم كل صين منهما السيادة على الأخرى.

هكذا، فإن المخاطر التي تكمن في الإقصاء التدريجي بالمعيار الاقتصادي، كما في وجهة النظر تجاه باقي العالم، بين «عصابة الإحدى عشرة» مقاطعة ومدينة ساحلية مزدهرة، وباقي الصين، لا يمكن التقليل من شأنها، أو تجاوزها، أو إهمالها. وإذا كان هناك خطر يتهدد الوحدة القومية للصين، فالاحتمال الأكبر هو أن يأتي من الانفصال الاقتصادي في داخل الأمة.

اللافتة 1-10: تلميذان في اللامساواة فيلفريدو باريتو وسيمون كوزنتس

ربما يُدهَش القارئ لوجود نظريات قليلة أو نفاذٍ بصيرة نظرية نحو التشكيل والتقويم وقت توزيع الدخل بين الأفراد[89]. ويكون الأمر أشد غرابة حين نعلم أن واحدًا من رواد الاقتصاد المعاصر، هو ديفيد ريكاردو، في كتابه شديد التأثير مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر في عام 1817، وضع التوزيع في مركز منصة الاقتصاد.

كيف حدث هذا؟ ربما يكون هناك سببان في الأقل. الأول، التوزيع الذي اهتم به ريكاردو هو ذلك الذي كان يسمى التوزيع الوظيفي للدخل، أي كيف كان الدخل القومي يقسم بين دخول الطبقات الكبيرة: فوائد للرأسماليين، وأجور لأصحاب الأرض، ورواتب للعمال. ما يهمنا هنا هو توزيع الدخل بين الأفراد: كيف كان الدخل القومي يقسم بين الأفراد، بغض النظر عن أن مصدر دخلهم الرئيس من الملكية أو من العمل. والآن، ما دام أصحاب الأملاك كلهم (أو معظمهم) من الأغنياء، والعمال كلهم (أو معظمهم) من الفقراء، فإن التوزيعين الوظيفي والفردي يبدوان متشابهين. عرفتَ أنه إذا كان الجزء الأكبر من الفطيرة من حق الرأسماليين، فإن اللامساواة الشاملة بين الأشخاص ستميل أكثر نحو الارتفاع. والعكس صحيح بالنسبة إلى الأجور. لذلك، ما يهتم به التوزيع الوظيفي للدخل يتجاوز الاهتمام بتوزيع الدخل بين الأشخاص. وبوضع ذلك بشكل أكثر دقة، استطاع الأول أن يستوعب الأخير.

عندما بدأت الأمور في التحول، وبدأت الطبقة الوسطى التي يأتي دخلها الرئيس من العمل، في الظهور، ما عاد التطابق بين توزيع الدخل الوظيفي والدخل الفردي كما كان. وكان على الاقتصاد أن يطور بعض الفهم لكيفية توزيع الدخول بين المواطنين في المجتمعات، لا كم تكون النسبة المئوية من الدخل الكلي لحصة الرأسماليين أو العمال. وهنا يدخل بطلنا الأول، فيلفريدو باريتو.

قبل أن نتوجه نحوه، من الملائم ذكر السبب الثاني (الذي لا يذكر كثيرًا بوضوح)، لماذا لم تكن الدراسات حول الدخول بين الأشخاص منتشرة. إنه سبب بسيط، على الرغم من أنه كثيرًا ما يحدث تجاهله. دراسات اللامساواة، على وجه التحديد، لا تحظى بتقدير الأغنياء. وأبلغني ذات مرة، واحد من أعضاء مجلس الخبراء الأعلى في العاصمة واشنطن، بأن إدارة مجلس الخبراء لا تميل إلى تمويل أي عمل يحمل كلمة دخل أو لامساواة في الثروة في عنوانه. أجل، إنهم مستعدون لتمويل أي شيء يتعلق بتسكين الفقر، لكن اللامساواة في مجموعها قضية مختلفة. لماذا؟ لأن اهتمامي «الخاص» بفقر بعض الناس يظهرني في الواقع بوهج لطيف دافئ. أنا مستعد لاستخدام أموالي في مساعدتهم. الإحسان شيء جيد؛ وكثير من الذوات يفتخر به، كما يُكتسب عددٌ من النقاط الأخلاقية، حتى وإن قدّمت كميات ضئيلة إلى الفقراء. لكن اللامساواة مختلفة: أي ذكر لها يبرز في الواقع موضوع الحصص أو عدم مشروعية دخلي. ربما لا يُرى إحساني بشكل إيجابي جدًا إذا حاجج شخص ما قائلًا إن دخلي اكتُسِب من دون عدل أو بشكل غير شرعي. وهكذا، من الأفضل تمرير اللامساواة بصمت[90]. وبالطريقة نفسها، رفض البنك الدولي أن يسمي تقريره الرئيس حول الموضوع تقريرًا حول اللامساواة: بدلًا من ذلك، سمي بشكل أكثر تدجينًا تقريرًا حول «الإنصاف». والتناقض بين الاهتمام الواضح بالفقر ونقص الاهتمام

باللامساواة لخصه بشكل جميل المؤرخ الإنكليزي ديفيد كيناستون: «يشعر كل شخص بالسعادة وهو يتحدث عن إزالة الفقر، لأن ذلك يبدو استجابة محببة وأخلاقية لمشكلة اللامساواة، بينما تبقى أبنية القوة من دون أن تُمسّ»[91].

لا يقتصر هذا النفور من التعامل مع اللامساواة على المجتمعات الرأسمالية. عندما بدأت الاهتمام باللامساواة في الدخل، عشت وعملت في مجتمع اشتراكي. كانت اللامساواة حينئذ تسمى مجازًا موضوعًا «حساسًا»، ولأسباب مختلفة سطحيًّا لكنها شبيهة أساسًا بما هو عند الرأسمالية. أي دراسة تجريبية لتوزيع الدخل في داخل الاشتراكية كانت ستظهر وجود تفاوت في الدخل. وكان ذلك تفكيرًا غير مريح بالنسبة إلى الحكام الذين أقاموا توجههم الأيديولوجي حول فكرة أنهم دخلوا عصر غياب الطبقات والمجتمع المتساوي. كان الأسلم أن تؤمن بذلك بدلًا من أن تتفحصه بدقة.

لنعد الآن إلى فيلفريدو باريتو. كان باريتو شخصية غريبة. ولد ماركيزًا في باريس، في أيام ثورة عموم أوروبا (1848)، لأب إيطالي وأمّ فرنسية، ونشأ في البيئة المتحررة التي تميز بها النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تكلم الإيطالية والفرنسية بطلاقة، كتب وعلّم باللغتين (خلَف ليون والراس، أحد مبتكري الاقتصاد الهامشي الحديث، في كرسيّه للاقتصاد السياسي في جامعة لوزان)، بقي تفكيره أرستقراطي التشكيل ومعاديًا قويًّا للاشتراكية[92]. كان، ويبقى، كاتبًا جدليًّا. وكما يكتب ريمون آرون، يزرع باريتو القلق إلى أبعد الحدود في محاضراته وبين طلابه[93]. أظهره استنكافه عن العامة وكأنه اختار أن يفسر كيف أن المعتقدات الدينية والأخلاقية كلها عواطف غير منطقية خارج المنهج المنطقي التجريبي الذي يميز العلم، لكنها كلها يجب أن تُحفظ وتعلَّم لتمنح السكان شيئًا يؤمنون به، لأن الناس من دون ذلك سوف يعودون إلى الحالة الطبيعية. وبعد أن صرّح بجرأة، «أنا ببساطة أستقصي انتظام الظاهرة» و«لا أبحث عن إقناع أحد»، قام، ربما فريدًا في تاريخ العلوم الاجتماعية، بردّ القراء المحتملين من طريق تحذيرهم من أن «أولئك الذين لديهم هدف آخر، لن يجدوا مشقة في الوصول إلى ما لا نهاية له من أعمال، تمنحهم اكتفاء تامًّا؛ لا يحتاجون إلى أن يقرأوا هذا بالذات»[94]. القلق، كما فسّره آرون، ينبع من موقف باريتو الذي يقول في محصّلته إن جميع ما يدرّسه الأساتذة زائف. لكن الأساتذة، كما يطرح باريتو، يجب أن يحافظوا على هذا الزيف، لأنه الشيء الوحيد الذي ستفهمه العامة أبدًا، فتدريس الحقيقة سيكون قاتلًا لأي نظام اجتماعي. وبلغة باريتو: التوازن الاجتماعي يستلزم إيمانًا بعواطف غير منطقية[95].

في ما يأتي وصف جوزف شومبيتر لباريتو في كتابه التذكاري تاريخ التحليل الاقتصادي:

كان رجلًا ذا شغف قوي، شغف من النوع الذي يمنع الإنسان من رؤية أكثر من زاوية واحدة في الموضوع السياسي، أو على وجه التحديد، في التمدن. هذا الترتيب كان يدعمه أكثر، تعليمه الطبقي الذي جعل العالم القديم مألوفًا مثل إيطاليا وفرنسا اللتين تخصانه - أما باقي العالم فكان [بالكاد] موجودًا بالنسبة إليه[96].

ألّف باريتو كتابين (مدرسيَّين) في الاقتصاد، وما زال حتى اليوم يُذكر بشكل رئيس في علم الاقتصاد، بسبب مساهمتين: كفاءة باريتو (أو أمثلية باريتو) و«قانون» باريتو في توزيع الدخل. المصطلح الأول يستخدمه الاقتصاديون يوميًّا في الأغلب، وهو

أصبح جزءًا من الأدوات الأساسية في الاقتصاد، ويشير ببساطة إلى أن تغيرًا معينًا يمكن أن يكون مقبولًا اجتماعيًّا فحسب، إذا تحسن بسببه رفاه الشخص أو بقي على حاله. وبشكل أساس، يجب أن يكسب بعض الناس، ولا يجوز أن يخسر أحد. والوصول إلى سياسات (تغيرات) مثل هذه مستحيل تمامًا، لأنه لا بد، بالتأكيد، من أن يخسر أحد. وهكذا، فإن متطلبات تحسين باريتو صعبة؛ وهي في الواقع التماس لبقاء الوضع على حاله (يُنظر المقالة الأولى).

ولد «قانون» باريتو لتوزيع الدخل من الملاحظات التجريبية. فباريتو الذي درس كي يصبح مهندسًا، والذي كان يملك مهارات حسابية معتبرة، لاحظ الانتظام الإحصائي الآتي: افرض مستوى دخل (Y) واسأل كم عدد الناس الذين يملكون دخلًا أكثر من (Y). افرض أن هذا العدد هو (N). ثم ارفع حدود مستوى الدخل (Y) بنسبة (لنقل) 10 في المئة. كم عدد الناس الذين يملكون دخلًا أعلى من (Y) مضافًا إليه 10 في المئة؟ بكل وضوح، أقل من (N). تصور باريتو أنه اكتشف قانونًا. عندما تزداد الحدود بنسبة 10 في المئة، فإن عدد الناس سيتقلص بين 14 و 15 في المئة. وبالتالي، يكون ثابت باريتو (المقصلة) من 1.4إلى 1.5[97]. واستخدم بيانات ضريبية من عدد من الدول الأوروبية والمدن مع مطلع القرن العشرين، وبالفعل، قام ثابت باريتو بعمل جيد مع تلك العينة.

أيديولوجيًا، أراح الاكتشاف باريتو كثيرًا. وحاجج في أوراقه السوسيولوجية بأن المجتمعات تتشكل بتداول النخب. وفي تحدّ عنيد وغير مباشر لماركس الذي قال في البيان الشيوعي إن «تاريخ المجتمع القائم حاليًّا هو تاريخ الصراع الطبقي»، أعلن باريتو أن «تاريخ المجتمعات الإنسانية... هو تاريخ تعاقب الأرستقراطيات»[98]. وبعكس ماركس، طبعًا، اعتقد أن الأمور سوف تستمر بالشكل نفسه، وأي محاولة من أجل «رفع المستوى» الاشتراكي، وهو الموضوع السياسي الكبير في ذلك الوقت، ستكون من دون جدوى. ما سيحدث بالفعل هو أن عددًا قليلًا من البيروقراطيين أو القادة العماليين سيخلف الرأسماليين. وهذه ستكون نخبة جديدة، لكنها نخبة في أي حال. ولن تكون هناك مساواة أكثر مما كان في النظام السابق. وهنا يبدو أن التجارب أثبتت أنه على صواب: في أي بلد أو مدينة يختارها، يبدو توزيع الدخل متشابهًا، وفي الأغلب إن نسبة مئوية متساوية من الناس هي التي تكون تحت «المقصلة» مع صعود الإنسان سلم توزيع الدخل. وظن باريتو أن «قانونًا حديديًّا» لتوزيع الدخل كُشف عنه الغطاء، هكذا تكلم باريتو[99].

كان سيمون كوزنتس، الرائد الثاني في دراسات توزيع الدخل، رجلًا مختلفًا بشكل كلي. ولد في الإمبراطورية الروسية (في ما يسمى اليوم بيلاروسيا) في عام 1901، ولجأ من روسيا الشيوعية إلى الولايات المتحدة في عام 1922، ثم درَس ودرَّس في عدد من جامعات أميركا الشمالية، بما فيها هارفرد، في الفترة الأخيرة من حياته.

كان واحدًا من مؤسسي المكتب القومي للبحث الاقتصادي الذي حظي في أوائل أربعينيات القرن الماضي باهتمام كبير من الدوائر الاقتصادية. وكان عمل كوزنتس تجريبيًّا متعبًا، ينخل الشواهد الضئيلة التي كانت متوافرة في ذلك الوقت، عارضًا البيانات في صيغ مختلفة، ومحللًا إياها. وهو واحد من قلة من الاقتصاديين الذين تكون كتاباتهم ممتعة (نسبيًّا) للقراءة، مثيرة للاهتمام، ومليئة بالتبصرات (على الرغم من مرور الوقت). مع ذلك، كان أيضًا يثير الغيظ لصعوبة الاستشهاد به: بناء

جملته مليء بالتحذيرات، والجمل التابعة، وعلامات الحذف، ما يجعله مستحيل الاستشهاد أو التلخيص. وعندما يحتاج الإنسان إلى تصريح قصير وحاسم، يكون عليه أن يحذف ثلثي ما كتبه كوزنتس في الجملة نفسها. وبينما كان باريتو يكتب بجملٍ حادة ومؤكدة، في أوقات استفزازية ومثيرة للغضب عالميًّا، كان كوزنتس مفرطًا في الحذر؛ وبينما عمد باريتو إلى اكتشاف قوانين، مستندًا إلى حفنة نقاط من البيانات، عامل كوزنتس كل رقم بنزوع إلى الشك؛ فواحد منهما كان سعيدًا بمكانته الأرستقراطية الأكاديمية المتفردة، بينما كان الآخر أستاذًا أنموذجيًّا.

في عام 1955، أنتج سيمون كوزنتس من مثل تلك «المادة» الضئيلة ما أصبح عُدّة الشغل بالنسبة إلى النظرية الحديثة لتوزيع الدخل، ولمّا يزل كذلك. إنها فرضية تشير إلى أنه في المراحل المبكرة من التطور، عندما كانت المجتمعات زراعية في الأغلب، كانت اللامساواة منخفضة (لأن معظم المزارعين يعيش قريبًا من مستوى الحد الضروري للبقاء). بعد ذلك، عندما تطورت الصناعة، وبدأ الناس بالهجرة إلى المدن، ازدادت اللامساواة بسبب الإنتاجية وكون الدخول من القطاع غير الزراعي أعلى، لأن في المدن نفسها تنوعًا أكبر في الدخل (وظائف أكثر، وتنوع أوسع في المهارات). أخيرًا، ومع تطور المجتمعات بدرجة أعلى، فإن ثروتها المتزايدة سمحت بانبثاق نظام تعليم أكثر تعميمًا، مقلصًا التعليم الاستثنائي الذي كانت تستأثر به القلة التي سبق أن حصلت على التعليم العالي. كما سمحت الثروة المتزايدة بشيء من إعادة التوزيع بين الطبقات: استحداث الأمن الاجتماعي، وإعانات البطالة، وما يشبه ذلك. باختصار، كما اقترح كوزنتس، فإن اللامساواة الاجتماعية، ترسم، في تطورها، منحنى حرف U ضخمًا مقلوبًا: من المساواة تتحول إلى لامساواة، ثم تعود إلى المساواة.

كان ذلك مختلفًا تمامًا عن قانون باريتو الحديدي لتوزيع الدخل. فبالنسبة إلى باريتو، لا شيء يتغير بوجود التطور أو عدمه، وبالاشتراكية أو الرأسمالية. ثمة نخبة مختلفة فحسب، لكن شكل التوزيع هو نفسه. وأما بالنسبة إلى كوزنتس، فالمراحل المختلفة في التطور مرتبطة بمستويات مختلفة من اللامساواة.

أيٌّ من النظريتين وُجد لها تبريرًا؟ جزء صغير من نظرية باريتو وجزء صغير من نظرية كوزنتس. ما يمكن اعتباره صحيحًا من توجه باريتو هو أن الدخول العالية تتبع بالفعل شيئًا يشبه «قانون» باريتو. ربما لا يكون الرقم دائمًا 1.4 أو 1.5، لكن «مقصلة» الدخول حادة جدًا، وهي فاعلة. وهذا صحيح فحسب مع دخول أثرياء القمة في أي حال (أغنى 1 في المئة أو على الأكثر 2 في المئة ممن يحصلون على الدخل)؛ أما بالنسبة إلى الباقي كله، فإن قانون باريتو ببساطة غير موجود. وطبعًا، تختلف اللامساواة بين البلدان والنظم الاجتماعية، كما تتغير بمرور الوقت أيضًا. ليس هناك ثبات في التوزيع كما اعتقد باريتو.

ماذا عن منحنى كوزنتس الذي يشبه حرف U مقلوبًا؟ كُتبت مئات الأوراق عنه مع تساوٍ بين دعمه ورفضه. عندما يحدث في وقت من الأوقات أن نضع مُعامِل جيني في أحد البلدان في مقابل مستويات الدخل فيه، فإننا نصل إلى شيء يشبه حرف U المقلوب، لكن ذلك يكون حقيقيًّا فحسب عندما نعمل بجهد كبير من أجل الوصول إليه، لأن الانطباع الأول يكون مجرد خريطة مبعثرة من دون شكل. مع ذلك، قيل إنه حتى هذا الغموض الذي يشبه U مقلوبًا هو نتاج بيانات مصنوعة تعود إلى بلدان

أميركا اللاتينية التي تعيش مرحلة تعديل مستوى متوسط دخلها، وهي تعاني لامساواة حادة لأسباب لها علاقة بتراثها الكولونيالي أكثر من علاقتها بنظرية كوزنتس. إنها وحدها «تخلق» انطباع حدبة. يجب أن تدرس فرضية كوزنتس، كما قيل، كما لو أن تعريفها استند في الأصل إلى دول مفردة عبر الزمن: هل سلكت كما تمّ التنبؤ بها أم لا؟ وحتى وقت متأخر، في أي حال، كانت تنقصنا بيانات طويلة المدى تمكننا من دراسة فرضية كوزنتس بتلك الطريقة. أما الآن، وعندما تكون لدينا بيانات لعدد من البلدان، يكون الدليل مشوشًا. في خلال الثورة الصناعية، سلكت اللامساواة في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة بالفعل كما اعتقد كوزنتس أنها «يجب» أن تفعل: كان هناك ازدياد في نسبة اللامساواة، وصلت إلى ذروتها في حوالى عام 1860 في إنكلترا وحوالى عام 1920 في الولايات المتحدة، ثم أخذت تنحدر[100]. وهذا أمر جيد حتى الآن. لكن في وقت متأخر، وفي خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، لاحظنا انعكاسًا حادًّا في هذا الميل إلى التساوي. لم يكن ذلك في الولايات المتحدة وبريطانيا فحسب، بل تقريبًا في كل مكان: صار توزيع الدخل أكثر لامساواةً في الصين وروسيا والهند. بالنسبة إلى الدول الثلاث الأخيرة، يمكن تفسير ذلك جدلًا بأنها لا تزال وسط مرحلة (التطوير). لكن هذا التفسير لا ينسحب على دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. فهناك، تحوَّل الجزء الذي ينخفض من منحنى U المقلوب منذ فترة حكم تاتشر وريغان إلى جزء يرتفع. وهكذا، نملك الآن ما يشبه حرف S مائلًا، شكلًا كالآتي: ~.

لكننا لا نملك نظرية واحدة صافية إن كان هناك سبب لأن يكون تطور اللامساواة بهذا الشكل: أعلى، ثم أسفل، ثم أعلى ثانية... هل هو منحنى آخر لاتباعه؟ من يدري؟ ومع ذلك، فمن الصحيح أن اقتصاد اللامساواة اليوم، في الأغلب، خرج كله من دراسة كوزنتس التي كتبت منذ خمسة وخمسين عامًا، وذلك باستخدام مقولة دوستويفسكي الشهيرة عن أن الأدب الروسي كله في القرن التاسع عشر خرج من كتاب Overcoat (معطف) لنيكولاي غوغول (Nikolai Gogol).

(2) أدين بالامتنان إلى فرانسيسكو فيريرا لتعليقاته المفيدة على هذه المقالة.
(3) كان جميع الملاك الذين يملكون النوعية الأفضل من الأراضي الهامشية يحصلون على إيجارات أعلى.
(4) يُنظر استجابة من:
Thomas Piketty and Emmanuel Saez, «The Top 1% … of What' by Alan Reynolds,» at: https://bit.ly/2Mm1Dco
(5) هذا التماثل وضعه أول مرة، فرانسيسكو فيريرا، في:
Francisco Ferreira, «Inequality as Cholestrol,» in: Poverty in Focus (Brasilia: International Poverty Center, June 2007).
(6) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (London: Routledge, 1992), p. 53.
(7) John M. Keynes, The Economic Consequences of the Peace (New York: Penguin, 1971; [1920]), chap. 2, pt. 3
(التشديد في الأصل).
(8) Stefan Zweig, The World of Yesterday (Lincoln: University of Nebraska Press, 1964), pp. 7-8.
(9) هذا ما يسمى نظرية الناخب الوسيط التي طورها كل من كيفن روبرتز وألان ملتزر وسكوت ريتشارد. يُنظر:
Kevin Roberts, «Voting over Income Tax Schedules,» Journal of Public Economics, vol. 8 (1977), pp. 329-340, and Allan Meltzer and Scott Richard, «A Rational Theory of the Size of Government,» Journal of Political Economy, vol. 89 (1981), pp. 914-927.
(10) ربما يحدث ألا تكون هناك إعادة توزيع حقيقية، وإنما تبقى التأثيرات في النمو سلبية. على سبيل المثال، حتى يمنعوا الفقراء من الاستيلاء السياسي، يستطيع الأغنياء أن يتحدوا، ومن خلال الكولسة «lobbying» أن يشتروا الأصوات والتشريع، وبذلك يمنعون إعادة التوزيع. لكن هذه القوة بالضغط، نشاط غير منتج من الدرجة الأولى، (لأنها لعبة صفرية في مجموعها، تهتم بإعادة التوزيع فحسب، لا بصنع ثروة جديدة)، وسوف يكون تبديدًا محضًا من وجهة نظر النمو الاقتصادي، يتلوه بطء آخر في النمو.
(11) يُنظر:
Oded Galor, «Income Distribution and the Process of Development,» European Economic Review, vol. 44 (2002), pp. 706-712, and Oded Galor and Omer Moav, «From Physical to Human Capital Accumulation: Inequality and the Process of Development,» Review of Economic Studies, vol. 71 (2004), pp. 1001-1026.
(12) الذي سأل في الحوار «هو» أديمانوس (Adeimanus)، شقيق أفلاطون الأكبر.
(13) Plato, The Republic, Trans. by Desmond Lee (New York: Penguin, 1973), pt. IV, sec, 3, p. 189.

(14) Anthony Atkinson, «On the Measurement of Inequality,» Journal of Economic Theory, vol. 2, no. 3 (September 1970), pp. 244-263.

(15) يُنظر:

Amartya Sen, «Equality of What?.» Tanner Lecture on Human Values, delivered at Stanford University, May 22, 1979, available at: https://bit.ly/2BOwg5g.

يُنظر أيضًا:

Amartya Sen, «Social Justice and the Distribution of Income,» in: Handbook of Income Distribution, Ed. by A. B. Atkinson and F. Bourguignon, vol. 1 (Amsterdam: Elvesier, 2000).

(16) مقاربة سِن هي بدقة كالتالي: تحدَّد متطلبات المساواة للجميع في فضاء القابليات، وليس في فضاء المنافع بعد الآن.

(17) يؤمن بعض الاقتصاديين بأننا نستطيع أن نجري مقارنات نفعية بين-شخصية بافتراض أن لدى الناس، إضافة إلى موازينهم المنفعية، موازين منفعة مؤكدة، مثل قدرتهم على «قياس» المنفعة التي يتمتع بها الآخرون. ربما تختلف موازين المنفعة المؤكدة والفردية في القيم الدقيقة التي تنحاز إليها، لكنها قد تكون «متعدّية» (إذا عرف إنسان واحدة منها فسيعرف الأخرى)، تقريبًا مثل الدرجات المئوية والفهرنهايتية. وتعود الفكرة إلى:

John Harsanyi, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and the Inter-personal Comparisons of Utility,» Journal of Political Economy, vol. 63 (1955), pp. 309-321.

(18) John Rawls, A Theory of Justice, Rev. ed. (Cambridge: Harvard University Press, 1999), p. 13.

(19) Ibid., p. 54.

(20) يستثني رولز، بطريقة غير مباشرة، الحالة التي يعترف فيها الفقراء والأغنياء معًا بالتحسينات المطلقة (مُرضِيًا هكذا مبدأ الاختلاف) بينما يخسر من هم في وسَط توزيع الدخل. وكان يعتقد أن توزيع الدخل يمكن أن يتحرّك مثل سلسلة غير مربوطة (يُنظر تعريف «التماسك الحميم» في الفصل 2، بند 13).

(21) «ولا شيء يتغير» تحتوي على حقيقة أن الشخص الغني يبقى غنيًّا، وإلا فإن الطرفين سيتبادلان مكانيهما، وإذا حدث هذا، فلن تكون من العدل المجادلة بالقول إن اللامساواة تراجعت.

(22) البديهة الأخيرة، مع ذلك، ليست واضحة ولا بريئة. لاحظ أنها تفترض أن القياس لا يتغير حتى لو ازدادت الفروق المطلقة في الدخل بين الناس. تسمى قياسات اللامساواة التي تطيع هذه البديهة «نسبية»، و يستخدم معظم القياسات هذا المقياس. مع ذلك، فالقياسات المطلقة (التي سترتفع مع ارتفاع الفروق المطلقة في الدخل) لا يمكن إسقاطها من الحساب.

(23) Corrado Gini, «Measurement of Inequality of Incomes,» Economic Journal, vol. 31, no. 121 (March 1921), p. 124.

(24) أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية في وضع أفضل. بدأت مسوح موثوق بها في الجهتين في ستينيات القرن العشرين. ولسوء الحظ، ضاع كثير منها، وبقي قليل من

الإحصاءات الشاملة. وتذكرنا المسوح الأميركية اللاتينية القديمة والمفقودة بماركيز ماكوندو، حيث يتراجع الماضي خلف حجاب من الضباب حتى يتحول إلى أسطورة. قليل من المصنوعات اليدوية (واحد أو اثنان من إجمالي الإحصاءات) هو الذي يبقى.

(25) يمكن عمل الشيء نفسه مع الإنفاق الأسري بدلًا من الدخل، حينئذ سنجد أننا معنيون بـ «رفاه» الأسرة - كم استهلكت بالفعل - بدلًا من دخل الأسرة، أي، ما قدر إمكانيتها أن تستهلك.

(26) المجموعان متساويان.

(27) استنادًا إلى:

Michele Zenga, «IL contributo degli italiani allo studio della concentrazione: Prima parte: Dal 1895 al 1915,» in: La distribuzione personale del reddito: Problemi di formazione, di ripartizione e dimisurazione, Ed. by M. Zenga (Milan: Vita e Pensiero, 1987), pp. 307-328.

وقُدمت نسبة التركيز، التي حملت اسم مُعامِل جيني بعد ذلك، أول مرة، في مقالة جيني:

Corrado Gini, «Sulla misura della concentrazione e della variabilità dei caratteri,» in: Atti del Reale Istituto Veneto di Scienze, Lettere ed Arti, vol. 73 (Venice: Premiate Officine Grafiche Carlo Ferrari, 1914), pt. 2a, pp. 1203-1248.

أدين بالشكر إلى أندريا براندوليني لهذه المعلومة.

(28) استنادًا إلى بيانات مكتب الإحصاء للدخل المتاح من أندريا براندوليني وتيم م. سميدنغ:

Andrea Brandolini and Tim M. Smeeding, «Inequality Patterns in Western Democracies: Cross-Country Differences and Changes over Time,» in: Democracy, Inequality, and Representation: A Comparative Perspective, Ed. by Pablo Beramendi and Christopher J. Anderson (New York: Russell Sage Foundation, 2008), fig. 2.5.

يُنظر أيضًا دراسة مفصلة في:

Richard V. Burkhauser [et al.], «Estimating Trends in U.S. Income Inequality Using the Current Population Survey: The Importance of Controlling for Censoring,» Working Paper 14247 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, August 2008).

(29) أشعر بالامتنان لميشيل دو نيفرز وكارول ليونارد وبلانكا سانشيز ألونسو على التعليقات.

(30) يعرّف معلّق معاصر تطبيقات الدخل بمبلغ ألفي جنيه في كتاب جين أوستن: «بألفي جنيه في العام (دخل مالك الأرض النبيل السيد بينيت في كتاب كبرياء وتحامل (Pride and Prejudice) ودخل الكولونيل براندون في كتاب العقل والعاطفة (Sense and Sensibility)، لا بد من أنه كان للاقتصاد المنزلي زمام متين، خصوصًا في كبرياء وتحامل حيث توجد خمس بنات بحاجة إلى مهور... تؤكد السيدة جيننغز في العقل والعاطفة الراحة، مع مسرات بيت الـ 2000 جنيه في العام، عندما تصف الكولونيل براندون ديلافورد بأنه ›من دون ديون أو عقبات: كل شيء، باختصار، يتمناه

الإنسان... آوه، إنه مكان لطيف›». يُنظر:

Edward Copeland, «Money,» in: The Cambridge Companion to Jane Austen, Ed. by Edward Copeland and Juliet McMaster (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 156.

(31) ثروته هي 200,000 جنيه، والمعدل التقليدي للعائد هو 4-5 في المئة سنويًّا.

(32) استنادًا إلى جداول روبرت كولكهون الاجتماعية.

(33) أفدت كثيرًا من الملاحظات الشاملة من نتاليا دروتسدوفا بيتروفا.

(34) Leo Tolstoy [et al.], Anna Karenina, Trans. by Constance Garnett, Rev. by Leonard Kent and Nina Berberova (New York: The Modern Library, 2000), p. 813.

(35) Ibid., p. 745.

(36) Ibid., p. 347.

(37) هذا بالاستناد إلى تفسير حوار فرونسكي مع شقيقه (جزء 5، فصل 13)، وزيادته اللاحقة في الإنفاق.

(38) هذا يفترض أن ابن أنّا (من السيد كارينين) يبقى مع والده، بينما ابنتها (من الكونت فرونسكي) تعيش معهما.

(39) نعرف ذلك بشكل غير مباشر: أولًا، لأنها تعيش مع عمتها الغنية (افتراضًا، أغنى كثيرًا من والديها) وثانيًا، لأن زواجها من كارينين كان خطوة واسعة إلى الأمام على المستوى الاجتماعي.

(40) نحن لا نتعلم من تولستوي كثيرًا عن دخل الطبقات المتوسطة. الدخل «المهني» الوحيد الذي ذكر في الكتاب هو دخل كاتب حسابات ألماني يجني 500 روبل سنويًّا. ولا بد من أنه كان يُدفع له أكثر من نظير روسي (لأنه يشدد على «ألماني»)، ومع افتراض أن لديه عائلة من أربعة أفرادٍ يعيلها، فإن الدخل الفردي لعائلة «طبقة وسطى» مثل هذه سيكون أعلى قليلًا من 100 روبل.

(41) Adam Smith, Wealth of Nations (New York: Pelican Books, 1970), p. 133.

(42) Aldo Schiavone, The End of the Past: Ancient Rome and the Modern West (Cambridge: Harvard University Press, 2000), p. 71.

Sestercius تعني «نصف الثالث»، محددة قيمتها بـ 2.5 أسيس (asses) (وهي وحدة عملة رومانية معدنية أخرى).

(43) Raymond Goldsmith, «An Estimate of the Size and Structure of the National Product of the Early Roman Empire,» in: Review of Income and Wealth, vol. 30 (September 1984)

يقدّر رايموند في هذه المقالة دخل أغسطس السنوي بـ 15 مليون سيستيرس، وهي، باستخدام نسبة الفائدة التقليدية 6 في المئة سنويًّا، تترجم إلى ثروة مقدارها 250 مليون سيستيرس.

(44) Cornelius Tacitus, Annals (New York: Penguin, 1996), bk. 12, chap. 53.

ساعد بالاس نيرون في كثير من آثامه حتى انتهى به الأمر كما يكتب تاسيتوس إلى أنه سُمّم بأمر من نيرون (bk. 14, chap. 65).

(45) Goldsmith, «An Estimate of the Size and Sructure.»

وقدّر برانكو ميلانوفيتش وبيتر ليندرت وجيفري وليامسون في:
Branko Milanovic, Peter Lindert and Jeffry Williamson, «Preindustrial Inequality,» Economic Journal, forthcoming; previous version published as: Measuring Ancient Inequality, Working Paper 13550, National Bureau of Economic Research, October 2007,
أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار العام 1990 وصل إلى ما يقارب 633 معادل القوة الشرائية بالدولار؛ (يُنظر المقالة II). أما تقديرات آنغوس ماديسون فأقل، 570 معادل القوة الشرائية بالدولار:
Contours of the World Economy, 1-2030 AD (Oxford: Oxford University Press, 2007), chap. 1.
(46) قُدّم هذا ببساطة كمثال. بُني الكولوسيوم في عهد تيتوس، بعد مرور أكثر من مئة عام على وفاة كراسوس.
(47) هذا بالاستناد إلى نعي نيويورك تايمز منذ عام 1937 وويكيبيديا. يقول ألان نيفنز إن المبلغ لم يتجاوز 900 مليون دولار، يُنظر:
Allan Nevins, Study in Power: John D. Rockefeller, Industrialist and Philanthropist, 2 vols. (New York: Charles Scribner’s Sons, 1953), pp. 404-405.
(48) ملعب رياضي متعدد الاستخدامات في باسادينا في ولاية كاليفورنيا الأميركية، بُني في عام 1921، ويتسع تقريبًا لمئة ألف متفرج. (المترجم)
(49) قائمة فورتشيون (Fortune) لعام 2004 للأثرياء أصحاب المليارات.
(50) Raymond Goldsmith, «An Estimate of the Size and Structure of the National Product of the Early Roman Empire,» Review of Income and Wealth, vol. 30 (September 1984).
(تُنظر اللافتة (3-1)، الهامش 3)
(51) Ibid.
وذلك استنادًا إلى جداول كولكهون الاجتماعية وحسابات سولتاو في:
Lee Soltow, «Long-run Changes in British Income Inequality,» Economic History Review, vol. 21, no. 1 (April 1968), pp. 7-29.
(52) Cornelius Tacitus, Annals (New York: Penguin, 1996), bk. 1, chap. 8,
(تُنظر اللافتة (3-1)، الهامش 4).
(53) Ibid., bk. 1 (Year 33), p. 208.
(54) البيانات من:
Tacitus, Annals.
(55) Cassisu Dio, The Roman History: The Reign of Augustus (New York: Penguin Classics, 1987), p. 131.
(56) من اتصالات شخصية.
(57) يُنظر إجابة مارشال عن النقد بقلم وليام كوننغهام في:
Alfred Marshall, Principles of Economics, vol. 2: Notes, 9th ed. (London: McMillan, 1961), p. 745.
(58) هذا خمسمئة ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات

المتحدة (الذي كان 42,000 دولار في عام 2008).

(59) يُنظر:

Jessica Holzer, «Meet Senator Millionaire,» Forbes (20 November, 2006), available at: https://bit.ly/2Myp5IT.

(60) Branko Milanovic, Peter H. Lindert and Jeffrey Williamson, «Preindustrial Inequality,» Economic Journal, forthcoming; previous version published as Measuring Ancient Inequality, Working Paper 13550, National Bureau of Economic Research, October 2007.

ملحق (تُنظر اللافتة (1-3)، الهامش 5).

(61) يُنظر:

Ibid.

Walter Scheidel and Steven J. Friesen, «The Size of the Economy and the Distribution of Income in the Roman Empire,» Journal of Roman Studies, vol. 99 (November 2009), pp. 61-91.

يعود تقدير ميلانوفيتش وليندرت ووليامسون إلى عام 14، وتقدير شايدل وفريزن إلى عام 150.

(62) Angus Maddison, Contours of the World Economy, 1-2030 AD (Oxford: Oxford University Press, 2007), chap. 1, pp. 53-55,

(تُنظر اللافتة (1-3)، الهامش 5).

(63) كان الإقليم الأغنى (شبه جزيرة إيطاليا) أعلى من المتوسط بنسبة 50 في المئة، أما الأفقر (الأقاليم الدانوبية) 25 في المئة تحت المتوسط.

(64) لتعريف معادل القوة الشرائية بالدولار، ينظر المقالة الثانية.

(65) أدين بالشكر إلى فلاديمير بوبوف على تعليقاته المفيدة.

(66) بدأت الممارسة مع:

Montek Ahluwalia, «Inequality, Poverty, and Development,» Journal of Development Economics, vol. 3 (1976), pp. 307-342.

(67) يُنظر:

George Psacharopoulos and Harry Patrinos, Returns to Investments in Education: A Further Update, World Bank Policy Research Working Paper 2881 (Washington, DC: World Bank, September 2002).

(68) كانت هذه هي حالة تشيكوسلوفاكيا التي تتمتع بمساواة تامة. تعود فكرة التحديد الديموغرافيٍ للدخل إلى عالم الاجتماع التشيكي جيري فيسرنيك (Jiři Večernik) (يُنظر مثلًا،

From Needs to the Market: Changing Inequality of Household Income in the Czech Transition, William Davidson Institute Working Paper 370 (Ann Arbor: William Davidson Institute, April 2001).

(69) في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، روى لي صيني يعيش في واشنطن العاصمة أن صحوته الأيديولوجية جاءت بعد أن تطوع حارسًا أحمر في منطقة معزولة من منغوليا، عندما قرأ ترجمة كتاب دجيلاس (Djilas) (New Class) (الطبقة

الجديدة)، المفوّض حكوميًّا والمترجم تحت حراسة مشددة. انتشرت فوضى الثورة الثقافية ووصلت إلى المكتبات الخاصة بالحزب الشيوعي التي تحتوي على «كتب سرية»، وهكذا تحول ماويٌّ شاب إلى منشق متخفٍّ.

(70) يمكن الوصول إلى نقاش تاريخي لطيف جدًا لهذه النقطة في دراسة:

Albert Hirschman, The Passions and the Interests (Princeton: Princeton University Press, 1977), pp. 127-128.

(71) ثمة حالة شهيرة عن محاكمة بتهمة التطفل، هي حالة جوزف برودسكي، الشاعر الروسي الذي حصل على جائزة نوبل للأدب، بعد نفيه إلى الولايات المتحدة.

(72) أدين بالامتنان إلى غليوم دودين لاقتراحاته الكثيرة الممتازة وملاحظاته التي حسّنت النص، وإلى ناثان سوسمان للبيانات الباريسية من القرن الثالث عشر، والخريطة، وإلى توماس بيكيتي لبيانات عام 2007 حول الدخول المالية.

(73) في الواقع، السادسة عشرة هي الثانية في ترتيب الغنى، مباشرة بعد السابعة عشرة (لكن عدد سكان السادسة عشرة أكثر بكثير).

(74) تضم الطبقة الأقل دخلًا عائلات (البهو المالي (foyer fiscal)) بدخول أقل من 400 يورو في العام. أما أعلى مجموعة مالية، فهي مؤلفة من عائلات بدخول مقدارها 500 يورو وأكثر.

(75) يستند تحليل بيانات القرن الثالث عشر إلى دراسة:

Nathan Sussman, «Income Inequality in Paris in the Heyday of the Commercial Revolution,» (Unpublished MS).

(76) يُنظر:

Ibid., p. 3.

(77) ينظر:

http://www2.cnrs.fr/presse/thema/592.htm

(78)

http://www.inshea.fr/RessourceProductions/SDADV/Tactimage_6e/Pages/PlanLu

(79) Emperor Julian, The Mispogon, at: https://bit.ly/1VcOIrX.

(80) الأمر المنطقي هو أن المعاش الذي يحصل عليه الشخص، يُدفع، من حيث المبدأ، من خصومات من الراتب في خلال فترة عمله، وهذا ببساطة «إعادة استخدام» دخل الراتب في وقته. الاستثناء يكون في المعاشات الاجتماعية التي لم تساهم، وهي تُدفع للفقراء من المسنين الذين، على سبيل المثال، لم يعملوا قط (وبذلك ليس لديهم دخل تقاعد سبق أن كسبوه).

(81) Branko Milanovic, «The Median Voter Hypothesis, Income Inequality, and Income Redistribution: An Empirical Test with the Required Data,» European Journal of Political Economy, vol. 16, no. 3 (2000), pp. 367-410.

(82) وضع بيلاروسيا (أو روسيا البيضاء) ليس واضحًا. استنادًا إلى بعض الإحصاءات، هي أعلى من متوسط الدخل في الاتحاد على نطاق واسع، وأما في إحصاءات أخرى فهي أقل.

(83) إضافة إلى الجمهوريات الست، أستخدم بيانات إقليمين (مستوى إداري أقل

من الجمهورية).
(84) أدين بالفضل إلى فلاديمير بوبوف على ملاحظاته.
(85) على الرغم من أنه لم يصطلح على تسميتها كلها أقاليم، إلا أن ثلاثة وعشرين منها تحمل هذه التسمية، ومن أجل التبسيط سوف أتعامل معها باعتبارها «أقاليم».
(86) البيانات كلها مأخوذة من مصادر صينية رسمية، وفي الأغلب من الكتاب السنوي الإحصائي للصين (لسنوات عدة).
(87) حصلت تشونغكينغ على وضع وحدة (مدينة - إقليم) في عام 1997 فحسب.
(88) مع أن على الإنسان ألا ينسى أن دول البلطيق كانت مدرجة في روسيا القيصرية ابتداء من القرن الثامن عشر (تحديدًا، إستونيا ولاتفيا منذ نهاية الحرب السويدية - الروسية في عام 1721، ولتوانيا بعد تقسيم بولندا في عام 1772).
(89) أنا ممتن لبيتر ليندرت على تعليقاته واقتراحاته المفيدة. يُنظر المقالة الأولى عن نظريتي باريتو وكوزنتس حول توزيع الدخل.
(90) يُنظر:
Branko Milanovic, «Why We all Do Care About Inequality (but Some of Us Are Loathe to Admit it),» Challenge, vol. 50, no. 6 (2007), pp. 109-120.
(91) David Kynaston, «[Review of]: Family Britain, 1951-57, by Nicolas Spice,» London Review of Books, vol. 32, no. 7 (8 April, 2010), p. 14.
(92) من الطريف أن نعرف أن باريتو حين كان عمره أقل من عام، كان يعيش على بعد كيلومتر واحد من اثنين من الجيران اللامعين: كارل ماركس وعائلته، الذي كان، مثل عائلة باريتو، يعيش قريبًا من الضفة اليسرى، وأليكسس دو توكفيل، وزير الخارجية حينذاك، الذي كان يعيش قريبًا من ساحة مادلين على الضفة اليمنى. أما باريتو فولد في 10 شارع غي دو لا بروس، في الدائرة الخامسة، يُنظر:
Pier Carlo Della Ferrera, «Appunti e precisazioni su alcuni aspetti della biografia di Vilfredo Pareto,» Paretiana, no. 160.
وعن حياة ماركس منذ 3 حزيران/يونيو حتى24 آب/أغسطس 1849، في 45 شارع دو ليل، في الدائرة السابعة، يُنظر:
Saul K. Padover, Karl Marx: An Intimate Biography (New York: Meridian, 1980), pp. 359-360.
وعن توكفيل يُنظر:
Alexis De Tocqueville, Souvenirs (Paris: Gallimard, 1999), p. 239.
أنا ممتن لأندريا براندوليني للمعلومات عن باريتو.
(93) Raymond Aron, Main Currents in Sociological Thought, vol. 2 (New York: Pelican, 1967), p. 176.
(94) Vilfredo Pareto, Manual of Political Economy, Trans. by Ann S. Schwirr (New York: Augustus M. Kelly, 1971), p. 2.
(95) «هذا هو السبب الذي سيبقى من أجله باريتو دائمًا مختلفًا عن الأساتذة وعلماء الاجتماع. إنه أمر لا يطاق بالنسبة إلى العقل، وإلى المدرّس في الأقل، أن يقبل بأن الحقيقة بذاتها يمكن أن تكون مضرة»، يُنظر:

.Aron, p. 177

(96) Joseph Schumpeter, A History of Economic Analysis (New York: Oxford University Press, 1980; [1952]), p. 860.

(97) المعادلة معقدة إلى حد ما. لنقل إن ثابت باريتو «المقصلة» هو 1.45، فإذا كان (X) من الناس يحصلون على دخل أعلى من (Y)، فإن زيادة العتبة إلى ص. 1.1 ستقلص عدد الناس بهذه الدخول الأعلى إلى س/ $(1.1)^{1.45}$ = س/1.148.

(98) Pareto, p. 312.

(99) توفي باريتو في عام 1923، بعد عام من وصول موسوليني إلى الحكم في إيطاليا. تحدث بعض الناس عن فضله على الفاشية (وبعضهم انتقده لذلك)، لكن الصلة، كما يكتب آرون، ضعيفة. يُنظر:

.Aron, pp. 171-172

(100) ينظر:

Peter H. Lindert, «Three Centuries of Inequality in Britain and the United States,» in: Handbook of Income Distribution, Ed. by A.B. Atkinson and F. Bourguignon, vol. 1. (Amsterdam: Elvesier, 2000)

(يُنظر المقالة 1، الهامش 14)، ويُنظر أيضًا:

Peter H. Lindert and Jeffrey G. Williamson, «Reinterpreting Britain’s Social Tables, 1688-1913,» Explorations in Economic History, vol. 20, no. 1 (1983), pp. 94-109.

الفصل الثاني

المقالة الثانية: أمم غير متساوية
اللامساواة بين البلدان في العالم

عندما نتحدث عن أمم غير متساوية في العالم، فإننا نتحدث عن اللامساواة بين معدلات الدخل أو عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[101]. وعلى الرغم من أن مثل هذه اللامساواة كانت حاضرة دائمًا - الإمبراطورية الرومانية كانت أغنى، بمعيار كل فرد، من القوطيين الذين أسقطوها - كان التفاوت بين الأمم أقرب إلى الصغر مقارنة بما هو عليه اليوم. كان من الصعب ألا يكون كذلك، لأن معظم الأمم قبل القرن التاسع عشر عاش تقريبًا عند مستوى الدخل الذي يحفظ البقاء. والفروق الكبيرة في الدخول المتوسطة بين البلدان كانت نتاج الثورة الصناعية، التي كانت سببًا في انفجار كبير دفع بعض البلدان إلى الأمام في ممر العبور إلى أعلى، بينما بقي غيرها في النقطة التي استمر عليها آلاف السنين. وبدأ الاهتمام الحقيقي باللامساواة بين الدول أو ربما الإدراك بأنه موضوع مهم بعد الثورة الصناعية عندما أصبحت الفروق في معدلات الدخول ملموسة، وارتفعت نسبة هذه اللامساواة، كثيرًا أو قليلًا، بشكل متواصل، حتى خمسينيات القرن العشرين. وفي خلال بعض العصور غير العادية، لم ترتفع الفروق بين البلدان - كما حدث بين الحربين العالميتين، على سبيل المثال (تُنظر اللافتة (2-7)) لكن ذلك كان استثناء.

جاءت الفروق في الدخل بين الدول بنوعين: نستطيع أن نحسب اللامساواة بافتراض أن تعداد كل بلد يساوي تعداد غيره، أو بأن نعطي كل بلد وزنًا يتلاءم مع عدد سكانه. أعطى هذا أو ذاك من الحسابين النتائج نفسها، أقل أو أكثر قليلًا، حتى وقت متأخر، حين أخذا يتباعدان. ومنذ الثلاثين سنة الأخيرة تقريبًا، صار علينا أن نميز بين الاثنين بحرص.

ثمة نقطتان إضافيتان تستحقان انتباهنا قبل أن ننخرط بشكل أعمق. الأولى هي موضوع الزيادة في عدد الأمم. فحين يكون هناك عدد أكبر من البلدان في العالم - مهما كانت طريقتنا في قياس فروق الدخل بينها - فإن اللامساواة الشاملة ستبدو أكبر. (إذا شرَّحت بلدًا واحدًا كبيرًا إلى عدد من الوحدات الأصغر، فالأصغر، فإنك تميل إلى كشف بعض فروق في الدخل، كانت مختفية وسط مجموع المتوسطات، لأن بعض الشرائح يميل إلى أن يصبح أغنى وبعضها أفقر). وهذه بالفعل مشكلة حقيقية حين نقارن بين الحاضر، مثلًا، وأوائل القرن التاسع عشر، عندما كان عدد البلدان في العالم أقل، وكانت البيانات عنها أكثر تناثرًا. ازداد عدد البلدان التي كانت لديها بيانات حول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الإحصاءات التاريخية والتي جمعها وابتكرها آنغوس ماديسون، واحد من أبرز المؤرخين الاقتصاديين في القرن العشرين، (سيكون مصدرنا الرئيس في مقارنة البلدان مع مرور الزمن)، من حوالى 50 في عام 1820، عندما افتُرضت البيانات الأولى، إلى 160 بلدًا مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وما دامت الصين والهند ودول العالم الثري جزءًا من العينة، نكون أقرب إلى الثقة في أن معظم الجنس البشري ومعظم الدخل العالمي

متضمَّنان في المقارنات، حتى مع احتمال آن يكون عدد البلدان محدودًا. وبعد تفكيك الكولونيالية في العالم حوالى عام 1960، الذي شهد زيادة كبيرة في عدد البلدان التي لدينا بيانات ناتج محلي إجمالي عنها، تختفي المشكلة في تغير عدد البلدان؛ فحتى عندما تتجزأ البلدان (كما في الاتحاد السوفياتي)، نستطيع أن نعدّل الإحصاءات بأن نستخدم للسنوات السابقة الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في البلدان المستقلة حديثًا (مثلًا: أوكرانيا وروسيا) بدلًا من البلدان التي وُجدت سابقًا (الاتحاد السوفياتي). وهكذا، نستطيع أن نقيس التفاوت في متوسط دخل البلد من خلال عدد من الوحدات التي لا تتغير بقدر كبير.

تتعلق النقطة الثانية بطريقة التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، في وحدات يمكن مقارنتها بين البلدان، وفي خلال الزمن. من دون إشباع ذلك الشرط، سنكون وسط الظلام كليًّا: كيف نستطيع أن نقارن معدل الصين لكل فرد في عام 1850، بالمعدل في فرنسا في عام 2000؟ نفعل ذلك بفضل مشروع معقد للمقارنات الأسعار بدأ في ستينيات القرن العشرين. في ذلك الوقت، كان المشروع مقتصرًا على البلدان الغنية، لكنه توسع الآن ليشمل العالم كله. في تلك المشروعات الضخمة للمقارنات (التي استكمل آخرها في عام 2005؛ وكان أضخم مشروع اقتصادي عالمي تم إجراؤه)، يجمع مختصون من مكاتب اقتصادية وطنية الأسعار المحلية ويدونونها في ما يخص أكثر من 1,000 سلعة وخدمة. وباستخدام نظام شديد التعقيد من سلال خاصة بالسلع، ثابتة ومتبادلة بين مختلف البلدان، يخرجون في النهاية بفرضية عن مستوى الأسعار في البلدان المختلفة. والعملية تحدد رقمًا اقتصاديًّا حول أمر معروف لكل سائح سافر دوليًّا. على سبيل المثال، نعرف أن أسعار الغذاء والمطاعم تميل إلى أن تكون رخيصة في البلدان الفقيرة؛ فوجبة ممتازة في الإسكندرية، مصر، تكلف أقل من ثلث ما تكلفه وجبة مماثلة في ألكسندريا، فرجينيا. وهناك أشياء أخرى كثيرة، من أجرة التاكسي إلى خدمة الحقائب إلى العناية بالأظافر وحلاقة الشعر، تكون أرخص في البلدان الفقيرة أيضًا. ونحن نعرف أيضًا أننا حين نسافر إلى بلدان مثل النرويج واليابان، تبدو الأسعار مرتفعة جدًا.

هذا بشكل أساس ما تتوصل إليه العملية: تضع رقمًا شاملًا على معدل الأسعار في كل بلد. يؤخذ مستوى الأسعار في الولايات المتحدة باعتباره وحدة متفقًا عليها، وتقاس بالنسبة إليه معدلات الأسعار في الدول الأخرى. في الجولة الأخيرة من هذه التجربة، كان مستوى الأسعار في الصين 42 في المئة من مستوى أسعار الولايات المتحدة، وفي الهند 33 في المئة، وفي البرازيل 58 في المئة، وفي النرويج 137 في المئة، وهكذا. هذا يعني تقريبًا أن ما يكلّف دولارًا واحدًا في الولايات المتحدة، يكلف 42 سنتًا في الصين، و33 سنتًا في الهند، و58 سنتًا في البرازيل، ودولارًا واحدًا و37 سنتًا في النرويج. ومن الواضح أن مستوى الأسعار يرتفع مع معدل الدخل في البلد، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات - على سبيل المثال، في الدول المكونة من جُزُر، حيث تكلفة المواصلات عالية، تكون مستويات الأسعار عمومًا أعلى من بلدان أخرى لديها مستوى الدخل نفسه. على الرغم من أن اليابان يبلغ دخل الفرد فيها أقل من الولايات المتحدة، فإن لها مستوى سعر أعلى.

تتم عملية المقارنة الدولية هذه بقلب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى تحويله في الصين إلى وحدات يمكن مقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي لأي

دولة أخرى وأي سنوات. هكذا، نحصل على إمكان للمقارنة في الحيز المكاني (بين البلدان) والزماني (بالنسبة إلى البلد نفسه، أو بين بلدين مختلفين، في نقطتين مختلفتين في التاريخ).

لننظر في الصين والولايات المتحدة: إذا كان مستوى الصين هو 42 في المئة من مستوى الأسعار في أميركا، وإذا أردنا أن نقارن الرفاهية بين شعبي الصين والولايات المتحدة، فعلينا أن نعرف أن 100 دولار للشخص في الصين ستكون لها قوة شراء أكثر من ضعف قوة 100 دولار في الولايات المتحدة. لذلك، ومن أجل مقارنة دقيقة لقيمة السلع والخدمات التي تنتَج وتستهلَك في الصين، بتلك التي في الولايات المتحدة، علينا أن «نضرب» الدخول الصينية بعامل يكاد يصل إلى ضعفين ونصف الضعف (100/42). هذا يشبه القول إننا في مقابل كل حلاقة شعر رأس في الصين، وكل وجبة يتم تناولها في هونان، لا ننظر إلى الأسعار الحالية، وإنما إلى الأسعار الدولية، وبذلك نقدر الحلاقة في الصين بمثيلتها في الولايات المتحدة. والمحصلة هي أن الناتج المحلي الإجمالي للصينيين والأميركيين لكل فرد لن يتم التعبير عنه باليوان ولا بالدولار الأميركي، ولكن بما يسمى «معادل القوة الشرائية للدولار»، وهي عملة متخيلة لها قوة الشراء نفسها في الصين وفي الولايات المتحدة.

ويستخدم الحساب نفسه طبعًا مع كل دولة مشاركة في مشروع المقارنة الدولية: وعندما نتحدث عن معادل القوة الشرائية بالدولار، نعني أن وحدة من هذه العملة المتخيلة تستطيع أن تشتري سلة السلع نفسها في الهند كما في الصين كما في فرنسا أو الأرجنتين أو زامبيا.

سوف نستخدم دولارات معادل القوة الشرائية هذه كثيرًا، لأنها تمثل الطريقة الوحيدة التي نستطيع بوساطتها أن نقارن الدخل الحقيقي للأمم. وبمجرد أن نحصل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولارات معادل القوة الشرائية «متبلورة» بالنسبة إلى سنة ما، نستطيع أن نستخدم معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي البلدان، حتى نعيد «تسليط الضوء» على الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها، بمعايير معادل القوة الشرائية. وهذا ما يضيف البعد الضروري الثاني: المقارنة في خلال الزمن.

في ما يأتي مثال صغير يوضح الطريقة التي يتم بها ذلك: لنفرض أن تجربتنا في المقارنة في عام 2005 تخبرنا بأن معدل دخل الفرد في الولايات المتحدة هو 40,000 معادل القوة الشرائية بالدولار، ودخله في الصين هو 4,000 معادل القوة الشرائية بالدولار (الأرقام الفعلية تقريبًا). من أجل أن نتوصل إلى دخل مستوى الفرد في عام 2004، ننظر في معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أميركا والد للعام 2005- 2 و8 في المئة على التوالي - وبالنسبة إلى الولايات المتحدة نقسم 40,000 معادل القوة الشرائية بالدولار على 1.02 (لنحصل على 39,216 معادل القوة الشرائية بالدولار). وبالنسبة إلى الصين، نقسم 4000 معادل القوة الشرائية بالدولار على 1.08 (لنحصل على 3,704 معادل القوة الشرائية بالدولار). ويمكن تطبيق الحساب نفسه للسنوات السابقة كلها؛ وكلما كانت معدلات النمو التي نملكها «أقدم»، أصبحنا أكثر قدرة على دفع هذه المقارنة في داخل الماضي. بهذه الوسيلة، نستطيع في النهاية أن نجيب عن السؤال الذي طُرح في البداية: كيف نعرف العلاقة بين دخل الصين في عام 1850 ودخل فرنسا في عام 2000، أو أي

بلدين أو أكثر في أي نقطة من الزمن نملك عنها البيانات الضرورية؟
مع معرفتنا الآن كيف نقارن دخول البلدان، نستطيع أن نعود إلى بعض الحسابات التوضيحية - بهدف إعطاء نكهة للفروق في معدلات الدخول الفردية للدول التي كانت موجودة في القرن التاسع عشر (حين تبدأ بياناتنا)، وحالها الآن. على سبيل المثال، حوالى عام 1820، كانت بريطانيا العظمى وهولندا، وهما البلدان الأكثر ثراء في العالم، أغنى بثلاثة أضعاف فقط من الهند والصين، أكثر بلدان العالم تعدادًا للسكان، وتعتبران من أفقر بلدان العالم. أما الآن، ارتفعت النسبة بين أغنى البلدان وأفقرها إلى أكثر من مئة إلى واحد. حتى النسبة بين بريطانيا العظمى (التي ما عادت أغنى دولة في العالم) والصين (على الرغم من نموها الاقتصادي اللافت في خلال الثلاثين سنة الماضية)، هي الآن ستة إلى واحد، أي ضعف ما كانت عليه قبل قرنين.
نستطيع أن نستخدم عددًا آخر من المقارنات والمقاييس؛ إذ توصل كلها إلى النتيجة نفسها. أصبحت الفروق في الدخول بين الدول أكبر بكثير مما كانت عليه. لذلك، يعتبر التشبيه بالانفجار الكبير ملائمًا: في البداية كانت دخول البلدان في حزمة واحدة معًا، ومع الثورة الصناعية انفجرت الفروق، و«تباعدت» البلدان بعيدًا بعضها من بعض. وهذا ما يسمى «تشعب الدخل».
منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين وأوائل ثمانينياته، بات علينا أن نميز بين نوعَي الفروق في الدخل بين البلدان. فإذا كان كل بلد يحصي بالطريقة نفسها، فإن العملية تستمر كما هي. تسارع تشعب الدخل مع اكتساب البلدان الغنية معدلات معتبرة من النمو الفردي، بينما بقيت دول الدخل المتوسط في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية تمضي إما نحو الركود (الذي سمي «العقد الضائع» في أميركا اللاتينية)، أو إلى ما هو أسوأ منه، الانهيار الاقتصادي، الذي حدث مع نهاية الشيوعية في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق. إضافة إلى ذلك، شهدت القارة الأشد إمعانًا في الفقر - أفريقيا، من دون شك - عصرًا كارثيًّا عندما انخفض دخلها بشكل أكبر، مقتربًا من الحد الأدنى للبقاء في بلدان عدة (الكونغو وإثيوبيا والسودان). هذه التغيرات - الدولة الأكثر فقرًا هي الأسوأ أداء في خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين - تفسر استمرار تشعب الدخل على مساحة العالم.
لكن الحالة تصبح مختلفة عندما ننظر إلى عدد سكان يرجح تفاوت الدخل بين البلدان. في هذه الحال، تكون أهمية البلدان الأكثر سكانًا أعلى من الأقل. هناك بلَدان على وجه التحديد، كلاهما فقير وأكثر العالم سكانًا، ومهمان أكثر بكثير من عشرات الدول الصغيرة، هما الهند والصين، وكلاهما سجل ارتفاعًا قياسيًّا في معدلات النمو. ولأن الدولتين بدأتا فقيرتين جدًا، فإن نموهما المرتفع خلق توازنًا عالميًّا؛ إذ وصل عدد كبير من مواطنيهما إلى مستوى قريب من الدخل الذي يتمتع به الأوروبيون والأميركيون. وهذا تطور ذو أهمية كبيرة. علاوة على ذلك، يعني تسارع النمو الأخير في الهند أنه باتت للعالم «آلتان» قويتان (الصين والهند) للضغط على عدد السكان، كمرجح للامساواة بين الدول.
علينا أن نأخذ في الحسبان عددًا من النقاط المهمة ونحن نقرأ اللافتات التي تتحدث عن اللامساواة عبر الدول؛ مثل هذه اللامساواة اليوم أكبر كثيرًا مما كانت عليه في

القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين (تُنظر اللافتة (2-1))، فضلًا عن أن العالم مكان متطرف في لامساواته، ترتبط فيه الوفرة الكبرى في اللامساواة بين الأفراد بمواطنتهم، لأن متوسط الدخول في البلدان مختلف جدًا من الأساس (تُنظر اللافتتان (2-2)، (2-3)). لكن علينا أن نأخذ في الحسبان أيضًا تطورين متناقضين حدثا في خلال الثلاثين سنة الماضية. الأول، والأهم، هو الزيادة المطردة في اللامساواة عبر البلدان عندما ننظر إلى البلدان فحسب من دون اعتبار لعدد سكانها. هذه الفروق الضخمة في الدخول واحدة من القوى الرئيسة التي تقف وراء ضغط الهجرة، ورغبة مواطني البلدان الفقيرة في الهجرة إلى البلدان الغنية (تُنظر اللافتتان (2-4) و(2-6)). الثاني، والمشجع جدًا، هو قابلية الصين والهند للبدء في جسر الهوة التي تفصلهما عن العالم الغني. ولأنهما يتميزان بكثافة سكانية عالية، فإن نجاحهما الاقتصادي يعني كثيرًا لموضوع المساواة العالمية.
لكن، علينا أن نجعل البيانات تتكلم على نفسها، وألا نذهب بعيدًا مع النجاح الذي لا يُنكر للثنائي الصين الهند. وعلى الرغم من هذا النجاح الاستثنائي، ما زالت الفجوة بينهما وبين العالم الغني هائلة، وهي تتزايد في بعض الأحوال. ولننظر إلى الجانب الإيجابي أولًا. مرّت ثلاثون عامًا منذ باشرت الصين رحلتها الغريبة في التقدم الاقتصادي. لم يحدث في تاريخ العالم أن واصلت دخول هذا العدد الكبير من السكان ارتفاعها بهذا القدر في خلال هذا الأمد الطويل من الوقت. وكي نأخذ فكرة عما أُنجز، لنتأمل في الحساب الآتي: لنعرّف وحدة رفاه إنساني إضافية «يوتيل» (Util)، بصفتها دخلًا حقيقيًا لمئة مليون نسمة يتضاعفون. هذا شيء ضخم: من أجل أن تكسب وحدة «يوتيل» واحدة، على الولايات المتحدة أن تتأكد من أن ثلث سكانها ضاعف دخله. كم عدد الوحدات التي «أنتجتها» الصين في خلال الثلاثين سنة الماضية؟ بمعدل سكان يزيد على المليار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تضاعف اثنتي عشرة مرة، تكون قد «أُنتجت» 38 وحدة يوتيل. الولايات المتحدة التي ارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لديها ثلاث مرات منذ عام 1950، والتي يصل عدد سكانها إلى 220 مليونًا، بين ذلك الوقت والآن، «أنتجت» أقل من أربع وحدات متشابهة. واليابان بين عام 1945 واليوم، أنتجت 18 وحدة. وهكذا، بمعايير تحسين رفاه الجنس البشري، يكون النجاح الصيني «خارج الملعب» وتقريبًا أكثر تأثيرًا بثمانية أضعاف من الأميركيين. هذا هو الجزء الإيجابي.
الآن، لنضع ذلك في السياق الذي ننظر فيه إلى مستويات الدخل المطلقة. في عام 2007، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الهند 2,600 معادل القوة الشرائية بالدولار، والصين 5,050، والولايات المتحدة 43,200. إن الفروق الجوهرية هائلة، لذلك ليس مفاجئًا أنه على الرغم من النمو السريع لقطريهما، نجد أن نسبة بسيطة جدًا من الهنود والصينيين هي التي يمكن مقارنة دخلها بالدخل الحقيقي للطبقة الوسطى من الأميركيين أو الأوروبيين الغربيين (اللافتة (2-2)). ومجرد نظرة إلى هذه الفروق الجوهرية كافية لوضع الحديث عن «طبقة وسطى عالمية» على الرف (اللافتة (2-3)).
في ما يأتي حقيقة مروّعة أخرى تبزغ من هذه الفروق. إذا كان نصيب الفرد من (ن م إ) في الولايات المتحدة ينمو بنسبة 1 في المئة، فإن الهند تحتاج إلى نمو مقداره 17 في المئة، وهو معدل مستحيل، والصين 8.6 في المئة، حتى تحفظ فروق الدخل

الجوهري من الارتفاع. وكما يقول المثل، عليك أن تجري بسرعة كبيرة جدًا كي تبقى في المكان نفسه. لذلك ليس مفاجئًا أن على الرغم من النجاح الملحوظ للصين (والهند)، اتسعت فروق الدخل الجوهرية بين الأقطار الغنية والفقيرة. في عام 1980 كان معدل دخل الفرد في الولايات المتحدة 25,500 معادل القوة الشرائية بالدولار والصين 525. وهكذا، كان الفرق المطلق حوالى 25,000 لكل فرد؛ واليوم، يصل الفرق المطلق إلى 37,000 معادل القوة الشرائية بالدولار. وبما أن هذه الفروق المطلقة في الدخل الحقيقي تعكس فروقًا في الإنتاج، يمكننا القول إن الفجوة المطلقة في الإنتاج بين الولايات المتحدة والصين (ومرة أخرى، على الرغم من نجاح الصين الاستثنائي) اتسعت بوضوح[102]. وطبعًا، الأمر سيان بالنسبة إلى الفجوة المطلقة في الرفاه بين الأميركي المتوسط والصيني المتوسط. لذلك، عندما يصر القادة الصينيون على أن الصين ما زال بلدًا فقيرًا، فربما يفعلون ذلك لأسباب سياسية، لكن في ادعائهم أيضًا الكثير من الحقيقة.

هذا الاختلاف في الدخول بين البلدان مهم لأسباب عدة، منها الهجرة واللامساواة العالمية ومصير التنوع الثقافي، ومعظم ذلك سنعالجه في الفصول الآتية. غير أنه مهم أيضًا لسبب لن يكون لنا اهتمام مباشر به في باقي الكتاب هو بالتحديد، كيف أدى إلى تغيير الطريقة التي يفكر فيها الاقتصاديون حول ما يجعل البلدان تنمو في اتجاه الثراء.

طبقًا لنظرية اقتصادية سابقة (المسماة نظرية الاقتصاديات التقليدية المحدثة)، فإن العولمة - حتى وإن لم تعنِ حركة ملموسة للناس بل لرأس المال والسلع والتكنولوجيا كما تفعل العولمة 2.0 الحالية - يجب أن تكون مصحوبة بتقارب في دخول البلدان؛ إذ يفترض بالبلدان الفقيرة، في أحوال كهذه، أن تنمو أسرع من البلدان الغنية. لماذا؟ أولًا، لأنها في ظل العولمة يجب أن تكون مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من العالم الغني. الأجور المنخفضة والعائدات المرتفعة لرأس المال تجذب الرأسماليين من البلدان الغنية للاستثمار هناك. وهذا يرفع معدل النمو في البلدان الفقيرة. ثانيًا، تستطيع البلدان الفقيرة أن تدخل التكنولوجيا التي سبق أن طورت في البلدان الغنية، بتكلفة منخفضة نسبيًّا، مع استخدام الهندسة العكسية عند الحاجة، بأن تبدأ التعامل مع التكنولوجيا باللحاق بها. في المقابل، تستطيع الدول الغنية أن تتقدم تكنولوجيًا فحسب إلى الحد الذي تقتحم فيه عوائق تكنولوجية جديدة. من الأسهل أن تقلد ما سبق إنتاجه من أن تخترع شيئًا جديدًا. وهذا سبب آخر كي تكون سرعة نمو الدول الفقيرة أعلى من الغنية. ثالثًا، الخصخصة في إنتاج السلع، وكي تحصل الدول الفقيرة على مصلحة نسبية منها، عليها أن تسرّع معدل نموها أيضًا. وبدلًا من تبديد مواردها في بناء مصانع تنتج سلعًا بأسعار غير تنافسية، على الدول الفقيرة أن تكون أفضل حالًا، بحسب النظرية، بأن تركز على الأشياء التي تستطيع عملها جيدًا، وتستورد الأشياء الأخرى من مكان آخر. وهكذا، فإن بيئة تجارية أكثر انفتاحًا يفترض أن تساعدها في التخصص في إنتاج أشياء مفيدة حقًّا. رابعًا، إن الدول الفقيرة قادرة أيضًا على أن «تقترض» من الدول الغنية مؤسسات وسياسات أثبتت عظمتها في توليد الثروة، وذلك بفضل التوزيع المجاني للأفكار. ولا شيء من هذه الأمور الأربعة سيكون متاحًا لها من دون العولمة.

هكذا كان يفترض أن تسير الأمور. لكنها لم تفعل. بالعكس من ذلك، أخذت دخول البلدان، كما شاهدنا، تنحرف في خلال العولمة الحالية، مخلّفة ورطة للاقتصاديين. ومن السهل بما يكفي تفحص مزاعم الاقتصاديين مقارنة بالحقائق. هل تدفَّق رأس المال من البلدان الغنية إلى الفقيرة؟ ليس في الحقيقة. تدفق رأس المال في الأغلب من البلدان الغنية إلى تلك الغنية. في عام 2007، ارفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الولايات المتحدة إلى أكثر من 240 مليار دولار؛ وفي الصين (وعلى الرغم من المراقبة التي تحصل عليها من وسائل الإعلام) كانت الاستثمارات الأجنبية الجديدة 138 مليار دولار. يساوي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين تقريبًا حجمها في هولندا ويقل عن حجم الاستثمارات الأجنبية في فرنسا أو بريطانيا العظمى. لكنّ الصين استثناء بين الدول الفقيرة، فغيرها يحصل على ما هو أقل كثيرًا. ولننظر في الاستثمارات الأجنبية في الهند: في عام 2007 الذي كان أفضل أعوام التدفق الاستثماري في الهند، كان هناك 23 مليار دولار، نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمسا. وقبل عام 2007 الاستثنائي، جذبت الهند أربعة إلى ستة مليارات دولار في كل عام، وهو قريب مما تحصل عليه الولايات المتحدة في أسبوع. وهكذا، وفي المعدل، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة توسعها الأكبر، بين عامي 2000 و2007، إلى 20 دولارًا للفرد في أفريقيا، وستة دولارات في الهند، و45 دولارًا في الصين، وحوالى 800 دولار للفرد الواحد في الدول الغنية[103]. ومن المبلغ الكلي للاستثمارات بين عامي 2000-2007 (حوالى تسعة تريليونات دولار)، ذهب ما لا يقل من ثلاثة أرباعه إلى الأمم الغنية[104]. وهذا عكس ما توقعنا أن نراه. إن ميل رأس المال إلى الذهاب من بلد غني إلى آخر، وفي وقت متأخر إلى أن يتدفق «إلى أعلى»، من البلدان الفقيرة إلى الغنية، لأن الناس الأغنياء في البلدان الفقيرة، يستثمرون خارج الحدود، خوفًا على أموالهم وحياتهم، قد اصطُلح على تسميته «مفارقة لوكاس»[105].

مفارقة لوكاس غريبة عن العولمة الحالية. كانت الأمور مختلفة في خلال العولمة 1.0 التي قادتها بريطانيا بين عامي 1870 و1914، وسلك الاقتصاد العالمي في خلالها طبقًا للنظرية: كان رأس المال حينئذ يتدفق بالفعل من البلدان الغنية إلى الفقيرة. وقبل الحرب العالمية الأولى مباشرة، بين عامي 1910 و1913، ذهب ثلثا الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبًا إلى بلدان العالم الثالث[106]. ثمة طريقة أخرى للنظر إلى ذلك: في نهاية القرن العشرين، استُثمر 5 في المئة فقط من المخزون الدولي الكامل لرأس المال في بلدان مستوى دخلها خُمس مستوى الولايات المتحدة أو أقل، أي في البلدان الفقيرة. في عام 1913، كانت هذه النسبة 25 في المئة[107].

يسبّب انتقال التكنولوجيا أيضًا مشكلة محيرة. تعاملت النظرية الاقتصادية السابقة للنمو مع التكنولوجيا باعتبارها سلعة متاحة لكل شخصٍ، ما دام استخدام أي شخص لا يخفض الكمية المتوافرة لأي شخص آخر (مثلًا، مشاهدتي عرضًا تلفزيونيًا أو استخدام برنامج إلكتروني لا يقلص قدرتك على مشاهدة العرض نفسه، أو استخدام البرنامج نفسه). وهذا يعني أن بإمكان البلدان الفقيرة أن تحصل على أحدث تكنولوجيا، بمجرد أن تقرر ذلك. أما في الطريقة الجديدة للنظر إلى النمو الاقتصادي، فالتكنولوجيا «قابلة للاستثناء». ما يعني أن بإمكانك أن تطالب الناس بمقابل لاستخدامهم التكنولوجيا وبإمكانك «استثناؤهم»؛إذ إن التكنولوجيا لا تأتي

مجانًا. تطلب مايكروسوفت وشركات الأدوية ثمنًا لبرامجها ورخص إنتاج الدواء، مع أن التكلفة الهامشية لإنتاج برنامج أو دواء متدنية جدًا[108].

إذا كانت هذه هي الحال، فإننا لن نستطيع أن نخفي أكثر أن الدول الفقيرة ستكون عند الحافة في خلال العولمة الحالية، مقارنة بالغنية. بل على العكس من ذلك، تخفي البلدان الغنية الآن أوراق اللعب الرابحة كلها في كمّها. لهذا السبب، يكتسب موضوع حقوق الملكية الفكرية هذه الأهمية الكبرى في هذه الأيام: تريد البلدان الغنية أن تكون واثقة من أنها سوف تحصل على المال في مقابل اختراعاتها. أما الدول الفقيرة، فترى في ذلك عقبة جديدة في طريق تطورها. واستمتاعًا بالسخرية الناتجة من ذلك، يمكن أن نلاحظ أن ديزني للإنتاج تطالب بصوت عال بالحماية ضد «قرصنة» أقراصها المدمجة، مع أن بعض أفلامها الأكثر نجاحًا يستند إلى قصص أبدعت بالتأكيد في البلدان التي تشكو ديزني من «القرصنة» فيها. لكن حقوق الملكية الفكرية التي تخص «ألف ليلة وليلة» انتهت صلاحيتها منذ زمن طويل (أو لم توجد قط)، بينما حقوق ديزني حية تمامًا.

هكذا، في حالتَي تدفق رأس المال أو إدخال التكنولوجيا، تبدو العولمة 2.0 أقل إيثارًا للبلدان الفقيرة مما ظنه الاقتصاديون في الأساس. وإذا كان الأمر كذلك، يمكننا أن نُبدي تفهمًا أكبر لتشعب الدخل.

أنتج الاقتصاديون عناصر إضافية لتفسير هذا الانحراف. وربما، كما يجادلون، يساعد المزج بين أناس مهاراتهم عالية جدًا، ورأسمال حنكته عالية - وكلاهما متوافر بكثرة في البلدان الغنية - في زيادة الناتج أكثر مما يحدث في المحاصصة التي تكون الإضافة هي العلاقة فيها بين رأس المال وقوة العمل[109]. وهذا أيضًا سيساعد البلدان الغنية أكثر من الفقيرة. وسوف تتعايش البلدان الغنية مع ما يسمى عوائد الحجم المتزايدة (عاملان مضافان إلى كمبيوترين ينتجان أكثر من ضعف ما ينتجه عامل واحد وكمبيوتر واحد)، بينما ستتعايش البلدان الفقيرة مع درجتها التكنولوجية المنخفضة وعوائد الحجم الثابتة (عاملان وآلتا نسيج ينتجان بالضبط ضعف ما ينتجه عامل واحد وآلة نسيج واحدة).

كما مُنح انتباه أكثر لإنتاج تكنولوجيا جديدة وأفكار جديدة. وبدلًا من ترك انطلاقة التكنولوجيا الجديدة بشكل كبير خارج الاقتصاد بصورة كاريكاتيرية عن «قانون نيوتن» للتطوير التكنولوجي (تقع تفاحة على رجل شديد الذكاء كان في غفوة)، ينظر الاقتصادي الآن إلى التكنولوجيا باعتبارها «مطمورة» وسط بيئة مؤسسية وثقافية، وموضوعًا للحوافز. بذلك، تم «تضمينها» في داخل نظام اقتصادي معين، بدلًا من تركها خارج المقولة الاقتصادية المباشرة (مثل شيء حدث للتو أو لم يحدث). وتُطبق هذه النظرة الجديدة بأن تنتج البلدان الغنية التي طورت مؤسسات تفضي إلى بحوث وتطوير لتكنولوجيات جديدة، عددًا من الاختراعات التي لا تكافؤ فيها. يُنظر إلى هذه الاختراعات والابتكارات بدورها بصفتها مفتاحًا لدفع النمو الاقتصادي/وأيضًا طريقةً أخرى يمكن تفسير اكتشاف تشعب الدخل فيها بين البلدان الفقيرة والغنية.

أدت الحقائق التجريبية لتشعب الدخل في خلال الثلاثين عامًا الماضية إلى (1) نظرة أقرب إلى تجارب النمو الاقتصادي، وتدفق رأس المال، واعتماد التكنولوجيا مما كان يعتبر ميزة بالنسبة إلى ما توقعه الاقتصاد قبل أن تحل العولمة 2.0، و(2) مراجعة النظرية الاقتصادية للنمو التي تشمل الآن نظرة أخرى إلى تحويلات التكنولوجيا،

ومنظورًا جديدًا يرى أن التقدم التكنولوجي «باطني»، تنتجه على وجه التحديد مؤسسات وثقافات معينة، وأن له دورًا أكثر أهمية من عوائد الحجم المتزايدة. أدت الحقائق غير المريحة للعولمة 2.0 إلى إعادة تقويم النظرية، وإلى محاولة - لا نعرف مدى نجاحها - لمراجعتها كي تلائم تلك الحقائق بشكل أفضل.

اللافتة 2-1: لماذا انتهى ماركس إلى الخطأ؟

من الموضوعات التي تتكرر في كتابات ماركس من البيان الشيوعي حتى رأس المال، زيادة استقطاب المجتمع بين عمال ورأسماليين. وكما درجت العادة في ذلك الوقت، كان يفترض بالعمال أن يعيشوا عند حد الضرورة أو قريبًا منه، بينما يراكِمُ أصحاب الأملاك المزيد من الثروات. وهذا التزايد المستمر في الاستقطاب، طبقًا لماركس، ينتج في نهاية الأمر ثورة بروليتارية.

لم يكن ذلك تصويرًا خاطئًا للواقع في ذلك الوقت. كانت بريطانيا العظمى مجتمعًا رأسماليًّا أنموذجيًّا سحب ماركس منه استنتاجاته كلها، عانى في خلال القرن الثامن عشر بكامله، وربما في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، زيادة مطردة وثابتة في ارتفاع اللامساواة[110]. كما شهدت بلدان رأسمالية متطورة أخرى مثل هولندا وألمانيا زيادة في اللامساواة[111]. علاوة على ذلك، كانت اللامساواة في استقطاب حاد: فالفقراء والعمال الكثيرون في ناحية، والأغنياء والقليلون أبدًا من الرأسماليين في الناحية الأخرى.

إذا جمعنا (a) اللامساواة المرتفعة في داخل الأمم الرأسمالية المتقدمة واللامساواة شبه المتساوية في الأماكن الأخرى (الهند والصين وروسيا وأميركا اللاتينية) مع (b) الفروق الطفيفة نسبيًّا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان (على سبيل المثال، في عشرينيات القرن التاسع عشر كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هولندا، أغنى بلد في العالم، ثلاثة أضعاف فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وهو واحد من أفقر البلدان في العالم)[112]، فسنحصل على (c) صورة للامساواة العالمية، يقودها وجود فروق الدخول القومية. وإذا سمّينا هذه الفروق وسط الدخول القومية فروقًا «طبقية» (نقطتنا السابقة a)، والفروق وسط متوسط الدخل (نقطتنا السابقة b) فروقًا «موقعية»، فسوف نجد لتفسير اللامساواة العالمية في القرن التاسع عشر، أن الطبقة كانت أهم كثيرًا من الموقع. وهذا حتى الآن يلائم المخطط الماركسي بشكل جميل: فمع تسارع الفروق الطبقية في داخل الأمم، ووجود فروق قليلة نسبيًّا في متوسط مستوى المعيشة بين الأمم، فإن بذورًا تكون قد زُرعت من أجل الثورتين القومية والعالمية.

لكن، في انعطافة قدرية ساخرة، بدأت الأمور تتغير عند نشر أول مجلد من رأس المال في عام 1867 (الوحيد الذي نشر في حياة ماركس). أظهرت سلسلة بيانات جديدة أعدها غريغوري كلارك عن الأجور الحقيقية في إنكلترا، أن ارتفاع الأجور الحقيقية بدأ بين عامي 1867 و1870، إنه الارتفاع الذي يحدث في كل قرن، والذي يستمر (مع بعض الهبوط الخفيف بين وقت وآخر) حتى هذه اللحظة[113]. إضافة إلى ذلك، في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، انفجرت فروق الدخول بين العالم الغني في غرب أوروبا وأميركا الشمالية وأوقيانوسيا، وباقي قارات العالم (أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية). كان ذلك بالضبط هو العصر الذي شهد ولادة ما نسميه الآن «العالم الثالث».

هكذا، إن الصورة الماركسية التي كانت قبل عقدين سابقين تبدو معقولة، أصبحت في حالة تغير جذري حوالى عام 1900. ما عاد العالم منقسمًا إلى بروليتاريين

متساوين في الفقر في كل مكان، ورأسماليين متساوين في الغنى في كل مكان حول العالم. بعكس ذلك، بدأ العمال في البلدان الرأسمالية المتقدمة يصبحون أغنياء، ونمت الفجوة بينهم وبين زملائهم الأقل حظًا في البلدان الفقيرة، سواء من الموجيك[114] في روسيا أو الكوليين[115] في الهند. وبدأ التضامن الذي كان يفترض أن يبقى بين البروليتاريين حول العالم، والذي طرز على العلم الأممي بالقول المأثور «يا عمال العالم، اتحدوا»، يبلى، ثم تبخّر في النهاية.

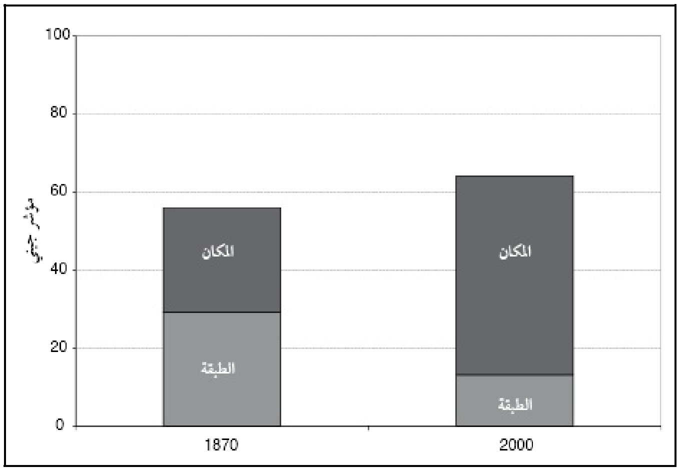
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع تواتر متزايد حول نهاية حياة شريك ماركس في التأليف، فريدريك إنغلز (الذي توفي في عام 1895)، ظهر إلى الوجود مفهوم «أرستقراطية العمال». يذكر إنغلز نفسه ذلك مرات عدة[116]. أدرك العمال في الدول الرأسمالية المتطورة أن لديهم كثيرًا مما يفقدونه غير سلاسلهم، كما سبق لماركس أن أعلن في البيان الشيوعي. وعندما وبّخ تروتسكي الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان، أقوى حزب يساري حتى عام 1914، وكثيرًا ما اعتُبر الحارس الأمين لتعاليم ماركس، كتب باحتقار أن الحزب الألماني لن يقود ثورة العمال، لأنه يشمئز من تدمير مروج ألمانيا الممتدة المعصومة[117].

من منظور جناح اليسار، تغير العالم، ببطء في البداية، ثم بشكل أسرع. لم تكن البروليتاريا، الطبقة التي كان بإمكانها أن تمضي بالثورة العالمية إلى الأمام، حاضرة بعد في الأمم كلها. وصار أصعب جدًا أن تجد نقاط اهتمام مشتركة بين العمال الأغنياء نسبيًّا في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية والعمال الذين استعبدوا في البلدان التي استعمرتها برجوازيات البلدان الغنية (البرجوازية التي، في أي حال، اقتسمت بعض الفساد مع طبقة العمال في بلادها، مفرّقة العمال بعضهم عن بعض بهذا الشكل). تغير خطاب الثورة، وانعكس هذا التغير في آخر الأمر في إعلان ماو تسي تونغ أن العالم أصبح بروليتاريا جديدة، بينما تلقى طبقات البلدان الغنية، التي تُجمع ضمنيًا في المجموعة الأخيرة، شذرات من العمال والرأسماليين في العالم الأول. وتمّ التخلي عن أفكار تآخي البروليتاريا العالمية و«الثورة الدائمة»[118].

هكذا انقلب عالم ماركس في خلال 150 عامًا. لماذا؟ لأن التوزيع الضمني للدخل العالمي تغير. ففي سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت اللامساواة العالمية بين مواطني العالم أقل مما هي عليه اليوم (يُنظر الشكل (2-1)). لكن الذي يصدم بشكل أقوى، ليس الحجم الكلي وإنما كيف تغير تركيبه: من كونه منقادًا بالطبقة في الدرجة الأولى، إلى أن صار منقادًا بالموضع (80 في المئة من اللامساواة العالمية). اليوم، يبدو أكثر أهمية، بلغة عالمية، أن تكون محظوظًا بما يكفي لأن تولد في بلدٍ غني، من أن يكون دخل الطبقة التي تنتمي إليها في بلد غني، مرتفعًا أو متوسطًا أو منخفضًا.

الشكل(2-1): مستوى اللامساواة العالمية وتكوينها في عامي 1870 و2000 (التحليل بحسب مؤشر

جيني)



ملاحظة: يدل ارتفاع العمود على مستوى اللامساواة في العالم.

المصدر:

François Bourguignon and Christian Morrison, «The Size Distribution of Income Among World Citizens, 1820-1992,» American Economic Review (September 2002), pp. 727-744, and Branko Milanovic, Worlds Apart: Measuring International and Global Inequality (Princeton: Princeton University Press, 2005), fig. 11.3.

سدد اختلاف الدخولِ بين البلدان سهمًا في قلب رؤيا ماركس وأتباعه حول التضامن بين الطبقات المستغَلة. لكن، هل يمكن أن يكون هناك تضامن بين الأمم الفقيرة في العالم؟ بعد تفكيك الكولونيالية في ستينيات القرن العشرين، وفي خلال حكم ماو تسي تونغ في الصين، ظهر نمو حركة عدم الانحياز، وإقرار نظام اقتصادي دولي جديد في سبعينيات القرن العشرين، باعتبارهما احتمالين واردين. لكن نجاح هذا التضامن بدوره كان محكومًا بمجموعة تطورات رئيسة في خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، مثل ظاهرة سرعة النمو في الصين والهند، والتحول الثابت لعدد من بلدان العالم الثالث السابقة إلى البرجوازية مثل تايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وتشيلي. واليوم، يوجد لدى كوريا الجنوبية وتشيلي (وباطراد الصين والهند) ما هو مشترك مع فرنسا والولايات المتحدة، أكثر مما هو مع أنغولا وكمبوديا. إضافة إلى ذلك، ربما يتخذ «تضامن» العالم الثالث أشكالًا قومية متميزة كما هو، على سبيل المثال، موجود في الأيديولوجيا اليابانية في «مجال الرخاء المشترك» الذي خدع جيرانه الآسيويين سيئي الحظ، في خلال الحرب العالمية الثانية. لكن الشعور القومي يميل إلى إلغاء غيره؛ ولا يمكن بناء تضامن على أكتاف مجموعة من القوميات. وفي المحصلة، لا الطبقة العمالية، ولا التضامن بين الدول يبدوان ممكنين هذه الأيام، لأن الأوضاع التحتية للناس أصبحت مختلفة جدًا. إن الأصدقاء والأعداء أبعد من أن يحددوا بوساطة نظام ثنائي، ومن دون الأنظمة كلها، بواحد ثنائي يقوم على الدخل وحده[119].

الحقيقة هي أن معظم اللامساواة العالمية يعود في الوقت الحاضر إلى الفروق في متوسط الدخل بين البلدان، بمعنى أن لما نسميه «الموقع» نتائجَه المهمة. وبعد مراجعة أوسع لما هي عليه اللامساواة اليوم، في اللافتة الآتية، نصل إلى نتيجتين: ما الذي يعني، بالنسبة إلى حافزنا، أن نعمل بقوة ونحسّن نصيبنا، وما هي النتائج الخاصة بالهجرة؟

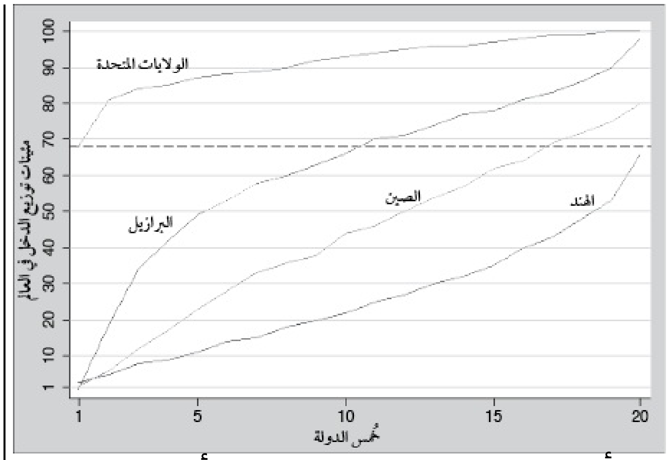
اللافتة 2-2: ما مدى اللامساواة في عالم اليوم؟

اعتدنا أن نفكر في البلدان، وكذلك في الناس، كمعدل. ونحن نسمع تقريبًا كل يوم عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في هذا البلد أو ذاك. وبسبب اعتيادنا على ذلك، كدنا ننسى معناه. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياس لـ معدل: إنه يجمع قيمة جميع السلع والخدمات التي تنتج في بلد ما (أو منطقة) ويقسم المجموع على عدد السكان الذين يعيشون هناك. وهو لا يشكل بالضرورة قياسًا لدخل أي أحد؛ إنه مجرد متوسط حسابي.

للحصول على صورة لعالم الدخول، علينا أن نجزئ معدلات البلدان (مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) إلى دخول حقيقية تصل إلى الناس في كل بلد. هذه الصورة «الحقيقية» للعالم هي، كما سنرى، مطمئنة من جهة، ومقلقة من جهة أخرى، أكثر من تلك الصورة المعتادة لكل فرد. هي تبعث على الاطمئنان، لأننا سنجد أناسًا يعيشون في بلدان أفقر، هم أغنى من أناس يعيشون في بلدان أغنى (وهو أمر مستثنى عند النظر إلى المعدل وحده). لكنها أيضًا أكثر إثارة للقلق لأننا سنجد عمليًّاٍ، في الكثير من الحالات، أن جميع الناس الذين يعيشون في بلد أغنى هم أفضل حالًا من جميع الناس الذين يعيشون في بلد أفقر.

هكذا، على الصورة الصحيحة لعالم التوزيع أن تجمع بين هذين الوجهين من التوزيع الوطني والدولي. وهو ما يُعرض في الشكل (2-2). لنتأمل كيف حدث ذلك: لنأخذ الولايات المتحدة، وهي مستخدمة هنا بصفتها ممثلًا للعالم الغني، مع أن أي دولة بمثل غناها يمكن أن تفعل ذلك. نأخذ العدد الكلي لسكان الولايات المتحدة، ونقسمه إلى عشرين مجموعة دخل، مرتبة بحسب دخل كل عائلة لكل فرد، من الأفقر إلى الأغنى. وكل مجموعة تسمى «عِشرينية» «ventile» (مأخوذة من «venti»، أحد قياسات ما تقدّمه مقاهي ستاربكس، وأصلها رقم عشرين بالإيطالية)، مشيرة إلى وجود عشرين مجموعة من هذا النوع. تضم كل مجموعة 5 في المئة من سكان أميركا. ونحن نقوم بمثل هذا «التقطيع» مع كل بلد في العالم. «تدخل» بالتالي كل عِشرينية ومعها معدل دخلها مقدَّرا بالعملة المحلية. وهذا الدخل يحوَّل إلى دولارات دولية بقوة شراء مساوية، حيث يستطيع أي شخص مبدئيًّا أن يشتري كمية السلع والخدمات في الهند كما في الولايات المتحدة أو أي مكان في العالم، ما يتيح لنا مقارنة الدخل في جميع أنحاء العالم.

الشكل (2-2): اللامساواة في العالم بحسب البلد وشريحة الدخل



ملاحظة: يبين المخطط أن نسبة 5 في المئة من الأميركيين (حيث تمثل خُمس البلد «1» على المحور الأفقي) تقع في المئين الـ 68 من توزيع الدخل في العالم (يُنظر الخط الأفقي المنكسر عند (68). وينطبق التفسير نفسه على النقاط الأخرى كلها.

[المئين: 1 في المئة من عينة إحصائية ما، والتركيز هنا على الترتيب، فنقول: المئين الـ 68، أي الـ 1 في المئة الذي يقع من ناحية القيمة في منتصف العينة تقريبًا. (المحرر)]

عندما تُبتكر العشرينيات الوطنية وتُحسب دخولها بدولارات معادل القوة الشرائية للدولار، فسوف نصل إلى وضع كل عِشرينية في توزيع الدخل العالمي. لننظر ثانية في وضع الولايات المتحدة. بما أنها دولة غنية، فإن لمعظم سكانها مكانة مرتفعة في توزيع الدخل العالمي. الخمسية الأميركية الأكثر فقرًا، كما يتضح في الشكل، تقع في النسبة المئوية الثامنة والستين من توزيع الدخل العالمي. (يُلاحظ الخط الأفقي عند Y = 68). هذا يعني أن أفقر الأميركيين هم أحسن حالًا من أكثر من ثلثي سكان العالم. والناس الذين يقعون في عِشرينية أميركية (أعلى) هم طبعًا أفضل، وأغنى الأميركيين ينتمون إلى قمة النسب العالمية. وهذا التفسير ينسحب على الدول الأخرى.

الآن، ليست الولايات المتحدة بلدًا غنيًّا بالمعدل فحسب، (لذلك تقع عِشرينياتها في مرتبة مرتفعة) لكنها بلد معتدل في اللامساواة أيضًا، مقارنة بدول أخرى تظهر هنا (مع عدم وجود مقارنة ببلدان أوروبا الغربية). المدى بين عِشرينية الأغنى والأفقر في الولايات المتحدة هو 32 نقطة نسبية عالمية (100-68). أما في الصين، فإن التوزيع يغطي مدى أوسع، من المئين الثالثة حتى الخامسة والثمانين. والبرازيل، بما فيها من لامساواة في توزيع الدخل، تغطي في الواقع الطيف العالمي كله، بادئة من أدنى مقياس للنسبة المئوية حتى أغناها. بذلك، يمكن أن ينظر إليها باعتبارها كونًا مصغرًا للعالم (ميكروكوزم)، ما دام خط التوزيع العالمي يميل بزاوية 45 درجة ترتفع بثبات من النسبية الأولى حتى المئة. وتضم البرازيل في داخلها بعضًا من أفقر الناس في العالم، وبعضًا من أغناهم. وهكذا، نستطيع أن نرى الآن لماذا يكون استخدام معدل البلد مضللًا. على سبيل المثال، نصف السكان في البرازيل في حال أفضل من أفقر عِشرينية أميركية.

على النقيض من ذلك، الهند فقيرة جدًا، وأفقر عشرينية فيها تقع في المئين الرابعة في العالم، أما أغناها فتقع في الثامنة والستين. وهذه القيمة الأخيرة تشير إلى أن أغنى الناس في الهند (كمجموعة - وهي في الواقع كبيرة جدًا، ما دام تعدادها يصل إلى 50 مليونًا) لديها دخل لكل فرد يساوي دخل أفقر الناس (كمجموعة) في الولايات المتحدة. وهذه الحقيقة الأخيرة صادمة ومقلقة أيضًا. ثمة بلدان عدة في العالم تكون أعلى طبقاتها دخلًا أفقر من أقل الطبقات دخلًا في البلدان الغنية.

وبالتأكيد، لو فكرنا في تقسيم الدخل القومي إلى وحدات أصغر، ليس إلى خمسيات، تشمل كل واحدة منها الخمس، وإنما إلى المئين (1) (percentiles في المئة لكل واحدة)، فسوف نكتشف وجود تداخل، لكن هذا التداخل لا يزال دقيقًا. في حالتي الهند والولايات المتحدة، لـ 3 في المئة من سكان الهند دخول أعلى من أدنى مئويات الولايات المتحدة (الأكثر فقرًا).

يمكننا الاستمرار وقتًا طويلًا في أمثلة مشابهة. وبدلًا من الهند والولايات المتحدة، يمكننا استخدام الكاميرون وألمانيا (5 في المئة من الكاميرونيين فقط لديهم دخل أعلى من أفقر الألمان)، أو ساحل العاج وفرنسا (12 في المئة من التداخل) أو زمبابوي وبريطانيا العظمى (8 في المئة من التداخل) أو الكونغو وبلجيكا (5 في المئة من التداخل)، إلى ما هنالك. في بعض الحالات، يكون التداخل في الحد الأدنى: المواطنة قدر، بمعنى أنها تضمن للشخص دخلًا أعلى أو أدنى. ولهذا، كما سنناقش ذلك في اللافتات الثلاث التالية، انعكاسات اقتصادية ضخمة. ولنركز هنا على انعكاس واحد لحالة يكون فيها التداخل في الدخل بين سكان البلدان الغنية والفقيرة متدنيًا: لنفترض أن علينا أن نقرر هل يجب على الولايات المتحدة أن تقدم دعمًا لبلد مثل البرازيل أم إلى بلد مثل الهند، ونحن لا نعرف كيف سيستخدم هذا الدعم أو من هم المستفيدون منه في كل بلد. تستند الحجج التي تميل إلى مصلحة تقديم الدعم إلى الهند، إلى حقيقة أن معدل الدخل أكثر انخفاضًا فحسب. وربما تستند أيضًا، بطريقة أكثر أهمية، إلى احتمالية ضعيفة، هي أن مثل هذا الدعم ربما يستتبع تحويلًا «ارتداديًّا»، أي تحويلًا قد ينتقل من دافع الضرائب الأميركي الفقير نسبيًّا إلى متلقٍّ للدعم هندي أغنى. بالنسبة إلى بلدان مثل الهند، التحويلات الارتدادية مستبعدة عمليًّا. وإذا كان معدل دخل دافع الضرائب الأميركي يصل إلى المئين التسعين للعالم، ففي الأغلب لن يكون هناك أناس (بأي أرقام إحصائية مقنعة) يفوقون أو يقاربون مستوى الدخل في الهند. لكن الحالة مختلفة في البرازيل: هناك 5 في المئة من سكان البرازيل لديهم دخول أعلى من دافع الضرائب الأميركي النظري. تبعًا لذلك، فإن التحويلات الارتدادية للدخل بين الولايات المتحدة والبرازيل أكثر احتمالًا منها بين الولايات المتحدة والهند.

يجب أن تساعدنا الصورة «الحقيقية» لتوزيع الدخل في العالم في التعامل مع المشكلات «اليومية»، مثل توزيع الدعم المقدّم من الدول الغنية. ليس بعيدًا من سياسة الساحة المحلية، التي لا تقبل أن يتلقى إعانات البطالة المموّلة من دافعي الضرائب، أناسٌ أغنى من دافعي الضرائب، يجب أن تكون السياسة في الساحة الدولية، وعلينا أن نجهد في تقليص مثل هذه التحويلات «الارتدادية» إلى أدنى الحدود. وهذا يعني ألا نأخذ في الحسبان متوسط الدخل وحده في البلدان وإنما توزيع الدخل فيها أيضًا.

اللافتة 2-3: ما هي نسبة دخلك المقررة لحظة الولادة؟

عرفنا حتى الآن، أن العالم ليس مكانًا غير متساو جدًا فحسب، وإنما غير متساو بطريقة معينة أيضًا، إلى درجة أن معظم اللامساواة فيه ينشأ من معدلات دخل شديدة الاختلاف بين البلدان. وهكذا، يعتمد دخل المرء بشكل حاسم على المواطنة التي تعني بدورها (في عالم تتدنى فيه نسبة الهجرة الدولية) مكان الولادة. فجميع من يولدون في بلدان غنية يحصلون على موقع عالي القيمة أو مكانة عالية المردود، بينما يعاقب جميع من يولدون في بلدان فقيرة بمرتبة متدنية. من السهل أن تلاحظ أن في مثل هذا العالم، يتقرر معظم دخل المرء طوال حياته لحظة الولادة. وبدقة أكثر، وبالعودة إلى ما كانت عليه الدخول الحقيقية لكل فرد في العالم (مبدئيًّا فحسب طبعًا، لأن البيانات تستند إلى مسوح قومية للدخل، تجري على مجرد عينات من السكان) مفروزة في مقابل متوسط الدخل في بلدانهم، سنتبين أن مكان الولادة يفسر أكثر من 60 في المئة من التغير في الدخل العالمي. إضافة إلى ذلك، فكل 10 في المئة زيادة في معدل الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في مسقط رأس الشخص، ترفع دخل المرء بالنسبة نفسها 10 في المئة، لذلك فإن اللامساواة بين الأمم تعرض ليكون لها شأن صغير في توزيع الدخل العالمي (لأن المدّ نفسه في أرجاء تلك البلاد كلها يقارب جميع الناس بالتساوي). يعود ذلك إلى أن مستويات الدخل في البلدان كثيرة الاختلاف، وهي العامل الأساس الذي يفسر اللامساواة في العالم.

لكننا نستطيع أن نخطو خطوة أخرى، ونحاول أن نرى إلى أي مدى يكون استحقاق أن تولد، ليس في بلد غني فحسب، وإنما أيضًا لوالدين غنيين. نستخدم بيانات عن حراك الدخل بين تداخل الأجيال في كل بلد (أي ارتباط دخل الأبوين بدخل الأبناء)، ونحدد، بشكل احتمالي، في أي من طبقات الدخل كان والدا الأطفال اللذان نراقبهما حاليًّا في فئة دخل ما، في الولايات المتحدة، أو كندا، أو المغرب. كي نرى كيف يتم ذلك، لنفترض أن بلدًا ما يشهد حراكًا بين تداخل أجيال صغيرة جدًا (كما في باكستان مثلًا). في هذه الحالة، إن الناس الذين نراقبهم في طبقة قمة الدخل في باكستان سيكونون جميعًا قد تحدروا من والدين كانا ينتميان إلى طبقة دخل عال. والعكس صحيح حين يكون هناك حراك اجتماعي عال: حينئذ، سيكون الناس الذين نراقبهم حاليًّا من طبقات دخل عليا (أو دنيا) قد انحدروا من والدين موزعين عشوائيًّا على مدى توزيع الدخل. في الحياة الحقيقية، تغطي البلدان طيفًا واسعًا بين هذين الوضعين الحدّيين.

إن استخدام هذه المعلومة، إضافة إلى مكان الولادة (أو بدقة أكثر، المواطنة أو الجنسية)، يسمح لنا بتفسير دخل الشخص في العالم بواسطة عاملين، كلاهما ممنوح لحظة الولادة: المواطنة ومستوى دخل الوالدين. وهذان العاملان يفسران أكثر من 80 في المئة من دخل الشخص. أما الباقي من الـ 20 في المئة، أو أقل، فيعود إلى عوامل أخرى لا سيطرة للأفراد عليها (النوع، السن، العرق، الحظ)، وعوامل يمكنهم أن يوجهوها (الجهد أو العمل الجاد).

يوضح تفسير دخل الإنسان بهذا الشكل أن الجزء الذي ترك للجهد لا بد من أن يكون

صغيرًا جدًا. أجل، يستطيع الإنسان أن يبذل جهدًا لتحسين وضعه في بلد ما (مع افتراض أن في البلد قابلية لحركة دخل ممكنة بين الأجيال)، لكن غالبًا ما يكون لتلك الجهود تأثير صغير على مكانة الإنسان في الدخل العالمي.

يمكننا أن نفهم هذه النقطة باستخدام التشبيه الآتي: تصوّر توزيع الدخل العالمي مثل سارية طويلة وضعت عليها علامات لمستويات تبدأ من القاع مرورًا بالمعدل الأدنى وصولاً إلى أعلى دخل للفرد تحصل عليه عائلة في العالم. وتصوَّر بعدئذ أن توزيع كل بلد على حدة موجود على لوحة تتحرك حول السارية، وتعرض مجال توزيع الدخل في ذلك البلد: لوحة الهند، على سبيل المثال، ستتحرك بين مركزين منخفضين نسبيًّا، وكوريا بين مراكز الوسط والقمة، بينما ستكون لوحة الولايات المتحدة بين المراكز العليا. عندما يولد شخص ما، فإنه يُنسَب إلى مكان في داخل بلده، لا يعطيه وضعًا في توزيع الدخل القومي فحسب، بل يضعه أيضًا في داخل توزيع الدخل العالمي.

كيف يستطيع أن يحسّن وضعه؟ ربما يدفعه جهده الذاتي أو حظه إلى أعلى في اللوحة الوطنية، إذا كان مجتمعه «يقبل» بعض قابلية الحركة في الدخل. لكن هذا لا يستطيع أن يشكل منظورًا عالميًّا يكون له شأن مهم، فأكثر من 80 في المئة من إمكان التغير في الدخل عالميًّا يعود إلى أوضاع تُمنح لحظة الولادة. لذلك، تستطيع تلك الطريق في الحد الأعلى أن توصل إلى نتائج معتدلة. يمكن الإنسان أن يأمل في أن تتحسن أوضاع بلده: حينئذ، تتحرك لوحة البلد إلى أعلى فوق السارية العالمية، وهي تحمل معها، كما هي، مجموع السكان. إذا كان محظوظًا بما يكفي، حيث يكون جهده الخاص (الحركة إلى أعلى فوق اللوحة) مرتبطًا بحركة اللوحة نفسها إلى أعلى (ارتفاع في متوسط الدخل القومي)، فمن المحتمل أن يتمكن من الصعود بشكل جوهري في توزيع الدخل العالمي. هذه هي تجربة الكثير من الشباب الصيني في هذه الأيام. وفي احتمال أخير، ربما يجرب «استبدال الموقع»، أي التحرك من لوحة منخفضة (بلد أفقر) إلى لوحة أعلى (بلد أغنى). وحتى لو لم يستطع أن يصل إلى النهاية العليا في توزيع الدخل في البلد الجديد، فمن المحتمل أن يكسب بشكل جوهري. وهكذا، فإن جهد الشخص الذاتي، وجودة الأحوال في بلده، والهجرة، هي ثلاث طرائق يستطيع الناس بوساطتها أن يحسّنوا الوضع العالمي لدخلهم.

إن الدور الذي يؤديه الشخص صغير في هذه الحالة؛ فهو لا يستطيع أن يؤثر في سرعة نمو بلده، وليس أمامه إلا بديل وحيد هو الهجرة. هذا هو الموضوع الذي سنتطرق إليه لاحقًا.

اللافتة 2-4: هل يجب أن يكون العالم كله مجتمعات مغلقة؟

في عالم غير متساو حيث فروق الدخل كبيرة بين البلدان، والمعلومات حول هذه الفروق واسعة الانتشار، لا تكون الهجرة مجرد حظ، أو مصادفة محض، أو مجرد شذوذ، أو حب استطلاع. إنها ببساطة ردة فعل عقلانية على الفروق الكبيرة في مستوى المعيشة.

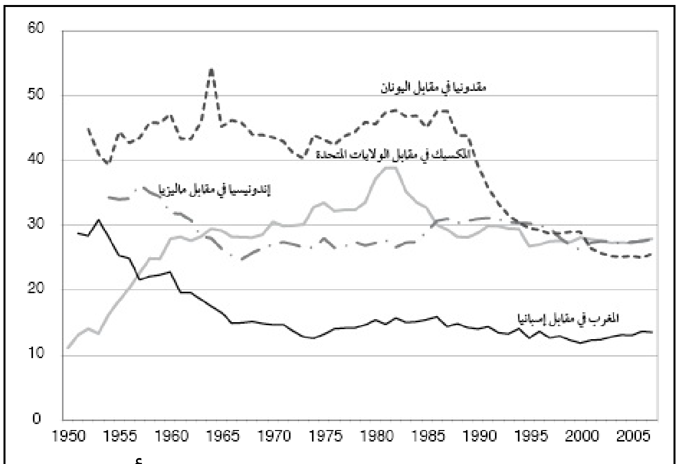
عدد موجات الهجرة قليل إذا قورن بما يمكن أن يكون عليه في عالم يسمح بالهجرة الحرة لليد العاملة. في الوقت الحالي، يصل تدفق الناس من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية (تسمى هذه الأخيرة تقليديًّا دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)) إلى حوالى واحد على عشرين من واحد في المئة من عدد سكان العالم الفقير سنويًّا. بكلمات أوضح، يعني ذلك أن نسبة 10 في المئة من سكان العالم الفقير تحتاج إلى قرنين من الزمان للانتقال إلى العالم الغني[120].

ضغط الهجرة أكبر بكثير مما تقترحه هذه الأرقام. هل هي الأقوى؟ بوضوح، تستجيب الهجرة لعدد من العناصر، مثل الصلة الثقافية (اللغة الواحدة أو التاريخ المشترك)، وحوادث الهجرة السابقة، وهكذا دواليك، لكنّ العنصرين اللذين نهتم بهما هنا هما الفروق الكبيرة في المستوى العادي للمعيشة، والقرب الجغرافي. عندما يكون العنصران حاضرين، علينا أن نتوقع ضغطًا عاليًا للهجرة، حتى إن كانت العناصر الأخرى (مثل اللغة الواحدة) غائبة. وإذا نظرنا إلى خريطة العالم، نستطيع أن نحدد أربع «نقاط ضغط» مثل: شمال أفريقيا وإسبانيا (يفصلهما، عند أضيق نقطة، 13 كيلومترًا من البحر الأبيض المتوسط)، المكسيك والولايات المتحدة (تتشاركان في الحدود البرية)، ألبانيا ومقدونيا، واليونان وإيطاليا، (مفصولة بحوالى 85 كيلومترًا من البحر الأيوني)، إندونيسيا وماليزيا (منفصلتان بمسافة قليلة هي 2.8 كيلومتر في مضيق ملقة). وما يلفت في هذه الحالات الأربع أنه في الحالة الأخيرة فحسب، ثمة أناس يتحدثون اللغة نفسها (الملاوي صيغة إندونيسية من البهاسا). وفي الحالات الثلاث الأخرى، تختلف اللغات، وكذلك الديانات السائدة. وهكذا، ليس الأمر ثقافيًّا، بل إن عوامل اقتصادية بحتًا هي التي تقف وراء الهجرة.

إن الفجوة في معدل الدخل بين بلدان الهجرة والبلدان التي تتم الهجرة إليها في الحالات الأربع تزيد على 3 إلى 1 (بعد تعديل مستوى الأسعار المنخفض في الدول الفقيرة، وبالتالي تضييق الفجوة مقارنة بما كان يمكن أن تكون عليه لو حولت العملات بسعر الصرف في السوق). هذا يعني أن الناس من البلدان الفقيرة يستطيعون، بما سميناه «استبدال الموقع» في اللافتة السابقة، تحسين مستوى معيشتهم ثلاثة أضعاف تقريبًا. ليست الفجوة كبيرة فحسب، لكنها تتسع. في عام 1960، كان الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك لكل فرد (بمعيار معادل القوة الشرائية بالدولارات) عند 1 إلى 2.5 في مقابل الولايات المتحدة. وفي عام 2005، اتسعت الفجوة إلى 1 إلى 3.6. وفي ستينيات القرن الماضي، كانت إسبانيا أغنى بأربعة أضعاف من المغرب، واليوم هي أغنى بسبعة أضعاف. يظهر الشكل (2-3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفقر معبرًا عنه كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأغنى ذات الصلة. لاحظ

الاتجاه العام إلى أسفل في ربع القرن الماضي، وليس مفاجئًا أن تحقق ضغوط الهجرة أهدافها.

الشكل (3-2): نصيب الفرد من الدخل في البلد مصدر الهجرة باعتباره نسبة مئوية من نظيره في بلد المقصد (1950-2007)



بالفعل، حين ننظر إلى الدول الخمس المستقبِلة، نجد أن نصيب العمالة الأجنبية في كل منها مرتفع. فالأيدي العاملة المولودة في الخارج، بمن فيهم الغرباء غير المسجلين، تقدر بنسبة 15 في المئة في الولايات المتحدة، ونحو 17 في المئة في إسبانيا، و14 في المئة بالحد الأدنى في ماليزيا، و9 في المئة في اليونان، و7.5 في المئة في إيطاليا[121]. وكما هو متوقع، فإن القطاع المكسيكي من العمال الأجانب هو الأكبر في الولايات المتحدة (بما لا يقاس)، والمغربي في إسبانيا، والألباني في اليونان، والإندونيسي في ماليزيا.

في دراسة أجراها البنك الدولي أخيرًا، سُئل أناس من سبع دول إن كانوا سينتقلون إلى دول أخرى (بشكل دائم أو موقت، أو «لمجرد التجربة») لو كانت الهجرة المشروعة ممكنة[122]. فعبرت نسبة عالية تقدر بـ 62 في المئة عن رغبة في الهجرة الدائمة أو الموقتة خارج البلد؛ وكانت النسبة عند الرومانيين 79 في المئة للذكور و69 في المئة للإناث، وفي بنغلادش 73 في المئة للذكور و47 في المئة للإناث. في هذه العينة الصغيرة، نرى أن الدول التي تسلك اقتصاديًّا طريق الفقر ربما تبقى من دون نصف سكانها أو أكثر، لو سمح بالهجرة الحرة. ومع الحدود المفتوحة كليًّا، سوف نشاهد موجات هجرة ضخمة قد تُفرغ بعض الأجزاء من الأرض تقريبًا. ولا يوجد سوى شك بسيط في أن جزءًا كبيرًا من سكان أفريقيا، خصوصًا الشباب، سيُغرق أوروبا الغربية، ذلك الجزء من العالم الذي يطلق عليه بالعامية في بعض اللغات الكنغولية، اسم «الجنة».

لكن الهجرة مسألة ذات وجهين. فهي لا تعني أن الفقراء يرغبون في الانتقال إلى بلدان غنية؛ لأنه لا بد من وجود أعمال كافية تنتظرهم هناك. وتبدو حركة العمل ممكنة بسبب وجود عنصر جذب (طلب) أيضًا، وإن كان في الكثير من الأوقات في قطاع غير رسمي، وغير مسجل. لكن، على الرغم من وجود عنصر جذب في بعض المشروعات أو القطاعات، يؤدي تدفق المهاجرين إلى ردة فعل معمّمة؛ إذ ينظر إليه بوصفه مساهمًا (أو عاملًا فاعلًا) في تقليص فرص العمل أمام السكان المحليين، كما يخفض الأجور، وما هو أكثر أهمية، أنه يأتي بمعايير ثقافية مختلفة.

لا يتسم موضوع استيعاب المهاجرين بالإلحاح نفسه في كل مكان. فالبلدان التي أنشأها المهاجرون في الأصل، مثل الولايات المتحدة وكندا، تبدي مرونة أكبر، وقدرة أكبر على استيعاب القادمين الجدد. فبلدان أوروبا التي بقيت زمنًا طويلًا بلدان هجرة رئيسة، تواجه عددًا أكبر من المشكلات في التعامل مع التمييز الثقافي الذي حمله المهاجرون. يكون ذلك صحيحًا حتى إن كان «الذين يختلفون ثقافيًّا» من مواطنيهم الذين ولدوا في بلدان أوروبا الغربية. مع ذلك، فهم غير مقبولين بشكل كامل. وهكذا، بقي الجيل الثاني أو الثالث من الأتراك الذين ولدوا في ألمانيا حتى وقت قريب غير مؤهلين للجنسية الألمانية التي تقوم على أساس الدم. وبين الفرنسيين، ليس هناك تمييز دقيق بين الذين لهم جذور فرنسية والآخرين. وحتى قبل التظاهرات الواسعة التي حصلت في عام 2005 وقادها في الأغلب شباب ساخط من شمال أفريقيا، لم تكن الحكومة الفرنسية تعترف حتى بوجود المشكلة. في القانون، كان الكل متساوين؛ باعتبارهم فرنسيين. لم يكن أمرًا ذا أهمية، من وجهة نظر النخبة الحكومية، فذلك الأسود، أو الشمال أفريقي الفرنسي، لم يستطع أن يتعلم في المدارس العليا، أو نادرًا ما وجد فرصة في مهن أكثر كسبًا. لم يكن هناك مذيع فرنسي أسود واحد في شبكة تلفزيون الدولة.

بدأ العالم الغني عملية وضع الأسوار حول نفسه، منشئًا مجتمعات حقيقية تُقفل عليها بواباتها، على مستوى العالم، أكان ذلك تحت ضغط قوة العمل المحلية، أم خوفًا من عدم التجانس الثقافي. الأكثر شائنة بينها هو السياج الذي يقع على حدود الولايات المتحدة - المكسيك، والذي يفترض أن يمتد مسافة 700 ميل. وهو، في بعض الأوقات، جدار من الإسمنت بارتفاع عشرين قدمًا، معزّز بعوائق من الأسلاك الشائكة، ومجهز بكاميرات وأجهزة مراقبة. وعندما يُستكمل بناء الجدار المكسيكي، يفترض به أن يكون طوله سبعة أضعاف طول جدار برلين، وأن يكون ارتفاعه ضعف ارتفاعه. مع ذلك، قُدّر أن أكثر من 200,000 مكسيكي يدخلون الولايات المتحدة بطرائق غير شرعية في كل عام[123]، وأن 400-500 منهم في الأقل يموتون وهم يحاولون اجتياز الحدود[124].

لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يبني سياجًا عبر البحر الأبيض المتوسط، لكنه يستخدم مئات القوارب السريعة لمنع وصول الأفارقة والمغاربة إلى شواطئه. هناك ما يقدر ببضع مئات الآلاف ممن يخاطرون بحياتهم سنويًّا بركوب قوارب متهالكة، تبحر ليلًا في الأغلب لتجنب كشفها. ويُعتقد أن بضع مئات يفقد حياته[125]. ثمة مؤامرة صمت من الجهتين تُحيط بالضحايا. يخاف الأوروبيون من الكشف عن حجم هذه الكارثة الإنسانية، لأنها ستقوّض صورتهم عند «حماة حقوق الإنسان». والبلدان الأفريقية، فإما أنها لا تهتم بمصير مواطنيها، وإما تعامل الهجرة غير الشرعية

باعتبارها جريمة (مثلَا في تونس، يُحكم على من يرتكبها بالسجن بين ثلاثة أعوام و20 عامًا، إضافة إلى تغريمه غرامة مالية)، وحتى عائلات الضحايا لا تكون متحمسة لنشر مصيرهم. وهكذا، يموت هؤلاء المجهولون المهمَلون يوميًّا، وتتحلل أجسامهم في قاع البحر الأبيض المتوسط، أو تذيبهم الحرارة الحارقة في نيو مكسيكو، من دون وجود من يهتم بذكرهم، أو حساب عددهم، أو مجرد الاعتراف بأنهم وُجدوا ثم ماتوا. تُعرف إحدى هذه المجموعات باسم «حارقو الأوراق»، أو الحَرّاقة (Harraga) باللهجة المغربية. فمن هم؟

اللافتة 2-5: من هم الحرّاقة؟

يدعون «حارقو الأوراق»، كما يدعون أيضًا «حارقو الحدود». إنهم يحرقون أوراقهم الخاصة، حتى إذا استطاعوا الوصول إلى أوروبا، وحاولت الحكومات هناك أن تعيدهم إلى بلادهم، تُصاب الشرطة بالارتباك؛ فهم لا يعرفون إذا كان أحدهم من الجزائر أو المغرب أو تونس. دع العدو مشوشًا!

الحرّاقة في الأغلب هم من الذكور الشباب، تراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والثلاثين، من المغرب العربي. ولفهم المشكلات المشتركة بين المغرب العربي والدول الأوروبية الناعمة شمال المتوسط، على الإنسان أن يتحدث عن ثلاثة لاعبين في هذه الدراما سيئة الحظ. بدءًا من الجنوب، اللاعب الأول هو أفارقة جنوب الصحراء الذين يحاولون يائسين الوصول إلى جنة أوروبا. وهم يفعلون ذلك إما مباشرة، بالقوارب من شواطئ أفريقيا الشرقية إلى جزر الكناري (أقرب أرض أفريقية مسيطر عليها أوروبيًّا)، وإما في كثير من الأحيان إلى شمال أفريقيا، إلى ليبيا أو المغرب أو الجزائر أو تونس، ويحاولون الوصول إلى أوروبا من هناك. في تلك الرحلة المحفوفة بالمخاطر، يموت الكثير، ويتحول عنوان كتاب فرانز فانون معذّبو الأرض إلى معذّبو البحر.

اللاعب الثاني في هذه الدراما هم المهاجرون المغاربة أنفسهم، الحرّاقة. فهم أقرب إلى أوروبا ماديًّا، ويمكنهم أن يعبروا المتوسط مباشرة. لكنّ هناك فروقًا في المسافات إلى أوروبا، وبالتالي منها، من نقاط مختلفة على الشاطئ الجنوبي لما يسميه أحد المصادر المنحرفة التي تعود إلى الحرب الباردة «سور البحر الأبيض المتوسط». يحتشد الحرّاقة إذًا بكثرة في مناطق شمال ليبيا أو تونس. أشهر موانئ المغادرة التي تبحر منها، ليلًا في الأغلب، قوارب صغيرة تضيق بحمولة إنسانية، من دون أضواء، وبمعدّات إبحار بدائية، هي زوارة وطرابلس، وكلاهما في ليبيا التي أصبحت دولة انتقال رئيسة، لا بالنسبة إلى الأفارقة فحسب، ويقدر عددهم بأكثر من مليون (سدس عدد سكان ليبيا)، وإنما إلى إخوانهم العرب أيضًا. فهم يمكثون بطريقة غير شرعية في ليبيا، ويعملون في البناء أو صيد السمك أو إصلاح الأدوات، ويعاملون بقسوة[126]، يتحملون عثرات الزمن، إما في محاولتهم توفير ما بين 1,000 و1,500 يورو يأخذها تاجر البشر في مقابل كل شخص (ونصف ذلك المبلغ في مقابل الطفل) أو ينتظرون اللحظة الملائمة: ليلة حالكة الظلام، وريح هادئة، ليحطّوا في واحد من تلك القوارب الهشة.

اللاعب الثالث في الدراما هو أوروبا، هدف هذه الحملات؛ فمع ازدياد تدفق الهجرة، أخذت أوروبا تغلق أبوابها بقوة. تُستخدم القوارب السريعة، الحربية في مظهرها في الأغلب، والمجهزة بكاميرات رؤية تحت الأشعة الحمراء والطائرات والأسيجة الكهربائية، لاكتشاف المهاجرين وإعادتهم قبل أن يصلوا إلى أي شاطئ أوروبي. تكلف العملية الأوروبية لحظر الهجرة التي تسمى فرونتكس (Frontex) 40 مليون يورو سنويًّا. للمفارقة، يساوي هذا المبلغ تقريبًا «رسوم النقل» التي دفعها حوالى 40,000 مهاجر أفريقي وصلوا بحرًا إلى إيطاليا وحدها في عام 2008، بزيادة تصل إلى في المئة مقارنة بالسنة التي قبلها[127]. بعد التحريم، يأتي الجزء التالي من استراتيجية «الردع» الأوروبية، وهو توقيع اتفاق ثنائي مع بلدان الشاطئ الآخر

تلزمها باستعادة مهاجريها، وتسيير دوريات مشتركة في البحر؛ وتُلزم ليبيا (الأكثر تعاونًا بين الدول الأفريقية) إقامة مخيمات لجوء للمهاجرين المحتملين على أراضيها، يبقى فيها من يرغبون في التحرك نحو أوروبا منتظرين اتخاذ قرارات بلجوئهم السياسي أو ترحيلهم. هكذا، تحاول أوروبا بجهد لا يتوقف، أن تدفع حدودها الواقعية نحو الجنوب، لتضمن أن أقل نسبة ممكنة من المهاجرين المحتملين هي التي ستتمكن من الوصول إلى الأراضي الأوروبية.

بمجرد أن يطأ المهاجرون الأراضي الأوروبية، تزداد المشكلات تعقيدًا. لا يمكن إعادتهم على الفور، بل يجب أن تجري عليهم «عمليات» تؤدي إلى فترة طويلة من الانتظار، يُوفَّر في خلالها الطعام والمأوى لهم، حتى يُمنحون لجوء سياسيًا في النهاية، أو وضع هجرة، أو تصريح إقامة دائمة في دولة أوروبية، أو يعادون بالقوة إلى أوطانهم. حينئذ، يبرز السؤال: أين يُحتفظ بهؤلاء الآلاف من البشر الذين نجوا من الرحلة، ونجحوا في تجاوز القوارب الأوروبية السريعة، ووصلوا إلى الأرض الموعودة؟ حتى هناك، تحاول أوروبا أن تدفع حدودها بعيدًا من «المركز»، بالقدر الذي تستطيعه. اختيرت جزيرة لامبيدوسا الصغيرة، الأقرب إلى تونس منها إلى صقلية، لأداء هذا الدور. يوجد أكثر من ألف شخص «في السجن» هناك، في معسكر كان معدًا أصلًا لاستيعاب 700 مهاجر، وسوء الأوضاع فيه لا يحتمل. والمعسكر الذي كان يحمل في الأصل اسم «مركز الاستقبال والخدمات الطارئة»، دعته حكومة سيلفيو بيرلوسكوني في كانون الثاني/يناير 2009 باسم «معسكر التعرف والإبعاد». يعبّر تغيير الاسم عن كل شيء. وفي شباط/فبراير 2009، ومع يأس اللاجئين من أن الأوضاع غير الإنسانية التي يُحتجزون فيها لن تتحسن، ثاروا، وانفجر المعسكر في تظاهرات تلتها اشتباكات بين الحراس ومن يُحتمل أن يصبحوا مواطنين. وأُحرق جزء من «مركز الاستقبال والخدمة الطارئة» السابق.

يعتبر معسكر لامبيدوسا واحدًا من المعسكرات الأوروبية. وثمة معسكر مشابه، اسمه هال فار، موجود في مالطا، اضطرّ اللاجئون الأفارقة فيه إلى أن يعلقوا لوحة ضخمة كتبوا عليها «نحن آدميون!»، لجذب أنظار المارين إلى الناس الذين يعيشون هناك محاصرين بالأسلاك الشائكة[128]. وفي إسبانيا التي تطرد في كل عام نحو000, مهاجر غير شرعي، على الحكومة أن تتعامل مع مسألة رهيبة أكبر: ماذا تفعل بجثث الحرّاقة عندما تطفو عند الشواطئ في منتصف الصيف، لترعب السياح الذين يأتون إلى الاستجمام يوميًا على شواطئ جنوب إسبانيا؟ طلبت الحكومة الإسبانية أخيرًا من الحكومة الجزائرية أن تأخذ أكثر من 170 جثة وُجدت بهذا الشكل؛ لكن الجزائريين رفضوا: أولًا، لأنه لا يمكن التعرف إلى الجثث، وثانيًا، لعدم التأكد من أن الجثث جزائرية (ليست مغربية أو تونسية)[129].

ربما نتج رفض الحكومة الجزائرية من سبب أكثر عمقًا؛ من أجل ألا تستمع إلى الرسالة التي يبعث بها الحرّاقة حول فشل مجتمعات شمال أفريقيا في تزويد هؤلاء الشباب بأي أمل في حياة طبيعية ومحترمة. هذا هو الموضوع الذي لا يخفيه الأوروبيون وحدهم، إنما، تخفيه بشكل أوسع حكومات شمال أفريقيا. وإلى فترة قريبة، لم يصرَّح رسميًّا أو يُكتب شيء في شأن هؤلاء الناس. حتى العائلات تخاف الاعتراف بوجود حرّاقة في أوساطها، فذلك عار وطني وعائلي، من الأفضل تجنبه. هؤلاء الناس الذين يحاولون أن يتركوا مسقط رأسهم من أجل متع أوروبية غير

مضمونة ليسوا مجرّد فقراء فحسب؛ إذ إنهم لا يرون أي مستقبل، أو أي مكان لهم، في مجتمعاتهم الخاصة. تمثل محاولاتهم اليائسة للوصول إلى أوروبا اتهامًا صامتًا موجهًا إلى حكوماتهم غير القادرة على أن توفر أي منظور اجتماعي أو اقتصادي للأعداد المتزايدة من الشباب. وهي أيضًا اتهام للفشل الاقتصادي للعرب وجنوب الصحراء الأفريقية، وشهادة على اتساع فجوة الدخل بين ضفتي المتوسط. في الواقع، كما يقول علي بنسعد، عالم الاجتماع الفرانكو-جزائري، «على الإنسان أن يحيّي عناد الحرّاقة وشجاعتهم. فمع الافتقار إلى قنوات للتعبير... السياسي، هؤلاء هم الشباب الذين يتصرفون من خلال العوامل التي أقاموها في فضاء ثقافي وسياسي دمّرته حكوماتهم، وأفرغته من كل معنى»[130].

هل يمكن هذه المعادلة غير القابلة للحل أن تجد حلًا؟ هل يمكن العالم المعولم الذي يتنقل فيه رأس المال والسلع والأفكار والمعلومات من دون معوقات، أن يتعايش مع عالم لا يستطيع فيه الناس أن يتحركوا؟ هل يستطيع هذان العالمان المنفصلان وغير المتساويين أن يتعايشا، حين تكون فروق الدخل بين البلدان ضخمة، وتزداد ضخامة أبدًا؟ ليس من المرجح استمرار وجود الحرّاقة من الأراضي الفقيرة كلها فترةً طويلة، إلا أن أعدادهم ستستمر في الازدياد، ومعها ستتزايد الإحصاءات الكئيبة للمعاناة والموت.

اللافتة 2-6: أجيال أوباما الثلاثة

توضح حياة الأجيال الثلاثة في عائلة أوباما بشكل لطيف عددًا من الموضوعات الرئيسة في هذا الكتاب.

في كتاب باراك حسين أوباما الجميل والصغير أحلام من أبي - أيًّا كانت روعة والده كان جدّه الكيني هو الذي يحظى بالاهتمام الأكبر، ويظهر تحت الضوء الأكثر سطوعًا. ولد الجدّ، حسين أونيانغو أوباما، في عام 1895، وترك منزله صغير السن، واعتمد على نفسه. وعلى الرغم من الضغط المجتمعي كله عليه كي يتخذ لنفسه زوجة، رفض ذلك. وبعد سنوات من العمل الجاد، حصل في النهاية على اعتراف اجتماعي متأخر، يثير الحسد، بفضل قدراته في الزراعة[131].

لم تكن حياة أونيانغو عادية؛ فبعد أن غادر بيت أجداده، أخذ يرتدي ملابس غربية، ومضى يبحث عن عمل في نيروبي. أفضل ما حصل عليه هذا الرجل المجدّ والعنيد والمؤثر هو الخدمة في صفوف الإنكليز. وكانت الكولونيالية قد حددت سقفًا واضحًا تمامًا، غير قابل للاختراق، مهما كان الشخص الأسود طموحًا أو ذكيًّا. فالمراكز العليا مخصصة للبريطانيين وحدهم. ويبدو أن أونيانغو قبل بواقع الحال: فهو لم يثر قط عليه بشكل علني، وتحدث معارضًا استقلال كينيا، وانزعج كثيرًا عند زواج ابنه (والد باراك) من امرأة بيضاء. لكنه ربما استاء من المعاملة غير العادلة، أو أدرك في الأقل ذلك الظلم الكبير الذي تحتويه.

في كينيا عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، لم يكن الفصل بمعايير الوضع الاجتماعي والدخل تامًّا تقريبًا، بل كان تامًّا بالضبط. وكما لم تتوافر وظائف اجتماعية عليا للسود، لم تكن هناك وظائف دنيا متاحة للبيض. هذا ما يمكن أن يسمى تقنيًّا في اقتصاد اللامساواة «لا تداخل» بين التوزيعين: أي شخص أبيض كان في حال أفضل من أي شخص أسود. (يُلاحَظ أننا وجدنا في اللافتة (2-2) أمرًا مشابهًا نتأكد منه في الكثير من المقارنات بين الأمم الغنية والفقيرة في هذه الأيام).

لكننا نستطيع أن نضع أرقامًا لهذه الفجوة الواسعة. يقتبس أوباما من كتيب العمل الخاص بجدّه، المسمى Domestic Servant Pocket Register (سجلّ جيب الخادم المنزلي)، وكان على جميع العمال من المواطنين الكينيين أن يحملوه في خلال عملهم وبحثهم عن عمل. في هذا الكتيب، يسجل أرباب العمل السابقون ملاحظاتهم حول العامل، الإيجابية أو السلبية. كتب واحد من مشغّلي أونيانغو، في واحد من التعليقات السلبية القليلة الواضحة حول عمله، أن أونيانغو «غير ملائم، ولا يستحق بالتأكيد مبلغ 60 شلنًا الذي يتقاضاه في الشهر»[132]. كُتبت هذه الملاحظة في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين (الكتيب صرف لأونيانغو في عام 1930). ولأن راتب أونيانغو العادي كان (كما هو مسجل في الكتيب) 60 شلنًا في الشهر، فإن دخله السنوي وصل إلى 720 شلنًا[133]. ولأن عائلته في ذلك الوقت كانت تتألف من زوجة وطفل، فإن دخل العائلة السنوي لكل فرد كان 240 شلنًا[134].

بفضل دراسات تاريخ الاقتصاد في كينيا، لدينا تقدير لتوزيع الدخل فيها في عام 27[135] تتألف المجموعة الأفقر، وهي المجموعة الاجتماعية الأكبر (تساوي 82 في المئة من المجموع الكلي للسكان)، من الملّاك الصغار الأفارقة الذين يقدّر دخلهم

السنوي بمبلغ 137 شلنًا. يقع هذا المبلغ عند الحدّ الأدنى لمستوى الضرورة. يأتي بعدهم العمال الزراعيون (7 في المئة) ومن يقومون بعملهم الخاص من الأفارقة (1.2 في المئة)، بتقدير دخل عائلي لكل فرد بين 211 و 271 شلنًا على التوالي. هناك، تقف عائلة أونيانغو: أفضل من حوالى 90 في المئة من سكان كينيا، وأعلى قليلًا من معدل سكان كينيا السود.

مع ذلك، كم كان هذا بعيدًا من الآسيويين والأوروبيين الذين يعيشون في كينيا! كان تقدير معدل الدخل لكل فرد هو 3,300 شلن للآسيويين، وهو حوالى 14 ضعفًا من دخل عائلة أونيانغو. أما معدل الدخل الأوروبي (الذي يمثل، طبقًا للإحصاء الرسمي، ثلثَ واحد في المئة من عدد السكان)، فقد كان لا يصدّق: 16,000 شلن. كان جدّ رئيس الولايات المتحدة [الحالي] يعمل خادمًا أو طباخًا عند أسرة دخلها 66 ضعف دخله الخاص. كان على أونيانغو أن يعمل عامًا كاملًا ليحصل على ما يحصل عليه رب عمله البريطاني في أقل من أسبوع. لم يكن ذلك انحرافًا، بل توزيع أنموذجي للدخل في ظل الكولونيالية. وكما سنرى في اللافتة (3-7)، في المستعمرات كلها تقريبًا، كانت دخول الأكثرية الكبرى من السكان المحليين أعلى قليلًا من مستوى الضرورة، وكانت الفروق في الدخل بينهم صغيرة جدًا. كان جدّ أوباما - اسميًّا - ضمن أعلى 10 في المئة من السكان طبقًا للدخل، لكنه أفضل قليلًا من مستوى الضرورة فحسب عند المزارعين. في القمة ذاتها، في أي حال، وبين أغنى 1-2 في المئة من السكان، معظمهم أو كلهم من المستعمرين، كانت الدخول ترتفع ببساطة إلى مستويات يصعب تخيل ارتفاعها.

كما ذُكر من قبل، وعلى الرغم من أن أحلام من أبي مهتم في الأساس بمتابعة حياة والد باراك أوباما، فإننا نعرف، ببعض الطرائق، عن الأب أقل مما نعرف عن الجدّ. مع ذلك، ما نعرفه عن الأب كاف لتوضيح الإمكانات الجديدة التي شرّعها الاستقلال في كينيا. أزيل سقف الدخل والوضع الوظيفي بالنسبة إلى المواطنين الكينيين: صار بإمكانهم أن يتقدّموا إلى أعلى الوظائف أجرًا، وأن يصبحوا مديرين، أو موظفين في وظائف رفيعة المستوى، أو تجارًا أغنياء. كان من الصعب التصور أن لدى باراك أوباما الأب فرصة للدراسة في الولايات المتحدة، تحت الحكم الكولونيالي. تأكيدًا على ذلك، فإن فكرة الذهاب إلى الولايات المتحدة جاءته من سيدتين أميركيتين وجدتاه شديد الذكاء والاجتهاد. أجل، كان هناك بعض الأفارقة الذين حصلوا على تعليم عال حتى في ظل الكولونيالية. لكن نهاية الحكم الكولونيالي أزالت الحواجز المؤثرة والنفسية من أمام طلب وضع أفضل في الحياة. ما الذي كان أفريقي جامعي يستطيع أن يفعله بشهادته المزخرفة عندما كان الأجانب يديرون البلاد؛ الحصول على وظيفة ثانوية في مكتب؟ لكن القيود رُفعت في عام 1960.

بعد أن تخرج باراك أوباما الأب من هارفرد، عاد إلى كينيا. يوضح هذا أيضًا فترة تفاؤل مابعد الاستعمار، عندما آمن أبناء الوطن بأن مكانهم الصحيح موجود في بلادهم، التي، بفضل المعرفة التي حصلوا عليها في أفضل المدارس، سوف تبعث من حالة التخلف إلى العالم الحديث. كان ذلك بالتأكيد وقت تفاؤل أكبر بالنسبة إلى الشباب الكيني مما هو عليه الآن. لم تكن هذه هي الحال لأن الاضطهاد رُفع فحسب، وظهرت فجأة احتمالات لا حدود لها، مقارنة بما كانوا عليه من مضايقات تحت الحكم الكولونيالي؛ وحصل ذلك أيضًا لأن الفجوة في الدخل بين كينيا والعالم المتطور كانت

أقل كثيرًا مما هي عليه في هذه الأيام.
للمفارقة، كما نعرف، لم يحلّ الاستقلال مشكلات أفريقيا؛ بل على العكس من ذلك، ففي خلال حقبة الاستقلال، اتجهت أفريقيا بشكل أعمق نحو العالم المتطور. صارت البلدان الأفريقية أشد فقرًا مما كانت عليه قبل الاستقلال، أو فشلت في التقدم ومجاراة سرعة العالم الغني نفسها. عندما انتقل باراك أوباما الأب للدراسة في الولايات المتحدة، كانت فجوة الدخل بين الولايات المتحدة وكينيا ثلاثة عشر في مقابل واحد، لكنها ارتفعت إلى ثلاثين في مقابل واحد حين تولى ابنه رئاسة الولايات المتحدة.
لا أدري ما الذي كان باراك أوباما الأب يعدّه أكثر غرابة عندما كان في طريقه إلى العالم الجديد في عام 1960: أن يصدّق أن ولده سيكون حاكم البلاد التي لم تقع عينه عليها، أم أن وطنه المستقل حديثًا سيكون أفقر بضعفين (قياسًا بالولايات المتحدة) مما كان عليه؟
ماذا عن باراك أوباما الابن، الرئيس؟ توضح قصة حياته أمورًا كثيرة، كُتب عنها الكثير، وبات ما يمكن أن يضاف قليلًا. مع ذلك، بمعيار موضوعنا، ومعيار ارتفاع «المواطنة الاستثنائية» التي يكتسبها المحظوظون، بما يكفي كي يولدوا في عالم غني (تُنظر اللافتة (2-3))، ربما من الأفضل أن يُترك باراك أوباما الابن ليفسّرها بنفسه. في ما يأتي، السبب الذي جعل والدته تقرّر أن تبعده من إندونيسيا، عندما كان في الحادية عشرة من عمره، ليعيش مع جدّيه، ويلتحق بمدرسة ثانوية في هاواي:
كانت دائمًا تشجع سرعة اندماجي الثقافي في إندونيسيا. نسبيًّا، جعلتني مكتفيًا ذاتيًّا غير متطلب، أعيش على ميزانية ضيقة، وعلى خلق قويم جدًا مقارنة بالأميركيين الآخرين. علمتني أن أترفع عن مزج الجهل بالتكبر الذي كان يميز الأميركيين في الخارج. لكنها الآن تعلمت... الهوة التي فصلت فرص الحياة للأميركيين عن أولئك الإندونيسيين. عرفَت في أي جانب من المعادلة تريد أن يكون ولدها. كنت أميركيًّا، كما قرّرت، وحياتي الحقيقية تقع في مكان آخر [خارج إندونيسيا][136].

اللافتة 2-7: هل أصبح العالم أقل مساواة في خلال إزالة العولمة؟

أحد البدهيات البسيطة في الاقتصادات الجديدة المحدثة هو أن انفتاح حركة العمل ورأس المال والسلع - أي العولمة - يجب ألا يفيد البلدان المشتركة فيها فحسب، وإنما البلدان الأكثر فقرًا[137] بشكل أكبر. يستند هذا الرأي في الأساس إلى ثلاث فرضيات: الأولى، «تنتج» البلدان الفقيرة عائدًا هامشيًّا لكل إضافة متعاقبة لرأس المال، أكبر من البلدان الغنية. ولأن معدل الفائدة في البلدان الفقيرة سيكون أكبر منه في البلدان الغنية، فإن رأس المال سيتدفق نحو العالم الفقير. الثانية، إن التكنولوجيا التي لها أهمية شاملة في التطور الاقتصادي، يتم تبادلها بسهولة أكبر، حين تكون الحدود مفتوحة. المستفيد الأول من انتقال التكنولوجيا هي البلدان الفقيرة. وسيكون عليها أن تدفع قليلًا، أو ألا تدفع، لتقلد التكنولوجيا التي سبق أن اختُرِعَت في العالم الغني. وفي حين تحتاج البلدان الغنية إلى أن تستثمر كثيرًا حتىَ تحقق اختراقات تقنية وتنجز اختراعات، سيكون سهلًا نسبيًّا ورخيصًا بالنسبة إلى البلدان الفقيرة أن تستفيد من تلك الاختراعات من طريق نسخها. إنها تمارس لعبة القفز نحو التطور التكنولوجي. لن تحتاج نيجيريا إلى بذل الوقت والجهد في بناء خطوط هاتف أرضي، ولا تحتاج إلى اختراع تكنولوجيا الهواتف الخلوية، فباستطاعتها تجاهل التكنولوجيا القديمة وتقليد نوكيا، منشئة مصنع هواتف خلوية بنفسها. الثالثة، والجديدة إلى حد ما، هي سبب يفترض أن تكون له علاقة بالمؤسسات؛ ففي حين تتكامل البلدان، فإنها تتوصل إلى معرفة أعمق بنوع المؤسسة التي تعمل بشكل أفضل. وسوف نفترض أننا نوافق كلنا على أنها تقوم على حماية قوية للملكية الفكرية، وإلغاء قيود التنظيم المالي. عندئذ، فإن البلدان الفقيرة التي تملك عددًا أقل من المؤسسات «الفاعلة» بشكل عام، ستحصل على فائدة أكثر، لأنها تستطيع أن تقلّد المؤسسات الأكثر نجاحًا من العالم الغني.

رأينا في المقالة الثانية أن هذه النبوءات البسيطة تبين أنها مخطئة تمامًا عند تفسير النمو في العالم في خلال العولمة 2.0. وهذه الحقيقة معترف بها عمومًا الآن، وعرضت نظريات بديلة للنمو الاقتصادي بهدف تفسيره. كما أن من المقبول أيضًا، منذ الثورة الصناعية، أن يكون معدل الدخول في بلدان العالم قد تغير (تُنظر اللافتة (2-1)). لكن، ما الذي حدث في فترة غياب العولمة، إذا كانت النظرية صحيحة، عندما كان يفترض بنا أن نلاحظ زيادة في الفروق بين البلدان الفقيرة والغنية؟

فترة غياب العولمة، وهي تقليديًّا تلك السنوات الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى بداية الحرب العالمية الثانية، واحدة من أقل الفترات التي درسها الاقتصاديون؛ إذ اعتبروها فترة سياسية بامتياز، وهنا مكمن المشكلة. «أسقطت» ثورة أكتوبر 1917 واحدًا من البلدان الرئيسة التي تتمتع بأكبر مساحة في العالم، من السيطرة الرأسمالية. وقلل مولد الفاشية في إيطاليا في عام 1922، مع عدد من مقلديها في وسط أوروبا وشرقيها، «من قيمة» دور الاقتصاد، لأن الدول الفاشية، مع أنها رأسمالية (بمعنى أنها حمت حقوق الملكية الخاصة بقوة أكبر من النظم الليبرالية التي أسقطتها)، أظهرت دورًا للدولة في الاقتصاد أكبر كثيرًا،

وتطلعت إلى أن ترى التجارة بمعيار تجاري بحت، أي، باعتبارها لعبة محصلتها صفر، وليس باعتبارها فائدة متبادلة. قلّصت فوضى الحرب الأهلية في الصين، والكولونيالية الوحشية في أفريقيا (ومرة أخرى، بلا فعل اقتصادي) المزيد من مدى الاقتصاد «الحر». كان المسمار الأخير في النعش ظهور الوطنية الاشتراكية في ألمانيا. وهكذا، يعتقد الاقتصاديون أن فترة الحرب تستطيع أن تعلمنا، إذا كان لها أن تفعل شيئًا، أن سياسة مفرطة لا يمكن أن تكون جيدة بالنسبة إلى التطور الاقتصادي.

بالفعل، كان هذا الدرس حقيقيًّا. لكن السؤال المثير هو إن كان لمجموعة التغيرات السلبية هذه تأثير متوقع على نمو البلدان الفقيرة والغنية. طبعًا، كان العالم «أصغر» كثيرًا حينئذ. لم يكن يضم بلدانًا مستقلة أقل من هذه الأيام فحسب، بل كانت البيانات الخاصة ببلدان كثيرة (معظمها مستعمرات) غير متاحة. وهكذا، علينا أن نعمل مع عينة من حوالى خمسة وأربعين بلدًا، بينها بلدان فقيرة مثل الصين ونيبال والهند في طرف، وأخرى غنية في طرف آخر، مثل الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا. ومع أن البيانات الخاصة بأفريقيا كانت مفقودة إلى حد كبير، فإن تغطيتنا السكانية تصل إلى 90 في المئة، لأن حصة أفريقيا في تعداد السكان في العالم في ذلك الوقت، كانت أقل مما هي عليه اليوم[138].

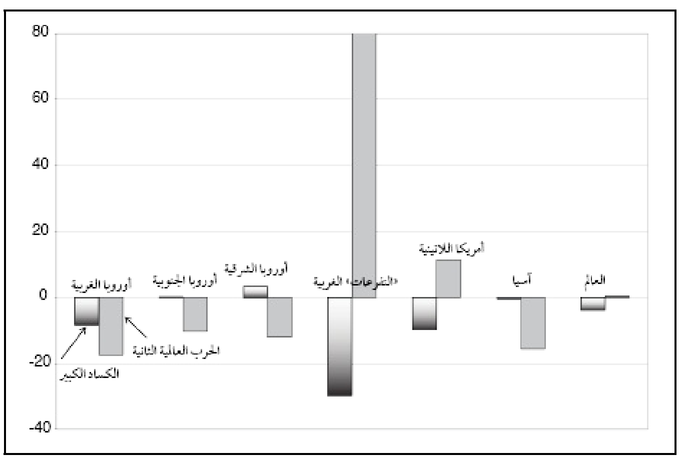
عندما نحسب مجموعة متماثلة من مقاييس اللامساواة في هذه العينة من البلدان، فإن اللامساواة لا تظهر ميلًا واضحًا إلى الارتفاع أو الانخفاض في خلال الفترة بكاملها، سواء أبدأنا الدراسة في عام 1913 (مباشرة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى) أم في عام 1919 (عند نهايتها). على سبيل المثال، في عام 1913 كانت النسبة بين دخل البلدان الغنية والفقيرة (الولايات المتحدة والصين على التوالي) أقل قليلًا من عشرة إلى واحد. ارتفعت النسبة إلى عتبة اثني عشر إلى واحد عشية الكساد العظيم، وكانت أحد عشر إلى واحد في عام 1938 (مع استبدال الولايات المتحدة بهولندا بصفتها أغنى دولة في العالم، وبقاء الصين في القاع).

نستطيع أن نستنتج أن الاضطرابات كلها والبعد من العولمة التي شهدها العالم بين عامي 1913 و1938 أبقت اللامساواة بين الأمم من دون تغيير. وكما لاحظنا سابقًا، لم يكن هذا ما يمكن أن نتوقعه من الاقتصادات الجديدة المحدثة البسيطة. لكن، يمكن التنويه بفترتين ثانويتين مثيرتين للاهتمام: الأولى، ما كان تأثير الكساد العظيم؟ والثانية، ما كان تأثير الحرب العالمية الثانية؟

نبدأ بالأخيرة لأن النتائج كانت واضحة. كان للحرب العالمية الثانية، حتى في عيّنتها غير الكاملة التي ندرسها، تأثير واضح في زعزعة التوازن. كان «المستفيدون» الرئيسون من الحرب الدول الغنية مثل الولايات المتحدة وسويسرا ونيوزيلندا وأستراليا وكندا. فبين عامي 1939 و 1945، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة غير عادية هي 80 في المئة (والنمو في النسبة «الصينية» الحديثة هو 10 في المئة في كل عام)، وكسبت كندا 60 في المئة، وأستراليا وسويسرا 20 في المئة، والأرجنتين 10 في المئة، وهكذا دواليك. في الناحية الأخرى، خسرت ألمانيا 20 في المئة من ناتجها، والاتحاد السوفياتي بين 10 و18 في المئة[139]، وفرنسا 40 في المئة تقريبًا، واليونان واليابان أكثر من

النصف، بينما كانت البيانات عن معظم الدول المنكوبة في أوروبا الشرقية (بولندا ويوغسلافيا) غير متاحة. ومن مصادر أخرى، يمكننا أن نقدّر خسارتهما في حدود 50 في المئة. وانزلقت الصين التي كانت في قاع العالم بين مجموعة الدخل في ثلاثينيات القرن العشرين، أكثر بكميات ثابتة في طريق فوضى الحرب الأهلية التي تداخلت مع الاحتلال الياباني وحرب التحرير الوطنية. أنتجت الحرب العالمية تغيرًا جذريًّا في الدخول بين المجموعة الثانوية من البلدان الغربية الغنية، وبشكل أكثر أهمية في العالم كله أيضًا. أفادت البلدان الغنية التي لم تدُر الحرب على أراضيها (يلاحظ أن «الرابحين» كلهم بقوا خارج مجال العمليات العسكرية)، ودمرت نسبة ضخمة من رأس المال المادي بين الدول المتحاربة التي دارت رحى الحرب على أراضيها. وعلى مستوى التصنيف الإقليمي، كسب نصف الكرة الغربي وأوقيانوسيا، أما جميع ما عداهما فمُني بالخسارة (يُنظر الشكل (2-4)).

الشكل(2-4): الربح أو الخسارة في المخرجات للفرد بين عامي 1929 و1933 وبين عامي 1938 و1945 (بالنسبة المئوية)



المصدر:

Calculated from Angus Madison, Contours of the World Economy: Essay in Macroeconomic History, 1-2030 AD (Oxford: Oxford University Press, 2004).

ملاحظة: المعدلات الإقليمية موزونة بحسب عدد السكان. والبيانات للفترة 1929-1933 تغطي ثلاثًا وأربعين دولة بلغ عدد سكانها 1.8 مليار نسمة في عام 1933 نحو 90 في المئة من سكان العالم). وفي الفترة 1938-1945، تغطي البيانات ثلاثًا وأربعين دولة بلغ عدد سكانها 1.2 مليار نسمة (أي نحو 60 بالمئة من سكان العالم). ولا تشمل البيانات الخاصة بالحرب العالمية الثانية (1938-1945) الصين. وعند إضافة الصين، يتحول التغير في المخرجات العالمية من موجب قليلًا (كما يظهر في الشكل

أعلاه) إلى سالب قليلًا.
كان للكساد الكبير تأثير شامل، ومختلف جدًا . ففي العالم الغني، كانت الدول الثلاث الأكثر معاناة: كندا والولايات المتحدة وألمانيا. وبين عامي 1929 و 1933، فقدت الولايات المتحدة وكندا 30 في المئة من الدخل الفردي، وفقدت ألمانيا حوالى 20 في المئة (مع أنها نهضت في عام 1933 بعد تولي هتلر السلطة). وتلتها بعد ذلك فرنسا وإسبانيا وهولندا التي فقدت 10 في المئة، ثم بريطانيا العظمى بخسارة 5 في المئة، وهلم جرًّا. لكنّ عددًا من الدول الفقيرة اجتاز الكساد الكبير نسبيًّا من دون أن يتضرر: فاليابان وكوريا (تحت الاحتلال الياباني) استمرتا في النمو؛ ويصدق ذلك على الصين (التي كانت، كما رأينا، في ثلاثينيات القرن العشرين، أفقر دولة في العالم). أما الاتحاد السوفياتي الذي طرح خطته الخمسية في عام 1928، فنَما بنسبة 20 في المئة في الأقل، وهذا ما فعلته تشكيلة من الدول مثل البرتغال والنرويج وتركيا. وإذا نظرنا إلى تأثيرات الكساد العظيم إقليميًّا، كانت بلدان «الذراع الغربي» هي الأكثر تأثرًا: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا (التي كانت بعد ذلك الدول الرئيسة المستفيدة من الحرب العالمية الثانية)، أما الأقل تأثرًا فكانت أوروبا الشرقية (بفضل نمو الاتحاد السوفياتي)، وجنوب أوروبا، وآسيا (يُنظر الشكل (5)). والمعدل الشامل لما فقده العالم في خلال الكساد العظيم حوالى 4 في المئة من دخل كل فرد، وهذا مناقض لحقبة الحرب العالمية الثانية التي كلفت البشرية حوالي 50 مليون قتيل، لكنها بحسب معايير الناتج العالمي لكل فرد ربما شهدت هبوطًا أقصاه بين 0.5 نقطة إلى نقطة مئوية واحدة (تحديدًا حين نضم قيمة الطائرات والغواصات والذخيرة والدبابات كلها التي أُنتِجت، إلى جانب السلع المستهلكة).

(101) يُستخدم متوسط الدخل (Mean Income) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالتبادل.
(102) الأرقام تصدم أكثر من ذلك إذا قارنا الولايات المتحدة بالهند. كانت الفجوة المطلقة في عام 1980 أقل من 25,000 معادل القوة الشرائية بالدولار؛ وهي اليوم أك 40,000.
(103) في الفترة السابقة 1990-2000، كانت الفجوة أوسع. يُنظر:
Branko Milanovic, Why Did the Poorest Countries Fail to Catch Up?, Carnegie Working Paper 62 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, September 2005).
(104) يُنظر:
UNCTAD, 2007 World Investment Report (Geneva: United Nations, 2007).
(105) Robert Lucas, «Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?,» American Economic Review Papers and Proceeding, vol. 80, no. 2 (1990), pp. 92-96.
تنسحب مفارقة لوكاس على العمل أيضًا: يميل الناس ذوو المهارات إلى الهجرة إلى بلدان تكون فيها المهارات وافرة (الولايات المتحدة وأوروبا)، لا إلى البقاء في بلدانهم ذات المهارات النادرة.
(106) Nicholas Crafts, «Globalization and Growth in the Twentieth Century,» IMF Working Paper 2000/44 (Washington, DC: International Monetary Fund, March 2000), pp. 26-27, 30.
يُنظر أيضًا:
Richard Baldwin and Philippe Martin, «Two Waves of Globalization: Superficial Similarities, Fundamental Differences,» National Bureau of Economic Research Working Paper 6904 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, January 1999).
(107) البيانات من:
Maurice Obstfeld and Alan Taylor, «Globalization and Capital Markets,» in: Globalization in Historical Perspective, Ed. by Michael D. Bordo, Alan M. Taylor and Jeffrey G. Williamson (Chicago: University of Chicago Press, 2003), pp. 121-187,
ذُكِر في:
Niall Ferguson and Moritz Schularick, «The Empire Effect: The Determinants of Country Risk in the First Age of Globalization, 1880-1913,» Journal of Economic History, vol. 66, no. 2 (June 2006), p. 285.
(108) Paul Romer, «The Origins of Endogenous Growth,» Journal of Economic Perspectives, vol. 8, no. 1 (1994), pp. 3-22.
(109) Paul Romer, «Are Non-convexities Important for Understanding Growth?,» American Economic Review, [Papers and Proceedings of the

American Economic Association], vol. 80, no. 2 (1990), pp. 97-103.

(110) يُنظر:

Peter H. Lindert and Jeffrey G. Williamson, «Revising England's Social Tables, 1688-1812,» Explorations in Economic History, vol. 19, no. 4 (1982), pp. 385-408; Lindert and Williamson, «Reinterpreting Britain's Social Tables,» Explorations in Economic History, vol. 20, no. 1 (1983),

ويُنظر:

Peter H. Lindert, «Three centuries of Inequality in Britain and the United States,» in: Handbook of Income Distribution, Ed. by A. B. Atkinson and F. Bourguignon (Amsterdam: Elvesier, 2000)

(تُنظر اللافتة (1-10)، الهامش 12).

(111) يُنظر:

Jan Luiten van Zanden, «Tracing the Beginning of the Kuznets Curve: Western Europe During the Early Modern Period,» Economic History Review, vol. 48, no. 4 (1995), pp. 643-664.

ومن أجل ألمانيا، يُنظر:

Rolf Dumke, «Income Inequality and Industrialization in Germany, 1850-1913: The Kuznets Hypothesis Revisited,» in: Income Distribution in Historical Perspective, Ed. by Y. S. Brenner, Hartmut Kaelble and Mark Thomas (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

(112) هذا بالاستناد إلى بيانات ماديسون. في أوائل القرن التاسع عشر، يقدم المؤرخ الاقتصادي البلجيكي - السويسري بول بايروخ فجوة أصغر، حوالى 2 إلى 1، بين أغنى الأمم وأفقرها:

Paul Bairoch, Victoires et déboires: Histoire économique et sociale du monde du XVIe siècle à nos jours, (Paris: Gallimard, 1997), tome I, p. 111.

أما اليوم، فالفجوة بين هولندا والصين، على الرغم من النمو الصيني الاستثنائي في خلال ربع القرن الماضي، هي 8 إلى 1. أو لاحظ المثال الآتي: حوالى 1760، كانت الفجوة بين بريطانيا العظمى والهند أقل من 1.5 إلى 1، يُنظر:

Bairoch, tome II, p. 845.

واليوم هي 13 إلى 1.

(113) Gregory Clark, «The Conditions of the Working Class in England, 1209-2004,» Journal of Political Economy, vol. 115, no. 6 (2005), pp. 1307-1340.

(114) هم صغار الفلاحين و الأتباع المسخرين من طرف النبالة في روسيا. (المحرر)

(115) من الشعوب الموندية وهي مجموعات عرقية هندية تعيش في شرق الهند في هضبة تشوتا ناغبور. (المحرر)

(116) في رسالة إلى ماركس في عام 1858: «البروليتاريا الإنكليزية تتحول شيئًا فشيئًا إلى برجوازية... بالنسبة إلى أمة تستغل العالم كله، هذا يمكن تبريره بالطبع إلى حد ما»، يُنظر:

Karl Marx and Frederick Engels, Marx and Engels: Selected Correspondence,

4th ed. (Moscow: Progress, 1982), p. 132, and Eric Hobsbawm, The Age of Capital (New York: Vintage Books, 1996), esp. pp. 224-229.

(117) Leon Trotsky, Le Terrorisme et communisme (Paris: Edition 10/18, 1963 (نُشر بالروسية في الأصل في عام 1920).

(118) «الثورة الدائمة» هي فكرة تروتسكي ولينين حول أن ثورة البروليتاريا التي نجحت في روسيا المتخلفة نسبيًّا، يجب أن تنفجر قريبًا في البلدان الأكثر تطورًا في العالم، محققة بذلك توقعات ماركس، وفارضة الشيوعية في العالم كله.

(119) التضامن القائم على الدين مسألة أخرى تمامًا.

(120) في عام 2006، قُدر أن هناك 191 مليون نسمة (3 في المئة من تعداد سكان العالم) يعيشون في بلدان لم يولدوا فيها، يُنظر:

Richard Freeman, «People Flows in Globalization,» National Bureau of Economic Research Working Paper 12315 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2006).

يُلاحظ أن هذا مخزون، أي «تراكم» جميع أولئك الناس في خلال السنوات. والموجات (أي الزيادات السنوية في مثل هذا المخزون) أصغر بكثير طبعًا؛ نحو ثلاثة ملايين نسمة سنويًّا. يُنظر:

http://www.oecd.org/dataoecd/17/39/23664717.gif.

(121) في عام 2008، كانت نسبة 15.6 في المئة من قوة العمل في الولايات المتحدة أجنبية المولد، يُنظر:

Bureau of Labor Statistics, New Release (March 26, 2009), at: http://www.bls.gov/cps/.

وبالنسبة إلى إسبانيا، يُنظر:

Madrid, Instituto Nacional de Estatistica, «Labor Force Survey» 2008.

وبالنسبة إلى اليونان، يُنظر:

Employment in OECD countries (2002), at: http://www.childpolicyintl.org/contexttablesemployment/Table%202.31%20Emp

وبالنسبة إلى إيطاليا، يُنظر:

Banca d’Italia, Relazione annuale sul 2008 (May 29, 2009), chap. 11, table 11.4, p. 128, at: http://www.bancaditalia.it/pubblicazioni/relann/re108/re108it/.

(122) يُنظر:

David Blanchflower and Chris Shadforth, «Fear, Unemployment, and Migration,» Economic Journal, vol. 119, no. 535 (February 2009), table 17, p. F157.

(123) استنادًا إلى تقدير الهجرة المكسيكية غير الشرعية بين عامي 2000 و2005 (1.3 مليون)، يُنظر:

U. S. Department of Homeland Security.

(124) كان عدد الذين ماتوا وهم يحاولون اجتياز جدار برلين نحو مئتين في خلال سبعة وعشرين عامًا من وجوده. وعلى قاعدة سنوية، يكون عدد المكسيكيين الذين يموتون أكثر بخمسين ضعفًا.

(125) BBC, July 2, 2007, at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/6228236.stm.
(126) يُعتقد بوجود مئات عدة من المواطنين الجزائريين والتونسيين في السجون الليبية.
(127) BBC, March 31, 2009, and Radio France Inter, March 16, 2009.
(128) للمفارقة، يستطيع الإنسان أن يتذكر أن أعدادًا كثيرة من المالطيين والصقليين والكورسيكيين انتقلت بحرية واستقرت في تونس، في القرن التاسع عشر.
(129) الوطن الجزائرية اليومية:
El Watan. 5/3/2009.
(130) Agence France Presse, March 31, 2009.
(131) وُلد الجد في عام 1895 (توفي في عام 1979)، ووُلد الأب في عام 1936 (توفي في عام 1982)، ووُلد أوباما الابن في عام 1961. وُلدت ابنة أونيانغو الأولى (سارة) في عام 1933 عندما كان في الثامنة والثلاثين، وهو عمر متأخر لإنجاب أول طفل في كينيا في ثلاثينيات القرن العشرين.
(132) Barack Obama, Dreams from My Father (New York: Crown, 2007), p. 426.
(133) بافتراض عدم وجود عطل، ولا غياب بسبب المرض، وهكذا دواليك.
(134) كانت عائلة أونيانغو، أخيرًا، تشمله مع زوجتين وخمسة أطفال.
(135) Arne Bigsten, «Income Distribution and Growth in a Dual Economy: Kenya, 1914-1976,» Memorandum 101, : Gothenburg University, Department of Economics, Gothenburg 1987.
(136) Obama, p. 47.
(137) أشعر بالامتنان لفلاديمير بوبوف ومايكل إلمان للمساعدة في بيانات النمو السوفياتي.
(138) استُخدمت بيانات آنغوس ماديسون 2004 لعدد السكان، ومعدل دخل الفرد في هذه اللافتة (إلّا حين أشير إلى غير ذلك).
(139) يستند الشكل الأخير إلى:
Mark Harrison, The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 95.

الفصل الثالث

المقالة الثالثة: عالم غير متساو
اللامساواة بين المواطنين في العالم

ربما تظن أن من السهل إضافة اللامساواة بين الأفراد في داخل الأمم إلى اللامساواة بين الأمم، ثم تقدير مدى اللامساواة العالمية بين المواطنين كلهم في العالم. وهذه، لسوء الحظ، ليست هي الحال.

أولاً، نفتقر إلى المعلومات الضرورية. وفي حين تكون البيانات حول الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، التي تدخل في بناء اللامساواة بين الدول، مما يمكن تقديره بشكل معقول منذ أوائل القرن التاسع عشر (وربما، كما رأينا، في المجتمعات القديمة مثل الإمبراطورية الرومانية)، فإن البيانات حول التوزيع في داخل الدول تتأخر عن ذلك إلى حد كبير. والوصول إلى مسوح الأسر التي نحتاج إليها لحساب فروق الدخل بين الأفراد في داخل كل أمة أصعب من مجرد تلخيص أسعار السلع والخدمات المنتجة. علاوة على ذلك، ومن أجل ابتكار شيء يقترب من التوزيع العالمي، يجب أن تكون لدينا بيانات مسحية لبلدان العالم كلها (تلك المهمة بمعايير السكان، وتلك المهمة بمعايير الدخل الكلي)، تغطي في الأقل 90 في المئة من تعداد السكان في العالم، والدخل الكلي العالمي. تم الوصول إلى هذه العلامة القاعدية بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين فحسب، عندما انضمت المناطق الثلاث الكبيرة في العالم، التي لم تكن بيانات دخلها متاحة أو يمكن الوصول إليها من قبل، إلى باقي العالم: الصين التي أصبح أول مسح قومي شامل لدخل الأسرة فيها متاحًا في أوائل ثمانينيات القرن العشرين؛ والاتحاد السوفياتي الذي أجرى مسوحًا ناقصة لكن مفيدة منذ عشرينيات القرن العشرين، ولم يسمح بأن تكون متاحة قبل منتصف ثمانينيات ذلك القرن، بفضل إدخال سياسة الشفافية (Glasnost)؛ وأخيرًا، بلدان في أفريقيا، لم تنفذ مسوحات ميدانية على الإطلاق لضعف وكالات الإحصاء ونقص المصادر. تغير هذا أيضًا مع الانخراط الكبير للوكالات الدولية، البنك الدولي على وجه الخصوص. وهذه التطورات، التي حدثت مصادفة، فتحت الأبواب لأول تقديرات مضبوطة للامساواة العالمية، تستند كليًّا إلى تقديرات مباشرة للدخول الفردية، بدلاً من الاستناد إلى تكهن أشكال التوزيع القومي للدخول.

إضافة إلى المشكلات مع البيانات، وحتى وقت قريب، كان يُنظر إلى توزيع الدخل باعتباره موضوعًا وطنيًا بحت، لا موضوعًا عالميًا. لم تكن هناك حاجة إلى التفكير أو إلى حساب ما يبدو مفاهيم غير ذات صلة، مثل اللامساواة العالمية. مع صعود العولمة فحسب، ومع التقارب، والمزيد من الاتصال بين شعوب من أمم مختلفة وقارات، إضافة إلى البزوغ الخجول لشيء يمكن أن يعتبر «مؤسسات أولية للنظام العالمي»، بات يبدو مقبولاً أن نقارن دخولنا بدخول شعوب بعيدة، ليس باعتبارها معدلاً في مقابل معدل فحسب، بل فردًا في مقابل آخر. وفي عالم معولم، تضاعف عدد أقراننا أضعافًا مضاعفة.

هناك موازٍ تاريخي لهذه العملية، هو نهوض الدولة القومية، والحكومات المركزية القومية، والاهتمام بتوزيع الدخل القومي. قبل ظهور الدولة القومية، عندما كانت البلدان تتكون من بلدات معزولة في الأغلب، وقرى، وضياع من النادر أن يتفاعل سكانها، وربما لا يكونون على وعي بما جلبته لهم السيادة الملكية الجديدة من إعادة لترتيب الخريطة السياسية، لم يكن هناك بالتأكيد حاجة ولا قدرة على قياس دخول الأفراد في إطار البلاد. وعندما بدأ باريتو يهتم بتجارب توزيع الدخل القومي (يُنظر المقالة الأولى واللافتة (1-10))، كان ذلك لأن وعيًا عامًّا بالمشكلة ظهر مسبقًا، وكانت البيانات متاحة ولو مجزأة. بالقدر نفسه، لم يكن من باب المصادفة وحدها أن تظهر البيانات التي جعلت الاستعلام حول توزيع الدخل العالمي ممكنًا في وقت أثارت فيه هذه المهمة، عقلانيًّا، الاهتمام والتحدي. وكما كتب ماركس: «الجنس البشري... وبشكل محتوم، يضع لنفسه مثل هذه المهمات، كونه قادرًا على حلها، ما دام الفحص الدقيق يُظهر دائمًا أن المشكلة نفسها تنشأ، عندما تكون الأحوال المادية لحلّها قد حضرت فحسب»[140]. وبالفعل، في هذه الحالة، برزت مشكلة اللامساواة العالمية في الوقت نفسه تقريبًا الذي باتت فيه البيانات التي ستتم دراستها، متاحة أولًا.

بمجرد أن وُجد الاهتمام والبيانات، صار من السهل نسبيًّا ترتيب توزيع الدخل القومي بشكل عملاق، وحساب اللامساواة العالمية، أول مرة على الإطلاق - بالتعامل مع العالم وكأنه بلد واحد. وقد تم توليد سلسلة من النتائج للسنوات المرجعية، بفاصل خمسة أعوام تقريبًا، بدءًا من عام 1988 إلى عام 2005[141].

تفيد النتائج، من دون أن يشكل ذلك مفاجأة، بأن اللامساواة العالمية مرتفعة جدًا . يصل مُعامل جيني الخاص بها إلى مستوى 70، وهو أعلى من اللامساواة في أي بلد في العالم على انفراد، حتى في المثل الأعلى للامساواة، كما في جنوب أفريقيا والبرازيل، اللتين يبلغ مُعامل جيني الخاص بهما 60 «فقط»[142]. نحن نصل إلى مُعامل جيني قيمته 70 عندما يكون الدخل الفردي للناس الذين يعيشون في البلدان الفقيرة منضبطًا على أقل مستويات الأسعار التي يواجهونها. وإذا استخدمنا دولاراتهم الحقيقية بدلًا من ذلك، ستكون اللامساواة أعلى، وربما يصل مُعامل جيني إلى عتبة 80. لكن، ما الذي تعنيه قيمة مُعامل جيني 70 (أو 80) في الحقيقة؟ هل مالت اللامساواة العالمية، في الأقل منذ الوقت الذي بتنا نستطيع قياسها فيه، إلى الارتفاع أم إلى الانخفاض؟ وما الذي نستطيع أن نقوله عن وجود السببية بين العولمة واللامساواة العالمية؟

يشير توزيع الدخل العالمي اليوم إلى أن أغنى 10 في المئة من متلقي الدخل يحصلون على 56 في المئة من الدخل العالمي، بينما يتلقى أفقر 10 في المئة 0.7 في المئة فقط من الدخل العالمي. النسبة العشرية - أي بين معدل دخل 10 في المئة القمة و10 في المئة القاع - نحو ثمانين إلى واحد. ومن أجل مقارنة مفيدة؛ في داخل بلد متطور «عادي»، نادرًا ما تتجاوز هذه النسبة عشرة إلى واحد. وثمة طريقة أخرى للنظر إلى التوزيع العالمي، هي تأمل نصيب أغنى 5 في المئة: 37 في المئة من الدخل العالمي. أما نصيب أفقر 5 في المئة فأقل من 0.2 في المئة من الدخل العالمي. وهكذا، تقترب النسبة بين القمة والقاع في الهرم العالمي من 200 إلى واحد. وحتى يجمع الفقراء ما يجمعه الأغنياء في عام، عليهم أن يعملوا قرنين لا

يحتملان. وهذه الأمثلة يمكن أن تتضاعف، وتصبح أكثر مأساوية كلما صعدنا (ونزلنا) في الهرم.
تتضخم الفجوات عندما ننظر إليها بمعايير الدولار البسيطة، (وليس دولارات معادل القوة الشرائية التي تسري على معدل السعر المنخفض في البلدان الفقيرة).
حينئذ سيتلقى الـ 10 في المئة الأوائل في القمة أكثر من ثلثي الدخل العالمي الشامل، ويكون نصيب الـ 5في المئة الأوائل في القمة نسبة 45 في المئة. أما نصيب الـ 5 و 10 في المئة من القاع، فلا يكاد يُذكر.
هل أصبح التوزيع أكثر تفاوتًا منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي؟ الجواب الأكثر جدية عن ذلك السؤال سلبي في الأغلب. في بيانات الأسر التي نستخدمها لإجراء تلك التوزيعات، طبعًا، مشكلاتها الخاصة، وهي كثيرة. هناك ما يسميه رجال الإحصاء «ضوضاء كبيرة للإشارة إلى النسبة»، بمعنى أنه ضمن المسوح خواصّ في جمع البيانات، وفروق في تعريفات مكونات الدخل (ما هي أفضل طريقة لتسعير منزل؟ كيف نقدّر الغذاء المنتَج والمستهلك في المنزل؟ كيف يفرّق عدد كبير من أرباب العمل في القطاع الخاص بين دخول المشروعات ودخول الأسر؟)، كما توجد فروق في استعداد الأغنياء للمشاركة. وهكذا، تعتري تقديرات مُعامِل جيني هذا أخطاء كبيرة. ومنذ عام 1988، حينما بدأ تشغيل هذا النوع من حساب اللامساواة العالمية، استمر مُعامِل جيني في المستوى نفسه تقريبًا عند 70؛ وتحمل كل «قراءة» من بين اثنتين خطأ قياسيًّا.
لكن هذا مجرد جزء حسابي تقني من التفسير. وهناك موضوع جوهري آخر هو أن توزيع الدخل العالمي في خلال السنوات الثلاثين الماضية كان يتقرر من خلال ثلاث قوى، اثنتان تدفعانه إلى أعلى، وواحدة - وإن تكن قوية - تدفعه إلى أسفل. كانت قوى الدفع نحو لامساواة أعظم هي ارتفاع فروق الدخل في أوساط معظم الدول المهمة (الصغيرة أيضًا) التي تطرقنا إليها في المقالة الأولى. لنتذكر أن من أجل الوصول إلى لامساواة عالمية، نحتاج إلى أن نضيف إلى اللامساواة بين البلدان تلك اللامساواة القائمة في داخل كل بلد. بالتالي، يدفع الارتفاع في هذا العنصر الأخير اللامساواة العالمية إلى أعلى. أما القوة الثانية التي دفعت اللامساواة العالمية إلى أعلى فكانت الاختلاف في متوسط الدخل في البلد نفسه، مع نمو في البلدان الفقيرة أبطأ منه في البلدان الغنية، وهو ما نوقش في المقالة الثانية. لكن القوة الثالثة التي تؤثر في توزيع الدخل العالمي كانت قوة معادلة، وهي تحديدًا النمو السريع في الصين والهند (نوقش أيضًا في المقالة الثانية). عندما أقلعت الصين والهند في ممر النمو السريع، كانتا (وما زالتا) فقيرتين نسبيًّا: إذا كان الاقتصاد الفقير ينمو أسرع من الغني، فاللامساواة تتضاءل.
هكذا، بشكل أساسي، إذا أردنا أن نفكر في اللامساواة العالمية - وهو موضوع من الصعب الإمساك به، لأننا سنتعامل مع أكثر من مسألة في الوقت نفسه - نستطيع أن نبسطها بطرح ثلاثة أسئلة أساسية:
1 - هل ترتفع اللامساواة على المستوى القومي أم لا؟
2 - أي بلدان أسرع نموًا، الفقيرة أم الغنية؟
3 - هل تنمو الصين والهند أسرع من الدول الغنية؟
منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وازنت القوة الأخيرة، تقريبًا، القوتين الأوليين.

والقوة الأخيرة هي أيضًا الأكثر أهمية، لأن الفروق في داخل الدول نفسها تؤثر في حجم اللامساواة العالمية - وإذا لم تستطع واحدة من القوتين الآخريين، بقدرتها على منع التوازن، أن تجبر على تغيير الاتجاه، فربما نشهد هبوطًا حادًّا في اللامساواة العالمية. وعلى العكس من ذلك، إذا تعثرت معدلات سرعة النمو في الصين والهند، ووقفت عند مستوى المعدل العالمي أو أقل، واستمرت القوتان الأخريان في العمل من دون معوقات، فلا شك في أن اللامساواة العالمية سترتفع من جديد.

العولمة واللامساواة العالمية. هل نستطيع أن نُقيم سببية ما بين العولمة واللامساواة العالمية؟ الجواب صعب من ناحية، ويدخل في سياق خاص من ناحية أخرى. القنوات التي تؤثر العولمة من خلالها في اللامساواة العالمية معقّدة جدًا. أولاً، العولمة تؤثر في توزيع الدخل القومي للدول الغنية والفقيرة، وربما تؤثر في كل منهما بطريقة مختلفة - على سبيل المثال، ارتفاع اللامساواة في البلدان الغنية، وتضاؤل اللامساواة في الفقيرة. ثانيًا، تؤثر بأشكال مختلفة في معدلات النمو في الدول الفقيرة والغنية. ثالثًا، ربما توثر بشكل مختلف في معدلات النمو في البلدان الضخمة والمتوسطة والصغيرة. وهذا فحسب لفكّ حدود هذه التأثيرات التي تشرف على المستحيل. وحول كل واحدة من القنوات، هناك أدبيات بحثية ضخمة، مع نتائج تجريبية تستطيع كثيرًا أن تشمل الطيف الممكن بأكمله. وليس هناك إجماع على وجود أثر للعولمة في أي من هذه القنوات الثلاث، يكون مؤثرًا في اللامساواة العالمية.

لكنّ هناك مبررًا أعمق للسبب الذي يجعل الجواب عن هذا السؤال غير ممكن إلا في سياق تاريخي. لنفرض جدلا أننا نتفق جميعًا فجأة على الموضوع الذي قلنا للتو إن هناك جدلاً بحثيًا لا يزال حيًّا حوله؛ كالقول إن العولمة لا تؤثر أبدًا في توزيع الدخل القومي، وتجعل معدلات النمو في الدول الفقيرة الكثيفة السكان أسرع، مقارنة بمعدلات النمو في الدول الغنية. ألا يكون ذلك لطيفًا؟ ما دام أحد المؤثرات حياديًّا، والثاني والثالث مع المساواة، يجب على العولمة، في حال التوازن، أن تكون جيدة للمساواة العالمية. لكن الجواب يبقى معتمدًا على الموقع الذي توجد فيه الدول كثيفة السكان في داخل مسلسل توزيع الدخل في جميع البلدان. وإذا كان معظم الدول كثيفة السكان فقيرًا، كما هي الحال اليوم، ونحن نريد ضمنيًّا أن نفترضها، فستكون النتيجة السابقة صحيحة: ستكون العولمة جيدة للمساواة العالمية. وإذا «فصلنا» ثنائية الدول الفقيرة كثيفة السكان لأنه لا يوجد شيء أساس يملي أن تكون البلدان كثيفة السكان فقيرة دائمًا (في أي حال، الولايات المتحدة بلاد كثيفة السكان، الثالثة في ترتيب الكثافة في العالم، وهي على الرغم من ذلك واحدة من أغنى البلدان) - فإن الحال ستتغير: لا يزال انحراف متوسط الدخل القومي جيدًا للمساواة، والحيادية في عدم مقاطعة اللامساواة القومية حقيقية. والآن، إذا كانت العولمة جيدة للبلدان كثيفة السكان - مع كونها غنية - فإن اللامساواة العالمية ترتفع بسهولة إلى أعلى.

يوضح هذا المثال شيئًا بسيطًا: حتى إذا وافقنا على أن شأن العولمة يتعلق بكل قناة، حيث تؤثر في اللامساواة العالمية، فإن شكل الأمور السياقي والتاريخي (حيث البلدان كثيفة السكان في توزيع الدخل بين الأمم) سيقرر الجواب النهائي. لن

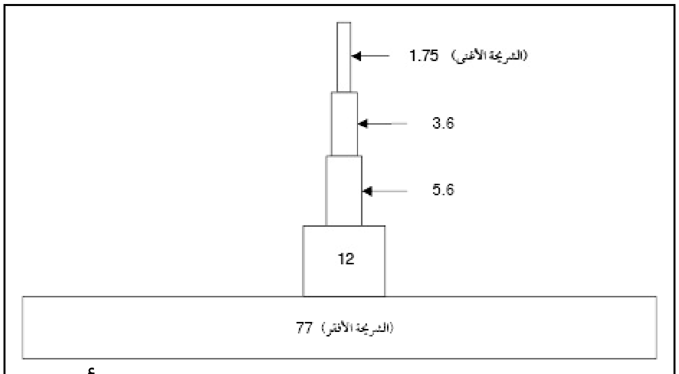
يكون هناك جواب عام للسؤال: «كيف تؤثر العولمة في اللامساواة العالمية؟»؛ ستكون هناك في أحسن الأحوال أجوبة سياقية فحسب. أما بالنسبة إلى السنوات الثلاثين الأخيرة، فإن أفضل محاولاتنا في ذلك الجواب السياقي سيقول - كما قلنا بالفعل - إن دورها كان متناقضًا: كانت هناك قوى تدفع في اتجاه لامساواة أعظم، وأخرى تعادلها (أكثر ما يُلاحَظ ذلك في نمو الصين والهند).

الحيتان التي تحمل العالم على ظهرها. لإلقاء نظرة أقرب إلى اللامساواة العالمية، لا يكفي أن نقارن بين دخول القمة والقاع فحسب. المهم هو أن نعرف من في القمة ومن في القاع. ناقشنا سابقًا (تُنظر اللافتتان (2-1) و(2-4)) حجم الفروق في الدخول وسط البلدان ذاتها، لذلك لن نفاجأ بأن نجد جنسيات الناس في قمة أجزاء توزيع الدخل العالمي وفي قاعها مختلفة جدًا. فقمة 1 في المئة تضم تقريبًا 60 مليونًا وهم أغنى الأفراد في العالم. حوالى 50 مليونًا منهم مواطنون في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وأوقيانوسيا (تُنظر اللافتة (3-1)). ونستطيع تاليًا أن ننظر في القمة العُشرية؛ فالحال ليست مختلفة كثيرًا هنا. إن أكثر من 70 في المئة من أصحاب هذه القمة هم من الأمم الغربية الغنية، تأتي بعدها البلدان الآسيوية بنسبة 20 في المئة، ثم أميركا اللاتينية بأقل من 5 في المئة، وأوروبا الشرقية/الاتحاد السوفياتي السابق وأفريقيا بحصة قليلة جدًا. لا يوجد صينيون أو هنود (بأي أعداد مهمة) بين الناس في القمة العُشرية. مع ذلك، ثمة مليونا جنوب أفريقي وسبعة ملايين روسي. الحال بالنسبة إلى عُشرية القاع مختلفة جدًا طبعًا؛ 70 في المئة من آسيا، وحوالى الربع من أفريقيا، وحوالى 5 في المئة من أميركا اللاتينية. ليس هناك أوروبيون شرقيون أو مواطنون من البلدان الغربية بين أدنى عُشر عالمي.

لكن أفضل طريقة للنظر في ذلك، وربما أمتعها، هي إقامة هرم. حتى نفعل ذلك، بعد ترتيب الناس من الأفقر إلى الأغنى، علينا أن نطرح السؤال الآتي (خمس مرات): كم عدد الناس الأكثر فقرًا (ثم الأقل فقرًا، وأصحاب الدخل المتوسط، وهلم جرّا) الذي يكون ضروريًّا حتى ينتجوا 20 في المئة متعاقبة من الدخل العالمي؟ من الواضح أن العدد سيكون كبيرًا جدًا، حين نسأل السؤال أول مرة. سوف يظهر أنه 77 في المئة من سكان العالم. هذه هي قاعدة هرمنا. ثم نسأل بعد ذلك، كم شخصًا نحتاج (الآن بوضوح، أفراد أفضل حالًا) لتوليد شريحة 20 في المئة الثانية من الدخل الكلي؟ سنحتاج إلى 12 في المئة من عدد سكان العالم. وهكذا دواليك، حتى نصل إلى آخر 20 في المئة من الدخل العالمي. هناك، سنحتاج إلى 1.75 في المئة فقط من سكان العالم. قمة الهرم، بمعيار عدد الناس، صغيرة، وقاعدته ضخمة. النتائج مبينة في الشكل (3-1). ليس انحدار الهرم حادًّا فحسب، لكن الصورة تذكرنا بالفكرة القديمة عن العالم كصحن محمول على ظهور حيتان عدة، إلا أن الحيتان في هذا التشبيه هم فقراء هذا العالم.

الشكل (3-1): الهرم العالمي: ما هي النسب المئوية من السكان اللازمة

لتوليد 20 في المئة متتابعة من الدخل العالمي؟



ملاحظة: يتلاءم عرض كل كتلة مع النسب المئوية للناس. أما الارتفاع فهو متماثل لجميع الكتل (حيث إن كل كتلة تساهم بنسبة 20 في المئة من الدخل العالمي).

تطوّر اللامساواة العالمية على المدى الطويل. على الرغم من أننا نملك بيانات دقيقة حول اللامساواة العالمية منذ أن أصبحت البحوث الأسرية في معظم بلدان العالم (بعد ثمانينيات القرن العشرين) متاحة، فإنه من الصعوبة متابعة تطورها قبل ذلك الوقت. وبفضل بعض العمل الأخير، والاستعداد لاستخدام فرضيات بطولية حول الطريقة التي يبدو بها توزيع الدخل القومي في الماضي[143]، وليس أقل أهمية، حقيقة أننا نعرف أن الآلة الرئيسة التي تقود اللامساواة العالمية أقامت في داخل فروق الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بين البلدان (وهو ما نملك عنه بيانات أفضل)، أصبحنا قادرين على قول شيء عن اللامساواة العالمية في الماضي. في هذا الصدد، قدّر فرانسوا بورغينيون، أحد أبرز الاقتصاديين الذين يعملون على توزيع الدخل، وكريستيان موريسون، المؤرخ الاقتصادي الفرنسي، أن اللامساواة العالمية كانت 50 نقطة جيني في عام 1820، ثم ارتفعت إلى 61 في عام 1910، و64 في عام 1950، وأخيرًا إلى 66 في عام 1992، عندما انتهت دراستهما[144]. والشكل الذي رسمه اللامساواة العالمية منذ الثورة الصناعية في زيادة مستمرة، لكن بوتيرة أخف: كان المنحنى يرتفع، لكنه وصل إلى هضبة مرتفعة جدًا في السنوات العشرين الأخيرة. ليس سهلًا تنبؤ الاتجاه المستقبلي لهذا المنحنى. وطبقًا لعالم الاجتماع الأميركي المعروف غلين فايرباو والاقتصادي المعروف مثله، الحاصل على جائزة نوبل، روبرت لوكاس، نحن في الطريق إلى «تحوّل لامساواة» ضخم، وأسوأ ما في اللامساواة صار وراءنا - أو هو تمامًا معنا في هذه الأثناء. في المستقبل، اللامساواة العالمية ستهبط بمعدلات النمو السريع المستمرة في الصين والهند[145]. وهذا محتمل تمامًا، لكن على الإنسان أن يكون حذرًا قبل أن يرسم بعجلة، اعتمادًا على التقدم الاقتصادي الحتمي، الذي لن يقاطعه شيء في هاتين الدولتين. هناك أوضاع كثيرة لا يمكن التنبؤ بها (تُنظر اللافتة (1-9) في ما يخص الصين) يمكنها أن تُخرج تقدمهما عن سكّته. يحتاج الإنسان أيضًا إلى أن يعرف أن هذه النبوءة تعتمد على حركات معينة في بلد أو اثنين، لا على اتجاه عام، حيث يستطيع العدد الكبير من الحالات أن

يؤكد الحركة في اتجاه مفترض، حتى وإن كانت للحالات الفردية «الحرية» في الحركة خارج الاتجاه العام أو ضده.

لا يمكن ضمان هبوط لطيف في اللامساواة العالمية حتى إن استمرت الصين والهند في معدلات نموهما الحالية، لأنهما في خلال حوالى عشرين عامًا، حين تجتازان مستوى دول الدخل المتوسط، فإن نموهما الخاص سيصبح غير معادل، إذا بقيت دول كبيرة أخرى مثل إندونيسيا وبنغلادش ونيجيريا وباكستان، متأخرة كثيرًا[146].

ربما تكون اللامساواة بين مواطني العالم اليوم بالارتفاع الذي كانت عليه منذ بدأت، مع أن هذه النقطة المرتفعة موجودة على هضبة لامساواة عالية جدًا، بدلًا من وجودها وحدها فوق ذروة. كانت اللامساواة العالمية ترتفع، بسرعة في البداية ثم ببطء أكثر، لكن من دون مقاطعة تقريبًا، منذ الثورة الصناعية. ومن الأهمية بمكان أن تركيب اللامساواة العالمية - القوى التي تجعلها تكبر - تغير في خلال الفترة ذاتها: من كونه محكومًا باللامساواة في داخل الأمم ذاتها، إلى أن أصبح إلى حد كبير محدَّدًا من اللامساواة بين البلدان في متوسط الدخول (تُنظر اللافتة (2-1)).

وللحالات النسبية للدخل في الصين والهند والولايات المتحدة، لها شأن حاسم في تقرير مستواها وتطورها.

هل اللامساواة العالمية ذات أهمية؟ وصف جاغديش باغواتي، أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا، في كتابه دفاعًا عن العولمة، كل عمل إحصائي عن اللامساواة العالمية - بغض النظر عن القلق في شأنه - بأنه ليس أقل من «حماقة»[147].

ولآخرين الرأي نفسه، حتى وإن صاغوه بأوصاف أقل لذعًا، لأنه لا يوجد «مرسل إليه» يمكن أن توجَّه إليه الشكاوى حول اللامساواة المرتفعة جدًا. في بلد واحد، يشترك الناس في الحكومة نفسها؛ وإذا شعروا بأن اللامساواة مرتفعة جدًا، أو أن المجتمع غير عادل، فإن لديهم آلية سياسية - الانتخابات في الديمقراطية والثورة في الأوتوقراطية - للتعبير عن قلقهم. وعلى الحكام، أكانوا ديمقراطيين أم لا، من أجل المحافظة على أنفسهم، أن يأخذوا وجهة نظر السكان في الحسبان، عندما يفكرون ويتخذون قراراتهم.

أما على المستوى العالمي، وما دام لا يوجد حكومة عالمية، فإنه لا يمكن التعبير عن عدم الرضا عن مستوى اللامساواة أو ترجمته إلى فعل سياسي، لأن الآراء لا يُمكن أن تُنقل إلى أحد، وما هو أكثر أهمية أن لا كتلة تعمل ضدها. لذلك، يوجد من يجادل قائلًا إنه حتى تصبح اللامساواة موضوعًا اجتماعيًّا ذا صلة، بمعنى أن يكون الناس معنيين باللامساواة، ومستعدين لعمل شيء تجاهها، يجب أن تكون هناك صلة تربط بينهم ، وهي لا تزال غائبة عن مستوى العالم. تسمى هذه الصلة «المفهوم السياسي لعدالة التوزيع». وهو، كما يفسره واحد ممن اقترحوه، توماس نايغل، «العدل شيء ندين به من خلال مؤسساتنا المشتركة فحسب لأولئك الذين نقيم معهم صلة سياسية متينة. إنه... التزام ترابطي»[148]. ولا يحكم المفهوم السياسي لعدالة التوزيع خارج الواجب الإنساني في مساعدة الأجانب، لكنه أيضًا لا يفرض على الناس الأغنياء والبلدان الغنية أي شيء خارج ذلك.

قدم الفيلسوف جون رولز وجهة نظر مختلفة حول كون اللامساواة العالمية غير مادية؛ إذ رأى أن أفضل الترتيبات العالمية المرغوبة يشبه تلك التي تكون أوضاعها المستقاة من عمله نظرية في العدل (يُنظر المقالة الأولى) كافية لكل فرد في

البلاد. أما على المستوى العالمي فتنسحب أحكام مختلفة، وواجب مساعدة البلدان الغنية محدود في المدى وفي الوقت (تُنظر اللافتة (3-8)). بكلمات أخرى، إن عالمًا عادلًا هو العالم الذي تسكنه دول عادلة. وفي رأي رولز، تتحقق الدرجة العالمية المثلى عند الوصول إلى ما هو أمثل لكل فرد على مستوى البلد الواحد.
غريزيًّا، لا شيء من ذلك يبدو صحيحًا. فحقيقة أن دخل قمة نسبتها 1.75 في المئة من سكان العالم يساوي دخل نسبة 77 في المئة الأكثر فقرًا لا تبدو جيدة ولا مثالية ولا خالية من سبب للقلق. هناك سببان في الأقل لاعتبارها تستحق الاهتمام. ربما ننظر إلى اللامساواة بشكل نفعي. تؤدي الفجوات الضخمة في الدخل بين البلدان اجتماعيًّا إلى موجات دولية من الهجرة لا يمكن دعمها. أما محليًا، فترتبط اللامساواة المرتفعة بين الجماعات والأفراد بغياب الاستقرار السياسي.
يميل غياب الاستقرار القومي إلى أن يتفشى في البلدان المجاورة، وحتى في باقي دول العالم. وبدلًا من غياب الاستقرار في تلك الجملة، اقرأ الفوضى. توضح الأمثلة الأخيرة، كتنوع القرصنة قرب الشواطئ الصومالية والإنفلونزا المكسيكية، كيف يؤثر الفقر المحلي (وهو كلمة مختلفة للامساواة العالمية) بسهولة في باقي دول العالم. في حالة أولى، هدد الفقر والفوضى في الصومال بوقف شحنات النفط الدولية في واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم؛ وفي حالة أخرى، تسبب الفقر وسوء الحالة الصحية في المكسيك بإنفلونزا وبائية سرعان ما انتشرت في أربع جهات العالم، وأصابت الآلاف، وقتلت مئات عدة من البشر. بكلمات أخرى، تجعل المستويات المرتفعة من اللامساواة العالمية الفوضى العالمية قريبة الاحتمال.
ثانيًا، نستطيع أيضًا أن نورد حججًا أخلاقية لتقليص اللامساواة العالمية. نحن لا نحتاج إلى أن نحصر ميدان قلقنا في العدالة وواجب المساعدة فحسب، في الناس الذين نشترك معهم في أوضاع سياسية، أي مع أولئك الموجودين في البلد نفسه. تزول هذه المخاوف نفسها بمجرد أن يقوم ما يسميه الفيلسوف السياسي تشارلز بايتز «العلاقات المتساوية» - العلاقات بشيء من الأهمية - بين الأفراد، بغض النظر عن مكان وجودهم في العالم[149]. ربما تكون هذه علاقات تجارة، أو هجرة، أو استثمار، أو علاقات من طريق منظمات دولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، أو مؤسسات تتغير مع الأجواء تفرض أحكامًا للتصرف ولها تأثيرات بارزة (للأفضل أو للأسوأ) في الأفراد من بلدان متنوعة. وبمجرد وجود مثل هذه المنظمات الدولية صاحبة الأحكام، ووجود «كثافة» من العلاقات الاقتصادية (بمعنى أن عددًا كافيًا من الناس يتفاعل أو يتاجر مع بعضه، أو أنه يتأثر بالأفعال أو الأحكام التي تنبثق عن هذه المؤسسات)، يبزغان واجب العدل، وبالتالي القلق على اللامساواة العالمية وإعادة التوزيع[150].
هناك وضع أمتن يتمسك به من يسمون الكوزموبوليتانيين الذين يرون العالم مكونًا من أشخاص لديهم جميعًا قيمة أخلاقية متساوية ومطلب أخلاقي متساو تجاه كل منا. ضمن وجهة النظر هذه، لا تميز الصلات العائلية، ولا التقارب الجغرافي، ولا المؤسسات المشتركة، جماعة من أخرى. وعلينا (وربما يفعل بعضنا ذلك الآن) أن ننظر إليهم جميعًا، وببساطة، باعتبارهم أفرادًا يستحقون انتباهنا وقلقنا بالتساوي[151]. في حالة كهذه، لا يكون هناك تمييز حقيقي بين اللامساواة بالموازين القومية أو العالمية. كلاهما يتساوى في أهميته. وما قلناه لمصلحة اللامساواة

القومية المنخفضة (يُنظر المقالة الأولى) يجب آن يطبَّق عالميًّا أيضًا.
الإشكالية الثلاثية للعولمة. تكمن إشكالية العولمة، باستخدام جملة في سياق مختلف إلى حد ما عن اقتصادي هارفارد داني رودريك، في كيفية الاستمرار في (1) العولمة، بينما (2) فروق متوسط الدخل بين البلدان مرتفعة، وتزداد ارتفاعًا، و (3) القابلية الدولية للعمل تبقى محدودة جدًا. لا يمكن المحافظة على هذه الأمور الثلاثة التي ميزت العولمة 2.0 حتى الآن، إلى الأبد. تؤدي العولمة بشكل طبيعي إلى معرفة أفضل ووعي بأوضاع الحياة حول العالم، وهي، إذا كانت فروق الدخل بين البلدان كبيرة، تحفّز على الهجرة. لكن، كما رأينا (اللافتتان (2-4) و(2-5))، فإن الهجرة بنسب مرتفعة غير مقبولة سياسيًّا من الدول الغنية، وهي تخلق مزيدًا من العقبات في طريقها.
في المدى البعيد، إذا استمرت العولمة، فلا يمكن أن تكسب معركة مقاومة الهجرة. البديل الأفضل الذي يمكن أن يساعد، هو تقليص الفروق في معدل مستويات الدخل بين البلدان. في هذه الحالة، ستقل ضغوط الهجرة، وسيكون العالم، من وجهة نظر مستوى المعيشة، مكانًا أكثر تجانسًا، غير مهدد باستمرار العولمة. من ناحية أخرى، إذا استمرت الفجوة الكبيرة في الدخل بين البلدان، واستمرت البلدان الغنية في تحديد الهجرة أو منعها، فربما تضطر العولمة إلى التراجع. لا يحظى تداخل استقلالية هذه الأسس الأخيرة للتطور بما يكفي من التقدير، لكن الخيارات بسيطة نسبيًّا وصارمة: إذا أريد للتكامل الدائم والقريب بين الاقتصاد والشعوب أن يتقدم، فإما أن ترتفع دخول الفقراء من الناس في البلدان التي يعيشون فيها حاليًّا، أو أنهم سيأتون، بأرقام أعظم، إلى العالم الغني.

اللافتة 3-1: أين أنت من توزيع الدخل العالمي؟

شاهد الكثير من الناس مواقع الإنترنت التي توضح درجتك في توزيع الدخل العالمي أو استخدمها. ربما يُطلب منك أن تُدخل رقمًا واحدًا فحسب، هو دخلك، وفي وقت لا يُذكر، ليحدد لك الموقع، وهذه خدعة، درجتك في توزيع الدخل العالمي. (وبغرض التعرف الكامل، رأيت اثنين من هذه المواقع التي تزعم أنها تستخدم بيانات من كتابي عوالِم منفصلة، من أجل أن تصل إلى مثل هذه التوزيعات. فاكتشفت أنني لم أكن منخرطًا في أي شيء فعلوه، كما أنني لا أعرف كيف يجرون حساباتهم). أما الآن، فأنا أنوي أن أفعل شيئًا مشابهًا هنا.

ربما تكون مواقع الإنترنت على خطأ، ليس بالضرورة لأنها لا تملك أفضل البيانات (وهو ما قد يكون صحيحًا أيضًا)، وإنما لأنها لا تحرص على شرح المعلومات التي يجب أن تُدرج من أجل تحديد درجة الإنسان في توزيع الدخل العالمي (أو الدولي، لذلك السبب).

هكذا، نحتاج في البداية إلى القيام ببعض الواجب المنزلي. ربما أبدو مثل دائرة الإيرادات الداخلية (IRS)، لكن عليك لسوء الحظ أن تقوم بثلاثة أشياء: أن تعرف كم عدد الأفراد في أسرتك، ثم تحسب الدخل السنوي الكامل لأسرتك، ثم تقرر كيف تتعامل مع مثل هذا الموضوع المزعج؛ تكاليف السكن، أو ما يلصق بفوائد السكن. لنبدأ بحجم الأسرة. أفراد أسرتك هم أولئك الذين تجلس معهم إلى مائدة الطعام عمومًا في منزلك، والذين يشاركونك الإقامة تحت السقف نفسه. يشمل حجمها الأقارب والأصدقاء الذين تكون زياراتهم طويلة، لكنه لا يشمل المساعدين العاملين في المنزل، ولا المستأجرين (الذين يمكن كليهما أن يعيش تحت السقف نفسه). وهو يستثني أيضًا الأبناء الذين يعيشون خارج المنزل، حتى وإن كنتَ تدفع معظم تكاليف حياتهم (مثل الأبناء في الكلية). ربما يبدو ذلك غريبًا واعتباطيًّا، لكنه ليس كذلك. الفرضية هي أن أعضاء الأسرة يشتركون في كل شيء بانتظام. وهكذا، فإن القريب الذي يزور الأسرة طويلًا سيقاسمها الطعام ووسائل الراحة المنزلية وإلى ما هنالك، لكن عليه أيضًا أن يساهم في دخله مع الأسرة. أما الأبناء الذين يعيشون خارج المنزل، فهم وحدات أسرية منفصلة. حتى لو كنت تدفع تكاليف حياتهم، فإن هذا يعتبر تحويلًا تطوّعيًّا خاصًّا. أنت من يقرر مساعدتهم. تقنيًّا، كان بإمكانك أن تستخدم تلك الأموال في شراء سيارة، أو الذهاب في عطلة، لكنك تحصل على سعادة أكثر في تقديم العون إلى أبنائك.

بعد ذلك، ننتقل إلى الجزء الذي يشبه دائرة الإيرادات الداخلية من الواجب المنزلي: تقرير ما هو دخلك الأسري. عليك أن تجمع الأجور ودخل الضمان الاجتماعي (المنح الحكومية) لجميع أفراد العائلة، والدخل من أصول متنوعة يملكها أفراد العائلة (إيجار الممتلكات، فوائد حسابات المصارف، فوائد النشاط التجاري، عائدات الأسهم والسندات، وما يشبه ذلك). ولأن كل شيء يجب أن يتم على قاعدة سنوية، فعليك أن تنظر إلى الدخل السنوي من كل مصدر من هذه المصادر. وفي كثير من الأوقات، يصعب تحديد الدخل التجاري أو دخل العمل الخاص، لكننا سنفترض أنك ستقوم به هنا بطريقة ليست أسوأ مما قمت به في تعبئة الاستمارة الضريبية (مع أن النفقات التي قد يصرّح عنها الإنسان أمام دائرة الإيرادات الداخلية لتقليص دخله الضريبي لا

تكون مقبولة عندما نحدد دخل الأسرة لأغراض إحصائية). حتى أرباح رأس المال تُعتبر جزءًا من الدخل، لذلك عليك أن تضيفها أيضًا[152]. بعد ذلك، عليك أن تخصم الضرائب المباشرة التي يدفعها أفراد الأسرة كلهم. وبالنسبة إلى البلدان حيث تخصم الضرائب من المصدر (مثل الطريقة الإلزامية التي تجمع بها المساهمات في الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة)، ستكون الأمور أسهل: لن يحتاج الإنسان إلى أن يقلق في شأن خصمها. في هذه الحالة، تكون الأجور الصافية بعد حسم الضرائب قد استثنت مسبقًا تلك الضرائب المباشرة.

الآن، وصلنا إلى موضوع مخادع، هو موضوع الإسكان. لأسباب كثيرة معقدة، علينا في الأغلب أن نتجنبه، لكن هذا المنطق يجب أن يفسّر. لنأخذ، على سبيل المثال، شخصين دخل كل منهما 100 دولار، لكن أحدهما يملك منزلًا والآخر يستأجره. المنطق يقول إن حال الأول أفضل. لهذا نحتاج أن نضيف إلى 100 دولار التي تخصه القيمة النسبية لخدمات الإسكان التي يتمتع بها، أي، الإيجار الذي كان سيدفعه لو كان يستأجر المنزل. وهذا يجعل الأمر معقدًا بالفعل، لأن معظم الناس يقف في مكان ما بين اثنين: فهم ليسوا مالكين 100 في المئة، ولا مجرد مستأجرين. ربما يكونون قد دفعوا جزءًا من الرهن العقاري (ولنقل النصف). في هذه الحالة، يفترض بهم أن يدفعوا نصف الإيجار المقدّر. هذا هو الجزء الذي يعيشون فيه «مجانًا». في أي حال، ولأسباب عملية هنا، ولأننا نريد الحصول على تقدير ثابت للدخل، يُستحسن أن نقفز عن الموضوع بكامله، وألا نزيد شيئًا على دخلك إلا إذا كنت تملك المنزل أو الشقة تمامًا. في تلك الحال فحسب، عليك أن تضيف إلى دخلك ذلك الإيجار المقدّر.

علينا الآن أن نفعل شيئًا إضافيًّا، وبالطريقة المادية البحت لسوء الحظ، أيضًا. علينا أن نعادل الدخل الذي حسبته حتى الآن، بمستوى السعر الخاص بالبلد الذي تعيش فيه. إننا نقارن الرفاه عند الكثير من الناس الذين يعيشون في بلدان مختلفة، وعلينا أن نأخذ في الحسبان حقيقة أن مستوى الأسعار يختلف من بلد إلى آخر، وأنك في الهند تحتاج إلى دولارات أقل لتعيش بشكل جيد، كما هي الحال في الولايات المتحدة (يُنظر المقالة الثانية). وبصفة عامة، كلما كان البلد الذي تعيش فيه أفقر (في المعدل)، كان مستوى السعر أدنى، ويجب أن تعادل دخلك الذي احتسبت بما هو (أعلى). فإذا كنت تعيش في الولايات المتحدة، فلن تقوم بأي معادلة لأن الحساب الدولي مرتّب على أن يكون مستوى السعر في الولايات المتحدة مساويًا لمستوى السعر الدولي. وإذا رغبت، تستطيع أن تضرب دخلك الذي حسبته في 1. وبالطريقة القاسية المجرّبة، إذا كنت تعيش في أوروبا الغربية، أو أستراليا أو نيوزيلندا، عليك أن تقلّص الدخل الذي حسبته بين 10-20 في المئة بسبب ارتفاع الأسعار هناك. وإذا كنت تعيش في بلدان جنوب أوروبا «الأرخص»، مثل تركيا أو اليونان أو البرتغال، فيجب أن تزيد بنسبة 10-20 في المئة. وإذا كنت تعيش في أوروبا الشرقية (بما فيها روسيا)، أو أميركا اللاتينية، فعليك أن تضاعفه ضعفين؛ أما في الصين أو أفريقيا أو إندونيسيا، فاضربه بـ 2.5. أخيرًا، إذا كنت تعيش في الهند، فضاعفه ثلاثة أضعاف. وإذا كنت تعيش في مصر أو بوليفيا أو إثيوبيا، فعليك أن تضاعفه أربعة أضعاف.

نحن الآن مستعدون: خذ الرقم الذي حصلت عليه من حسابات دخلك، وأضف القيمة النسبية للإسكان (إن وُجدت)، واقسم على أعضاء الأسرة، وعادل ذلك بمستوى

السعر في البلد الذي تعيش فيه[153]. ثم اكتب الرقم النهائي على ورقة.
إذا كان دخلك أعلى من 1,225 معادل القوة الشرائية بالدولار، فأنت تنتمي إلى النصف الأعلى من توزيع الدخل العالمي[154]. دعنا نتطلع إلى أعلى. حتى تكون في قمة 40 في المئة، يجب أن يكون دخلك حوالى 1,770 معادل القوة الشرائية بالدولار لكل فرد؛ وحتى تكون في قمة 30 في المئة، تحتاج إلى 2,720 معادل القوة الشرائية بالدولار.
بعد مستوى معين، تتصاعد العتبة الضرورية إلى نقاط قليلة في النسبة المئوية بسرعة: حتى تكون ضمن قمة الخمس العالمية (أغنى 20 في المئة من الناس في العالم)، سوف تحتاج إلى 5,000 معادل القوة الشرائية بالدولار في كل عام، وفي العشر الأغنى، على دخلك أن يصل على الأقل إلى 12,000 معادل القوة الشرائية بالدولار. ومن أجل قمة 5 في المئة يكون المطلوب 18,500 معادل القوة الشرائية بالدولار. أما بالنسبة إلى 1 في المئة، فالعتبة هي 34,000 معادل القوة الشرائية بالدولار.
من هم هؤلاء الناس، أغنى 1 في المئة في العالم (60 مليون نسمة) الذين يكون دخلهم أكثر من 34,000 معادل القوة الشرائية بالدولار لكل فرد سنويًا؟[155]. أين يعيشون؟ ليس مفاجئًا أن حوالى نصفهم من الأميركيين: 29 مليونًا بالضبط. يلي ذلك أربعة ملايين ألماني، وحوالى ثلاثة ملايين فرنسي وإيطالي وبريطاني (في كل بلد)؛ ومليونا كندي وكوري وياباني وبرازيلي (في كل بلد)؛ وحوالى مليون سويسري وإسباني وأسترالي وهولندي وتايواني وتشيلي وسنغافوري. لا يوجد أحد من أفريقيا أو الصين أو الهند أو أوروبا الشرقية أو روسيا (بأعداد ظاهرة كافية، طبعًا).
في النهاية، هل نستطيع أن نقدّر عتبة الدخل المطلوبة لتكون جزءًا من عشر الواحد في المئة من أغنى الأغنياء في العالم؟ نحن نتحرك الآن في أرض زلقة، ونميل إلى أن نبخس الكميات المطلوبة كي تؤهَّل لهذا الوضع المهيب. السبب ببساطة هو عدم مشاركة معظم الأغنياء الحقيقيين في المسوح الأسرية أو تقليلهم من حجم دخولهم على المستوى الدولي. مع الاحتفاظ بهذه التحفظات في الذهن، يبدو أن الإنسان يحتاج إلى حوالي 70,000 معادل القوة الشرائية بالدولار سنويًّا ليكون بين 6 ملايين نسمة هم أغنى أغنياء العالم[156]. وفي ما يأتي شيء يسهل تذكره: حتى تكون بين أغنى 6 أو 7 ملايين شخص في العالم، تحتاج إلى 70,000 معادل القوة الشرائية بالدولار لكل فرد في العائلة سنويًّا، بعد خصم الضرائب.
من أجل «قمة العالم»، يمكننا أن نتحقق لنرى كيف يعمل قانون باريتو الذي عرّفناه من قبل (تُنظر اللافتة (1-10)). العبور من قمة 1 في المئة إلى قمة 0.1 في المئة، أي تقليص عدد الناس من 60 مليونًا إلى 6 ملايين، بينما ترتفع عتبة الدخل إلى حوالى الضعف (70,000 معادل القوة الشرائية بالدولار/34,000 معادل القوة الشرائية بالدولار). تعطينا الصيغة «مقصلة» باريتو في حوالى [157]3.2. وهذه أعلى كثيرًا مما وج باريتو في عينة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في البلدان الأوروبية (يراوح «ثابت» باريتو بين 1.4 و1.5). نستطيع أن نستنتج أن «مقصلة الدخل» تلك تعمل بحدة أشد بين أعلى قمم توزيع الدخل العالمي، حيث تكون أي زيادة في عتبة الدخل «المطلوبة» كافية لـ»تنحية» نسبة كبيرة من الناس. إنها زلقة عند القمة...

اللافتة 3-2: هل من طبقة وسطى في العالم؟

يقول كثير إن العالم يضم طبقة وسطى[158]، متأثرًا بالنمو المرتفع في الصين والهند، وكثافة سكانهما، وبالتالي بالعدد الكبير من الناس الذين يتمتعون بدخول تجعلهم من الطبقة الوسطى، على المستوى الدولي. وهم يحتجون بالقول إن الطبقة الوسطى العالمية موجودة بالفعل، لكنها كما سنرى، في أحسن حالاتها متى كانت قيد البروز.

إذا أردنا أن نتحدث عن طبقة وسطى «عالمية»، فسنحتاج إلى تعريف هذه الطبقة بميزان عالمي، متبعين القواعد التي استُخدمت للتأكد من أنه ثمة طبقة واحدة (وكم نسبتها) على المستوى الدولي. هناك توجه منتشر في الفترة الأخيرة يعتبر أن من يحصل على دخل ضمن نسبة 25 في المئة، التي تشكل الدخل المتوسط، يُعتبر عضوًا فيها[159]. (الدخل المتوسط هو الذي يقسم تجمعًا سكانيًّا ما نصفين متساويين: 50 في المئة يملكون أقل من ذلك الدخل و50 في المئة يملكون أكثر).

في البلدان ذات المستوى المرتفع جدًا من اللامساواة، والطبقات الوسطى الصغيرة، مثل معظم بلدان أميركا اللاتينية، يكون حوالى 20 في المئة من سكانها في داخل حدود التعريف. أما في البلدان المتطورة، فتكون الطبقة الوسطى في حدود 40 في المئة. إضافة إلى ذلك، إن هاتين الطبقتين الوسطيين غير متساويتين في الثراء (في صلتهما بمتوسط الدخل في بلادهما). في بلدان أميركا اللاتينية، تحصل الطبقة الوسطى، في المعدل، على دخل قريب من 60 في المئة من المتوسط القومي. في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا، يصل معدل الطبقة الوسطى إلى 85 في المئة من المتوسط القومي[160]. هذان الرقمان (نصيب الطبقة الوسطى ودخلها النسبي) يعطياننا مدى تجريبيًّا بين ما يمكن أن يُعتبر مجتمعًا بطبقة وسطى صغيرة (وضعيفة افتراضًا) وما هو في الأساس مجتمع طبقة وسطى.

كيف يُجري العالم مقارنته بهذه البيانات؟

ليس بشكل جيد جدًا. بحسب بيانات عام 2005 (آخر البيانات التي يمكن أن تخرج منها هذه الأرقام العالمية)، كانت الطبقة الوسطى العالمية مكونة من 850 مليون نسمة، بنسبة أقل قليلًا من 15 في المئة من تعداد السكان في العالم، ومعدل دخلها 29 في المئة فقط من متوسط الدخل العالمي. في أي حال، إن تسميتها «وسطى» في هذا السياق مغلوطة إلى حد ما. يكمن السبب في اللامساواة الضخمة الموجودة في العالم، التي تجعل الدخل المتوسط في عام 2005 (كما رأينا في اللافتة السابقة) 1,225 معادل القوة الشرائية بالدولار فقط، أي حوالى 3.3 لكل فرد كل يوم، وهو ربع خط الفقر الرسمي في الدول الغنية، أو حتى أقل. لذلك، علينا أن نسمي هذه المجموعة الطبقة المتوسطة (Median) العالمية. وهي تشمل الناس الذين يراوح دخلهم لكل فرد يوميًّا بين 2.5 معادل القوة الشرائية بالدولار وأكثر قليلًا من 4. بكلمات أخرى، نحتاج إلى أن نتذكر أن الطبقة العالمية المتوسطة هي بالفعل طبقة فقيرة جدًا بمعايير العالم الأول. مع ذلك، فهذه الطبقة العالمية المتوسطة أصغر كثيرًا من الطبقة الوسطى في بلاد مثل بنما والبرازيل، وهي أضعف كثيرًا على الصعيد الاقتصادي أيضًا. وهي تتلقى نحو 4 في المئة من دخل العالم في مقابل ثلث الدخول القومية التي تتلقاها الطبقات الوسطى في البلدان

المتطورة. وبالاقتباس من مارك توين، كانت المبالغة كبيرة في التقارير حول نهوض طبقة متوسطة عالمية، أو حتى طبقة وسطى (Middle) عالمية.
مع ذلك، يمكن السؤال، هل في هذه الحال الكئيبة تحسين لما كان في الماضي؟ نحن لا نستطيع أن نذهب بعيدًا في الماضي، لأننا نحتاج في مثل هذا النوع من الحساب إلى بيانات من مسوح أسرية لكل البلدان في العالم تقريبًا، وهي غير متاحة للفترة ما قبل عام 1988. وباستخدام التعريفات السابقة، ففي عام 1988، شملت الطبقة العالمية المتوسطة 13 في المئة من سكان العالم (وكان معدل دخلها 23 في المئة من متوسط الدخل العالمي). وفي عام 1993، شملت 14 في المئة من السكان (معدل الدخل 26 في المئة من المتوسط العالمي)، و17 في المئة في عام 1998 (27 في المئة من المتوسط العالمي)، و15 في المئة في عام 2002 (25 في المئة من المتوسط العالمي). وهكذا، كما في عام 2005، لا توجهًا واض في النسبة المئوية للناس الذين يمكن اعتبارهم أعضاء في طبقة متوسطة عالمية؛ إذ تراوح بين 13 و17 في المئة، وهي تتلقى بثبات أقل من 5 في المئة من الدخل العالمي الكلي، كصرخة بعيدة بالفعل من أي شيء يمكن أن نعتبره مجتمعًا متواضعًا لطبقة وسطى.
كما سبق أن رأينا، بأرقام مجرّدة، تقدير عدد الطبقة العالمية المتوسطة هو 850 مليونًا. وهذا طبعًا، عدد كبير، لكن قوته العالمية الشرائية ضعيفة: إنها تنتج (وتنفق) 4 إلى 5 في المئة من الدخل العالمي. وفي سبيل المقارنة، تتلقى نسبة 1 في المئة التي هي أغنى السكان في العالم، أكثر من 13 في المئة من الدخل العالمي. وإذا كنت ترغب في أن تسوّق شيئًا، فإن مجموعة القمة هي الهدف الأمثل، لأن لقوة الشراء حوالى ثلاثة أضعاف قوة الشراء لدى تبجح «الطبقة العالمية المتوسطة».
يأتي معظم الطبقة العالمية المتوسطة من آسيا: وهي أقل قليلًا من 600 مليون نسمة. وتساهم أميركا اللاتينية في حوالى 90 مليونًا، وأفريقيا (بما فيها شمال أفريقيا) في نحو 100 مليون. والطبقة العالمية المتوسطة مكونة في معظمها مما كان يسمى العالم الثالث، وتكشف عن غياب شبه كامل لسكان الدول المتطورة: 15 مليون نسمة فقط. لماذا؟ لأن أيًّا منهم لا يكون بهذا الفقر - كما يتضح من حقيقة أ الحد الأعلى لدخل الطبقة العالمية المتوسطة يكون أدنى كثيرًا من عتبة خط الفقر الرسمي الذي تستخدمه الدول الغنية. بتأثير ذلك، فإن الناس من العالم الغني، الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة العالمية، هم جميعًا من تركيا - الأفقر بين الأمم الغربية[161].
هكذا، إذا كانت الطبقة العالمية المتوسطة أو الوسطى قليلة العدد، فلماذا يدور الحديث كثيرًا عنها؟ أعتقد أن هناك سببين لذلك. الأول، إن الناس متأثرون حقًا بالخطوات الاقتصادية الواسعة للصين والهند. وهم يستخدمون معايير تلك الدول الفقيرة لما يُعرف بالطبقة الوسطى، من دون تفكير تقريبًا، عندما يتحدثون عن طبقة وسطى عالمية. وهم لا يدركون بما فيه الكفاية أنه لا منطق في تعريف طبقة وسطى عالمية باستخدام مقياس من دول معدل دخلها واحد إلى عشرة (الصين) أو واحد إلى سبعة عشر (الهند) مقارنة بالولايات المتحدة. وخرج هذا التوجه من الصحف الشعبية ليتفشى عند العلماء. في الفترة الأخيرة، تمّ تعريف الطبقة

العالمية الوسطى لتشمل من يملك دخلًا بين 2 و10 معادل القوة الشرائية بالدولار لكل فرد يوميًّا[162]. والآن، فإن الحد الأدنى للطبقة العالمية الوسطى المعرّفة على هذا النحو أقل من خمس ما يُعتبر مستوى الفقر في البلدان الغربية، بينما الحد الأعلى أدنى من خط الفقر في الولايات المتحدة. فهل من المنطق القول إن شخصًا يعتبر في الأغلب فقيرًا مدقعًا بالمعايير الغربية، هو شخص من «طبقة - وسطى عالمية»؟

السبب الثاني هو أن المراقبين يتأثرون كثيرًا بتوافر السلع الاستهلاكية الطويلة الاستخدام، مثل التلفزيونات الملونة والهواتف الخلوية، في الدول الفقيرة. بسبب الثورة التكنولوجية (لم تكن هناك هواتف خلوية قبل عشرة أعوام) والهبوط النسبي في الأسعار، صارت السلع الاستهلاكية متاحة أمام عدد كبير من الناس. حاشى أن أنكر قيمتها وأهميتها، إلا أن الهاتف الخلوي لا يصنع طبقة وسطى. إذا كان الإنسان يعيش في كوخ، في أحوال غير صحية، مع دخل متقلب، يكاد يكون فوق الحد الأدنى الضروري، وهو غير قادر على أن يرسل أطفاله إلى المدرسة، أو أن يوفر لعائلته رعاية صحية محترمة، فليس من المعقول تصنيفه جزءًا من «طبقة عالمية وسطى» متخيَّلة، لأنه يستطيع أن يضغط أرقام الهاتف الخلوي[163].

اللافتة 3-3: ما مدى الاختلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؟

من الحقائق الطريفة أنه بحلول عام 2007، بعد التوسيع الأخير للاتحاد الأوروبي (بانضمام بلغاريا ورومانيا)، كانت اللامساواة الكلية في الاتحاد الأوروبي، المكون من 27 بلدًا، والولايات المتحدة، المكونة من 50 ولاية، متماثلة تقريبًا. فمُعامِل جيني لكل منهما يزيد على 40. والولايات المتحدة، كما هو مفهوم عمومًا، تنقصها المساواة أكثر من الدول الأوروبية، كل واحدة على انفراد، مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا، لكن لامساواتها تماثل ما نلحظه في الاتحاد الأوروبي ككل.

مع ذلك، البنية التحتية لهاتين اللامساواتين مختلفة جدًا. في الاتحاد الأوروبي، تعود 23 نقطة من 40 نقطة هي قيمة جيني الكلية، إلى اللامساواة في البلدان الأعضاء، أي إلى اللامساواة في متوسطات الدخول بين البلدان. أما في الولايات المتحدة، فأقل من 5 نقاط جيني (من 40 نقطة أيضًا) يعود إلى اللامساواة بين معدلات الدخول في الولايات.

للتبسيط، هذا يعني أن سبب اللامساواة الرئيس في الاتحاد الأوروبي هو أن أعضاءه ينتمون إلى بلدان مختلفة: فهي إما غنية وإما فقيرة. أما السبب الرئيس في اللامساواة في الولايات المتحدة، فهو أنه، بغض النظر عن الولاية، هناك أغنياء وفقراء. وهم ليسوا، كما في أوروبا، مركّزين في بعض الولايات، بل هم موزعون في الولايات الخمسين كلها.

يشمل الاتحاد الأوروبي دولًا تمتد من لوكسمبورغ، أغنى دولة في العالم، بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يزيد على 70,000 معادل القوة الشرائية بالدولار، حتى رومانيا بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معدلًا بأقل مستوى للسعر في رومانيا) هو فقط 10,000 معادل القوة الشرائية بالدولار فقط.

وهكذا، فإن النسبة بين المعدلين هي 7 إلى 1. وهذا ليس مستغربًا، إذا تذكرنا أن التوزيعات الأوروبية للدخول القومية مضغوطة نسبيًّا، بطريقة إذا قسمنا لوكسمبورغ ورومانيا إلى مجموعات من 5 في المئة من السكان لكل منهما (عشرينية) تبدأ من الأفقر إلى الأغنى، فإن الأفقر في عِشرينية اللوكسمبورغيين سيكون لديه دخل أعلى من دخل الأغنى في عِشرينية الرومانيين. بتعبير آخر، إن توزيعَي لوكسمبورغ ورومانيا لا يتداخلان أبدًا: فحيث ينتهي توزيع دخل رومانيا، يبدأ توزيع دخل لوكسمبورغ. وهذا يعني عمليًّا أن اللوكسمبورغيين كلهم أغنى من الرومانيين كلهم. وليست الحال بهذه الدرامية، لكنها مع ذلك تكون مشابهة إذا قارنا الدانمارك أو فنلندا (اللتين تمثل عشرينيات سكانهما، إلى جانب لوكسمبورغ، المستوى الأفضل في الاتحاد الأوروبي) مع بلدان مثل لتوانيا وبلغاريا. على سبيل المثال، أفقر الناس في الدانمارك أغنى من 85 في المئة من سكان بلغاريا.

إن صورة اللامساواة في الولايات المتحدة مختلفة تمامًا. فالنسبة بين دخل كل فرد في أغنى ولاية (نيو هامبشاير) وأفقر ولاية (أركنساس) هي 1.5 إلى 1 فقط[164]. غير أن معدلات الدخول في الولايات متقاربة كمجموعة؛ إذ يمكن أن يُلاحظ ذلك في التظليل المتماثل للولايات المتحدة في الخريطة التي تُظهر نصيب الفرد النسبي من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل التنوع الكبير في معدل الدخل الذي يعرضه

أعضاء الاتحاد الأوروبي (الخريطة (3-1)). ما زال تجميع متوسط الدخول في ولايات الولايات المتحدة الذي يسمى «تقاربًا»، قائمًا في خلال الأعوام الخمسين الأخيرة [165]. وفي أي حال، تتسم كل ولاية بمفردها باللامساواة البالغة. ويبدأ مستوى مُعامِل جيني للولاية عند 33 نقطة في ساوث داكوتا وويسكونسن (وهما الولايتان الأكثر تساويًا)، وينتهي عند تكساس وتنيسّي اللتين يقترب مُعامِل جيني فيهما من مستويات أميركا اللاتينية، أي حوالى 45 نقطة جيني. وهذا ما يمكن أن يتقابل مع اللامساواة في البلدان الأوروبية التي تتدرج من الأكثر مساواة، هنغاريا والدانمارك، بحوالى 24-25 نقطة جيني إلى الأكثر لامساواة، بريطانيا العظمى وإستونيا، بـ 37 نقطة جيني.

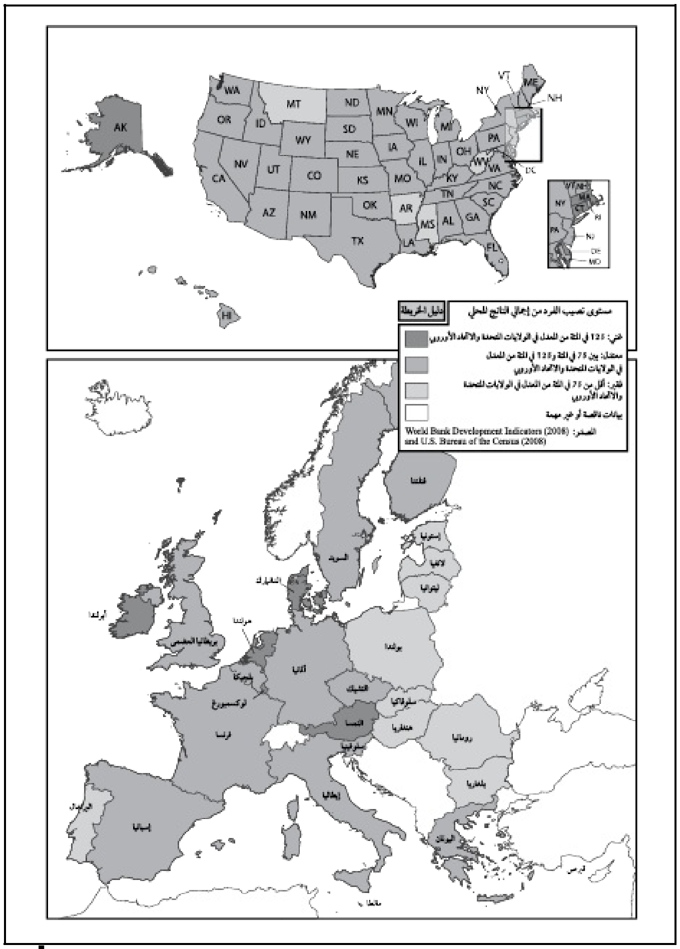
بتعبير آخر، بالنظر إلى الدول أو البلدان على انفراد، فإن بلدانًا لامساواتها مرتفعة مثل بريطانيا العظمى ربما تُعتبر مقارنة بالولايات المتحدة، مساواتية إلى حد بعيد. ولو كانت بريطانيا العظمى ولاية أميركية لكان ترتيبها السادسة عشرة بين الأكثر مساواة. تكشف الخريطة (3-2) نسبة اللامساواة في القارتين، الواحدة في مقابل الأخرى، وتُظهر مرة أخرى تماثلًا في اللون الداكن يشير إلى جيني لامساواة مرتفع عبر الولايات المتحدة، وإلى تنوع أعظم، وإلى جيني أدنى على العموم بين بلدان الاتحاد الأوروبي.

في الولايات المتحدة، اللامساواة هي شأن أفراد، أما في الاتحاد الأوروبي فهي شأن بلدان. تبعًا لذلك، على سياسات التعامل مع اللامساواة والفقر أن تكون مختلفة أيضًا. في الولايات المتحدة، يجب أن يكون هدف السياسات الاجتماعية هو الأفراد الفقراء، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه؛ وفي الاتحاد الأوروبي، يجب أن يكون هدف السياسات الاجتماعية (التي تسمى سياسات «التلاحم») هو البلدان الفقيرة (أو الأقاليم مثل ميزوجيورنو في إيطاليا) لأنها تضم عددًا متفاوتًا من الناس الفقراء.

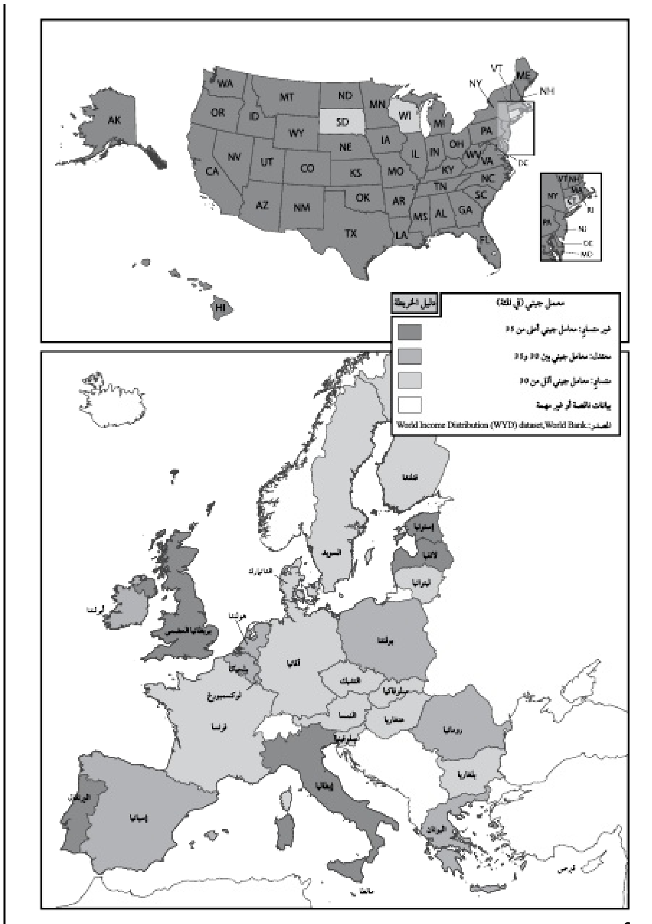
أيهما أفضل؟ هل من الأفضل أن يكون لديك أناس دخلهم متدن، متركزون جغرافيًّا أم منتشرون؟ من المؤكد أن تناقضًا كبيرًا في متوسط الدخل لا يشكل وصفة لاتحاد ناجح (تُنظر اللافتة (1-8))، خصوصًا إذا جاءت على رأس سمات أخرى تفرّق بين الناس: الإثنية واللغة والثقافة والتاريخ. تعزّز شروخ الدخل والشروخ الأخرى بعضها بعضًا. ستكون «ترجمة» ذلك في سياق الولايات المتحدة، وكأن الفجوة في الدخل التي تعزّز الشرخ العنصري في الوقت الحاضر، تتركز جغرافيًّا وسط الولايات الأفقر، التي تكون أغلبية سكانها من الأميركيين الأفارقة، بينما تكون الولايات الأخرى الأغنى قوقازية في أغلبيتها.

الخريطة (3-1): مستويات الدخل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي (2008)



الخريطة (2-3): اللامساواة في الدخل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (حوالى عام 2005)



كان مخططو الاتحاد الأوروبي واعين عدم الاستقرار الطويل المدى في اتحاد غير متساو اقتصاديًا. لذلك، تتوجه السياسات منذ سنوات نحو دعم معدلات النمو في الدول الأعضاء الفقيرة. ونجحت أوروبا بالفعل في رفع دخول الأعضاء الذين كانوا أكثر فقرًا عندما انضموا إليها. كانت إسبانيا والبرتغال واليونان وإيرلندا، عندما انضمت إلى الاتحاد، فقيرة بالنسبة إلى معدل الاتحاد. في عام 1986، عندما أصبحت البرتغال عضوًا في الاتحاد الأوروبي، كان ما يخصها من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدنى بنسبة 45 في المئة من متوسط الاتحاد. بعد عشرين عامًا، أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أصغر من معدل الاتحاد بنسبة الثلث (وبشكل أدق، معدل الدول الأعضاء من أوروبا الغربية الذين انضمت إليهم البرتغال في عام 1986). ليس هناك أي سبب كي لا يتمكن الأعضاء الشرقيون الجدد من اللحاق بالركب، في خلال الجيل المقبل أو الجيلين المقبلين. ويساهم الانتشار الحر للناس ورأس المال والسلع في ذلك، كما ساهم سابقًا في معادلة متوسطات الدخل في الولايات المتحدة من عام 1950 إلى الآن.

اللافتة 3-4: لماذا تشكل كل من آسيا وأميركا اللاتينية مرآة للأخرى؟

تتكون قارة أميركا اللاتينية من بلدان غير متساوية داخليًّا إلى حد كبير، وهي، في أي حال، لا يختلف بعضها عن بعض كثيرًا في مستويات الدخل. وآسيا قارة مكونة من بلدان متساوية داخليًّا بشكل نسبي، ويختلف بعضها عن بعض بشكل كبير، في شروط معدلات دخولها[166]. هذا باختصار هو التباين بين هاتين القارتين.

في عام 2007، كان الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في أميركا اللاتينية يتدرج من الأفقر (نيكاراغوا)، عند 2,400 معادل القوة الشرائية بالدولار، إلى الأغنى (تشيلي)، عند أكثر من 13,000. وهكذا، كانت النسبة 5.4 إلى 1. وفي آسيا، تحرك امتداد الدخول من حوالى 1,000 معادل القوة الشرائية بالدولار في نيبال وبنغلادش إلى 47,000 في سنغافورة و40,000 في هونغ كونغ. حتى لو قررنا أن نلغي إدراج اقتصاد هـ المدينتين[167] وأن نستخدم ثالث البلدان الآسيوية غنى، أي اليابان، عند 32,000 لكل فرد، فإن النسبة ستبقى 32 إلى 1. وفي الحالتين، هذه النسب محسوبة لدخول مقدّرة بدولارات القوة الشرائية المتساوية التي تعني أنها تعكس الفروق الحقيقية في مستوى معيشة المواطنين في البلدان المختلفة.

ثمة مقاييس أخرى للمساواة أكثر تعقيدًا تحكي القصة نفسها. باختصار، تبقى آسيا بين جميع القارات هي الأكثر تنوعًا. إنها تضم بلدانًا بكثافة سكانية عالية جدًا، مثل بنغلادش (160 مليون نسمة)، ونيبال (حوالى 30 مليون نسمة)، بمستويات دخل أقل من مستويات الدخل المقدرة للإمبراطورية الرومانية (تُنظر اللافتة (1-3)). وفيها بلدان ضخمة مثل الهند (1.1 مليار نسمة)، أو باكستان (162 مليون نسمة)، أو فيتنام (85 مليون نسمة)، أو بورما (48 مليون نسمة)، ليست هي الأخرى أفضل حالًا؛ فدخلها بمستوى دخل أفقر أمة في أميركا اللاتينية، أي نيكاراغوا.

تأمَّل بلاد آسيا: ليست ماليزيا بالمستوى نفسه بما يعادل أغنى بلد في أميركا اللاتينية، أي تشيلي، ومع ذلك فما زلنا نجد في آسيا خمسة بلدان أغنى: الدولتان المدينتان، واليابان (127 مليون نسمة)، وكوريا الجنوبية (48 مليونًا)، وتايوان (23 مليونًا). وهكذا تمتد القمة في آسيا إلى أبعد من القمة في أميركا اللاتينية، بينما يمتد القاع إلى أدنى بكثير وهو «أسمن» كثيرًا أيضًا (بمعنى أنه يشتمل على جزء كبير من سكان آسيا). وحتى الصين «المعجزة»، فهي في مستوى دخل أدنى قليلًا من إلسلفادور، وتصنَّف في المرتبة السابعة من الأسفل، بين اثنين وعشرين بلدًا أميركيًّا لاتينيًّا، في سياق أميركا اللاتينية.

لنغير الآن وجهة النظر وندقق في اللامساواة الداخلية في بلدان القارتين. أدنى مساواة في أميركا اللاتينية موجودة في الأورغواي، بمُعامِل جيني 45، وأعلى لامساواة في البرازيل وبوليفيا، بمُعامِل جيني حوالى 60. وفي آسيا، الأدنى في اللامساواة هما اليابان وبنغلادش، بمُعامِل جيني أقل قليلًا من 30، والأعلى في اللامساواة هونغ كونغ، بمُعامِل جيني 50. والحقيقة التي تصدم هي أن أعلى بلد لاتيني أميركي في المساواة، الأوروغواي الصغيرة نسبيًّا، يصنَّف الثالث في أكثر البلدان لامساواةً لو قلنا إن موقعه في آسيا! يبدو مدى اللامساواة المرسوم في بلدان أميركا اللاتينية كأن أكثر البلدان مساواة يبدأ عمليًّا حيث أكثر البلدان الآسيوية

لامساواة. لذا، من الصعب أن يتداخل مجالا مُعامِل جيني في آسيا (30-50) وأميركا اللاتينية (45-60) على الإطلاق.
عندما نجمع هذين الأمرين معًا - (1) فروق ضخمة في متوسطات الدخل في آسيا، وفروق بسيطة في أميركا اللاتينية، وكذلك (2) لامساواة ضخمة في الدخول وسط كل بلد في أميركا اللاتينية، ومساواة نسبية في التوزيع في آسيا - نتوصل إلى أن اللامساواة بين الأفراد جميعًا في آسيا وأميركا اللاتينية ككل، متشابهة إلى حد كبير. بينما (1) يدعم المساواة في أميركا اللاتينية، فإن (2) يعمل العكس. والحالة نفسها تنسحب على آسيا، مع تبديل ما يلزم. الجيني الكلي لأميركا اللاتينية هو 56، ولآسيا 60. لاحظ أن الجيني الكلي لأميركا اللاتينية مشابه جدًا لمستويات اللامساواة في بلدانها كلها. بتعبير آخر، لا يختلف «تجميع» أميركا اللاتينية من مكوناتها القطرية كثيرًا عن تناول أي بلد على حدة (عشوائيًّا) و«دفعه عاليًا» إلى مستوى أميركا اللاتينية بكاملها. سواء أكان بيرو أم الأرجنتين أم بوليفيا، فبإمكان كل منها أن يكون متقاربًا في تمثيل أميركا اللاتينية ككل، بمتوسط دخلها أو بالتوزيع على حد سواء. وهذه ليست الحالة في آسيا؛ فاللامساواة عبر آسيا أكبر كثيرًا منها حتى في أكثر البلدان لامساواة في آسيا. لماذا؟ لأننا حينما نضيف بلدان آسيا بمعدلات مستويات الدخل المتباينة، تتسع اللامساواة الكلية. وإن تناول أي بلد عشوائيًا هنا يقودنا إلى خطأ كبير بنغلادش لا تمثل آسيا كلها، ولا كوريا الجنوبية. ولأن شروط معدل الدخل تختلف بين البلدان الآسيوية، فلا يوجد بلد «ممثل» لآسيا.
هكذا، ثمة اختلاف رئيس من منبع اللامساواة؛ يعود معظم اللامساواة عبر آسيا إلى فروق في متوسط الدخول بين الأمم أو في مستويات تطورها، والأمر سيان. أما في أميركا اللاتينية، فمعظم الفروق يعود إلى اللامساواة في داخل كل أمة. وفي الاصطلاحية التي استخدمناها من قبل (تُنظر اللافتة (2-1))، نستطيع القول إن «الطبقة» هي سبب اللامساواة في أميركا اللاتينية، وإن «الموقع» هو سبب اللامساواة في آسيا. تعطينا أميركا اللاتينية صورة للعالم كما كان قبل 200 عام، عندما كانت دخول الطبقات العليا متشابهة إلى حد كبير (وكانت تتفاعل في ما بينها، ويعترف أحدها بالآخر باعتبارهما متساويين). وتعطينا آسيا صورة لعالم اليوم بالفجوات الهائلة بين البلدان، حيث المواطنة مفتاح حاسم لدخل الإنسان طوال حياته (مثلًا، اليابان في مقابل نيبال).
هل تتقلص المسافة بين هاتين الصورتين المتبادلتين للمرآة؟ الأمر ممكن، لكنه لن يحدث على الفور. ربما تتمكن دول آسيا الفقيرة من النمو بسرعات أكبر مما فعلت حتى الآن، وأسرع من دول آسيا الغنية؛ إذ سيجعل ذلك آسيا قارة أكثر تجانسًا، إلا أنه يستغرق وقتًا طويلًا جدًا. بخلاف ذلك، ربما تبرز «نمور لاتينية» تستطيع أن تجذب إلى الأمام وبقوة، باقي دول أميركا اللاتينية، وسوف تصبح القارة بذلك متباينة. في الوقت نفسه، تصبح أميركا اللاتينية شبيهة بآسيا (وبعالم اليوم) حيث يجب أن تقلّص اللامساواة جوهريًّا في دخل كل بلد. لكن مرة أخرى، يبدو هذا التطور غير مرجّح؛ إذ تميل بلدان أميركا اللاتينية إلى النمو بسرعات متشابهة إلى حد كبير، ولا تلوح في الأفق أي «نمور» ويبدو خفض اللامساواة مهمة سيزيفية (نسبة إلى سيزيف الذي كان يكرر عملًا بلا جدوى إلى ما لانهاية) حاولت حكومات كثيرة القيام بها في أميركا اللاتينية، مع قليل جدًا من النجاح. فالاستثمارات الراسخة والفجوات

الواسعة في الإنجاز على مستوى التعليم، والانقسامات العرقية كلها، تُصعّب توقع مثل هذا التقليص في اللامساواة، في خلال فترة قصيرة أو متوسطة.

لنُشِرْ، في النهاية، إلى تطبيق مثير للاهتمام للتنوع الآسيوي، من المحتمل أن يجعل اتحادًا سياسيًّا قريبًا للقارة صعبًا جدًا (أو مستحيلًا). وحتى مع تجنب العملاقين (الصين والهند) اللذين من الصعب أن يتلاءما مع أي هندسة سياسية آسيوية محددة، فإن اتحادًا سياسيًّا قريبًا مثل الذي أُنجز في أوروبا، هو أكثر صعوبة، بسبب الفجوات الهائلة في التطور الاقتصادي في آسيا. وكما رأينا من قبل (تُنظر اللافتتان (1-8) و(3-3))، تتطلب قابلية الاتحادات للتحقق تشابهًا واسعًا في أوضاع الحياة بين الولايات الأعضاء. وهذا لا يمكن إنجازه في أي وقت قريب في آسيا، وأي خطوة في هذا الاتجاه تستلزم مساعدة كبيرة تقدمها البلدان الغنية إلى الفقيرة، كبيرة إلى درجة أن تكلفة اتحاد سياسي قريب سوف ترهق البلدان الغنية مثل اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا، حتى وإن كانت تتمناه. لذلك، لا تحبس أنفاسك انتظارًا لرؤية اتحاد آسيوي يظهر في أي وقت قريب!

اللافتة 3-5: هل تريد أن تعرف الفائز قبل أن تبدأ اللعبة؟

تنظِّم كرة القدم على مستوى الأندية مثل أي مشروع رأسمالي[168]. وبعكس الرياضة في الولايات المتحدة، حيث يفرض أصحاب الامتيازات (الفِرَق) القواعد التي يُراد منها أن تضمن المنافسات الشاملة، لا توجد مثل هذه القواعد في الكرة الأوروبية. كل ناد هو مشروع مالي ورياضي مستقل. وإذا كان غنيًّا، فسيكون قادرًا على شراء أفضل اللاعبين، ومن المرجح أن يسيطر على البطولات المحلية والأوروبية. أما إذا كان فقيرًا، فلا فرصة أمامه من أي نوع، ورهانه الأفضل هو أن يقوم بالتعريف ببعض المواهب الشابة التي يمكن أن تُباع للأندية الأغنى بأموال طائلة.

لم يكن الأمر بهذه الطريقة دائمًا. كانت القواعد الرأسمالية البحت تلطف الأمر شرط ألا يزيد عدد اللاعبين الأجانب في النادي على اثنين ممن لا يحملون جنسية البلد الذي يقع فيه النادي. وهكذا، استطاع نادي أ. سي. ميلان أن يُشرك لاعبَين غير إيطاليين على الأكثر، وبايرن ميونخ لاعبَين من غير الألمان. وهذا التحديد وصل إلى نهاية ساحقة بفضل ما يسمى حكم بوسمان القضائي. كان جان مارك بوسمان لاعبًا بلجيكيًّا لفت في عام 1995 محكمة العدل الأوروبية إلى قضية اللاعبين الأجانب. اعتُبر تحديد عدد اللاعبين الأجانب انتهاكًا فاضحًا لالتزام الاتحاد الأوروبي حرية تنقل قوة العمل بين دوله الأعضاء. لماذا يستطيع علماء الكومبيوتر الألمان أن يعملوا في إسبانيا بأعداد غير محدودة، ولا يستطيع ذلك لاعبو الكرة الألمان؟ صدر الحكم بإلغاء تحديد عدد الأجانب الذين ينحدرون من بلدان أخرى من أعضاء الاتحاد.

وأكثر من ذلك، عجّل الحكم في التساهل إزاء القواعد الخاصة بلاعبي كرة القدم من غير بلدان الاتحاد الأوروبي (ومن أميركا اللاتينية وأفريقيا في الأغلب)، بعد أن أخذ ناد بعد آخر في التساهل وتجاهل الحدود كلها. وهكذا، أصبحت الحالة التي وصفت في الفقرة الأولى كما يأتي: رأسمالية غير مقيدة بحرية تامة في حركة قوة العمل (اللاعبين والمدربين) ورأس المال. وينعكس الأخير في حيازة عدد من الأندية المعروفة: ملكية رئيس الوزراء الإيطالي وأحد أساطين الميديا سلفيو بيرلوسكوني نادي القمة الإيطالي أ. سي. ميلان، والأوليغارشي الروسي رومان أبراموفيتش وشراؤه تشيلسي لندن، ورئيس وزراء تايلاند السابق ثانكسن شرينيواترا واستثماره في مانشستر سيتي (الذي اشترته بعد ذلك مجموعة من المستثمرين الأغنياء العرب)، والملياردیران الأميركيان جورج جيليت وتوم هيكس وملكيتهما نادي ليفربول، وقطب صناعة الحديد الهندي لاكشمي ميتيل وشراؤه نادي ليفسكي البلغاري، والقائمة يمكن أن تطول أكثر.

إن النزعة إلى «العولمة» أو «نزع المحلية» التي تفقد بها الأندية بالتدريج صفتها القومية والمحلية، تكتسب نكهة عالمية تحركت قدمًا في ما يخص اللاعبين ورأس المال وكذلك الداعمين. كثيرًا ما يكون لناديَي آرسنال لندن وإنتر ميلانو أكثر من لاعب واحد، إنكليزي أو إيطالي على التوالي، في أرض الملعب أو على مقاعد الاحتياط، كما أن مدربيهما أجانب أيضًا[169]. تختلف الأندية الأخرى بشكل هامشي فحسب؛ إذ ربما يكون لديها ثمانية لاعبين أو تسعة من الأجانب، بين أحد عشر لاعبًا. أصبح ذلك عامًّا إلى درجة أن أحدًا لم يعد يلاحظه (وهو أمر جيد جدًا من نواح

عدة).
كذلك، أصبحت أندية كرة القدم علامات تجارية عالمية. فأكثرها شهرة هو مانشستر يونايتد الذي يملك قاعدة مشجعين ضخمة في آسيا (بما في ذلك الشرق الأوسط)، وقاعدة أصغر إلى حد ما في أميركا الشمالية. يلعب مانشستر يونايتد في كل صيف عددًا من المباريات الاستعراضية ذات تكلفة عالية، التي تضيف القليل من التنافس (إن أضافت شيئًا)، لكن ترفع عاليًا قاعدة مشجعيه. من المشاهد المألوفة أن ترى ماليزيين أو سوريين أو لتوانيين يتابعون مباريات الأندية الأوروبية الشهيرة (الإنكليزية والإيطالية والإسبانية والألمانية) باهتمام وانتباه أكبر من اهتمامهم بالأندية أو الاتحادات المحلية. ومن أجل أن تبقي مشجعيها الأجانب سعداء، وعلى اتصال دائم معها، تحرص هذه الأندية على تحديث مواقعها الإنكليزية الإلكترونية، وكذلك المواقع الإيطالية والكاتالانية.
تفشى على نطاق واسع الانفصال بين الاهتمام بنادٍ ودعمه، والقرب الجغرافي من المشجعين. ويعني ذلك أن كثيرًا من المشجعين يعيش بعيدًا جدًا من المدن التي تقع فيها أنديته والأماكن التي يمارس فيها ألعابه الوطنية. لذلك جوانب جيدة؛ إذ إنه مثلًا يُضعف المشاعر القومية والدينية والطبقية التي كانت مرتبطة بناد معين في كثير من الأوقات. أما الجانب السلبي فيكمن في فقدان الاتصال الحميم بين المشجعين واللاعبين الذين كانوا في الأيام السابقة يتلاقون في النوادي الليلية أو في شوارع المدينة، ويشعرون بأنهم جزء من المجموعة المحلية نفسها. اليوم، لا يستطيع مشجع تونسي (لنقل إن برشلونة أصبح ناديه المفضل بدلًا من الترَجّي المحلي)، غير قادر على السفر إلى برشلونة، أن يأمل في أن يرى ليونيل ميسي شخصيًّا، وأقل من ذلك أن يصادفه في بار محلي، لكنه يستطيع، في زمن حقيقي، أن يتابع كل تلاعب بالكرة يفعله، وكل تمريرة يمررها.
لكننا هنا نهتم بعناصر إضافية؛ أدت اللامساواة في الثروة بين الأندية، مضافًا إليها إلغاء تحديد شراء اللاعبين الأجانب، إلى تركيز أفضل اللاعبين والأندية في البلدان الأكثر غنى (منظّمة طبعًا لمصلحة الشغف الكروي لدى سكانها). وهكذا، استطاعت أربعة بلدان - إنكلترا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا - السيطرة تمامًا على مشهد النادي الكروي في أوروبا، ومن كل بلد منها، يترجم الواقع إلى سيطرة ثلاثة أندية أو أربعة على الأكثر.
ما دامت الأندية الأكثر غنى قادرة على شراء أفضل اللاعبين، فهي أيضًا الأندية «الأكثر فوزًا». لن يحتاج المرء أكثر من معرفة ثروة ناديَين عندما يلعب أحدهما ضد الآخر ليخمّن بشكل صائب من سيفوز. لن يحتاج إلى أن يقلق لمعرفة أي لاعبين يلعبون للنادي الأغنى وأيهم للنادي الأفقر، وما مستوى مهاراتهم أو مستوى لياقتهم. قوانين الاقتصاد ترجح أن يكون في صفوف النادي الأغنى لاعبون أفضل، أو مقاعد احتياط أغنى (يُستخدم لاعبوها في حالة إصابة أي من لاعبي الدرجة الأولى)، أو مدرب أكثر دهاء يوجه الفريق.
لأندية القمة إذًا تصنيف يخصها لتجمع البطولات كلها، أو أغلبيتها. والتنافس الكروي للنخبة الأوروبية هو دوري أبطال أوروبا. وهو موجود (في هيئة تغيرت شيئًا ما) منذ أكثر من 50 عامًا، منذ عام 1956. وهو ينظم سنويًّا، والفائز هو بطل الأندية الأوروبية. وبالتركيز على النوعية، فإن عدد الأندية التي تملك فرصة حقيقية في الوصول إلى

الأدوار ربع النهائية، ثمانية النخبة، محدود أكثر فأكثر، ويمكن التنبؤ به. من 15 ناديًا إلى 20 من أغنى الأندية الأوروبية هي وحدها المرشحة الحقيقية؛ وفرص الأندية الأخرى متدنية.
لو نظرنا بالفعل إلى معدل السنوات الخمس، منذ أن بدأ دوري أبطال أوروبا، فسنجد تركيزًا واضحًا على النخبة. نظريًّا، لو كانت هناك، لكل عام، دفعة مختلفة من ثمانية أندية في ربع النهائي، ففي خمسة أعوام، سوف يكون الحد الأعلى أربعين ناديًا مختلفًا. ستكون تلك أقصى حالة انتشار للنوعية، والأكثر غموضًا في معرفة الفائز افتراضيًّا. في الحد الآخر، لن يكون هناك أكثر من ثمانية أندية في ربع النهائي، عامًا بعد عام. عندما نحسب الأعداد الحقيقية، سنجد أن بين فترة الأعوام الخمسة الأولى، 1958-1962[170]، والخَمسية الثامنة، 1993-1997، أي في خلال أربعين عامًا، تفاوت عدد الأندية في داخل النخبة بين 26 و30 ناديًا. وكان انتشار النوعية عاليًا؛ حوالى ثلاثة أرباع قيمته القصوى. أما بعد حكم بوسمان، وفي آخر فترتي الأعوام الخمسة، انخفض ذلك العدد؛ إذ هبط إلى 22 في الفترة بين عامي 1982 و2002 وهبط أكثر إلى واحد وعشرين ناديًا في الفترة الأخيرة التي استمرت من عام 2003 حتى عام 2007.
يلاحظ مثل هذا التركيز في المباريات العالمية. في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، فازت أربعة أندية فقط بجميع بطولات الكرة الإنكليزية، باستثناء واحدة، هي تلك التي تسمى الأربعة الكبار: مانشستر يونايتد وتشيلسي وآرسنال وليفربول. أما في إيطاليا فالتركيز أعلى. في مرتين فقط في خلال البطولات العشرين الأخيرة، فازت أندية ليست من الأربعة الكبار (غير أ. سي. ميلان ويوفنتوس وإنتر ميلانو وروما) في دوري الدرجة الأولى (Serie A). ولا نحتاج إلى القول إن أندية القمة الإيطالية الأربعة، مثل أندية القمة البريطانية الأربعة، ترد في قائمة أغنى عشرين ناديًا أوروبيًّا[171]. في إسبانيا، تَقاسم ناديا ريال مدريد وبرشلونة 16 بطولة من 20 بطولة أخيرة. وفي ألمانيا، كان الفوز في 13 بطولة من آخر 17 من نصيب ناديين فقط: بايرن ميونخ وبوروسيا دورتموند. وفي عام 2010، بعد أكثر من عام من كتابة هذه السطور، فاز بالبطولة القارية كل من أجَل، لقد حزرت تشيلسي في إنكلترا، وإنتر ميلانو في إيطاليا، وبرشلونة في إسبانيا، وبايرن ميونخ في ألمانيا.
هكذا، على الرغم من أن نوعية كرة القدم هي اليوم، طبقًا لرأي معظم المراقبين والمشجعين، أفضل من أي وقت آخر من قبل - القدرات الجسدية واللياقة لدى لاعبي اليوم تتفوق كثيرًا على ما كانت عليه لدى اللاعبين قبل عشرين أو ثلاثين عامًا، كما أن فنون اللعب والتدريب تقدمت بشكل كبير - فإن التركيز على الثروة والموهبة، الذي ربما جعل ذلك ممكنًا، جاء على حساب فقدان الدهشة. في الواقع، يكمن واحد من دوافع الانجذاب نحو الكرة في عدم القدرة على التنبؤ بنتائجها، في استنساخها الحياة[172] وبتعبير صريح، المزج بين الكسب المرغوب فيه لفريق «أفضل»، مع نتائج عشوائية يستطيع فيها جانب واضح الضعف، أن يغلب غوليات، بضربة حظ أو إلهام مفاجئ. اليوم، ومع اتساع الفجوة بين الأندية العملاقة والأندية الصغيرة أكثر من أي وقت مضى، أصبح حدوث المفاجآت أقل احتمالاً. فالعمالقة يكسبون دائمًا؛ وفوق ذلك، ربما لا يتنازلون في أوقات كثيرة للّعب مع الصغار.

اللافتة 3-6: اللامساواة في الدخل والأزمة المالية العالمية

كثيرًا ما يوجَّه اللوم في موضوع الأزمة المالية الحالية إلى مديري المصارف الضعفاء، وإلى إلغاء قيود التنظيم المالي، والرأسمالية الزبونية، وما يشبه ذلك[173]. ومع أن هذه العناصر كلها يمكن أن تكون مسؤولة، إلا أن هذا التفسير المالي البحت للأزمة يتجاهل أسبابها الأساسية. إنها تكمن في السبب الحقيقي، وبتعبير أدق في توزيع الدخل بين الأفراد والطبقات الاجتماعية. فاقم الأزمةَ إلغاءُ القيود فحسب، بسبب مساعدته في التصرف غير المسؤول، إلا أنه لم يخلقها.

من أجل أن يفهم الإنسان أصول الأزمة، يحتاج إلى أن يعود إلى ارتفاع اللامساواة في الدخل عمومًا بين بلدان العالم كلها، خصوصًا الولايات المتحدة، في خلال 30 عامًا ماضية. في الولايات المتحدة، ضاعفت قمة 1 في المئة من السكان نصيبها من الدخل القومي، من حوالى 8 في المئة في منتصف سبعينيات القرن العشرين، حتى ما يقارب 16 في المئة في أوائل الألفية الثالثة[174]. هذا ما نسخ - بشكل غريب - تلك الحالة التي نشأت قبل انهيار عام 1929 مباشرة، عندما وصل نصيب قمة 1 في المئة أعلى درجة مشابهة. ورسمت اللامساواة الأميركية في الدخل، في خلال 100 عام ماضية U ضخمة، هبوطًا من قمتها في عام 1929 حتى سبعينيات القرن العشرين، ثم أخذت ترتفع بعد ذلك ثلاثين عامًا.

ما الذي تعنيه الزيادة؟ لا يمكن مثل هذه الثروة الهائلة أن يُستخدم للاستهلاك وحده. هناك حدود لعدد كؤوس شمبانيا دوم بيرينيون التي يستطيع الإنسان أن يحتسيها أو بزّات أرماني التي يستطيع أن يرتديها. وطبعًا، لم يكن معقولًا «الاستثمار» في الاستهلاك الاستعراضي وحده، في حين أن بالإمكان زيادة الثروة بالاستثمار الحكيم. وهكذا، فإن حزمة ضخمة من رأس المال المتاح - نتاج زيادة اللامساواة في الدخل - مضت تبحث عن فرص مربحة تستثمر فيها.

لكن أغنى الناس، ومئات الآلاف ممن هم أقل غنى، لم يستطيعوا أن يستثمروا أموالهم بأنفسهم؛ إذ كانوا يحتاجون إلى وسطاء، وهو القطاع المالي. بسبب هذا الحجم من الموارد المالية، والنقص في الفرص الجيدة المتاحة لاستثمار رأس المال، واغتراره بالرسوم التي ترافق كل إجراء تجاري، أصبح القطاع المالي أكثر تهورًا، وهو في الأساس يبذّر الأموال بإعطائها إلى كل من يأخذها. وعلى الرغم من أن الإنسان لا يستطيع أن يثبت أن مصادر الاستثمار فاقت في الواقع عدد فرص الاستثمار الآمنة والمربحة (لأن لا أحد يعرف مسبقًا عدد فرص الاستثمار الجيدة، ولا أين توجد)، فذلك طرح بقوة من خلال تزايد المخاطرة في الاستثمارات التي كان على الممولين الشروع فيها.

لكن هذا طرف واحد في المعادلة: كيف ذهبت أموال استثمارية ضخمة للبحث عن عائد ولماذا. يكشف الطرف الثاني من المعادلة من الذي اقترض تلك الأموال. هنا، نعود ثانية إلى اللامساواة المتزايدة؛ إذ ارتبطت الثروة المتزايدة في القمة بغياب نمو اقتصادي حقيقي في الوسط. وبقي المتوسط الحقيقي للأجور في الولايات المتحدة راكدًا في خلال خمسة وعشرين عامًا، على الرغم من مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا. تراكم حوالى نصف مكاسب الدخل

الحقيقي الشامل بين عامي 1976 و2006 عند أغنى 5 في المئة من الأسر[175]. من المفهوم أن يكون «العصر المُذَهّب» الجديد غير محبوب بين الطبقة الوسطى التي رأت أن قوتها الشرائية لم تتحرك منذ أعوام. أصبح ركود دخل الطبقة الوسطى موضوعًا دائم الحضور في الحياة السياسية الأميركية، ومشكلة سياسية لا حل لها عند كل من الديمقراطيين والجمهوريين. ولدى السياسيين اهتمام واضح بأن يجعلوا ناخبيهم سعداء، لأنهم ربما لا يصوتون لهم بخلاف ذلك. مع ذلك، فهم لا يستطيعون ببساطة أن يرفعوا أجورهم. وكانت هناك طريقة لجعل الطبقة الوسطى تبدو كأنها تجني أكثر مما تعمل، وذلك بزيادة قوتها الشرائية بشكل أكبر وأسهل. أخذ الناس يعيشون من خلال تجميع ديون تتصاعد على بطاقات ائتمانهم، مضيفين مزيدًا من ديون السيارات أو صكوك الرهن الأعلى. وكان الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش قد قطع وعدًا مشهورًا بأن تتمكن كل عائلة أميركية من امتلاك منزل، بغض النظر عن دخلها. وهكذا، ولد الاستهلاك الأميركي المفرط، الذي شهد الدين الأسري يرتفع بنسبة 48 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل ثمانينيات القرن العشرين إلى 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة.

حدث اصطفاف متقارب في استثمارات عدد من المجموعات الكبيرة من الناس. فأعضاء الشبكة المرتفعة القيمة من الأفراد والقطاع المالي، كما رأينا، كانوا متحمسين لإيجاد فرص إقراض جديدة. وكان السياسيون متشوقين إلى «حل» مشكلة ركود الدخل، المزعجة عند الطبقة الوسطى. كانت الطبقة الوسطى، ومن هم أفقر منها، سعداء بأن يروا قيود ميزانيتهم المنضبطة قد أزيلت، وكأن ذلك حدث بفعل عصا سحرية، فاستهلكوا الأشياء الجميلة كلها التي يشتريها الأغنياء، وتقاسموا أضخم توسع اقتصادي في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. فجأة، شعرت الطبقة الوسطى أيضًا كأنها من الفائزين.

كان ذلك ما سخر منه الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو، منذ قرنين، حين وصف الآلية التي استخدمها مبتكرو العملة الورقية في فرنسا (وهي تجربة انهارت آخر الأمر بصمت) بأنهم «شعب بايتيكا» - وهي منطقة في جنوب إسبانيا، وتوازيها الأندلس الحالية - وكتب مونتسكيو: «هل تريد أن تصبح غنيًّا؟ تخيل أنني غني جدًا، وأنك غني جدًا أيضًا. وأخبر نفسك كل صباح بأن ثروتك تضاعفت في خلال الليل، وإذا كان حولك دائنون، فادفع إليهم بما تخيلته، وأبلغهم بأن يتخيلوا ذلك بدورهم»[176].

كان نظام الوقود الائتماني معزَّزًا بقدرة الولايات المتحدة على إدارة عيوب كبيرة في حسابات حالية، وذلك بأن تجعل نسبة مئوية من إنفاقها ممولة من أجانب. أخفت حفلة الإنفاق حدة الصراع الطبقي، وأكدت الحلم الأميركي بارتفاع مستوى المد الذي سيحمل القوارب كلها. لكن ذلك لم يكن مؤهلًا للبقاء. وما كادت الطبقة الوسطى تبدأ في التخلف عن دفع ديونها، حتى انهار الحلم.

ليس علينا أن نركز على المظاهر السطحية للأزمة، في أروقة كيفية عمل «التوابع». وإذا كان هناك من «توابع»، فهي «توابع» لأنموذج نمو لوحق في خلال ربع القرن الماضي. لا يمكن السبب الجذري للأزمة أن يوجد في التمويلات السرّية والعاملين في البنوك الذين تصرفوا ببساطة بطمع كما اعتادوا (الذي من أجله كان الاقتصاديون يمتدحونهم). يكمن السبب الحقيقي للأزمة في اللامساواة الضخمة في توزيع الدخل، التي ولّدت تمويلات استثمار ضخمة، أكبر مما يمكن توظيفه. «حُلّت»

المشكلة السياسية في عدم كفاية النمو الاقتصادي للطبقة الوسطى حينئذ بفتح بوابات تفيض بالائتمان الرخيص. وكانت ثمة حاجة إلى فعل ذلك لتهدئة الطبقة الوسطى؛ إذ لا يستطيع في المجتمع الديمقراطي أنموذج تطورٍ لامتساوٍ إلى حد كبير أن يتعايش مع الاستقرار السياسي.

هل كان لذلك أن يعمل بشكل مختلف؟ أجل، من دون ثلاثين عامًا من الارتفاع في اللامساواة، وبالدخل القومي الشامل نفسه، كان دخل الطبقة الوسطى سيغدو أكبر. لدى أصحاب الدخول الوسطى أولويات لحاجات كثيرة عليهم إشباعها قبل أن تشغل بالهم أفضل فرص استثمار أموالهم الفائضة. بذلك، كان من المحتمل أن تأتي بنية الاستهلاك مختلفة؛ إذ ربما كانت أموال أكثر ستُنفق على الوجبات المعدّة في المنزل أكثر من المطاعم، أو على عطلات في أماكن قريبة بدلًا من وجهات غريبة، أو على ملابس الأطفال بدلًا من مظهر المصمم. كان المأمول أن يؤدي نمو متساوٍ أكبر إلى إلغاء حاجة السياسيين إلى النظر حولهم بحثًا عن مسكنات يهدئون بها غضب ناخبيهم من الطبقة الوسطى. بكلمات أخرى، كان من المحتمل أن تحدث تنمية أفضل وأكثر استقرارًا، وكان بإمكانها أن توفر على الولايات المتحدة والعالم أزمة غير ضرورية.

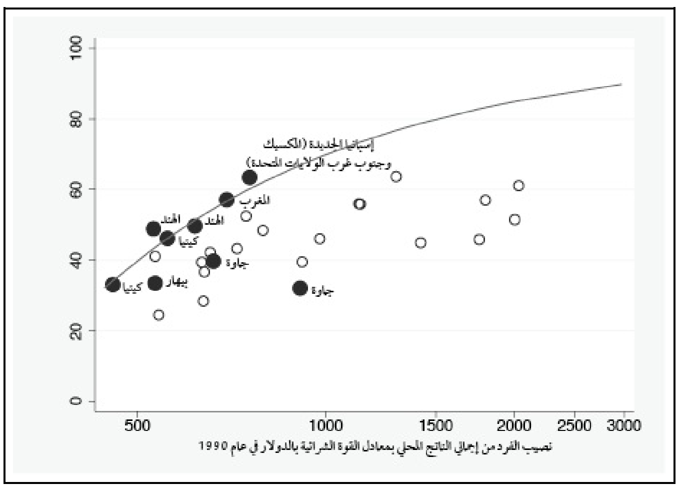
اللافتة 3-7: هل استَغَلّ المستعمرون بقدر ما استطاعوا؟

مقياس اللامساواة الوحيد، كما رأينا من قبل، هو مُعامِل جيني[177]. تتدرج نسبته من صفر نظريًا، عندما يكون الدخل كله (في بلد أو جماعة، أو قارة أو العالم - مهما كانت وحدتنا للمراقبة) مقسمًا على الناس كلهم بالتساوي تمامًا، إلى 100 نظريًّا، وهي الأعلى، وذلك عندما يكون الدخل كله مخصصًا لشخص واحد، بينما يحصل الآخرون كلهم على دخل مقداره صفر. لكن، من الواضح أن الناس لا يستطيعون أن يعيشوا على صفر دخل (أو استهلاك) لأي فترة من الزمن أقل كثيرًا من العام، وهي الوحدة التقليدية للوقت، التي تقاس بها اللامساواة (ومُعامِل جيني). هذا ما يجعلنا نُدخل ضرورة أن يحصل أعضاء المجتمع كلهم على الحد الأدنى الفيزيولوجي في الأقل، وإلا سيموت الناس من دون ذلك، ويتقلص المجتمع ويختفي. ثم نستطيع بعد ذلك أن نحسب اللامساواة الأعلى (جيني) التي يستطيع المجتمع أن يصل إليها، بوجود هذه الضرورة. يفترض منشأ جيني الأعلى أن أفراد المجتمع كلهم، باستثناء نخبة ضيقة، يعيشون بالدخل الضروري، وأن النخبة الضيقة (التي ربما يصل عددها في حده الأعلى إلى شخص واحد فقط) تستولي على الفرق كله بين الدخل الكلي وما هو ضروري لكل شخص آخر حتى يعيش فحسب، بالمستوى الضروري.
بعد تفكير وجيز، يتضح أنه إذا كان المجتمع يملك دخلًا منخفضًا جدًا، بغض النظر عن صغر نسبة النخبة الحاكمة، فإن قياس اللامساواة لا يمكن أن يكون مرتفعًا جدًا.
ولرؤية ذلك، نفترض أن معدل دخل المجتمع أعلى قليلًا من الحد الضروري. بذلك، يكون الدخل الذي يبقى للنخبة منخفضًا جدًا، كما أنه لا يمكن قياس اللامساواة الذي يأخذ في الحسبان، من الأساس، الفروق في الدخل بين جميع الأفراد (يُنظر المقالة الأولى)، ببساطة أن يكون مرتفعًا، لأن في 99.99 في المئة من الحالات (بالنسبة إلى جميع أولئك الذين يعيشون على المستوى الضروري)، ستكون مقارنات الدخل أزواجًا (في مجموعات ثنائية) بين هؤلاء الأفراد صفرًا. ومع ارتفاع معدل الدخل، يُخفَّف هذا الكابح الملزم للامساواة، ويصبح الحد الأعلى للجيني أكبر. وعندما نرسم منحنى يصل بين مُعامِلات جيني العملية العليا ومعدلات الدخل المتغيرة (يُنظر الخط الكامل في الشكل (3-2)، نحصل على منحنى يتجه إلى الأعلى، يتقعّر من أسفل، ما يقترب من قيمة 100، هي قيمة جيني الأعلى، مع تحول معدل الدخل إلى أضعاف الحد الضروري. يسمى هذا المنحنى حدّ احتمال اللامساواة (IPF)[178].
ولإعطاء أرقام ملموسة، إذا كان معدل الدخل في مجتمع ضعفَ الضروري، فإن الجيني الأعلى (الحد) سيكون 50. وإذا كان معدل الدخل ثلاثة أضعاف الضروري، فإن الحد سيكون 66. وهكذا دواليك؛ إذا كان معدل الدخل 100 ضعف الضروري فيزيولوجيًّا، كما هي الحالة في الدول الغنية اليوم، فإن الحد الأعلى للجيني العملي هو 99.

هذا المفهوم مهم لأنه يُظهر أن على المجتمعات أن تكون غنية نسبيًّا، حتى تغذّي اللامساواة العالية. ونستطيع أن نستخدم حد احتمال اللامساواة لمقارنة اللامساواة الحالية في مجتمعات ماقبل صناعية (وكذلك حديثة) مع «حد

اللامساواة» فيها. وإذا كان مجتمع ما قريبًا من أعلى لامساواة عملية، فإن النتيجة ستكون أن النخبة جشعة جدًا ومستغِلة، وقادرة بالقوة أو المكر على أن تستولي لنفسها على الفائض فوق الحد الأدنى الفيزيولوجي كله. وإذا كانت اللامساواة الفعلية بعيدة من الحد، تكون النخبة معتدلة، أو ممنوعة من انتزاع المزيد من الفائض. ومن الواضح أن هذا التوجه سيكون مفيدًا، خصوصًا عندما ندرس المجتمعات ماقبل الصناعية، ليس لأنه يعتقد أن نخبتها كانت أكثر نهبًا فحسب، وإنما لأنها مع مستويات دخلها (المنخفضة) كان حد اللامساواة فيها أكثر إلزامًا. وتسمى النسبة بين اللامساواة الحقيقية ومساواة «الحد» «نسبة اقتطاع اللامساواة». وكلما كانت قيمتها أقرب إلى 100، كانت النخبة أكثر «كفاءة» في اقتطاع الفائض كله.

الشكل(3-2): مؤشر جيني الفعلي و«الحدودي» في المستعمرات وغيرها من المجتمعات ماقبل الصناعية



المصدر:

Branko Milanovic, Peter H. Lindert and Jeffrey G. Williamson, Measuring Ancient Inequality. Working Paper 13550, National Bureau of Economic Research, October 2007.

ملاحظة: تبين حدود احتمالات اللامساواة مستوى اللامساواة الأعلى (جيني) على المحور العمودي، حيث لا ينخفض دخل أي عضو في المجتمع إلى ما دون الحد الأدنى. وتشير الدوائر السوداء إلى المستعمرات، بينما تدل الدوائر المفرغة على المجتمعات الأخرى ماقبل الصناعية.

في دراسة شملت ثلاثين اقتصادًا ماقبل صناعي (تغطي الفترة الزمنية من الإمبراطورية الرومانية المبكرة في عام 14 إلى الهند في عام 1947، وتشمل على

سبيل المثال، إنكلترا في الأعوام 1209 و1688 و1759 و1801 إلى 1803)، وجد ميلانوفيتش وليندرت ووليامسون أن معدل نسبة الاقتطاع كان حوالى 75 في المئة. وهذا ضعف ما عليها الحال اليوم في الولايات المتحدة، حيث قيمة مُعامل جيني 40، وحدّ جيني قريب من 100. لكن، ما هو مثير للاهتمام هو أنه كانت في عينة المجتمعات الثلاثين ستة مجتمعات تبلغ نسبة الاقتطاع فيها حوالى 100 في المئة. وهذه المجتمعات الستة هي: الهند المغولية في عام 1750، إسبانيا الجديدة (المكسيك) في عام 1790، المغرب في عام 1880، كينيا في عامي 1914 و1927، والهند في عام 1947. والقاسم المشترك بين هذه المجتمعات الستة الآن هو أنها كانت كلها مستعمرات. ثمة تسع مستعمرات في العينة، والثلاث الأخرى (بيهار في عام 1807، وجاوة في عامي 1880 و1924) كانت لديها نسب اقتطاع تصل إلى حوالى 70 في المئة (يُنظر الشكل (3-2))[179]. ونستطيع أن نستنتج أن ستًّا من تسع مستعمرات يبدو أنها دفعت «فن الاستغلال» إلى أقصاه، وأن المجتمعات كلها التي نلاحظ فيها نسب استغلال مرتفع كهذه، هي مستعمرات. ويبدو أن جنسية السيد المستعمِر غير مهمة كثيرًا، لأننا بين المستعمرات الست الأكثر تعرًّضا للاستغلال، نجد مستعمرات تابعة للبريطانيين والفرنسيين والمغول والإسبان.

لا يبدو مفاجئًا أن المستعمِرين ما كانوا أذكياء أو قادرين بشكل واضح (فترة من الزمن في الأقل) على اقتطاع أقصى فائض من السكان المحليين. وما هو أفظع أن تلاحظ كم كانت الدخول المخمَّنة للنخبة المستعمِرة مرتفعة، حتى بمعايير اليوم. في جاوة في عام 1880، كان أغنى الأوروبيين (معظمهم هولندي) يتمتعون بدخل سنوي للفرد في حدود 200,000 معادل القوة الشرائية بالدولار[180]. وهذا يمكن أن يضعهم بسهولة في قمة عُشر 1 في المئة من توزيع الدخل العالمي اليوم (تُنظر اللافتة (3-1)). وبطريقة مشابهة، في كينيا في عام 1914، كانت قمة الإنكليز الذين يشكلون نسبة 0.04 في المئة من عدد السكان تحصل على 1.4 في المئة من الدخل القومي الكلي، و«يُجزى» كل منهم نحو 100,000 معادل القوة الشرائية بالدولار سنويًّا. وهم سيكونون جزءًا من قمة عُشر 1 في المئة من توزيع الدخل العالمي اليوم. إضافة إلى ذلك، سيكونون من قمة 1 في المئة من توزيع الدخل البريطاني اليوم[181]. وكان البريطانيون الذين يعيشون في كينيا في عام 1927 أقل دخ قليلًا؛ أي حوالى 74,000 معادل القوة الشرائية بالدولار لكل فرد في كل عام (يُنظر أيضًا اللافتة (6-2)). واليوم، هم أيضًا سيجدون مكانهم في قمة أصحاب الدخل في المملكة المتحدة.

هكذا، كان المستعمِرون أثرياء للغاية، لا بمعايير زمنهم ومكانهم فحسب، وإنما بمعايير توزيع الدخل في بلدانهم اليوم؛ إذ انتزعوا من اللامساواة ومن الفائض ما استطاعوا، غير أن «سرورهم» ما كان ليستمر إلى الأبد. وصل حكمهم إلى نهايته في آخر الأمر. في أي حال، وفي مزاج هادئ، علينا أن نلاحظ أن النخبة المحلية التي خلفتهم انتهجت كثيرًا السياسات نفسها أو ما يشبهها، في الاستغلال إلى أقصى حد. وهكذا، نجد في عدد من البلدان الأفريقية اليوم، قيمًا لمُعامِل جيني تقترب من حد احتمال اللامساواة. وتشمل الأمثلة النيجر، وموزمبيق، وغينيا بيساو. وفي بعض الأماكن، لم يتغير مدى الاستغلال حتى لو تغيرت قومية الحكام.

اللافتة 3-8: لماذا لم يكترث رولز للامساواة العالمية؟

ربما يكون السؤال مفاجئًا لأولئك الذين يعرفون جون رولز من خلال كتابه نظرية في العدالة، الذي تحمل عنوانه هذه اللافتة. مع ذلك، يرتبط رولز بحق بما يمكن اعتباره موقفًا مساواتيًّا قويًّا. وهذا الموقف الذي صيغ في «مبدأ الاختلاف» المحتفى به - الذي يقول إن تبرير أي خروج عن المساواة يمكن أن يظهر فحسب إذا كانت اللامساواة ضرورية لرفع الوضع المطلق (الدخل) لمن هم أكثر فقرًا - إنما ينسحب، في أي حال، على مستوى أمة واحدة فقط. إن تحقيق العدالة في داخل أمة ما هو موضوع كتاب رولز نظرية في العدالة. غير أن رولز في كتابه الأكثر حداثة، قانون الشعوب، الذي نشر في عام 1999، ذهب أبعد من ذلك، وتطرق إلى موضوعات الحوكمة والعدالة العالميتين. ناقش فيه رولز، بوضوح حينًا وبصورة ضمنية أحيانًا، اللامساواة العالمية في الدخل وفي إعادة توزيع الدخل، ورفض تطبيق «مبدأ الاختلاف» على الصعيد العالمي. فعالميًّا، كان مبدأ الاختلاف سيقتضي أن أي زيادة في اللامساواة العالمية يجب أن تبرر بحجة أنها جعلت أفقر الناس في العالم أفضل حالًا.

قبل أن ننتقل إلى سؤال توزيع الدخل العالمي بحد ذاته، من الملائم النظر إلى موقف رولز من الهجرة. وهذا الأمر مهم لأننا جادلنا في وقت سابق قائلين إن الهجرة تنبع من الفروق العظيمة في معدل مستويات الدخل بين البلدان، وكذلك من معرفة أفضل بهذه الفروق، ومن التكاليف الأقل للمواصلات، وكلاهما جاءت به العولمة (تُنظر اللافتتان (2-3) و(2-5)). في أي حال، يحصر رولز الهجرة، في حق الضيافة واللجوء الذي يُمنح لأناس يهربون من اضطهاد سياسي أو ديني. أما الأسباب الأكثر انتشارًا للهجرة، وهي الأسباب الاقتصادية - التي تنسحب على الكثير من مواطني الولايات المتحدة (ويمكن الإنسان أن يخاطر بالقول إنها ربما تنسحب على أسلاف رولز نفسه) - فرُفضت بصراحة:

إن الأصول (من الأملاك والأموال) هي أراضي الناس وقدرتها على دعمهم وديمومتهم، والفاعل هم الناس أنفسهم بصفتهم منظمين سياسيين.... عليهم [الفقراء] إدراك أنهم لا يستطيعون أن يعوضوا عن تخليهم عن مسؤوليتهم في رعاية أرضهم ومصادرها الطبيعية بالغزو في حرب أو بالهجرة إلى أرض أناس آخرين من دون موافقتهم[182].

إن زيادة العقبات التي تضعها الدول الغنية في طريق الهجرة سوف تكون مبررة كليًّا عند رولز، كما يمكن الاعتقاد. فكما تشير الفقرة، يعتبر كل شعب قيِّمًا على ثقافته وتقاليده وقطعة الأرض التي يقيم عليها. وهكذا، لكل شعب الحق في أن يقبل وصول أفراد من شعب آخر إلى أرضه، أو يرفضه. وبهذا، فإن واحدة من الروافع الأساسية الممكنة للمساواة في أوضاع الحياة في العالم كله - وهي الهجرة - ستكون لدى رولز معطلة على الدوام.

لكن عدم اهتمام رولز باللامساواة العالمية يمضي أبعد من ذلك. فالدعم الدولي مقبول، ويُنصح به فحسب إذا كان مطلوبًا لمساعدة «مجتمعات مرهقة» في التحول إلى «شعوب حسنة التنظيم». ولنعمد إلى تفسير المصطلحين. إن «المجتمعات المرهقة» هي تلك التي تتسم، لأسباب تاريخية، بمستوى منخفض من الدخل

يمنعها من وضع قواعد شرعية للسلوك السياسي واحترام حقوق الإنسان الأساسية. والعنصران الأخيران، مضافًا إليهما السلوك السلمي تجاه الشعوب الأخرى، يعرّفان الشعب «المنظم جدًا». في مثل هذه الحالات فحسب، عندما يصبح «حُسْن التنظيم» مستحيلًا بسبب الفقر الشامل، تكون من واجب الشعوب الحرة مساعدة «المجتمعات المرهقة». وتستمر المساعدة إلى النقطة التي تصبح فيها «المجتمعات المرهقة» غير مقيدة بفقر مادي يحول دون توفير حكم شرعي وحقوق إنسان أساسية[183]. بعد ذلك، يتوقف واجب المساعدة.

عندما يتم تحويل المجتمعات «المرهقة» إلى مجتمعات «حسنة التنظيم»، لا تعود الفروق في مستويات الدخل بين الأمم ذات صلة. وحدّد ذلك مبكرًا: عندما... تصبح لدى الشعوب كلها حرية عمل أو حكومة محترمة، لن يكون هناك... أي سبب لتضييق الفجوة في معدل الثروة بين مختلف الشعوب»[184]. في الواقع يؤمن رولز أن مثل هذه الفروق في الدخل هي محصلة فروق في الأولويات؛ ربما يفضل بعض المجتمعات «حسنة التنظيم» أن يدّخر بدلًا من أن يُنفق، وربما يفضل بعضها الآخر أن يعمل أكثر بدلًا من أن يستمتع بمزيد من الراحة. تبعًا لذلك، ربما تختلف الحصيلة: يكون بعض المجتمعات أغنى من غيره. وعلى هذا الأساس، ليست الخلافات مادية، ما دام مستوى الثروة الذي يصل إليه مجتمع ما انعكاسًا لخياراته الاجتماعية[185].

إن اللامساواة المتزايدة في متوسط الدخل بين البلدان (تشعب الدخل)، التي سبق أن أشرنا إليها (تُنظر اللافتتان (2-1) و(2-2))، ستكون لذلك مقبولة تمامًا، ما دمنا نوافق على أن البلدان كلها «حسنة التنظيم». وربما كان رولز سيوافق على أن عددًا من البلدان الأكثر فقرًا في العالم هو بالفعل «مرهق» ويجب أن يدعمه العالم الغني ماليًا (إلى هذا الحد كان معنيًا بتشعب الدخل)، لكنه بالتأكيد ما كان ليرى أن تشعب الدخل في البلدان «حسنة التنظيم» مشكلة. إن الهند والولايات المتحدة مجتمعان «حسنا التنظيم». هكذا، فإن أي مساعدة للهند فائضة ما دام فقرها المادي يعكس ببساطة خياراتها الاجتماعية. وسبق أن أعلن يوشوا كوهين هذا بوضوح، وهو أحد أكبر الباحثين الرولزيين المؤثرين: «عندما نقبل القيم الجمعية للحكومة الذاتية، لا يبقى هناك سبب للأمل في تقارب مستويات المعيشة، فغياب التقارب ليس نقصًا ينتظر الإصلاح»[186].

إن وضع رولز متجذر في فرضين متلاحمين: (1) المؤسسات السياسية («الحكومة الحرة الفاعلة»، أي المؤسسات السياسية التي ستضع الاهتمام بكل شيء في حسابها) ومراقبة الحقوق الأساس للإنسان هي التي تهم، و(2) امتلاك الثروة، فرديًا أو كهدف مجتمعي، مرفوض. وهو في (2)، يبتعد عن معظم الاقتصاديين والحكمة العامة السائدة.

من الواضح أنه إذا لم تحدث الهجرة بطريقة مكثفة جدًا، وإذا لم «يُسمح» لمتوسطات الدخل بين البلدان بأن تختلف، فإن اللامساواة العالمية - حتى وإن التزم العالم كله أحكام رولز المعلنة في قانون الشعوب - لن تبدو مختلفة كثيرًا عما هي عليه الآن. ويمكن الفرق الوحيد أن يثير القلق في ظل اللامساواة في داخل الدخل القومي. لمثل هذه، يمكن أن تطبق أحكام نظرية في العدالة؛ إذ تقول كما رأينا من قبل، إن تبرير اللامساواة يمكن أن يُكتشف فحسب، إذا كان من الضروري رفع الدخل المطلق للأعضاء الأكثر فقرًا. كان بإمكاننا، على سبيل المثال، أن نجادل في أن

اللامساواة الموجودة حاليًّا (ولنقل) في الولايات المتحدة وفرنسا والصين وروسيا، مضت وراء تلك النقطة، وهي في عالم رولزي يجب أن تقلَّص. وهكذا، لتُترَك اللامساواة القومية في كل مكان كي تصبح أقل. لكننا نعرف، من خلال نقاش سابق عن اللامساواة العالمية، أن اللامساواة في داخل الأمة تفسر جزءًا صغيرًا فحسب من اللامساواة العالمية بين الأفراد (10 إلى 20 في المئة على الأكثر، اعتمادًا على مقياس اللامساواة الذي نستخدمه). وهكذا، حتى لو قُلِّصت اللامساواة (فرديًا) في أقطار العالم كلها إلى أدنى المستويات التي سبق أن سُجلت، فإن اللامساواة العالمية ستفقد نسبة مئوية قليلة من النقاط. ومن أجل دفع هذا المثال قدمًا، وإلى مدى غريب بشكل ما، لنفترض أن أنواع اللامساواة كلها في داخل الأمم هي صفر، وكل شخص في هذا العالم يحصل على متوسط الدخل في بلده. نعرف تمامًا ما الذي ستكون عليه اللامساواة «الرولزية» العالمية (تذكر أنها سوف تترك فروقًا غير مخدوشة في متوسطات الدخل في البلدان): سترتفع اللامساواة العالمية إلى 63 نقطة جيني بدلًا من 70. وهكذا، حتى في مثل هذا السيناريو الذي لا يمكن أن يصدَّق، فإن ما سيُقتطع من اللامساواة العالمية هو 10 في المئة فقط. والسبب طبعًا، هو أن العوامل الرئيسة للامساواة العالمية هذه الأيام هي الاختلافات في الدخول بين البلدان، وليست لها حدود، من وضع رولز.

لهذا السبب، لا يمكن رولز أن يشكل إزعاجًا لتشعب الدخل ولا اللامساواة العالمية المرتفعة. ربما يكون تفسيرنا قاسيًا جدًا، أو أن رولز سيعيد النظر في وضعه، مواجَهًا بحقائق اللامساواة العالمية التي لم تكن معروفة أو مقدّرة حين كتب قانون الشعوب. لكن كتاباته لا تسمح لنا بأن نصل إلى هذا الاستنتاج.

اللافتة 3-9: الجيوسياسة في ضوء الاقتصاد (أو استرشادًا بـِه)

بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط جدار برلين، وُجد تقسيم ذكي ومريح للعالم. كان هناك، كما نعرف جيدًا، ثلاثة عوالم على هذا الكوكب: العالم الأول من الاقتصادات الرأسمالية الغنية: لم تكن كلها ديمقراطية في الوقت نفسه، لكنها صارت كذلك بالتدريج (مثلًا: بالتحرير السياسي لليونان وإسبانيا والبرتغال)، ولم تكن كلها غربية؛ إذ بدت اليابان الاستثناء الكبير الثابت.

كان هناك عالم ثانٍ، مع أن المصطلح الذي يثير ما يكفي من الاستغراب لم يكن يُستخدم كثيرًا. لكنه كان موجودًا بشكل واضح: ما دام هناك عالمان أول وثالث، فلا بد من أن يكون هناك عالم ثانٍ أيضًا. كان العالم الثاني عالم الاقتصادات الاشتراكية التي يحكمها نظام الحزب الواحد، وهي لم تعتبر نفسها كذلك قط (العالم الثاني) ما دامت تصدق نفسها أنها طليعة التغير الاجتماعي في العالم، وهي كذلك، بمنطق ما، أمام كل شخص آخر، حتى وإن لم تكن قادرة على الزعم أنها أغنى من البلدان الغربية الرأسمالية.

ثم كان هناك العالم الثالث، وهو بعكس العالمين الأولين، عالم أكثر تباينًا. وهو يشمل بلدانًا عمالقة مثل الهند، وبلدانًا صغيرة جدًا مثل تشاد. كما يشمل البرازيل المتطورة، ونيبال الفقيرة. ويشمل حضارات عريقة مثل مصر وأراضي جديدة مثل بابوا غينيا الجديدة. وهو يغطي من حيث المبدأ، القارات «الجنوبية» الثلاث: أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وكان يعرَّف بشكل سلبي إلى حد بعيد، أي بما ليس هو - ليس أوروبا ولا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي - بدلًا مما هو عليه في الواقع. وربما تشترك بلدان العالم الثالث في حقيقة أن الأوروبيين حكموا عددًا كبيرًا منها قرنًا من الزمان أو أكثر، وأنها طالبت باستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. على الرغم من ذلك، وُجدت ثانية استثناءات كبرى: إن استقلال دول أميركا اللاتينية «أقدم» بـ 150 عامًا، وبعض بلدان العالم الثالث، مثل تايلاند، لم يُستعمر أبدًا.

كان وضع الصين حينئذ، خاصًّا ومنفردًا، كما هو عليه الآن. وعلى الرغم من أنها في خلال الفترة الماويّة، دعمت بلدان العالم الثالث، وبقوة في بعض الأوقات، وعلى الأقل لفظيًّا، فإنها لم تشترك يومًا في منظمات تخص العالم الثالث، مثل حركة عدم الانحياز، أو مجموعة 77. ربما كان ما صرف انتباهها هو صراعها مع الاتحاد السوفياتي حول «من هو الأكثر اشتراكية»، وربما كان ذلك بسبب ضخامتها، التي - بعكس المفترض - لم تشجعها على أن تكون ناشطة جدًا حتى لا تثير شكوكًا في رغبة في الهيمنة على حركة العالم الثالث. أو، ربما، كما نستطيع أن نخمن الآن، استنادًا إلى تجارب أكثر حداثة، اختارت الصين ألا يكون لها شأن مهم عالميًّا، يتلاءم مع أهميتها الموضوعية، بسبب بعض الموانع التاريخية الأكثر عمقًا.

كانت هذه النظرة «الثلاثية التقسيم» للعالم - مع عدم دقتها في حالات معينة[187] - موجودة؛ وهي ليست غير منطقية، وسمحت لنا بأن ننظم العالم، عقليًّا في الأقل، بأسلوب دقيق. كما اتفقت كثيرًا مع تقسيم السياسات الاقتصادية بحسب البلدان؛ كان العالم الأول رأسماليًّا، لكنه غير متماثل. هناك دول أوروبا الوسطى والشمالية المتكيفة رفاهيًّا، والولايات المتحدة الأكثر خضوعًا للقطاع الخاص. أما أبرز سمات

العالم الثاني فهي ملكية الدولة وسائل الإنتاج، إلا أن التباين وجد هناك أيضًا، بين الاتحاد السوفياتي المخطط مركزيًّا من ناحية، ويوغسلافيا المتوجهة نحو السوق من ناحية أخرى. العالم الثالث الذي يمكن تحويل البصر عنه بسهولة، كانت تسوده السياسات «التنموية»، حيث يكون للدولة شأن مهم، ليس في الضرائب والإنفاق فحسب (كما في كثير من الاقتصادات الغربية) وإنما في الإنتاج أيضًا. يُعَد التطور الذي تقوده الدولة، وإبدال الاستيراد، من المبادئ التوجيهية في بلدان متنوعة مثل البرازيل وتركيا والهند وتنزانيا وغانا.

ارتبط التصنيف الثلاثي، أخيرًا، وربما بطريقة أكثر أهمية، بمستويات دخل «الدول الأعضاء». في عام 1975 الذي يمكن اعتباره أدقّ علامة في هذا التقسيم الثلاثي للعالم (قبل أزمة النفط الثانية مباشرة، وأزمة الديون في ثمانينيات القرن العشرين، ونهوض الصين)، كان العالم الأول مكونًا من بلدان يتدرج الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد فيها من أقل من 10,000 معادل القوة الشرائية بالدولار (البرتغال) إلى 27,000 (سويسرا)[188]. كان العالم الثاني أفقر بوضوح، ويكاد معدل دخله الأعلى يتخط معدل أدنى دخل من العالم الأول بقليل. كان مدى الدخل في الحرب العالمية الثانية أقل من 2000 معادل القوة الشرائية بالدولار في جمهوريات آسيا الوسطى في الاتحاد السوفياتي إلى 14,000 في سلوفينيا وجمهورية التشيك. وتكوّن العالم الثالث من عدد من البلدان دخلها قريب من مستوى الحد الضروري، أي دون 500 معادل القوة الشرائية بالدولار (بما في ذلك الصين وعدد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى)، بينما في حدها الأعلى - باستثناء دولٍ صغرى منتجة للنفط - كانت الجزائر وكوريا الجنوبية عند 4,000 لكل فرد أو أغنى قليلًا، والمكسيك والبرازيل عند حوالى 7,000[189]. وهكذا، حين نلخص، سيكون لنا هذا التوزيع في نصيب الفرد من الناتج الم الإجمالي: العالم الأول (10,000-27,000)، الثاني (2,000-14,000)، والثالث (400-7,000). وعلى الرغم من بعض التداخل الواضح، فهذه قسمة أقرب إلى الدقة، أكثر من أي شيء نستطيع أن نوصي به اليوم، في مثل هذا الشح.

تفجر هذا التصنيف في تسعينيات القرن العشرين؛ ليس أن العالم الثاني توقف عن الوجود فحسب بعد أن انضم عدد من أعضائه إلى العالم الأول - المسألة الأوضح هي أن عشرة بلدان شيوعية سابقة أصبحت أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وانضم غيرها إلى الناتو، وهما مؤسستان تمثلان العالم الأول بامتياز - كما توقف العالم الثالث عن الوجود إلى حد كبير أيضًا. إن النمو الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، الممتد من اليابان إلى سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، ثم إلى ماليزيا، زاد الثروة في تلك الأقاليم إلى مستوى الدول الغربية المتقدمة. أصبحت هذه البلدان عمليًّا جزءًا من العالم (الغني) الأول، كما طورت مؤسسات (ديمقراطية) شبيهة بتلكٍ الموجودة في العالم الأول. إضافة إلى ذلك، ساهم صعود اقتصاد الصين، ارتباطًا بصعود دينغ شياو بينغ وخلفائه المحافظين الذين أظهروا قلة اهتمام بشؤون العالم الثالث «النمطي»، في التقليل من تماسك العالم الثالث، وأصبحت الهند أيضًا عقلانية اقتصاديًا أكثر منها أيديولوجيًا. ما عاد يبدو واضحًا بعد الآن ما الذي يمكن أن يكون مشتركًا بين بلدان العالم الثالث، كما أن دول عدم الانحياز التي كانت ناشطة في الماضي، بدأت تحتضر. تحتل موضوعات النمو الاقتصادي (أو تراجعه)، والانقسامات الدينية، والتوترات الإقليمية الآن مكان مقولة تضامن العالم الثالث

السابقة التي يحتفى بها باستمرار بأكثر من حقيقتها.
إذًا، بأي تصنيف خام يمكن أن نقسم العالم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟ ما يزال هناك طبعًا العالم الأول الذي أصبح الآن أكثر اتساعًا؛ إذ ضم إليه بعض الأعضاء السابقين من العالمين الثاني والثالث. لم يعد العالم الثاني موجودًا، لكن هناك روسيا التي تهدف إلى أن تمارس دورًا في الفضاء الأوروبي - الآسيوي، مع الدول التي لم تندمج في العالم الأول، وهو دور مماثل لما تفعله فرنسا في المستعمرات الأفريقية السابقة. ثم إن هناك البلدان العربية المنقسمة بذاتها بين من يملكون ومن لا يملكون (ويستند الانقسام كليًّا إلى عامل المصادفة الخاص بامتلاك النفط)، التي من الصعب أن يُنظر إليها باعتبارها كتلة.
ربما كانت أميركا اللاتينية الوحيدة التي تبقى أنموذجًا للعالم الثالث الماضي. إنها كالعالم الثالث في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، الإقليمُ الوحيد الذي يحاول تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة قليلًا عن طرائق التيار الغربي الرئيس. هناك تماسك معين للظهور المتزامن إلى حد كبير للسياسيين مثل نستور كيرشنر، ولولا دا سيلفا، وإيفو موراليس، وهوغو تشافيز. وأميركا اللاتينية هذه، التي حصدت قليلًا من الفوائد من العولمة 2.0، ليس مستغربًا أن تكون الجزء الوحيد في العالم الذي يحاول تجربة سياسات بديلة. ووفقًا لنماذج الماضي، تميل البدائل إلى الاعتدال، ما دامت الفروق غير موجودة في الجوهر بل في التفصيلات. ولأن العالم أصبح أكثر تجانسًا بمعايير سياسات اقتصادية اعتمدتها بلدان مختلفة، فإن ما يلفت هو تلك الانحرافات الصغيرة عن الإجماع الأرثوذكسي لواشنطن.
طبعًا، بقيت أفريقيا العالم الثالث. إنما على حساب بؤسها الرتيب، والانحدار النسبي، أو المطلق في كثير من الأحيان، في خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ربما نجد مبررًا لنمنحها لقبًا لا تحسد عليه، هو العالم الرابع.
أما الصين فتبقى عالمًا منفصلًا بدخل من الواضح أنه أعلى اليوم كثيرًا مما كان عليه من قبل، وإنما بطموح غامض بالقدر نفسه، أو بالتناقض الداخلي نفسه، ليس حول الشأن الذي تريد أن يكون لها دوليًّا، وإنما حول ما إذا كانت تريد دورًا في الأصل. ومن الأمور التي تصدم أن النهوض الاقتصادي المذهل في الصين، الذي تحقق باستخدام مزيج من وصفات لم تجرب من قبل، هي بالفعل وصفات مختلفة تمامًا عن تلك الوصفات (السياسات الاقتصادية) التي ينصح بها إجماع واشنطن، لم يُنتج أي أحكام «تصنّف» السلوك الاقتصادي. وليس هناك أي محاولة لـ «رزم» هذه السياسات، أو تفسير كيف يمكن أن تعمل في مكان آخر، وبكلمات أخرى «بيع» أنموذج صيني خاص للتطوير أو أيديولوجيا اقتصادية. ضع ذلك في مقابل حقيقة أنه، حوالى عام 1776، عندما كان عمر الثورة الصناعية بعمر «نهوض» الصين اليوم، كانت هناك أحكام مصنفة جيدًا للنجاح الاقتصادي للعالم في كتاب آدم سميث ثروة الأمم. وفي كلمات سميث الخالدة، «شيء قليل آخر ضروري لحمل دولة إلى الدرجة العليا في الوفرة... بل السلام، والضرائب السهلة، وإدارة مقبولة للعدالة»[190]. وليس لدينا شيء مشابه - على الأصح في الأغلب لا شيء - يخرج من الصين أو من الباحثين غير الصينيين الذين يعملون في الصين أو يؤمنون بأنهم يفهمون معجزة الصين الاقتصادية. إنها تبدو بالكامل وكأنها نتاج سلسلة فريدة من المصادفات، وهي أوضاع أو حوادث غير قابلة للتكرار، ولا ترتبط بأي فكرة عظيمة. إنها مجرد تجربة صواب وخطأ

ومحاولات، وقليل من ضربات الحظ. ربما كانت كذلك. لكن، إذا تظاهرت بلاد (أو أرادت) بأن يكون لها تأثير في مستوى العالم، فليس عليها أن تبيع اللُّعب ومسجلات الفيديو فحسب، وإنما أن تقدّم إلى العالم طريقة لصناعة الأشياء أيديولوجيًا. وأثبتت الصين حتى الآن أنها غير قادرة، أو غير راغبة في فعل ذلك. وحتى تكون قادرة على تقديم مجموعة مدمجة للدروس التي تُشتق من نجاحها، فإن تأثيرها الأيديولوجي سيبقى محدودًا.

تبدو أي محاولة تصنيف اليوم صعبة في المقام الأول بسبب التباين في آسيا (نوقش هذا الموضوع في اللافتة (3-4)). تتألف آسيا من بلدان من العالم الأول، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ومن بلدين عملاقين ما زالا فقيرين جدًا يتحديان أي تصنيف سهل (الهند والصين)، وعدد كبير من البلدان الشديدة الفقر، يحاول بعضها أن يستنسخ نجاح اليابان وكوريا الجنوبية (تايلاند وإندونيسيا)، ويبدو بعضها الآخر كأنه ينتمي، بدخله وكسله الاقتصادي، إلى العالم الرابع (بورما وكمبوديا ولاوس). وإذا كان علينا أن نحاول التصنيف اقتصاديًّا، فعلينا أن «نترك» بعض أجزاء آسيا يمضي إلى العالم الغني، وغيرها ليس أقل أهمية، إلى العالم الرابع. مع ذلك، ثمة القليل مما هو مشترك بين البلدان الفقيرة الآسيوية والأفريقية، بعكس العالم الثالث في الماضي؛ إذ إنها لم تحاول قط أن تبني اهتمامات مشتركة أو سياسات، أو في الأقل كتلة من الأمم الفقيرة.

إن تصنيف القارات الأخرى (كما رأينا سابقًا) أسهل. كما يبدو في النهاية، ستصبح أوروبا كلها (باستثناء روسيا)، جزءًا من الاتحاد الأوروبي، وهكذا «يُعاد وصلها» بالعالم الأول. وسيكون أكبر تحدّ في هذا القرن الوصول إلى نمو اقتصادي في أفريقيا، وإلا فإن القارة ستقع بالتدريج بجميع سماتها خلف باقي دول العالم وتبدو «غير قابلة للاستيعاب». ومن حيث المبدأ، على أوروبا أن يكون لها شأن رئيس في تطوير أفريقيا، بسبب قربها الجغرافي، وعلاقاتها التاريخية، ونجاح تجربة الاتحاد الأوروبي في استيعاب الدول الفقيرة. وحتى نكون على بينة، فإن الفروق هائلة بين البلدان الأفريقية وتلك الأمم الأوروبية التي اندمجت في الاتحاد بنجاح. مع ذلك، فإن نوعًا من المشاركة السياسية والاقتصادية المتقدمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب الصحراء الأفريقية يمكن تصوّره، إذا لم يكن لأجل «التعب الكبير» الواضح الذي يظهره الاتحاد الأوروبي، ونقص الرؤيا عند قادته، والشكوك بين الأوروبيين حول قدرتهم على أن يواجهوا ويزدهروا في عالم معولم سوف يحتضن حركة حرّة، ليس لرأس المال والسلع فحسب، بل للناس أيضًا (تُنظر اللافتتان (2-4) و(2-5)).

هكذا، فإن على أفريقيا أن تزدهر أو تسقط بأدواتها نفسها، التي ستكون أمرًا جيدًا إذا قُدر لما سبق أن يحدث، ما دام نجاح الإنسان ذاتيًّا يجعل احتمال ارتداده أصعب. في أي حال، على أنصار وجهة النظر التي تقول إن أفريقيا تتأخر بالمساعدة والاهتمام المزعوم بالغرباء ومن الأفضل أن تُترك وحدها، أن يعترفوا بحقيقة مفادها أن نجاحات أوروبا الغربية وشرق آسيا وجنوب أوروبا قامت على أرضية من إرادة سياسية لدى بلدان أخرى لمساعدتها في التطور[191]. في حالتين سابقتين، كان تشجيع الولايات المتحدة على التجارة الحرة والإصرار على تحقيق التعافي الاقتصادي الذي سيعمل ضد الشيوعية، هو الذي ساعد بلدانًا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وكذلك أوروبا الغربية، في أن تصبح غنية[192]. وفي الحالة الثانية (جنوب

أوروبا وإلى حد ما أوروبا الشرقية أيضًا)، كان الاندماج في ناد غني للاتحاد الأوروبي. وبالنظر من طريق التماثل، على أفريقيا أيضًا في البداية أن تُسحَب. وباستثناء أوروبا، من الصعب رؤية من غيرها يمكنه أن يفعل ذلك، لأن الدور الصيني - على الرغم من الانتباه الأخير الذي جذبته استثماراتها في أفريقيا - أقرب إلى أن يبقى محدودًا بسبب الأسباب الأيديولوجية كلها التي ذكرت من قبل، وفقر الصين الاقتصادي النسبي الذي لا يزال مستمرًا.

ربما تتلخص التحديات الأساس في القرن الحادي والعشرين في ما يأتي: كيف تنهض بأفريقيا، وكيف تدخل الصين بسلام، وكيف تفطم أميركا اللاتينية من هاجسها الذاتي وتُدخلها إلى العالم الحقيقي، وأن يتم فعل ذلك كله من خلال المحافظة على السلام وتجنب المعارك الأيديولوجية.

لكن، قبل قرن من الزمان، كتب كونستانتين كافافي[193]:

يملك الناس معرفة بالحاضر.
أما بالنسبة إلى المستقبل، فالآلهة تعرفه،
وحدها، وباستنارة تامة.

(140) Karl Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy, Preface.

(141) يُنظر:

Branko Milanovic, Worlds Apart: Measuring International and Global Inequality (Princeton: Princeton University Press, 2005).

سبب استخدامنا السنوات المرجعية (علامات المساحة) «Benchmark» هو أن المسوح الأسرية ليست متاحة سنويًّا في جميع البلدان. نحن نحتاج إلى فتح «نافذة» كبيرة نسبيًّا من خمس سنوات يكون فيها جميع مسوح البلدان في العالم متاحًا عمليًّا، ثم «نثبت» سنة واحدة من تلك السنوات الخمس، أما بالنسبة إلى البلدان التي لا تكون لديها مسوح في تلك السنة، فنستخدم مسوح «سنة مجاورة».

(142) تمّ حساب ذلك باستخدام آخر بيانات الناتج المحلي الإجمالي من عام 2005 (يُنظر المقالة الثانية للتفصيلات).

(143) في العمل الرئيس حول الأنموذج التاريخي للامساواة العالمية (الذي يُراجع لاحقًا)، يفتقر بورغينيون وموريسون، بالطبع، إلى أي تقدير لتوزيع الدخل في معظم بلدان العالم. وهما يقسمان العالم ثلاثة وثلاثين إقليمًا، وينسبان إلى كل بلد في إقليم التوزيع نفسه الذي يملكانه عن بلد واحد في الإقليم. هذا يؤدي، بالطبع، إلى خطأ فادح في التعميمات، تبعًا لذلك، وعلى سبيل المثال، يكون التوزيع الموجود في بلدان لا تتساوى فيها ملكية الأراضي (كما في روسيا القيصرية) متشابهًا مع بلدان البلقان التي تتميز، على العكس تمامًا، بمزارعين يملكون قطعًا صغيرة من الأرض. لكن، بسبب نقص البيانات، لا يستطيع أحد أن يفعل أفضل من ذلك.

(144) François Bourguignon and Christian Morrisson, «The Size Distribution of Income Among World Citizens, 1820-1992,» American Economic Review, (September 2002), pp. 727-744 (Table on pp. 731-732).

(145) يُنظر:

Glenn Firebaugh, The New Geography of Global Income Inequality (Cambridge: Harvard University Press, 2003), and Robert Lucas, «The Industrial Revolution: Past and Future» (Mimeograph, University of Chicago, 1998).

(146) يُنظر:

Branko Milanovic, «True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculations Based on Household Survey Alone,» Economic Journal, vol. 112, no. 476 (2002), p. 81.

(147) Jagdish Bhagwati, In Defense of Globalization (Oxford: Oxford University Press, 2004), p. 67.

(148) Thomas Nagel, «The Problem of Global Justice,» Philosophy and Public Affairs, vol. 33, no. 2 (2005), p. 121.

(149) يُنظر:

Charles Beitz, Political Theory of International Relations (Princeton: Princeton University Press, 1999; [1977]), pp. 164-169.

(150) يُنظر:
Charles Beitz, «Rawls' Law of Peoples,» Ethics, vol. 110, no. 4 (2000), pp. 669-696, and Joshua Cohen and Charles Sabel, «Extra Rempublicam Nulla Justitia,» Philosophy and Public Affairs, vol. 34, no. 2 (2005).

(151) هذا ما يسمى «الوحدانية» «Monism» حيث تكون العلاقات الأخلاقية كلها التي لها معنى بين أفراد (من دون توسط الدولة)، وليس هناك «دوائر من النسب» مختلفة مثل التي يمكن أن تمنح ترجيحًا لحرمان أفراد عائلتنا أو رفاقهم أكثر من فقر الناس الذين ربما لا يعرفونهم شخصيًّا (يُنظر، على سبيل المثال:
Thomas Pogge, «An Egalitarian Law of Peoples,» Philosophy and Public Affairs, vol. 23, no. 3 (1994), pp. 195-224, and Peter Singer, One World: The Ethics of Globalization (New Haven: Yale University Press, 2002).

(152) إذا كانت أرباح رأس المال «مرتفعة جدًّا»، فإن الإحصائيين يقومون بتدويرها نحو «سقف» مرتفع، لكنه رقم أقل. هذا ما يدعى «ترميز القمة». في الولايات المتحدة، يُقال إنه يمكن ترميزَ القمة للاستثمارات والأرباح، وأيَّ دخل من الممتلكات، أن يقلّصا بقوةٍ اللامساواة التي يجري قياسها. يُنظر:
Richard V. Burkhauser [et al.], Estimating Trends in U.S. Income Inequality Using the Current Population Survey: The Importance of Controlling for Censoring, Working Paper 14247 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, August 2008)
(يُنظر المقالة الأولى، الهامش 27).

(153) ربما يكون عدد أفراد الأسرة في بعض الأوقات، ثلاثة ونصفًا، إذا كان ابنك يعيش معك نصف عام.

(154) لا أتوقع من الذين يقل دخلهم عن المتوسط العالمي أن يشتروا كتابي، وهي حالة محزنة لكنها محتملة. تكلفة هذا الكتاب نحو 25 دولارًا. الذين يبلغ دخلهم الشهري أقل من المتوسط العالمي سينفقون ربعه على الكتاب. هل تفعل ذلك؟ هل أفعله؟

(155) العدد الكلي للناس الذين شملتهم مسوح عام 2005 أقل من 6 ملايين. يعيش حوالى 5 في المئة من السكان في العالم في أفقر البلدان وأكثرها صراعات للسيطرة مثل السودان وأفغانستان وكوريا الشمالية والصومال والعراق، ولم يشملهم المسح لأن هذه البلدان لا تُجري مسوحًا أسرية قومية. لذلك، نتائج اللامساواة المعروضة هنا هي تقديرات أدنى (قليلًا) من النسب «الحقيقية».

(156) تحتاج إلى 90,000 دولار من الدخل الصافي لكل فرد حتى تكون في قمة 1 في في توزيع دخل الولايات المتحدة.

(157) نحن نعرف أن $(2.06/60)^{\alpha}$ عليها أن تسفر عن 6. لذلك، $\alpha = 3.2$.

(158) أحد الأمثلة:
Thomas Friedman, The World Is Flat (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2005).

(159) رائدة من قبل:
Lester Thurow, «A Surge in Inequality,» Scientific American, vol. 256 (1987),

واستخدمه أخيرًا:
Carol Graham, Nancy Birdsall and Stefano Pettinato, «Stuck in the Tunnel: Is Globalization Muddling the Middle?,» Brookings Institution Center Working Paper 14 (Washington, DC: Brookings Institution, August 2000), and Steven Pressman, «The Decline of the Middle Class: An International Perspective,» Journal of Economic Issues, vol. 40, no. 1 (March 2007), pp. 181-200,
وذلك في دراسة عن الطبقة الوسطى في أحد عشر بلدًا متطورًا. في توزيع الدخل، الدخل العادي أعلى نمطيًّا من المتوسط لأن توزيع الدخل ليس متناسقًا: فالقاع يُقتطع منه (لا أحد يستطيع العيش بصفر من الدخل)، بينما ترتفع مقادير دخل القمة عاليًا جدًا (بلا حدود تقريبًا).

(160) تسمح لنا هذه المقادير أيضًا بأن نحسب النسبة المئوية من الدخل الشامل التي تتلقاها الطبقة الوسطى. في أميركا اللاتينية، تصل إلى 12 في المئة فقط (يتلقى 20 في المئة من السكان 0.6 في المئة من الدخل المتوسط)، وفي الاقتصادات المتقدمة 34 في المئة (40 في المئة من السكان مضروبًا بـ 0.85 من متوسط الدخل).

(161) ربما يكون تصنيف تركيا جزءًا من العالم الغربي موضوع خلاف. في أي حال، إن وضعها كعضو مرشح للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أنها ليست دولة مابعد شيوعية، يجعل تصنيفها جزءًا من الغرب (مع إسرائيل) منطقيًّا.

(162) Abhijit Banerjee and Esther Duflo, «What Is Middle About Middle Classes Around the World,» Journal of Economic Perspectives, vol. 22, no. 2 (2008), pp. 3-28,
وذلك استنادًا إلى عينة من 13 دولة نامية.

(163) تلفت الهواتف الخلوية اجتماعيًّا، إلى حد كبير. وبسبب انخفاض أسعارها نسبيًا، والنقص الواضح في القدرة على التفريق بين نماذجها، أصبحت معادلات اجتماعية. ومن الغريب أنها لا تزال تثير المشاعر بشكل استثنائي، لكنني أعتقد بأن ذلك يعود إلى «رسالة» التواصل التي تعرضها. أتذكر رؤية بعض اليافعين في طشقند، أوزبكستان، في أوائل عام 2000 وهم يربطون في أحزمتهم أغلفة فارغة لهواتف خلوية (لا تعمل، لكنها تبدو مثيرة للإعجاب).

(164) إن تشتت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بين الولايات، الذي يظهر في الخريطة، يبدو بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي، أوسع قليلًا: أي بنسبة اثنين إلى واحد بين القمة والقاع.

(165) يُنظر:
Rati Ram, «Interstate Income Inequality in the United States: Measurement, Modelling, and Some Characteristics,» Review of Income and Wealth, vol. 38, no. 1 (March 1992), pp. 39-49.

(166) تم تحديد أميركا اللاتينية حيث تشمل أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى (البلدان الناطقة بالإسبانية والبرازيل وغويانا)، لا الكاريبية. أفقر دولة في نصف الكرة الغربي هي هايتي. أما في آسيا، فتنقصنا بيانات كوريا الشمالية (وهي فقيرة جدًّا)، ولا نُدخل دول النفط الغنية في غرب آسيا (الشرق الأوسطية).

(167) هونغ كونغ، بالطبع، جزء من الصين.
(168) أشعر بالامتنان لجورجي ميلانوفيتش على تعليقاته.
(169) في مباراة عالية المستوى أقيمت أخيرًا، اكتسح ليفربول أيقونة إسبانيا ريال مدريد 4-0. لكن كان في كل فريق العدد نفسه من اللاعبين الإسبان (أربعة)، إضافة إلى ذلك كان المدرب المهم للفيربول إسبانيًا. وهكذا، خسر أيقونة إسبانيا، لكنه للغرابة خسر (في الأغلب) بأيدي، أو في الأصح بأقدام، إسبان!
(170) كانت البطولتان الأوليان من طريق الدعوات. بعد ذلك، بات على الأندية أن تتأهل إما بكسب البطولة الأوروبية السابقة، وإما بأن يكون ترتيبها عاليًا بين النوادي الوطنية.
(171) أعدّت قائمة عام 2008 لأغنى عشرين ناديًا في أوروبا بواسطة Deloitte Sports Business Group (نشرت في شباط/فبراير 2009). للاطلاع على القائمة، يُنظر:
http://www.theoffside.com/world-football/the-20-richest-teams-in-the-world-in-2008.html.
(172) مع أن عددًا كبيرًا من مشجعي كرة القدم يرى العكس؛ وهو أن الحياة هي التي تقلد كرة القدم.
(173) نَشر Yale Global Online (May 4, 2009) نصًا مشابهًا فعليًّا على الشبكة. أنا ممتن للسماح لي بإعادة إدراجه هنا.
(174) يُنظر:
Thomas Piketty and Emmanuel Saez, «Income Inequality in the United States, 1913-2002,» fig. 2, May 2005 version, at: https://bit.ly/2MmNFa5.
(175) Thomas Piketty and Emmanuel Saez, «The Evolution of Top Incomes: A Historical and International Perspective,» American Economic Review, vol. 96, no. 2 (2006), pp. 200-205.
(176) Charles de Montesquieu, Lettres Persanes, letter 142.
(177) استنادًا إلى عمل مشترك مع بيتر ليندرت وجيفري وليامسون.
(178) عرّفه برانكو ميلانوفيتش:
«Branko Milanovic, An Estimate of Average Income and Inequality in Byzantium Around Year 1000,» Review of Income and Wealth, vol. 52. no. 3 (2006), pp. 449-470, and Branko Milanovic, Peter H. Lindert and Jeffrey G. Williamson, Measuring Ancient Inequality, Working Paper 13550. National Bureau of Economic Research, October 2007,
(تُنظر اللافتة (3-1)، الهامش 5).
(179) هناك أيضًا مستعمرتان عثمانيتان في العينة (صربيا الجنوبية في عام 1455 وليفانت أي الهلال الخصيب (Levant) في عام 1596)، لكن بياناتهما غير موجودة في الدخول المقدّرة للمستعمرات.
(180) بمعادل القوة الشرائية بالدولار لهذه الأيام تقريبًا.
(181) بيانات توزيع الدخل البريطاني في عام 2004.
(182) John Rawls, The Law of Peoples (Cambridge: Harvard University Press,

1999), p. 39.

(183) «من واجب الشعوب مساعدة الشعوب الأخرى التي تعيش في ظل ظروف غير مواتية تمنع وجود نظام سياسي واجتماعي عادل أو لائق». يُنظر:

Ibid., p. 37.

(184) Ibid., p. 114.

المجتمعات الحرة والمحترمة هما نوعا «الشعوب حسنة التنظيم». وبصيغة أقرب، المجتمعات الحرة ديمقراطية كاملة بينما يمكن أن تكون المجتمعات اللائقة «مجتمعات هرمية استشارية». في أي حال، يحترم كل من المجتمعين خيارات الآخر، وهما مستعدان للعيش بسلام.

(185) Ibid., p. 144.

(186) Joshua Cohen, «Comments on Rodrik» (Unpublished, MS), p. 5.

(187) على سبيل المثال، كانت الأرجنتين ظاهريًّا جزءًا من العالم الثالث بفضل وجودها في أميركا اللاتينية. مع ذلك، كان معظم الناس هناك يرى نفسه امتدادًا لأوروبا.

(188) البيانات معبَّر عنها بمعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2005.

(189) كانت الأرجنتين عند 10,000 معادل القوة الشرائية بالدولار أغنى، لكن سبق أن أشرنا إلى تناقض وضعها. وفنزويلا كانت أغنى أيضًا، لكن في الأغلب بفضل النفط.

(190) هذا الاقتباس يسبق كتاب ثروة الأمم بنحو عشرة أعوام، ما يجعل توقع سميث أكثر روعة.

(191) الغريب في الأمر أن كلًا من أنصار المزيد من الدعم لأفريقيا وأولئك الذين لا يؤيدون الدعم كليًّا، يلوم الغرب؛ الأوائل بسبب عدم تقديم الدعم الكافي، والآخرون بسبب زيادة الدعم. هل توجد كمية دعم مثالي؟

(192) يُنظر:

Giovanni Arrighi, «The African Crisis: World Systemic and Regional Aspects,» New Left Review (May-June 2002).

(193) كُتب المقطع الأول من قصيدة The Wise Perceive Imminent Events بين عامي 1905 و1915. وتأخذ القصيدة حكمتها من فيلوستراتوس، الكاتب الإغريقي من القرن الثالث: «الآلهة تفهم حوادث المستقبل، والفانون يفهمون الحاضر، والحكيم يفهم ما هو وشيك». يُنظر:

Constantine Cavafy, Selected Poems, Trans. by Avi Sharon (New York: Penguin Classics, 2008), p. 27.

المراجع

Books

Aron, Raymond. Main Currents in Sociological Thought. vol. 2. New York: Pelican, 1967.
Bairoch, Paul.Victoires et déboires: Histoire économique et sociale du monde du XV1e siècle à nous hours. vol. 1. Paris: Gallimard, 1997.
Beitz, Charles. Political Theory of International Relations. Princeton: Princeton University Press, 1999; [1977].
Bhagwati, Jagdish. In Defense of Globalization. Oxford: Oxford University Press, 2004.
Brandolini, Andrea and Tim M. Smeeding. «Inequality Patterns in Western Democracies: Cross-Country Differences and Changes over Time.» in: Democracy, Inequality, and Representation: A Comparative Perspective. Ed. by Pablo Beramendi and Christopher J. Anderson. New York: Russell Sage Foundation, 2008.
Cavafy, Constantine. Selected Poems. Trans. by Avi Sharon. New York: Penguin Classics, 2008.
Copeland, Edward. «Money.» in: The Cambridge Companion to Jane Austen. Ed. by Edward Copeland and Juliet McMaster. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.
Dio, Cassisu. The Roman History: The Reign of Augustus. New York: Penguin Classics, 1987.
Dumke, Rolf. «Income Inequality and Industrialization in Germany, 1850-1913: The Kuznets Hypothesis Revised.» in: Income Distribution in Historical Perspective. Ed. by Y. S. Brenner, Hartmut Kaelble and Mark Thomas. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.
Emperor Julian. The Mispogon. at: https://bit.ly/1VcOIrX.
Firebaugh, Glenn. The New Geography of Global Income Inequality. Cambridge: Harvard University Press, 2003.
Friedman, Thomas. The World Is Flat. New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2005.
Harrison, Mark. The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
Hirschman, Albert. The Passion and the Interests. Princeton: Princeton University Press, 1977.
Hobsbawm, Eric. The Age of Capital. New York: Vintage Books, 1996.

Keynes, John M. The Economic Consequences of the Peace. New York: penguin, 1971; [1920].
Lindert, Peter H. «Three Centuries of Inequality in Britain and the United States.» in: Handbook of Income Distribution. Ed. by Atkinson and Bourguignon. Amsterdam: Elvesier, 2000.
Maddison, Angus. Contours of the World Economy 1-2030 AD. Oxford: Oxford University Press, 2007.
Marshall, Alfred. Principles of Economics. vol. 2: Notes. 9th ed. London: McMillan, 1961.
Marx, Karl and Fredrich Engels. Marx and Engels: Selected Correspondence. 4th ed. Moscow: Progress, 1982.
_______. A Contribution to the Critique of Political Economy. Preface.
Milanovic, Branko. Worlds Apart: Measuring International and Global Inequality. Princeton: Princeton University Press, 2005.
Nevins, Allan. Study in Power: John D. Rockefeller, Industrialist and Philanthropist. 2 vols. New York: Charles Scribner's Sons, 1953.
Obama, Barack. Dreams from My Father. New York: Crown, 2007.
Padover, Saul K. Karl Marx: An Intimate Biography. New York: Meridian, 1980.
Pareto, Vilfredo. Manual of Political Economy. Trans. by Ann S. Schwir. New York: Augustus M. Kelly, 1971; [1906].
Plato. The Republic. Trans. by Desmond Lee. New York: Penguin, 1973.
Rawls, John. A Theory of Justice. Rev. ed. (Cambridge: Harvard University Press, 1999).
_______. The Law of Peoples. Cambridge: Harvard University Press, 1999.
Schiavone, Aldo. The End of the Past: Ancient Rome and the Modern West. Cambridge: Harvard University Press, 2000.
Schumpeter, Joseph. A History of Economic Analysis. New York: Oxford University Press, 1980; [1952].
Sen, Amartya. «Social Justice and the Distribution of Income.» in: Handbook of Income Distribution. Ed. by A. B. Atkinson and F. Bourguignon. vol. 1. Amsterdam: Elvesier, 2000.
Singer, Peter. One World: The Ethics of Globalization. New Haven: Yale University Press, 2002.
Smith, Adam. Wealth of Nations. New York: Pelican Books, 1970.
Tacitus, Cornelius. Annals. New York: Penguin, 1996.
Tocqueville, Alexis De. Souvenirs. Paris: Gallimard, 1999.
Tolstoy, Leo [et al.]. Anna Karenina. Trans. by Constance Garnett. Rev. by Leonard Kent and Nina Berberova. New York: The Modern Library, 2000.
Trotsky, Leon. Le Terrorisme et communisme. Paris: Edition 10/18, 1963.

Weber, Max. The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. London: Routledge, 1992.
Zweig, Stefan. The World of Yesterday. Lincoln: University of Nebraska Press, 1964.

Periodicals

Ahluwalia, Montek. «Inequality, Poverty, and Development.» Journal of Development Economics. vol. 3 (1976).
Arrighi, Giovanni. «The African Crisis: World Systemic and Regional Aspects.» New Left Review (May-June 2002).
Atkinson, Anthony. «On the Measurement of Inequality.» Journal of Economic Theory. vol. 2, no. 3 (September 1970).
Banerjee, Abhijit and Esther Duflo. «What Is Middle About Middle Classes Around the World.» Journal of Economic Perspectives. vol. 22, no. 2 (2008).
Beitz, Charles. «Rawls' Law of Peoples.» Ethics. vol. 110, no. 4 (2000).
Blanchflower, David and Chris Shadforth. «Fear, Unemployment, and Migration.» Economic Journal. vol. 119, no. 535 (February 2009).
Bourguignon, Francois and Christian Morrisson. «The Size Distribution of Income Among World Citizens, 1820-1992.» American Economic Review. (September 2002).
Clark, Gregory. «The Conditions of the Working Class in England, 1209-2004.» Journal of Political Economy. vol. 115, no. 6 (2005).
Cohen, Joshua and Charles Sabel. «Extra Rempublicam Nulla Justitia.» Philosophy and Public Affairs. vol. 34, no. 2 (2005).
Ferreira, Francisco. «Inequality as Cholestrol.» Poverty in Focus 11 (June 2007).
Ferrera, Pier Carlo Della. «Appunti e precisazioni su alcuni aspetti della biografia di Vilfredo Pareto.» Paretiana, no. 160.
Galor, Oded. «Income Distribution and the process of Development.» European Economic Review. vol. 44 (2002).
_______ and Omer Moav. «From Physical to Human Capital Accumulation: Inequality and the Process of Development.» Review of Economic Studies. vol. 71 (2004).
Gini, Corrado. «Measurement of Inequality of Incomes.» Economic Journal. vol. 31, no. 121 (March 1921).
_______. «Sulla misura della concentrazione e della variabilià dei caratteri.» in: Atti del Reale Istituto Veneto di Scienze, Lettere ed Arti. vol. 73. Venice: Premiate Officine Grafiche Carlo Ferrari, 1914.
Goldsmith, Raymond. «An Estimate of the Size and Structure of the National Product of the Early Roman Empire.» Review of Income and Wealth. vol. 30

(September 1984).
Harsanyi, John. «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and the Inter-personal Comparisons of Utility.» Journal of Political Economy. vol. 63 (1955).
Kynaston, David. «[Review of]: Family Britain, 1951-57, by Nicolas Spice.» London Review of Books. vol. 32, no. 7 (8 April, 2010).
Lindert, Peter H. and Jeffrey G. Williamson. «Reinterpreting Britain's Social Tables, 1688-1913.» Explorations in Economic History. vol. 20, no. 1 (1983).
_______ and _______. «Revising English Social Tables, 1688-1812.» Explorations in Economic History. vol. 19, no. 4 (1982).
Lucas, Robert. «Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?.» American Economic Review Papers and Proceeding. vol. 80, no. 2 (1990).
Meltzer, Allan and Scott Richard. «A Rational Theory of the Size of Government.» Journal of Political Economy. vol. 89 (1981).
Milanovic, Branko, «An Estimate of Average Income and Inequality in Byzantium Around Year 1000.» Review of Income and Wealth. vol. 52, no. 3 (2006).
_______. «The Median Voter Hypothesis, Income Inequality, and Income Redistribution: An Empirical Test with the Required Data.» European Journal of Political Economy. vol. 16, no. 3 (2000).
_______. «True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculations Based on Household Survey Alone.» Economic Journal. vol. 112, no. 476 (2002).
_______. «Why We all Do Care About Inequality (but Some of Us Are Loathe to Admit it).» Challenge. vol. 50, no. 6 (2007).
Nagel, Thomas. «The Problem of Global Justice.» Philosophy and Public Affairs. vol. 33, no. 2 (2005).
Obstfeld, Maurice and Alan Taylor. «Globalization and Capital Markets.» in: Globalization in Historical Perspective. Ed. by Michael D. Bordo, Alan M. Taylor, and Jeffrey G. Williamson. Chicago: University of Chicago Press, 2003. Quoted in: Ferguson, Niall and Moritz Schularick. «The Empire Effect: The Determinants of Country Risk in the First Age of Globalization, 1800-1913.» Journal of Economic History. vol. 66, no. 2 (June 2006).
Piketty, Thomas and Emmanuel Saez. «The Evolution of Top Incomes: A Historical and International Perspective.» American Economics Review. vol. 96, no. 2 (2006).
Pogge, Thomas. «An Egalitarian Law of Peoples.» Philosophy and Public Affairs. vol. 23, no. 3 (1994).
Pressman, Steven. «The Decline of the Middle Class: An International Perspective.» Journal of Economic Issues. vol. 40, no. 1 (March 2007).

Ram, Rati. «Interstate Income Inequality in the United States: Measurement, Modelling, and Some Characteristics.» Review of Income and Wealth. vol. 38, no. 1 (March 1992).
Roberts, Kevin. «Voting over Income Tax Schedules.» Journal of Public Economics. vol. 8 (1977).
Romer, Paul. «Are Non-convexities Important for Understanding Growth?.» American Economic Review. [Papers and Proceedings of the American Economic Association]. vol. 80, no. 2 (1990).
_______. «The Origins of Endogenous Growth.» Journal of Economic Perspectives. vol. 8, no. 1 (1994).
Scheidel, Walter and Steven J. Friesen. «The Size of the Economy and the Distribution of Income in the Roman Empire.» Journal of Roman studies. vol. 99 (November 2009).
Soltow, Lee. «Long-run changes in British income inequality.» Economic History Review. vol. 21, no.1 (April 1968).
Thurow, Lester. «A Surge in Inequality.» Scientific American. vol. 256 (1987).
van Zanden, Jan Luiten. «Tracing the Beginning of the Kuznets Curve: Western Europe During the Early Modern Period.» Economic History Review. vol. 48, no. 4 (1995).

Reports and Studies

Banca d'Italia. Relazione annuale sul 2008. at: https://bit.ly/2NKjJ4I. (May 29, 2009).
Bureau of Labor Statistics. New Release. March 26, 2009, at: http://www.bls.gov/cps/.
Burkhauser, Richard V. [et al.]. «Estimating Trends in U.S. Income Inequality Using the Current Population Survey: The Importance of Controlling for Censoring.» Working Paper 14247. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, August 2008.
Crafts, Nicholas.« Globalization and Growth in the Twentieth Century.» IMF Working Paper 44. Washington, DC: International Monetary Fund, March 2000.
Deloitte Sports Business Group. «The 2008 list of the twenty richest European clubs.» (February 2009). at: https://bit.ly/2NhexrC.
Employment in OECD Countries (2002), at: http://www.childpolicyintl.org/contexttablesemployment/Table%202.31%20Emp
Freeman, Richard. «People Flows in Globalization.» National Bureau of Economic Research Working Paper 12315. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2006.
Graham, Carol, Nancy Birdsall, and Stefano Pettinato. «Stuck in the Tunnel: Is

Globalization Muddling the Middle?.» Brookings Institution Center Working Paper 14. Washington, DC: Brookings Institution, August 2000.
Holzer, Jessica. «Meet Senator Millionaire.» Forbes (20 November, 2006). at: https://bt.ly/2MYp5IT.
Lucas, Robert. «The Industrial Revolution: Past and Future.» Mimeograph, University of Chicago, 1998.
Madrid, Instituto Nacional de Estatistica. «Labor Force Survey.» 2008.
Milanovic, Branko, Peter H. Lindert, and Jeffrey G. Williamson. Measuring Ancient Inequality. Working Paper 13550. National Bureau of Economic Research, October 2007.
________. «Why Did the Poorest Countries Fail to Catch Up?.» Carnegie Working Paper 62. Washington, DC, Carnegie Endowment for International Peace, September 2005.
Piketty, Thomas and Emmanuel Saez. «The Top 1% … of What' by Alan Reynolds.» at: https://bit.ly/2Mn1Dco.
UNCTAD, 2007 World Investment Report. Geneva: United Nations, 2007.
Večernik, Jiři. «From Needs to the Market: Changing Inequality of Household Income in the Czech Transition.» William Davidson institute Working Paper 270. Ann Arbor: William Davidson Institute, April 2001.
Zenga, Michele. «IL contributo degli italiani allo studio della concentrazione: Prima parte: Dal 1895 al 1915.» in: «La distribuzione personale del reddito: Problemi di formazione, di ripartizione e dimisurazione.» Ed. by M. Zenga. Milan: Vita e Pensiero, 1987.
________ and Emmanuel Saez. «Income Inequality in the United States, 1913-2002.» at: https://bit.ly/2MmNFa5. (May 2005).
Sen, Amartya. «Equality of What?.» Tanner Lecture on Human Values, delivered at Stanford University, May 22, 1979, at: https://bit.ly/2BOwg5g.
Psacharopoulos, George and Harry Patrinos. Return to Investments in Education: A Further Update. World Bank Research Working Paper 2881. Washigton, DC: World Bank, September 2002.

Documents

Baldwin, Richard and Philippe Martin. «The Waves of Globalization: Superficial Similarities, Fundamental Differences.» National Bureau of Economic Research Working Paper 6904. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, January 1999.
Bigsten, Arne. «Income Distribution and Growth in a Dual Economy: Kenya, 1914-1976.» Memorandum 101. Gothenburg University, Department of Economics, Gothenburg, 1987.

Binmore, Ken. «The Origins of Fair Play». The Papers on Economics and Evolution, No. 0614. Jena: Max Planck Institute, 2006.
Cohen, Joshua. «Comments on Rodrik.» Unpublished, MS.
Sussman, Nathan. «Income Inequality in Paris in the Heyday of the Commercial Revolution.» Unpublished MS

قراءات إضافية

المقالة الأولى

نصوص ابتكارية

Kuznets, Simon. «Economic Growth and Income Inequality.» Presidential address delivered to the sixty-seventh meeting of the American Economic Association, Michigan, December 1954. Published in American Economic Review 45, no. 1 (March 1955). [First description of the famous inverted U inequality curve.]

_______. Economic Growth and Structure: Selected Essays. New Delhi: Oxford University Press and IBH, 1965. [Selected papers on inequality, industrial structure, and demography.]

Pareto, Vilfredo. Manual of Political Economy. Trans. by Ann S. Schwirr. 1960. Reprint, New York: Augustus M. Kelley, 1971. [Pareto's economics textbook, and much more.]

_______. «On the Distribution of Wealth and Income.» Rivista di Politica Economica (August-September 1997) :645-660. Originally published as La courbe de la répartition de la richesse. Lausanne: Université de Lausanne, 1896. [Formulation of Pareto's regularities of income distribution and definition of Pareto's constant.]

Rawls, John. A Theory of Justice. Cambridge: Harvard University Press, 1971. [Formulation of «justice as fairness» theory; the difference principle.]

فرضيات كوزنتس وتطبيقاتها

Anand, Sudhir, and Ravi Kanbur. «The Kuznets Process and the InequalityDevelopment Relationship.» Journal of Development Economics (1993): 25-52. [A detailed test of Kuznets' hypothesis.]

Li, Hongyi, Lyn Squire, and Heng-fou Zou. «Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality.» Economic Journal 108 (1998): 26-43. [Rejection of Kuznets' hypothesis based on relative fixity of country Ginis over time.]

Milanovic, Branko. Determinants of Cross-country Income Inequality: An «Augmented» Kuznets' Hypothesis. World Bank Policy Research Paper 1246. Washington, DC: World Bank, 1994. [Kuznets' hypothesis holds if we adjust it for government spending and state-sector employment share.]

Snowdon, Brian. «Towards a Unified Theory of Economic Growth: Oded Galor on the Transition from Malthusian Stagnation to Modern Economic Growth.» World Economics 9, no. 2 (2008): 97-151. [Why the importance of «being

equal» changes in the course of economic development.]
اللامساواة في القرن الماضي
Atkinson, Anthony B. «The Distribution of Income in the UK and OECD Countries in the Twentieth Century.» Oxford Review of Economic Policy 15, no. 4 (1999): 56-75. [A broad overview of rich countries' inequality.]
Atkinson, Anthony B., and John Micklewright. Economic Transformation in Eastern Europe and the Distribution of Income. Cambridge: Cambridge University Press, 1992. [An excellent introduction to the principles that guided income distribution under socialism and to the actual inequality outcomes, covering the period from the 1960s to the fall of socialism.]
Brandolini, Andrea, and Tim M. Smeeding. «Inequality Patterns in Western Democracies: Cross-country Differences and Changes over Time.» In: Democracy, Inequality, and Representation: A Comparative Perspective, edited by Paolo Beramandi and Christopher J. Anderson. New York: Russell Sage Foundation, 2008. [Excellent overview of inequality changes in the past fifty years, country by country.]
Deaton, Angus, and Jean Dreze. «Poverty and Inequality in India: A Reexamination.» Economic and Political Weekly (September 7, 2002): 3729-3748.
Fields, Gary. Distribution and Development: A New Look at the Developing World. Cambridge: MIT Press, 2001. [An excellent review of income inequality and income mobility in developing countries.]
Gasparini, Leonardo, Guillermo Cruces, Leopoldo Tornarolli, and Mariana Marchionni. «A Turning Point? Recent Developments on Inequality in Latin America and the Caribbean.» Economia (2010). Available also at http://cedias.econo.unlp.edu.ar/eng/working=papers.php. [Reviews inequality and polarization in Latin America and the Caribbean over the past thirty years.]
Milanovic, Branko. Income, Inequality, and Poverty During the Transition from Planned to Market Economy. Washington, DC: World Bank, 1998. [The effects of transition on income inequality in post-communist countries.]
Organization for Economic Cooperation and Development. Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries. Paris: OECD, October 2008. [Two decades of increased inequality in the rich world.]
Piketty, Thomas. «Income Inequality in France, 1901-1998.» Journal of Political Economy 111, no. 5 (2003): 1004-1042. [Original study introducing Piketty's methodology and hypotheses, based on an earlier book published in French.]
_______.«**Top** Income Shares in the Long Run: An Overview.» Journal of European Economic Association 3, nos. 2-3 (2005): 1-11. [An overview of inequality in advanced economies in the twentieth century.]

Piketty, Thomas, and Emmanuel Saez. «Income Inequality in the United States, 1913-1998.» Quarterly Journal of Economics 118, no.1 (2003):1-39. [The same as the study of France but now applied to U.S. data.]
Ravallion, Martin, and Shaohua Chen. «China's (Uneven) Progress Against Poverty.» Journal of Development Economics 82 (2006): 1-42. [Inequality and poverty in China since the reforms in the early 1980s.]

كيف تؤثر اللامساواة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى

Alesina, Alberto, and Roberto Perotti. «The Political Economy of Growth: A Critical Survey of the Recent Literature.» World Bank Economic Review, no. 8 (1994): 350-371. [Discussion of the median-voter hypothesis.]
Barro, Robert. «Inequality and Growth in a Panel of Countries.» Journal of Economic Growth (March 2000): 5-32. [A massive exercise although with often dubious data.]
Lundberg, Mattias, and Lyn Squire. «The Simultaneous Evolution of Growth and Inequality.» Economic Journal 113 (April 2003): 326-344. [Can policy makers target both growth and inequality?]
Perotti, Roberto. «Growth, Income Distribution, and Democracy: What the Data Say.» Journal of Economic Growth 1 (1996): 149-187. [The link among the three key variables listed in the title explored empirically.]
Rogowski, Ron. «What Changes Inequality and What Does Inequality Change?» Unpublished MS, December 2008, available at http://www.sscnet.ucla.edu/polisci/cpworkshop/papers/Rogowski.pdf [Different ways inequality influences other variables and they influence inequality, with more of a sociological perspective.]
Thorbecke, Erik, and Chutatong Charumilind. «Economic Inequality and Its Socioeconomic Impact.» World Development 30, no. 2 (2002): 1477-1495. [Reviews all channels of influence of inequality on other economic variables.]

اللافتة 1-1

Allen, Robert C. Capital Accumulation, Technological Change, and the Distribution of Income During the British Industrial Revolution. Department of Economics Discussion Paper 239. Oxford: Oxford University, June 2005.
Lindert, Peter H. «Three Centuries of Inequality in Britain and the United States.» In Handbook of Income Distribution. edited. by A. Atkinson and F. Bourguignon. Amsterdam: Elvesier, 2000.
Lindert, Peter H. and Jeffrey G. Williamson. «Reinterpreting Britain's Social Tables, 1688-1913.» Explorations in Economic History 20, no. 1 (1983): 94-109.

اللافتة 1-3

Baker, Peter and Susan Glasser. Kremlin Rising: Vladimir Putin's Russia and the End of Revolution. New York: Scribner's, 2005. [See especially chapter 14.]

Chernov, Ron. Titan: The Life of John D. Rockefeller. New York: Vintage Books, 1998.
Freeland, Chrystia. Sale of the Century: Russia’s Wild Ride from Communism to Capitalism. New York: Random House, 2000.
Nasaw, David. Andrew Carnegie. New York: Penguin, 2006.
Wright, Lawrence. «Slim’s Time.» New Yorker, June 1, 2009, 58.

اللافتة 1-4

Goldsmith, Raymond W. ‘’An Estimate of the Size and Structure of the National Product of the Early Roman Empire.» Review of Income and Wealth 30, no. 3 (September 1984): 263-288.
Maddison, Angus. Contours of the World Economy, 1-2030AD. Oxford: Oxford University Press, 2007.
Milanovic, Branko. New Palgrave Dictionary of Economics, edited by Steven N. Durlauf and Laurence E. Blume, s. v. «Preindustrial Inequality.» Palgrave: McMillan, 2009.
Milanovic, Branko, Peter H. Lindert and Jeffrey G. Williamson. «Preindustrial Inequality.» Economic Journal, forthcoming. Previous version published as Measuring Ancient Inequality. National Bureau of Economic Research Working Paper 13550. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2009.
Scheidel, Walter, and Steven J. Friesen. «The Size of the Economy and the Distribution of Income in the Roman Empire.» Journal of Roman Studies 99 (2009): 61-91.
Schiavone, Aldo. The End of the Past: Ancient Rome and the Modern West. Cambridge: Harvard University Press, 2000.
Tacitus, Cornelius.The Annals. New York: Penguin, 1996.

اللافتة 1-5

Atkinson, Anthony B., and John Micklewright. Economic Transformation in Eastern Europe and the Distribution of Income. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.
Bergson, Abram. «Income Inequality Under Soviet Socialism.» Journal of Economic Literature 22, no. 3 (1984): 1052-1099.
Brown, Henry Phelps. Egalitarianism and the Generation of Inequality. Oxford: Clarendon Press, 1998. [See especially chapter 10.]
Djilas, Milovan. The New Class: An Analysis of the Communist System. 1957. Reprint, New York: Harvest and Harcourt Brace Jovanovich.
Goldman, Emma. My Disillusionment in Russia (1919-21). 1923. Reprint, Mineola, NY: Dover.
Milanovic, Branko. Income, Inequality, and Poverty During the Transition from Planned to Market Economy. Washington, DC: World Bank, 1998.

Redor, Dominique. Wage Inequalities in East and West. Cambridge: Cambridge University Press, 1992. [First published in French in 1988.]
Trotsky, Lev. The Revolution Betrayed. 1936. Reprint, Mineola, NY: Dover.
Yanowitch, Murray. Social and Economic Inequality in the Soviet Union. White Plains, NY: M. E. Sharpe, 1977.

اللافتة 1-7

Bassett, William, John Burkett, and Louis Putterman. «Income Distribution, Government Transfers, and the Problem of Unequal Influence.» European Journal of Political Economy 15 (1999): 207-228.
Mahler, Vincent. Electoral Turnout and Income Redistribution by the State: A Cross-national Analysis of Developed Democracies. Luxembourg Income Study Working Paper 455. Luxembourg: Luxembourg Income Study, December 2006.
Meltzer, Allan H., and Scott Richard. ‘’A Rational Theory of the Size of Government.» Journal of Political Economy 89, no. 5 (1981): 914-927.
Milanovic, Branko. «The Median Voter Hypothesis, Income Inequality, and Income Redistribution: An Empirical Test with the Required Data.» European Journal of Political Economy 16, no. 3 (2000): 367-410.
Scervini, Francesco. «The Empirics of the Median Voter: Democracy, Redistribution, and the Role of the Middle Class.» Scandinavian Journal of Economics. Forthcoming.

اللافتة 1-9

Amalrik, Andrei. L’Union soviétique survivra-t-elle en 1984? Paris: Pluriel, 1977.
Aroca, Patricio A., Dong Guo, and Geoffrey J. D. Hewings. «Spatial Convergence in China, 1952-99.» In Inequality and Growth in Modern China, edited by Gunghua Wan, 125-143. UNU-WIDER Studies in Development Economics. Oxford: Oxford University Press, 2008.
Kanbur, Ravi, and Xiaobo Zhang. «Fifty Years of Regional Inequality in China: A Journey Through Central Planning, Reform, and Openness.» Review of Development Economics 9, no. 1 (2005): 87-106.
Lin, Justin Yifu and Peilin Liu. «Development Strategies and Regional Income Disparities in China.» In Inequality and Growth in Modern China, edited by Gunghua Wan, 56-78. UNU-WIDER Studies in Development Economics. Oxford: Oxford University Press, 2008.
Milanovic, Branko. «Half a World: Regional Inequality in Five Great Federations.» Journal of Asia Pacific Economy 10, no. 4 (2005): 408-445.
Popov, Vladimir. «China’s Rise, Russia’s Fall: Medium-Term and Long-Term Perspective.» Paper presented at the Global Development Conference, Beijing, January 2007.

Ravallion, Martin, and Shaohua Chen. «China's (Uneven) Progress Against Poverty.» Journal of Development Economics 82, no. 1 (2007): 1-42.

اللافتة 10-1

Aron, Raymond. Main Currents in Sociological Thought. Vol. 2. New York: Pelican, 1967. [Overview of sociological contributions of Durkheim, Pareto, and Weber.]

Creedy, John. Dynamics of Income Distribution. New York: Basil Blackwell, 1985. (Includes a detailed discussion of Pareto's papers and findings.]

Fogel, Robert W. Simon S. Kuznets, April 30, 1901-]uly 2, 1985. National Bureau of Economic Research Working Paper 7787. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, July 2000. [An «accountant-style» biography of Kuznets.]

Kuznets, Simon. «Economic Growth and Income Inequality.» Presidential address delivered to the sixty-seventh meeting of the American Economic Association, Michigan, December 1954. Published in American Economic Review 45, no. 1 (March 1955). [First description of the famous inverted U inequality curve].

_______. Economic Growth and Structure: Selected Essays. New Delhi: Oxford University Press and IBH, 1965. [Selected papers on inequality, industrial structure, and demography.)

Pareto, Vilfredo. Manual of Political Economy. Translated by Ann S. Schwirr. 1960.

Reprint, New York: Augustus M. Kelley, 1971 [Pareto's economics textbook, and much more.]

_______. «On the Distribution of Wealth and Income.» Rivista di Politica Economica (August-September 1997): 645-660. Originally published as La courbe de la répartition de la richesse. Lausanne: Université de Lausanne, 1896. [Formulation of Pareto's regularities of income distribution and definition of Pareto's constant. The same issue of Rivista di Politica Economica contains English translations of five other articles by Pareto on the topic of income distribution.]

Schumpeter, Joseph. A History of Economic Analysis. 1952. Reprint, New York: Oxford University Press, 1980. [Perhaps the best, and surely the most erudite, history of economic thought.]

المقالة الثانية

الكتب

Bairoch, Paul. Victoires et déboires: Histoire économique et sociale du monde du XVIe siècle à nos jours. 3 vols. Paris: Gallimard, 1997. [A magisterial three-volume book on economic history from the conquest of the Americas to

Gorbachev; in urgent need of English translation. See especially volume 3, part 5.)
Collier, Paul. The Bottom Billion. Oxford: Oxford University Press, 2007. [Why Africa is poor.]
Maddison, Angus. Contours of the World Economy, 1-2030 AD. Oxford: Oxford University Press, 2007. [Economic growth of nations over the past two centuries - and even beyond - quantified and explained.]
Milanovic, Branko. Worlds Apart: Measuring International and Global Inequality. Princeton: Princeton University Press, 2005. [Introduction of three concepts of global inequality and analysis of their evolution since 1950.]

المقالات

DeLong, Brandford, and Steve Dowrick. «Globalization and Convergence.» Chapter 4 in Globalization in Historical Perspective, edited by M. Bordo, A. M. Taylor, and J. Williamson. Chicago: Chicago University Press, 2003. [The puzzle of missing income convergence among countries during Globalization 2.0.]
Grier, Kevin, and Robin Grier. «Only Income Diverges: A Neoclassical Anomaly.» Journal of Development Economics 84 (2007): 25-45. [Why everything converges, as we would expect, but incomes do not.]
Milanovic, Branko. Where in the World Are You? Assessing the Importance of Circumstance and Effort in a World of Different Mean Country Incomes and (Almost) No Migration. World Bank Working Paper 4493. Washington, DC: World Bank, January 2008. [Inequality of country mean incomes implies inequality in individual opportunities.]
Minoiu, Camelia, and Sanjay Reddy. «Real Income Stagnation of Countries, 1960-2001.» Journal of Development Studies 45, no. 1 (2009): 1-23. [How and why many poor and middle-income countries failed to catch up.]
Pritchett, Lant. «Divergence, Big Time.» Journal of Economic Perspectives 11, no. 3 (1997): 3-17. [Do not think of convergence among the small subset of rich countries when the world is diverging!]
Quah, Danny. «Empirics for Economic Growth and Convergence: Stratification and Convergence Clubs.» European Economic Review 40 (1996): 427-443. [First formulation of «twin peaks» - a rich and a poor peak - of international income distribution.]
Romer, Paul. «The Origins of Endogenous Growth.» Journal of Economic Perspectives 8, no. 1 (1994): 3-22. [Explains how the new approach to growth evolved in response to real-world departures from mainstream neoclassical theory.]

اللافتة 1-2

Bairoch, Paul. Economics and World History: Myths and Paradoxes. Chicago: University of Chicago Press, 1993.
_______. Victoires et déboires: Histoire économique et sociale du monde du XVIe siècle à nos jours. Paris: Gallimard, 1997. [A magisterial three-volume book on economic history from the conquest of the Americas to Gorbachev; in urgent need of English translation.]
Bourguignon, François, and Christian Morrisson. «The Size Distribution of Income Among World Citizens, 1820-1992.» American Economic Review (September 2002): 727-744. [First empirical study of global inequality in its historical context.]
Hobsbawm, Eric. The Age of Capital, 1848-1875. 1975. Reprint, New York: Vintage Books, 1996. [A brilliant «haute vulgarisation,» as Hobsbawm calls it; second part of the tetralogy, which starts with «The Age of Revolution, 1789-1848.»]
_______. The Age of Empire, 1875-1914. New York: Vintage Books, 1987. [Sequel to the previous volume.]
Maddison, Angus. The World Economy: Historical Statistics. Paris: OECD Development Centre Studies, 2003. [Indispensable historical statistics.]
_______. The World Economy: A Millennial Perspective. Paris: OECD Development Centre Studies, 2001. [A brilliant sketch of global economic history and the only source of historical data on GDPs for more than one hundred countries.]
Marx, Karl. The Communist Manifesto. [Locus classicum.]
Milanovic, Branko. Worlds Apart: Measuring International and Global Inequality. Princeton: Princeton University Press, 2005. [Introduction of three concepts of global inequality and analysis of their evolution since 1950.]

اللافتة 2-2

Freeman, Richard. People Flows in Globalization. National Bureau of Economic Research Working Paper 12315. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2006.
Milanovic, Branko. «Rules of Redistribution and Foreign Aid: A Proposal for a Change in the Rules Governing Eligibility for Foreign Aid.» Interventions 5, no. 1 (2008): 197-214.
_______. Worlds Apart: Measuring International and Global Inequality. Princeton: Princeton University Press, 2005.

اللافتة 3-2

Milanovic, Branko. Global Inequality of Opportunity. World Bank Working Paper 4493. Washington, DC: World Bank, January 2008.
Shachar, Ayelet. The Birthright Lottery: Citizenship and Global Inequality.

Cambridge: Harvard University Press, 2009.

اللافتة 2-7

Bairoch, Paul. Victoires et déboires: Histoire économique et sociale du monde du XVIe siècle à nos jours. 3 vols. Paris: Gallimard, 1997. [See especially volume 3, chapter 24.]
Crafts, Nicholas. Globalization and Growth in the Twentieth Century. IMF Working Paper 2000/44. Washington, DC: International Monetary Fund, March 2000.
Harrison, Mark. The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
Lewis, Arthur. Economic Survey, 1919-1939. London: George Allen and Unwin, 1949.
Milanovic, Branko. «Economic Integration and Income Convergence: Not Such a Strong Link?» Review of Economics and Statistics 88, no. 4 (2006): 659-670.

المقالة الثالثة

الكتب

Firebaugh, Glenn. The New Geography of Global Income Inequality. Cambridge: Harvard University Press, 2003. [Overview of inequalities among countries with some rough estimates of global inequality among people in the world.]
Milanovic, Branko. Worlds Apart: Measuring International and Global Inequality. Princeton: Princeton University Press, 2005. [Global inequality calculations, based on household surveys, from 1988 to 2002.]
Pogge, Thomas, and Darrel Moellendorf. Global Justice: Seminal Essays. Paragon Issues in Philosophy. St. Paul, MN: Paragon House, 2008. [An excellent two-volume collection of all key articles on global justice and global ethics.]
Rawls, John. The Law of Peoples. Cambridge: Harvard University Press, 1999. [A seminal book on how global community can be justly organized.]
Rothkopf, David. Superclass. New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2008. [A new, and for the first time truly global, ruling class; who are they?]
Singer, Peter. One World: The Ethics of Globalization. New Haven: Yale University Press, 2002. [The strongest statement of cosmopolitan principles.]

المقالات

Anand, Sudhir, and Paul Segal. «What Do We Know About Global Income Inequality?» Journal of Economic Literature 46, no. 1 (2008): 57-94. [Review of all the evidence up to the date of publication.]
Atkinson, Anthony B., and Andrea Brandolini. «Global World Inequality: Absolute, Relative, or Intermediate.» Paper prepared for the twenty-eighth conference of the International Association for Research in Income and Wealth,

Cork, Ireland, August 22-28, 2004. [Perhaps we should focus on increases in absolute inequality among individuals?]
Bourguignon, François, and Christian Morrisson. «The Size Distribution of Income Among World Citizens, 1820-1992.» American Economic Review (September 2002): 727-744. [First empirical study of global inequality in its historical context.]
Milanovic, Branko. «Global Income Inequality: What It Is and Why It Matters.» World Economics 7, no. 1 (2006): 131-153. [Empirics of global inequality and discussion of what, if anything, should be done about it.]
_______. «True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculation Based on Household Surveys Alone.» Economic Journal 112, no. 476 (2002): 51-92. [A picture of the world conveyed by income surveys from about one hundred countries.]
Sutcliffe, Bob. «World Inequality and Globalization.» Oxford Review of Economic Policy 20, no. 1 (2003): 15-37, 2003. [Review of the evidence and discussion of possible links between globalization and global inequality.]
اللافتة 3-2
Friedman, Thomas.The World Is Flat: A Brief History of the 21st Century. New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2006.
Milanovic, Branko, and Shlomo Yitzhaki. «Decomposing World Income Distribution: Does the World Have a Middle Class?» Review of Income and Wealth 48, no. 2 (2002): 155-178.
Pressman, Steven. «The Decline of the Middle Class: An International Perspective.» Journal of Economic Issues 41, no. 1 (2007): 181-199.
Ravallion, Martin. The Developing Worlds Bulging (but Vulnerable) «Middle Class.» Policy Research Working Paper no. 4816. Washington, DC: World Bank, January 2009.
Thurow, Lester. A Surge of Inequality.» Scientific American 256 (1987): 30-37.
اللافتة 3-5
Milanovic, Branko «Globalization and Goals: Does Soccer Show the Way?» Review of International Political Economy 12, no. 5 (2005): 829-850.
اللافتة 3-6
Atkinson, Tony. «Top Incomes in the United Kingdom over the Twentieth Century.» Unpublished MS, December 2003.
Guriev, Sergei, and Andrei Rachinsky. «The Evolution of Personal Wealth in the Former Soviet Union and Central and Eastern Europe.» In Personal Wealth from a Global Perspective, edited by James B. Davies. UNUWIDER Studies in Development Economics. Oxford: Oxford University Press, 2008.
Piketty, Thomas, and Emmanuel Saez. «The Evolution of Top Incomes: A

Historical and International Perspective.» American Economic Review 96, no. 2 (2006): 200-205.
_______. «Income Inequality in the United States, 1913-1998.» Quarterly Journal of Economics 118, no. 1 (2003): 1-39.

اللافتة 3-7

Milanovic, Branko, Peter H. Lindert, and Jeffrey G. Williamson. «Preindustrial Inequality.» Economic Journal, forthcoming. Previous version published as Measuring Ancient Inequality. National Bureau of Economic Research Working Paper 13550. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2009.

اللافتة 3-8

Cohen, Joshua. «Comments on Rodrik.» Unpublished MS.
Pogge, Thomas. «An Egalitarian Law of Peoples.» Philosophy and Public Affairs 23, no. 3 (1994): 195-224.
Rawls, John. The Law of Peoples. Cambridge: Harvard University Press, 1999.
_______. A Theory of Justice. Cambridge: Harvard University Press, 1971.
Risse, Mattias. «How Does Global Order Harm the Poor?» Philosophy and Public Affairs 33, no. 4 (2005): 349-376.
Singer, Peter. One World: The Ethics of Globalization. New Haven: Yale University Press, 2002.
Wenar, Leif. «Why Rawls Is Not a Cosmopolitan Egalitarian.» In Rawls' «Law of Peoples»: A Realistic Utopia? edited by R. Martin and D. Ready. Malden, MA: Blackwell, 2006.